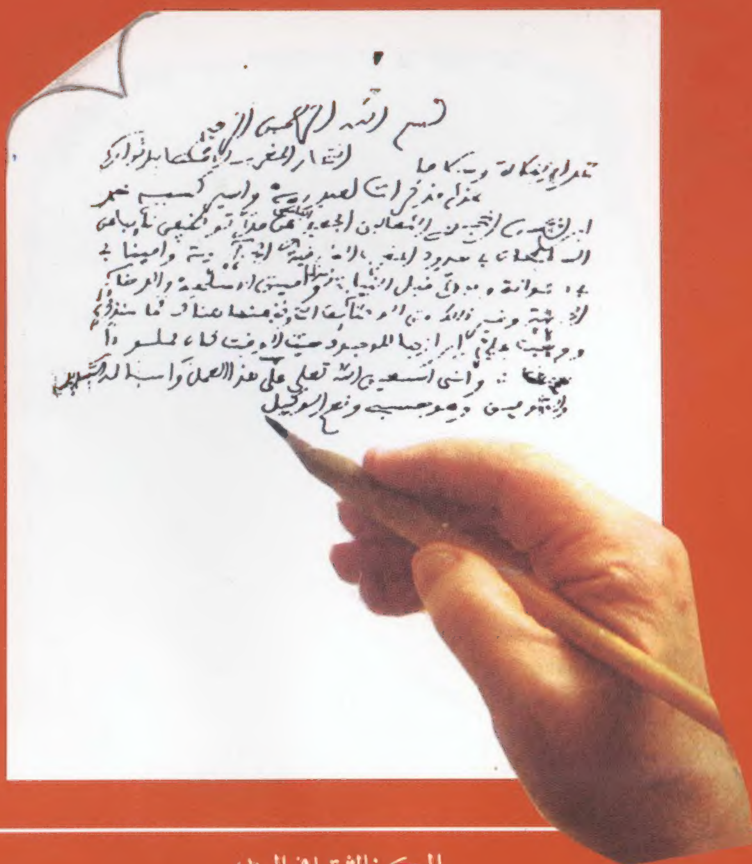
حسن أحمد الحجوي

العقل و النقل

في الفكر الإصلاحي المغربي

(1757 - 1912)



المركز الثقافي العربي

حسن أحمد الحجوي

العقل والنقل
في الفكر الإصلاحي المغربي

طُبع هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة والاتصال في المملكة المغربية

الكتاب

العقل والنقل
في الفكر الإصلاحي المغربي

تأليف

حسن أحمد الحجوي

الطبعة

الأولى، 2003

عدد الصفحات: 280

القياس: 17 × 24

الناشر

المركز الثقافي العربي

الدار البيضاء ـ المغرب

ص.ب: 4006 (سيدنا)
42 الشارع الملكي (الأحباس)
هاتف: 2303339 ـ 2307651
فاكس: 2305726 ـ 2 212+
Email: markaz@wanadoo.net.ma

بيروت ـ لبنان

ص.ب: 5158 ـ 113 الحمراء
شارع جاندارك ـ بناية المقدسي
هاتف: 750507 ـ 352826
فاكس: 343701 ـ 1 961+

حسن أحمد الحجوي

العقل والنقل
في الفكر الإصلاحي المغربي
1757-1912



المركز الثقافي العربي

استطلاع حول التراث المغربي

الفقيه محمد بن الحسن الحجوي

نـموذجـا

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

نموذج من الكتابات السياسية المغربية

في بداية القرن العشرين

بسم الله الرحمن الرحيم

«إن عزيمة الانسان لا بد لها
من نفوذ ولو بعد حين»

الفقيه محمد بن الحسن الحجوي

الإهداء:

إلى روح عمي الذي علمني
كيف أخدم العدالة

حسن أحمد الحجوي

تقديم

الباحث في تاريخ المغرب تستوقفه عدة استفهامات عن الشدود الذي طبع مسيرة الفكرة الاصلاحية في المغرب في ميدان الارتقاء الحضاري والانتقال بالمكتسب إلى المتجدد. وما نعنيه هو أنه في الفترة التي بين القرن الحادي عشر والقرن الثالث عشر حيث كانت أوربا ترزح تحت نير الكنيسة وتتخبط في الظلام الفكري، كانت الإمبراطورية المغربية قاعدة إشعار حضاري وعلمي، تبدو وكأنها قابضة على وسائل الاستمرار في أمامية التقدم.

لكن المغرب وإن استطاع الاحتفاظ ببعض مظاهر التقدمية لفترة دامت زهاء قرنين آخرين، فإنه في فجر القرن السادس عشر غدا يبدو للعيان وقد فاته الركب الحضاري بمسافات صعبت ملاحقتها، بل إن مظاهر التخلف أخذت تتفاقم لحقب متوالية ظلت فيها البلاد تحت وطأة الغارات المسيحية الآتية من الغرب والتسللات العثمانية الآتية من الشرق.

وهذه الحروب التي أكره عليها المغرب لرد الهجومات المتعاقبة عليه من أوربا غداة «الفتح الاستردادي» الايبيري (LA RECONQUISTA)، بما كانت ترمي إليه من مطامع استعمارية باطلة، قد شغلت دولة المغرب وأمته أزمنة طويلة عن القيام بما كانت تقضي به مصلحة البلاد، ويتطلبه رقي الشعب في ميادين العلوم والتقنيات التي شادت عليها أوربا حضارتها وتقدمها إنطلاقا من القرن السادس عشر.

إنه من خلال نتؤات هذا الواقع التاريخي، ولأسباب أخرى ذاتية سنحاول الوقوف عليها، ظلت الفكرة الإصلاحية في بلادنا تلاقي صعوبات جمة تجعل دعاة

الإصلاح يجهدون فيكبون تحت تأثير الأحداث السياسية وما يصاحبها من تناقضات واختلافات تطبع منهجية الفكر الإصلاحي في منظوره وتجسيده.

وإذا كان للأحداث السياسية مواقعها وملابساتها في التاريخ المكتوب، فان «الفكرة الإصلاحية» في عمقها، بل وحتى في ملابساتها، لم تحظ من «مؤرخي» المملكة بما تستحقه من تحقيق وتحليل. ولذلك كان على الباحث في مجالات الدعوة الإصلاحية في مغرب ما قبل الحماية، أن يبذل الجهد في الكشف عن الملامح الإصلاحية في تلك الفترة من خلال التعبيرات والإشارات المتناثرة هنا وهناك، سواء في المدونات التاريخية العامة، أو في التدوينات المخزنية والفتاوي الشرعية والتقاييد المخطوطة، مما خلفه زمرة من الفاعلين إن بحكم مسؤوليتهم أو عن طريق الصدفة.

والمساهمة المتواضعة التي نقدمها في موضوع الدعوة الإصلاحية في المغرب، أمس الحماية، لا ندعي أنها تعبر عن تاريخنا الفكري في هذا المجال تعبيرا كاملا يحيط إحاطة شاملة بجوانب هذا الفكر في خطاباته الإصلاحية المتعددة والمتنوعة فقها وتاريخا وأيديولوجيا، وإنما حاولنا المسك بخيوط هذه الدعوة حتى تتمكن التركيبة التاريخية الشاملة للفكر الإصلاحي في المغرب، من التوافر على أرضية منسجمة في المنظور والمضمون.

لذا اقتصرنا في سياقة هذا البحث المتواضع على فترة زمنية من تاريخ الفكر المغربي الناهض وهو يخوض مسألة الإصلاح والتحديث، لنحصرها في المرحلة ما بين سنة 1757 تاريخ اعتلاء السلطان محمد بن عبد الله (محمد الثالث) على العرش، وسنة 1912 تاريخ سقوط المغرب تحت الحماية الأجنبية.

فهذه المرحلة من تاريخ المغرب أفرزت أحداثا سياسية وفكرية كان لها الأثر على مسار تطور بلادنا في مجال اكتشاف ذاتيتها وشعورها بالفجوة التي تبعدها عن مستوى تقدم البلاد الأوربية، وتنذرها بأن الوقت قد حان للقيام بما يمكنها من ملاحقة الركب الحضاري الذي أخذ يتسع لكثير من البلاد الأخرى، عربية وغير عربية.

فالبرغم من أن أوربا حملتنا عواقب كثيرة مما أصبنا به في تقدمنا ثم في مصيرنا التاريخي، فإن النخبة المغربية الممثلة في علمائها المتنورين ومثقفيها السياسيين، لم تكن غافلة عن ما يحيكه المستعمر الأوربي من دسائس وما يتظاهر به من تهديدات لكسر شوكة المخزن وإعاقة عمل الحركات الإصلاحية التي كانت تجهد فتكبو تحت

تأثير الأحداث ثم تنتعش فتتنوع في أشكالها وإيديولوجياتها، تدفعها الحمية الدينية وحمى الآنفة والإباء، ثم إذا بـها تتجدد في تعبيراتها الفكرية وجدلياتها المتعاقبة.

هكذا إذن ظل شأن هذه الحركات الإصلاحية، ترقى شيئا فشيئا من: الدعوة إلى الإصلاح اقتداء بالسلف الصالح بوسيلة النصيحة المحتشمة، إلى المناداة بالإصلاح كضرورة عن طريق تجويز التحديث والتوافق الشرعي بفضل الاجتهاد التنويري في استنباط الفتوى الشرعية، فإلى الانتقال بالدعوة التقوية إلى المطالبة بإعادة النظر في الأنظمة السياسية الداخلية وتحديثها بإقرار الدستور وفصل السلط وتنظيم حياة نيابية.

وحتى يتمكن القارئ الكريم من الوقوف على الأطوار الثلاثة التي مرت منها الدعوة الإصلاحية في المغرب أمس الحماية، لم يكن لي من غنى عن وضع كل مرحلة في إطارها التاريخي، سياسيا وفكريا، وهو ما حاولت إبرازه جهد ما استطاعت اليد أن تطول إليه من مصادر.

وفي هذه المقدمة أتيت بتوطئة تمهيدا للدخول في صميم التحليل المنهجي للموضوع، وتسهيلا على القارئ اقتحامه لمادة طالما استقطبت أقلاما وأفرزت تحقيقات انقسمت حولها الآراء واكتنفتها شتى الجدليات.

وسعيا في التوسع في مجال تطور الفكرة الإصلاحية في المغرب، فقد خصصت الجزء الثاني من هذا المؤلف لأحد رواد الفكر الإصلاحي في بلادنا العزيزة، ألا وهو العم المرحوم محمد بن الحسن الحجوي، المعروف بالفقيه الحجوي، فبذلت الجهد لإعطاء صورة واضحة عن أعماله وآثاره الغنية بتعابير الدعوة إلى الإصلاح والتحديث، الدعوة المبنية على الفتوى الشرعية التنويرية، تمشيا مع التطور الحاصل في الفكر الحداثي في البلاد الغربية، إيمانا من فقيهنا بأن الوقت قد حان لتحقيق ولو قسط من هذا التطور، حتى تلتحق بلادنا بالركب الحضاري السائد في المجتمعات المعاصرة.

وختاما فليتقبل القارئ الكريم عذري إن كنت حاولت من خلال هذا العمل المتواضع تـمرير خطابات انتقادية أو حاثة رغم ان التحليل التاريخي ليس من شأنه حث الناس على تبني رأي ما، وإنما القصد هو تقويم ما ورد في الهستوغرافيا المغربية ككشف مقارن لربط ماضينا بحاضرنا.

وعلى كل فيبقى من الأكيد الصحيح ما قاله الإمام الشافعي من أن الرأي «الصائب» يحتمل الخطأ، والرأي «الخاطئ» يحتمل الصواب، فالصواب والخطأ وما إلى ذلك من المفاهيم البشرية إنما هي نسبية وستظل نسبية ما دامت قابلة لجدلية الرأي، ولذلك فقد لا يرقى أي رأي مهما بدا لنا صوابه أوخطأه، إلى الحقيقة، لأن الحقيقة نفسها نسبية إن لم نقل إنها من باب إدراك ما لا يدرك.

وأخيراً فاقتداء برأي علماء الاجتماع من أن الخوض في جانب من جوانب مادة ما، يقتضي تصوراً لتلك المادة، فقد خصّصت حيزاً أولياً يقضي بتعرف مقتضب على أصول الدولة المغربية حتى يتأتى وضع مسألة الإصلاح في إطارها التاريخي والسياسي.

أوَليس الحكم على الشيء فرع تصوره كما يقول الأصوليون؟

وبالله التوفيق

حسن أحمد الحجوي

فاتح اكتوبر 2002

القسم الأول

إشكالية الدعوة الإصلاحية في المغرب بين الإجتهاد والتقليد

1912-1757

تــوطئــة

بتتبعنا للأحداث السياسية والفكرية التي رأت النور في مغرب القرن الثامن عشر، سنرى أن عهد السلطان محمد بن عبد الله تزامن مع النهضة الأوربية في الميادين العلمية والصناعية، وفي تطور الأنظمة السياسية والإدارية حيث عرفت هذه الفترة اتساع آفاق السياسة الخارجية المغربية لإدراك ما يجري في العالم الغربي من صعود في المجالات العسكرية والتجارية. وهو ما تولد عنه من جهة، تجهيز البحرية المغربية بأسطول قوي قادر على رد الهجمات المسيحية التي كانت تتوالى على البلاد بذريعة الرد على «القرصنة المغربية»، ومن جهة أخرى تنشيط واسع في الدبلوماسية المغربية عن طريق إبرام المعاهدات السياسية وتبادل السفراء والوفود الاستطلاعية، الشيء الذي أسفر عن تنمية العلاقات الدبلوماسية والمبادلات التجارية مع عدد من دول أوربا.

ويمكن تعريف هذه المرحلة بكونها مرحلة تنامي الشعور لدى المخزن بضرورة التمسك بسياسة الانفتاح على العالم الأوربي. فقد قرر المخزن لتنظيم الدبلوماسية المغربية جمع التمثيليات الأجنبية بمدينة طنجة التي أضحت العاصمة الدبلوماسية للمملكة إلى حين قرب فرض الحماية على المغرب.

وإدراكا من السلطان المغربي لتفوق أوربا على بلادنا على المستويات التجارية والعمرانية، توجهت ما بين 1763 و1782 بعثات استطلاعية إلى عدد من دول أوربا «لتدرس بعناية جميع التنظيمات الصناعية والسياسية والاجتماعية» إلا أننا لا ندري هل هذه الوفود قامت بمأموريتها بوجه ظهرت معه نتيجة لعملها في المجتمع المغربي، أم

أن نوعا من اللامبالاة صرف هؤلاء الموفدين عن استشراف حقائق الرقي الأوربي، وأعاق عن الدعوة إلى إصلاح الهياكل العتيقة للايالة الشريفة. ففي هذه الفترة التاريخية لم يكن المغرب يمتلك بعد متنا صحيحا لرحلة أوربية مثل رحلة الصفار «السفارية» التي لم تظهر إلا عند منتصف القرن التاسع عشر.

ورغم هذا التفاعل الناشئ بين المغرب وعدد من دول أوربا على المستويين التجاري والدبلوماسي، فلم تقلع دولة فرنسا واسبانيا عن الوقوف في وجه تكوين أي أسطول مغربي عصري قادر على مواجهة أسطوليهما القويين إذ أن غاراتهما على الشواطئ المغربية ازدادت شراسة لدرجة أن السلطان مولاي سليمان الذي انتهى إليه أمر الخلافة، أمر بإيقاف عمل الأسطول المغربي، سلوكا منه لسبل الاحتراس والحذر من الوقوع في شرك أساطيل أوربا، خاصة فرنسا التي أصبحت بحكم التطور والتفوق تفرض قوانينها الدولية على البحار، متحفزة للسيطرة والاستيلاء على القطر الجزائري وأيضا على محطات معينة من الشواطئ المغربية، مثلها في ذلك مثل اسبانيا والبرتغال.

وبديهي أن هذا الوضع الغير متكافئ بين عالم أحرز على تطور علمي وصناعي وظهرت بوادر تطلع قواته البرية والبحرية إلى السيطرة والاستيلاء، وبين بلاد يطبعها الانفصام بين سلطة ضعيفة وشرائح مجتمعية متفككة تعيش في ظل طرازات سياسية واقتصادية واجتماعية بائدة، لهو وضع لم يتهيأ فيه للمغرب أكثر من أن يعيش تحت هاجس الغارات المصوبة ضده، ورصد كل ما لديه من وسائل لصدها عن شواطئه، بالأحرى أن يستطيع تزويد نفسه بالمؤسسات الإصلاحية التي هو في حاجة إليها، فكانت النتيجة الحتمية للخطر الأوربي المهدد هو تحويل أنظار المغاربة عن الاخذ بأسباب التقدم وإعاقتهم عن توفير الطاقة والقدرة.

وفي كل هذه المجالات، كان لهزيمتي إيسلي وتطوان وقع كبير على التوجهات السياسية والعسكرية للايالة الشريفة. ورغم أن المغرب استطاع الحفاظ على كيانه فإنه فقد الكثير من مركزه الدولي وقدرته على مواجهة الأطماع التوسعية الأجنبية حيث أضحت البلاد عرضة لمفاعيل التوغل الاقتصادي الأوربي، ولمؤامرات الدول الاستعمارية وتسابقها إلى بسط سيطرتها على المغرب، الرجل المريض، خاصة فرنسا انطلاقا من الحدود الجزائرية، الشيء الذي زاد من حدة التهافت على غزو الأسواق

المغربية توريدا وتصديرا من دون تقيد بأي التزام تعاقدي أو احترام للسيادة.

وقد ضاعف هذا الاختراق الأجنبي على الصعيدين التجاري والدبلوماسي من أطماع المنتفعين من رخص الاحتماء بالدولة الأجنبية، ومن شراهتهم للحصول على الربح العاجل، غير ملتزمين بواجبات المواطنة. وكان من النتائج المباشرة لذلك فقدان الخزينة لجزء من مواردها الجبائية من جهة، واحتكار المقيمين الأوربيين على أرض المغرب للمشاريع التجارية والخدماتية بمؤازرة المغاربة المحميين، من جهة أخرى.

إلا أن شعور النخبة المخزنية بالإحباط لم يكن ليبلغ درجة اليأس والتخلي، فقد استمر الملوك الثلاثة: مولاي عبد الرحمان ومحمد بن عبد الرحمان والحسن الأول، وقد عاشوا أو عايشوا بالتعاقب الكارثتين، وتأثروا بعواقبها السياسية والمالية، نقول استمروا في بذل الجهود للحفاظ على نوع من التوازن بين الأزمات الداخلية والأطماع الخارجية، وذلك بالمضاربة على تشابك المصالح بين الدول العظمى الطامعة في التوسع الاستعماري.

لكن بحلول العقد الأخير من القرن التاسع عشر أصبحت الدول العظمى تلح في أن يفسح لها المجال لإدخال «إصلاحات» على جهازات المملكة، تمكنها من مزاولة أنشطتها التجارية وتنمية مشاريعها الاقتصادية على نمط تريد فرضه على الايالة تحت مظلة ما تسميه بـ«الرسالة التمدنية». أما السلطان مولاي الحسن فكان يدرك حق الإدراك بأن الإصلاحات على النهج المطلوب ستخدم لا محالة مصلحة الأجانب قبل أن تجر نفعا للمغاربة، ولهذا كان جد حذرا من نوعية الإصلاحات المقترحة ومدى وقعها على الأمة المغربية. لكن بقدر ما كان يماطل الطرف الأوربي في إدخالها، بقدر ما كان يحث مجالس العلماء والأعيان على تدارس جوانبها ويشجع على قبول الصالح منها.

واستجابة لرغبة السلطان في تزويد جهازات الدولة بما فيها الجيش بمؤسسات حداثية تقنية تتولى مهام تحقيق الإصلاحات المرتقبة «توجهت في هذه الفترة بين 1860 و1890 ثمان بعثات تضم 350 فردا إلى أوربا، وتوجهت ست بعثات إلى مصر. وارتبط بمهمة تحديث الجيش اقامة العديد من المدارس والمصانع كمدرسة المهندسين بفاس، والمدرسة الحسنية بطنجة، ومصنع البارود بمراكش ومصنع

الكارتوش، ودار السلاح بفاس (وهو يضم ثلاثة معامل: معمل لصناعة البنادق والثاني لصنع البارود والثالث لصياغة النقد)، ومطاحن تجارية في طنجة ومراكش. ورغم الحماس الذي أظهرته النخبة المغربية تجاه مسألة تحديث الجيش، فإن الفقهاء لم يتخلوا عن دورهم في تقييم التقنيات والآليات العسكرية الجديدة من زاوية الشرع. وكأن استعمال المدفع كان في حاجة إلى فتوى شرعية تبيح استعماله»[1].

ومع ذلك فمصير المتخرجين من المعاهد الأوربية من أطباء ومهندسين وتقنيين في الفنون الحديثة، كان مصيرا محزنا لما لاقوه من تهميش وإبعاد عن المسؤوليات من طرف أصحاب الحل والعقد.

وبقطع النظر عن نوايا الدول الأوربية التي كانت دعوتها الإصلاحية تسير في اتجاه ما يهيئ لها الاستيلاء على البلاد، خاصة فرنسا واسبانيا المدعمتين بانتصاراتهما على الجيش المغربي، فإن الرأي العام المغربي كان ما يزال في حاجة إلى تربية عميقة للقبول بالإصلاحات من حيث أتت، فالساكنة الحضرية كانت لا تدرك من وجوه الإصلاح إلا آثارها السلبية، وأهل الحل والعقد كانوا يخشون من نتائج استتباب النظام الأمني والجبائي القضاء على مصالحهم الخاصة، والعلماء كانوا أشد حذرا ومعارضة لغيرتهم العفوية على البنية الإسلامية للبلاد، والمتاجرون سواء منهم الأجانب أو المغاربة، خاصة المحتمون بالجنسيات الأجنبية، لم يكونوا ليساندوا أي مشروع من مشاريع الإصلاحات التي كانت تعرض على المخزن، وذلك لما كانوا يخشونه من تأثيرات استتباب الأنظمة القضائية والجبائية والتقنية بصفة عامة.

ولعل فئة المزارعين وأهل البوادي على العموم هم وحدهم الذين كانوا ينتظرون بارتياح حدوث إصلاحات في البلاد، تخفف من مفاعيل انخفاظ قيمة النقد المغربي الناتج عن المضاربات التجارية التي كانت تضر بهم أكانوا بائعين لمنتوجاتهم الفلاحية أو مشترين للمواد الاستهلاكية. وفضلا عن ذلك فقد كانوا يرون في تحقيق اصلاح ما، تحريرا لهم من عبئ الجبايا والرسوم والتغريمات المالية والبدنية المفروضة عليهم من لدن الولاة والحكام.

والواقع أن الشعب المغربي في عمومه لم تكن له فكرة عن الإصلاحات تتبلور فيها إرادته بجد وتدفعه للخروج من حالة التخلف والاستلاب إلى حالة التقدم

(1) محمد سبيلا - المغرب في مواجهة الحداثة - ص 11-12.

والتحرر. فقد ظل طوال تاريخه ضحية الجبرية والحتمية السياسية التي تبعده عن فكرة الاعتراض المعلن دون ما لجوء إلى التمرد. فقد كان أهل الحل والعقد يرفضون، رفضا لا تبصري لكل ما هو جديد وهم غير واعين بعجزهم عن مواجهة تخلفهم على أكثر من واجهة، ولم تكن التحديات التاريخية التي تسير بالبلاد إلى الانحدار لتخلق فيهم تحديات أخرى لمواجهة الأخطار المحدقة بهم.[2]

ومن ثمة لم تكن العناية موجهة لإصلاح الأوضاع الإدارية وتطوير أساليب الزراعة والصناعة، إذ كان الهاجس المسيطر هو تراكم الأصداء ولإرهاصات المنذرة بقرب هجمة المستعمر، خاصة بعد انهزام الجيش المغربي في إيسلي ثم في تطوان، وما ترك ذلك من أثر سيئ على مناعة دولة المغرب ومعنوية المغاربة الذين أصبحوا يرفضون التعامل مع كل ما هو أوربي ولو كان من أجل إصلاح أو تحديث يعود بالنفع على البلاد.

وهنا يبرز الدور الطلائعي الذي لعبته الطرقية الصوفية في استنهاض الهمم وتجنيد آلاف المتطوعين، معلنين الجهاد بانضمامهم للفياليق العسكرية المخزنية، لسد أزرها في الدفاع عن حوزة الوطن وتطهير الشواطئ من الغارات النصرانية.

لكن المؤامرة الاستعمارية لم تكن في نظري هي العائق الوحيد لملاحقة الركب التقدمي، فعدم الاطلاع الكافي على أحداث التطور الإنساني خارج المغرب والرقعة العربية الإسلامية، أو سوء فهمها أو النكوص عن تفهمها من لدن العلماء التقليديين وأهل الحل والعقد بالمغرب، بالإضافة إلى تفويت الفرص المؤدية إلى تكوين مجتمع مدني في الداخل، كل ذلك سيشكل فقدان البلاد، أثناء الظرف الحاسم، لوسائل التوعية المفضية إلى تنمية القدرات وتطويرها وإجراء الإصلاح الملح للقبض على سلم الارتقاء. وهكذا لم يستطع المغرب الالتحاق بركب الحضارة عن طريق التطور الطبيعي لعدم تحقيق الشروط الموضوعية المؤثرة على المفاهيم المتجاوزة التي كان المغاربة أسارى لها، أو بعبارة «عاجزين عن ربط مطامحهم بمنطق وبإمكانيات العصر الذي يعيشون فيه».[3]

---

(2) عبد الله العروي – اشكالية الدولة العربية الاسلامية – مجلة المشروع اكتوبر 1980.

(3) العبارة بين المزدوجتين لعبد الله ابراهيم (نداء الحرية ص 121).

إن الأزمة الخانقة التي كانت تعم البلاد منذ الهزيمتين لم تكن لتترك النخبة المثقفة في منأي عن الأحداث، فقد كان هذا الشعور بالخطر، سواء من جانب المخزن أو من جانب النخبة الواعية «بمثابة نقطة انطلاقة في اتجاه نقد ذاتي على الصعيد الوطني، ومبعث لحركات اصلاحية لم تعط ثمارها في الحال، إلا أن خيوطها ظلت متماسكة إلى وقتنا الراهن». [(4)]

فعلى هذا الأساس قامت حركة مكونة من علماء متفتحين ومثقفين، ووجهاء وزعماء أمازغة، انطلقت تنادي بالإصلاح لجعل جهازات الدولة قادرة على رد الخطر الاستعماري الذي كان يتهدد استقلال البلاد وثقافتها وهوية أبنائها، وهذه الحركة شكلت تيارا إصلاحيا مجددا كان يرى بأن أفضل وسيلة لمقاومة التغلغل الأجنبي هو المبادرة بإصلاح الأوضاع المتردية التي كانت ترهن في نفس الآن الدولة والمجتمع والثقافة وروح المواطنة بل وحتى مبادئ الذين الحنيف. . .

وهكذا نشأ في المغرب تياران: تيار سلفي يقاوم الأوهام والتقاليد البالية والأساطير التي تقوض حرية الفرد وتعمي عقله ووجدانه، وتيار من موجبات القومية العربية في المشرق العربي، ممثل في كتلة العلماء المجددين الجاهدين في بعث النهضة القومية لدى الأمة العربية، حيث كان صدى الإنتاج الفكري لهذا التيار يصل إلى المغرب عن طريق المنشورات والمجلات المصرية واللبنانية.

وبظهور بعض المشارقة ممن دفعتهم النهضة الفكرية والسياسية إلى الإهتمام بالشؤون المغربية عبر مدينة البوغاز المفتوحة على البحر، بدأت الأفكار التحررية وبعض الشعارات كالحكم للشعب، والدستور، والعدالة، يهب ريحها من الشمال لتقرع آذان السلطان والنخبة المحيطة به. وقد تولد عن هذه الأفكار الجديدة ما يمكن أن نسميه بظهور معارضة للنهج السياسي والإداري والاجتماعي الذي كان يعيش عليه المغرب، خاصة بعد موت الحسن الأول وانهيار الواجهة التي كان يمسكها في وجه المناورات الأوربية بعد أن أضحت مقومات الكيان المغربي متداعية للانخساف.

وهذه اليقظة النهضوية الجديدة كانت بمثابة تجديد للنظرية السلفية بانتشالها من حالة الجمود والركون إلى الماضوية العقيمة، وبإعطائها دما جديدا يجعلها تنفتح على

---

(4) محمد زنيبر (Mémorial du Maroc) جزء / 5 ص 241 (التعريب للمؤلف).

العلوم الحديثة وعلى حضارة العصر بمفاهيمها ومقوماتها - طبعا بتحاشي كل ما يتعارض مع روح الأحكام الشرعية - وذلك بالعمل على تجديد أجهزة الدولة المغربية وصياغتها في قالب ديمقراطي تراعى فيه كافة الإصلاحات والاقتباسات التي من شأنها إضفاء العصرنة والحداثة على دولة المخزن، وذلك من دون ما تعويل على الوسيط الأجنبي.

وكانت المطالبة السياسية والإصلاحية التي تمثلت في البيعة الحفيظية المشروطة تبشيرا بانبعاث المبادئ السلفية وتجديدها بالدعوة إلى تحرير الأفكار من التأثيرات الظلامية من جهة، وإلى التصدي للمستعمر لاسترداد المناطق المحتلة من جهة أخرى، وكل هذا بالمبادرة إلى إصلاح جهازات الدولة وتقويتها وتقويم مفهوم المواطنة من شوائب نزعة «الاحتماء»، ورد الاعتبار للدولة والقضاء على الفساد الإداري.

ويمثل هذه الحركة الفردية طائفة من أقطاب العلماء والوجهاء أمثال ابو عبد الله السليماني والفقيه محمد الحجوي والشيخ شعيب الدكالي والعلامة محمد بن العربي العلوي، وغيرهم ممن عايشوا الفترة الرهيبة المنذرة بسقوط البلاد في يد المستعمر، وكانت دعوتهم فردية تقوم على تأثيراتهم الشخصية المباشرة على السلطان عبد العزيز ثم عبد الحفيظ من بعده. . .

لكن الساعة الرهيبة التي كانت وشيكة، سرعان ما عجلت بخلق محيط جديد امتد سعيه إلى إصلاح الأنظمة السياسية للبلاد في عمقها كأساس لكل تقويم هيكلي للقوى الوطنية على المستويات الداخلية والديبلوماسية، ونعني بذلك استيعاب تجديد هذه الأنظمة بإعادة النظر في تنظيم السلطة عن طريق مشروع دستور نشر بجريدة «لسان المغرب» التي كانت تصدر باللغة العربية بمدينة طنجة.

وقد تجلت في هذه التيارات الداعية إلى الإصلاح، في كل مضامينه، روح الإرادة الرامية إلى التغيير النابع عن الذاتية المغربية كوسيلة ناجعة لإبعاد الخطر الاستعماري. لكن لم يكتب لجماعة «لسان المغرب» أن تنجح في جعل حد للجدل الذي طبع مسألة الإصلاح في المغرب طوال فتراته التاريخية للسلوك بها عبر مسالكها الفعلية، وذلك لما ظلت تتأثر به من مشادة بين خطاب الفكر المجدد وواقعية السلطة السياسية والمرجعيات التقليدية المتشددة، أضف إلى ذلك أن هذا المشروع «الثوري» تعرض لمناورات إجهاض خارجية ولثورات داخلية أغرقته في طي العدم.

هكذا إذن كنا نماطل في الإصلاحات وننتحل أصناف الأسباب لابعادها، وكان يحلو لهيئة الفقهاء وأهل الحل والعقد الاستمرار في المجادلة والتباري في خلق المعوقات «الشرعية» للقبول بإدخال التقنيات الحديثة، مما جعل عملية الإصلاح تغرق في غياهب اللاجدية، والدفع بها إلى اللامفكر فيه.

ولربما كان سبب إحجام سلاطين المغرب عن الدفع بعملية الإصلاح دفعا جديرا بمن يؤول إليهم أمر «الخلافة في الأرض» وتعلقت بهم شؤون السلطة الزمنية (والدينية)، هو ميلهم - أو على الأحرى - استجارهم إلى استفتاء العلماء - الفقهاء - في شأن ما يعرض من حالات «تطبيقية» تحيط بمسألة الإصلاح رغبة في التوقف عند حدود الأحكام الشرعية، فكانت الفتاوي متضاربة والآراء متشابكة والجدل حادا بين من يجسدون العقل الفقهي ومن ينظرون للأمور بالعقل المخزني، وفي كل هذا يكون المثقفون بثقافة العصر مبعدين عن المشاركة في اتخاذ القرار.

وهكذا فعندما كانت تطرح قضية الإصلاح يحتدم الصراع بين المفتيين النقليين والمجتهدين المتنورين من جهة وبين أهل الحل والعقد من جهة أخرى، فتطول المناظرة والمناقشة بين هذا الجانب وذاك، دون التمكن من طرح المشكل بالوجه الحقيقي، وتغرق كل مبادرة إصلاحية في لجج الصراع الجدلي والخلاف الذاتي. وفي خضم ذلك يبقى الموقف السلطاني موقفا سلبيا لا يستطيع فرض اتجاه تأخذ معه مسألة الإصلاح مسارا يفتح خطا لطوق الإشكاليات المعيقة عن تحقيق الإصلاح المنشود، وهذا التخلف المنهجي ظلت شروره تسري على مسار تقدم البلاد والتحاقها بالركب الحضاري، وادراكها للطريقة الجادة للتصدي للخصم المستعمر.

ومرة أخرى يخسر المغاربة معركة الإصلاح ويكون عليهم تلقي الدرس من المستعمر. لكن ليس معنى هذا أن ضير الاستسلام تسرب للروح المغربية الأصيلة التي ألفناها وقادة وصامدة وسط العاصفة. فالحجر الاستعماري لم يزدها إلا اعتزازا بالنفس وتوقا إلى تحقيق الغايات. ومن ثمة كانت حشود المقاومة المسلحة التي قامت لتنغص على المستعمر استقراره لفترة تجاوزت العقدين، ثم تلاها قيام الحركة الوطنية المباركة، إن على المستوى الشعبي أو على صعيد الأسرة المالكة، ليتحقق بذلك تحرير البلاد وإعلان الاستقلال كما هو معلوم.

الفصل الأول

الجذور التاريخية لنشوء الدولة المغربية

1- الإرث الأمازيغي والتجديد الإسلامي

لا جدال أن البلاد المغربية ما قبل دخول الإسلام كانت عبارة عن مجموعة من قبائل تنتمي إلى جذور متقاربة يجمعها الإحساس بالنسب المشترك، وتتساكن على مسرح يضم مجموعات ذات اكتفاء ذاتي، تستهلك منتوجاتها الزراعية والرعوية والغابوية، يتأقلم كل منها مع إمكاناته ووسائله لضمان حاجياته وطموحاته، تستغني كل مجموعة عن جارتها في تدبير شؤونها الداخلية، ولا ترضى بالشعور بالحاجة إلى التعاون مع غيرها أو تبادل أي نوع من أنواع المصالح فيما بينها ماعدا فرض الثأر وثمن الدم. ولذلك لم تكن تنزع إلى ما يدفعها إلى الانضواء تحت تحالف أو اتحاد من أجل إنشاء دولة تجمع شملها.

ولم يكن شبه الاحتلال القرطاجي والروماني ليدخل البربر إلى التاريخ الحضاري أو يضعهم على سكة تكوين الدولة، شأن ما حققه الفتح الإسلامي الذي أعطى للمغرب انطلاقته الكبرى ليندمج ضمن شبكة قارية من المواصلات التجارية التي شقت مناطق البلاد طولا وعرضا، وأخرجت أهاليه من سباتهم العميق، فكان من الضروري لضمان حركية المرور والتواصل تأسيس تنظيمات جديدة تجاوزت الإطارات القبلية.

وكانت فترة التبعية لخلافة المشرق وما تميزت به من مد الجسور الإسلامية بين افريقيا وأوربا عن طريق المغرب الأقصى، تمهيدا للحدث العظيم الذي كان ينتظر

الأمازيغ في استقلالهم عن المشرق العربي ودخول عهد السلطنة المغربية مع بزوغ القرن التاسع الميلادي، فكانت الدولة الادريسية أول دولة بربرية تحت رئاسة أمير عربي، وكان هذا الحدث هو التكريس والإقرار للمسار التاريخي للمغرب الجديد، يدل على ذلك حسب ما يراه جيرمان عياش،[1] تعدد دور ضرب السكة واستغلال مناجم الفضة والنحاس بأرجاء المملكة، مما يشهد على أن الدولة الحديثة لم تعد مجرد واقع مرحلي أو ممر عبور للتبادل التجاري بل أصبحت مقر معاملات أصيلة.

وأهم من كل ذلك هو العامل الديني وآثاره على المعطيات والعادات الأطلسية، فلقد تولت ما بين القرن التاسع والقرن الثاني عشر ثلاث أسر مالكة حكمت البلاد، كان همها الوحيد ورائدها هو العمل على توسيع رقعة دار الإسلام وإحياء معالم الدين الحنيف واللحام القوي بين قبائل البلاد على اختلاف نزعاتهم وعاداتهم ليصيغها ويذيبها في وحدة متراصة حول شخص الأمير تعترف له بالإمارة وتستمد منه حرية الدين وحلاوة النصر والشعور بالرباط القومي، وبحق التمتع بالأرض، ولا تعطيه إلا ما هو مطلوب من جميع الناس، ونعني فروض الطاعة والولاء المبنية على البيعة ثم المساهمة النسبية في رصيد بيت المال.

عاملان أساسيان ساهما إذن في توحيد قبائل المغرب: الإسلام واللغة العربية من جهة، وحركة المبادلات التجارية التي شقت طرق المغرب العربي في اتجاه الأندلس وبلدان افريقيا السوداء من جهة أخرى، فعلى مسرح الإسلام والعروبة أسس بربر المغرب وحدتهم السياسية، وبفضل ازدهار المبادلات التجارية المتبلورة في حركية القوافل العربية الافريقية، نشأت وترعرعت علاقات داخلية اقتصادية واتصالات ثقافية واجتماعية بين مختلف قبائل الأمازيغ من مصامدة وزناتة وآيت عطة وغيرها من القبائل والكنفديراليات البربرية المغربية، وكان رباط الدين والتمازج الحضاري عاملين على إشاعة اللغة العربية لغة القرآن.

وعلى مسرح الإسلام دخل البربر إلى التاريخ الحضاري من بابه الكبير، اعتنوا بالعلوم والفنون والآداب عناية كان لها فضل على البعث الأوربي، وأسسوا أنظمة

---

(1) «دراسات في تاريخ المغرب». ص 398 - أنظر دنيال اوسطاش «دور الضرب السكي بالمغرب» حيث يظهر أن من بين 51 دارا للضرب ثم اكتشافها بمغرب ما قبل الحماية هناك 21 دارا أسسها الملوك الأدارسة.

امبراطورية فسيحة، مربوطة لا بالقوة المادية فحسب، بل بالرسالة الإسلامية، وثقافة حقيقية وقانون. . . وساهموا مساهمة ناجعة في تكوين فن معماري فاخر يحمل طابع الغرب الإسلامي ويتسم بسمة الرجولة، كما حافظوا من جهة أخرى على صناعات يدوية مبدعة، واستغلوا قبل المدن الحرة في اوربا، طريقة الإشهار التجاري بواسطة المعارض السنوية، فقد نوه ابن خلدون بالمعرض السنوي بمدينة «تاكاوصت» محط البضائع على نهر سوس وهو سوق في يوم واحد في السنة يقصده التجار من الآفاق وهو من الشهرة بهذا العهد بمكان». (2)

ففي هذه الفسيفساء من الثقافات والتساكنات الانسانية المنصهرة في النسيج الاسلامي المتسامح، الخلاق، ذابت الخصوصيات ليقوم محلها شعور عميق بالذاتية المغربية البارزة في الحضارة الأصيلة التي أسسها تحت راية الإسلام المكونان العربي والأمازيغي بجهود مشتركة، قوية وارادية وفي إطار الولاء لقاعدة البيعة.

2- السمات التاريخية للدولة المغربية

إن نظرية السيادة في المغرب، بالرغم من أنها مستمدة مبدئيا من نظرية الخلافة، ظلت مستقلة عن دار الخلافة متأثرة في نظامها العام بالتقاليد الأطلسية العريقة، غير منفعلة بالتقلبات الشرقية الكبرى مما جعلها تكتسي في إطار الجامعة الإسلامية صبغة استثنائية تحتفظ للمغرب بشخصية سياسية قوية وخاصة. ومن البيعة - وهي نوع من التنصيب الوطني- يستمد السلطان شرعية السيادة. فتكون بذلك السيادة السلطانية مرادفة للسيادة الوطنية. إلا أن لهذه السيادة حدودا رغم سعتها. فالأمة، أي ممثلوها الضمنيون، تحتفظ بحق النظر في توافق الأعمال السلطانية مع أحكام الشريعة ومصالح الرعية، أو بعبارة أخرى، لها حق النظر في «دستورية» هذه الأعمال.

لذا لم تخرج التقاليد المغربية الدستورية في العصور المتقدمة عن هذا الإطار الإسلامي الصحيح، وقد برهن ملوك المغرب عن استعدادهم لاستشارة كل من له رأي في المجالات المختلفة، ولإضفاء الخاتم الملكي على القرارات التشريعية المهمة، خاصة التي لها علاقة بسيادة البلاد. فنرى في عهد الموحدين الخليفة ابن

(2) عبد الله ابراهيم (صمود وسط الاعصار). ص69. (موقع تاكاوصت حالياً بقرية القصابي).

تومرت يعين مجلسا مصغرا مركبا من عشرة أقطاب الجيش والإدارة ليستشيرهم في شؤون الدولة، وذهب إلى أبعد من هذا بأن أحدث مجلسا للشورى يتألف من خمسين عضوا كان يستنير برأيهم في الظروف ذات الأهمية العظمى.

وفي عهد الملوك العلويين كان هناك ما عرف بمجلس الأعيان الذي كان يشمل عددا من الوجهاء والعلماء والأشراف يستند السلطان على استشارتهم في مشاريع الإصلاحات والمعاملات التجارية مع الدول الأجنبية كيفما كان شأنها (استشارة الحسن الأول بشأن الترخيص بوسق الحبوب). كما أن السلطان عبد العزيز أمر بانعقاد مجلس الأعيان لمناقشة مقترحات القنصل الفرنسي روني طايلاندي بشأن النقط المزمع طرحها على مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1905.

فنظرية السيادة المغربية، كما نجدها في مطلع القرن العشرين، من حيث الأصول الشرعية، نظرية واضحة وقارة، تلزم صاحب الولاية العامة، بصفته خليفة المشرع الأصلي والمؤتمن على سيادة الأمة، بأن يجمع أهل الرأي ويشاورهم في الأمر ويتخذ معهم القرارات التي تلزم الرعية.

والسلطان في نظرية الدولة السلطانية المغربية له مسؤوليات أمام الله وأمام الأمة، فهو يحرص القانون المنزل ويحافظ على كيانه، كما يدافع عن حرمة الدين وسلامة أرض الإسلام. وهو يضمن النظام والعدالة والأمن، ومن ثم يتوجب عليه أن يكون دائما في خدمة الرعية والسهر على مصلحتها وسعادتها.

وفي مقابل ذلكم يكون وفاء الرعية لتعاليم القرءان (يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله والرسول وأولي المر منكم) هو في نفس الوقت تعزيز لسلطة السلطان والحاكمين بأمره. فالدولة في هذا النظام السياسي، كما يقول عبد الله العروي، «لا تتميز عن شخص السلطان، بحيث الدولة هي الشخص المعظم للسلطان، والسلطان هو تجسيد الدولة»[3] وبذلك يكون نظام البيعة في مفهومه القانوني موازيا لمعايير القانون الدولي، أي معادلا لمفهوم الولاء للدولة ولسيادة الدولة.

وطبعا فإن تطور النظام الدستوري المغربي بفصل إرساء نظام الملكية الدستورية المرتكز على المبادئ الديمقراطية، جعل من المغرب اليوم دولة ذات نظام حديث

---

(3) إشكالية الدولة العربية الاسلامية -مجلة «المشروع» اكتوبر 1980

متكامل اظهر تعلقه بمبادئ حقوق الإنسان ووفاءه لقواعد دولة الحق والقانون.[4]

3- الشعور بالوحدة القومية عند المغاربة

منذ أن ظهر الإسلام في الرقعة المغربية ودخلت فيه جموع القبائل المغربية على يد الفاتحين الأفذاد، أصبح المغاربة يشعرون بتحملهم المسؤوليات العظمى نحو دينهم وملتهم مما هو محفوظ في التاريخ، فجاهدوا خير جهاد من أجل نشر الرسالة الإسلامية وبث الدعوة المحمدية في سبيل المثل العليا من حرية وحضارة وعرفان في عصر كان الفكر الإنساني يتخبط في جهالة عمياء.

ومن هنا تحققت الفتوحات العربية التي تزعم فيها المغرب أو شارك فيها بنصيب وافر في نشوء الحضارة اليانعة في بلاد الأندلس، تلك الحضارة التي أقيم منارها عاليا يشع منه نور المعرفة على جميع من آوته أرضها وأظلته سماؤها.

ولا شك أن جامعة القرويين كانت حصنا حصينا في الحفاظ على هوية الشعب المغربي اسلاما وعروبة، إذ لولا القرويين لما تمكن المغرب من المحافظة على وحدته الثقافية وشخصيته القومية. والمستعمر ادراكا منه لهذه الحقيقة ما فتئ يجهد في القضاء على الهوية المغربية بمحاولة القضاء على القرويين عن طريق تجميد برامجها التعليمية والاغضاء عن تطوير نظامها.

لقد كتب للشعب المغربي أن يمر من مراحل طويلة ليدشن حلقات متواصلة من أعمال المجد وتقاليد الدفاع عن الكرامة والهوية. ومن خلال هذه الممارسة النضالية

---

(4) كان المجتمع الأمازيغي يتميز بظاهرة أزرف (مجلس شيوخ القبائل) الذي ينظم المعاملات القانونية، والمدنية والتجارية والشرعية والحربية للقبيلة، وهو مجلس لا يلجه إلا من وقع عليه الاختيار غيابيا من ذكر وأنثى لثلاث خصال، وهي الصدق في القول والفعل - الشجاعة في الرأي والممارسة - الغيرة على مصالح القبيلة - ويسمى الذكر امغار والأنثى تمغارت، أي الشخص الذي تميز في عشرة طويلة بسداد الراي وسعة الصبر وعمق التجربة والتفاني من أجل الآخرين... ونظرا لقيمة المركز فإنه لا يحق لأحد أن يرشح نفسه له. ومعنى هذا أن الشخص المختار يكون آخر من يعلم بقرار القبيلة. وحين ما يتوصل به فإنه غالبا ما يرفضه خوفا من المسؤولية، لكنه أيضا غالبا ما يرضخ لمشيئة القبيلة مع الاشتراط أن يسانده مجلس شيوخ القبيلة الذي يعتبر الموجه لقراراته ومشاريعه وانجازاته. وعليه فإن أي قرار في أزرف لا يتم بدون علم من مجالس القبائل، وبعبارة أخرى فإن أي قرار رأسي لا يتم دون علم وموافقة القاعدة (عن اسبوعية الصحيفة. العدد 72، 19 -2-2000 - فاطمة شبشوب)

تكون لدى المغاربة عربا وأمازيغ، الشعور بالذاتية المتميزة والوعي الوطني، مما رسخ فيهم روح المقاومة التي تفجرت ضد المستعمر الغاشم في صورها الرائعة مع حركة اللطيف الناجمة عن الظهير البربري.

دعنا، يقول علال الفاسي، من الأسطورة التي اشتغل المستعمر الفرنسي بترديدها لتبرير احتلال المغرب، بقوله إن الأيالة الشريفة كانت منقسمة إلى «بلاد مخزن وبلاد سيبة»، أي قبائل خاضعة لسلطة المخزن وأخرى لا تخضع إلا للرمزية الروحية للسلطان دون السلطة الزمنية. ولهذا ادعى المستعمر أن السلطة المركزية بالمغرب لم تكن إلا سلطة اسمية. وللرد على هذا الادعاء نتساءل لماذا كان المستعمر الفرنسي يتعامل مع مناطق «السيبة» ويباشر احتلالها باسم السلطان كعاهل زمني للايالة لا كمركز روحي فحسب، فلولا أن المؤسسة السلطانية في معناها الشمولي لم تكن هي العربون القوي عن وجود الأجنبي «الحامي» لما استطاع المستعمر الفرنسي التوغل في المناطق المغربية. وبفعلته الهادفة إلى تقسيم البلاد قوميتين متباينتين احداهما عربية تخضع لأحكام الشرع الاسلامي وأخرى بربرية تخضع للقانون العرفي، أثار المستعمر وعلى نقيض ما كان ينتظره، رجفة وطنية حول شخص السلطان الذي سرعان ما تحول إلى رمز للوحدة الوطنية.[5]

وفي هذا السياق يرى عبد الله العروي[6] أن رغم تفويض ادارة البلاد لمجموعة من دول اوربية في العام 1912 بمقتضى عقد الحماية والاتفاقيات الثنائية التي تلت هذا العقد، فإن الجميع لم يكن يعترف إلا بسيادة واحدة وهي السيادة المتجسدة في «مؤسسة السلطان» بحيث عندما انتهى هذا التفويض الموقت بالغاء عقد الحماية والاتفاقيات الأخرى سنة 1956، تمكن السلطان من استرجاع كل السلطة الادارية التي كانت تحد من السيادة الوطنية.

إن الدولة المغربية دولة تاريخية تكونت عبر قرون وتبلور الوعي القومي فيها خاصة أثناء صراعها ضد الإسبان والبرتغال شمالا، وضد الأتراك العثمانيين في الشرق للمحافظة على حدودها التاريخية. وإذا كان هذا هو دأبها في مواجهة من يهدد كيانها من الخارج، فإنها لم تعرف نزاعات عرقية أو حروبا داخلية تذكر، وذلك رغم تعدد

(5) الحركات الوطنية في المغرب العربي- القاهرة - 1948.

(6) جريدة المحرر -19 مايو 1977.

مجموعاتها الاثنية، بل إن التمازج بين مختلف مكوناتها أفرز فضاء من الثقافات المتجانسة ومن أنواع الوعي القومي المتراص، وقف دوما في وجه الدخلاء الطامعين وصدهم عن الأرض المغربية، إن بوسيلة المقاومة المسلحة أو بالتعبير عن أنماط السلوك الوطني الأصيل، الشيء الذي اعتمدته الحركة الوطنية في عملها ضد المستعمر الغاشم غداة توقف الكفاح المسلح، وقد شارك في هذا الاستثمار الإثني النادر مجموعات العرب والأمازيغ على السواء من دون تقاعس أو تخادل.

ولمن ينكر عن بلادنا وشائج وحدتها الترابية نقول عليه أن يعلم بأن ما من قبيلة سواء كانت منحدرة من أصل بربري أو عربي، إلا ويوجد فرع لها في التقسيم الجغرافي الحالي سواء في الصحراء او في القلب السكاني للبلاد. فبرغم التقسيمات التي افتعلها الاستعمار لمنع تواصل الإنسان المغربي واستمرار روابط الثقافة والوحدة الوطنية، فقد ظلت العلاقات قائمة بين مختلف القبائل المغربية، وظلت وحدة الشعب شاهدة على وحدة الأرض، ومن هنا كانت القومية المغربية تقوم من بين ما تقوم عليه من الركائز، على مزيج متراص من العرق والدين واللغة تحت كنف الولاء لقاعدة البيعة ومشروعيتها من أجل سيادة ترابية كاملة غير منقوصة.

وهذا المزيج النادر من العرق والدين بين العرب والأمازيغ يتجلى من عدة قراءات عن حركية القبائل المغربية شمالا وجنوبا، وامتزاج بعضها ببعض، حيث ان قبائل من شمال المغرب ووسطه تفرعت تحت تأثيرات التجوال وتساكنت مع قبائل الجنوب وإلى تخوم الصحراء من بلاد شنقيط - أي صحراء المغرب - الممتدة من وادي ذرعة شمالا حتى نهر السينغال جنوبا.

وفي هذا المجال نقرأ مثلا في مؤلف لعلى طعمة[7] إن قبائل اولاد دليم الحسانيون الأصل من الحميريين القادمين من اليمن في القرن الثالث الهجري بفروعهم في وادي الذهب وسيدي قاسم وما بين مراكش والصويرة، قد اشتهروا بولائهم العربي الإسلامي لملوك المغرب، وبفضل شكيمتهم كانوا هم يد السلطان وعينه في مناطق تجوالهم وإقامتهم في الصحراء الجنوبية لقاء إعفائهم من دفع الضريبة، فقد برهنوا غير ما مرة على ولائهم للعرش العلوي وعلى حسهم القومي والوطني.

(7) المغرب. تاريخه، حضارته، حقيقته - ص 36-37-49.

4- الدفاع عن الذاتية المغربية

لقد توالت على المغرب طوال القرن التاسع عشر وخاصة منذ احتلال الجزائر حملات استعمارية شنتها عليه اوربا وتجلت في الضغوط الاقتصادية والسياسية التي كانت تمارس على البلاد إلى أن انتهت بفرض الحماية الفرنسية. والمؤرخ لهذه الفترة من تاريخ المغرب يتساءل هل لم يكن هناك، وبقطع النظر عن المعارضة الدبلوماسية الملكية من جهة وتجليات التيار التنويري الذي يمثله جماعة «لسان المغرب» من جهة أخرى من مقاومة شعبية مفتوحة ضد غارات الاحتلال الأجنبي، ونعني بالذات ما يسمى في الأدبيات السياسية بالروح الوطنية والإحساس بالقومية.

يعتقد الكثيرون أن المقاومة المسلحة التي جسدها موحا وحمو الزياني وأحمد الهيبة ومحمد عبد الكريم الخطابي وغيرهم، إنما برزت بسبب ظهور بوادر الاحتلال الأوربي الناتجة عن مقتضيات عقد الجزيرة الخضراء، ثم عن الاحتلال الفعلي فور ابرام عقد الحماية، ولم تكن سوى استفاقة نجمت عن حادث مهول، بل وعلى النقيض، فإن هذه المقاومة كانت في الحقيقة رجفة قيام شعب بكامله في وجه الاحتلال المسيحي منذ بداياته المتجسدة في الغارات التي عرفتها الشواطئ المغربية.

فيجب أن لا ننسى أن الترصد لمحاولات غزو الشواطئ المغربية بدأ عند احتلال مدينة سبتة في مستهل القرن الخامس عشر، واستمر لفترات متقطعة كانت المقاومة المغربية تواجه فيها غارات الاحتلال الاسباني والبرتغالي بضراوة نادرة وفي وقت كانت جيوش الغزاة على جانب كبير من التجهيز والتقنية، أي على مستوى أرقى بكثير من «الحركات» القبائلية المغربية المجهزة تارة بأمر من حكومة المخزن وتارة بمبادرة وتحريض من رؤساء الزوايا أو القبائل.

ويمكن القول بأنه لولا هذه المقاومة المستميتة التي كان يغذيها حماس شعبي شديد لما استطاع المغرب المحافظة على استقلاله إلى ما بعد عقد الجزيرة الخضراء، ولولا روح قومية فاعلة لما استطاع المغاربة إيقاف المغيرين الافرنج عند حدهم في مواقع نزولهم، وطردهم من حيث أتوا. «فالمحلات المخزنية» والحملات المسلحة التطوعية للقبائل ولمجاهدي المرابطة قد واجهت باسم السلطان غارات اوربا المتوالية طوال أربعة قرون وبلا انقطاع.

أو ليس في هذا الإجماع الشعبي الدؤوب حول فكرة الدفاع عن الدين والكيان

الوطني ما يشهد ويعبر خير تعبير عن وجود قومية عريقة؟ وقد كان هذا الشعور بالقومية وهذا الإحساس بالانتماء إلى سلطة عليا مركزية هو الحافز القوي على التحرك الدائب من أجل الدفاع عن عروة الدين ووحدة المذهب. وكانت أعمال المقاومة لكل ما يهدد الكيان القومي تتبلور في تكريس كل الوقت لتحصين الحدود والثغور لجعلها في مأمن من هجمات المغيرين المترصدين لها بإصرار وباستمرار.

وفي هذا السياق ينبغي الإشادة بالدور الطلائعي الذي لعبته الزوايا في مجال البعث الديني والاستعداد للجهاد والدفاع عن حوزة الوطن، وكان التطوع للمرابطة تلبية لنداء منشئي الرباطات (الزوايا) المختلفة خاصة في الثغور التي يخشى منها مفاجأة العدو واقتحامه لدار الاسلام سواء على شواطئ البحار أو بالقرب من المدن.

فلقد ذكر التادلي في «التسوق» عشرين رباطا كلها كانت مركزا للاجتماع والعبادة، وقد تعود المريدون الاجتماع في الرباط لحراسة الثغور والجهاد، حتى إذا انتهت مهمتهم تحول الاجتماع للتعليم والذكر والتعبد وتلاوة القرآن. وقد انتشرت الزوايا في المغرب انتشارا واسعا حيث كانت تتلى فيها الأوراد ويتم إطعام الزائرين والواردين عليها، فضلا عن تأثيرها الأدبي والعلمي والحضاري في محيطها، وعن جهادها القديم المتجلي في مرابطة أصحابها في الثغور، وجهادها الجديد في مقاومتها للتدخل الفرنسي والاسباني والبرتغالي في المغرب.[8]

وعلى ما يبدو فإن الإقبال على الانخراط في الرباط كان تلقائيا وذاتيا من دون تدخل لممثلي السلطة، يدل على ذلك أن المخزن رغم ميولاته الوهابية لم يكن يبدي معارضة لإنشاء الرباطات بل يتقرب ممن كان يتوسم فيها خيرا لمساعدته على احتواء القبائل وتعزيز سياسته الداخلية والدبلوماسية. فانتشار الطرق «الصوفية» على هذا النحو من الاجماع الشعبي والرضاء المخزني[9] واحتضان الرباطات في المدن والبوادي لجموع المريدين من قبائل متغايرة ومجتمعات متعددة في الفوارق، ليشكل مظهرا ساطعا لوحدة القومية والمواطنة المغربية.

---

(8) ذ. عبد الحي العمراني - مجلة الجواهر المغربية عدد 28 (فبراير 93).

(9) لم تكن يد المخزن تمتد إلا نادرا لبعض الرباطات، خاصة ما كان منها يتظاهر بمعارضته لنظام الحكم (الزاوية الحنصالية مثلا انظر طيراس تاريخ المغرب ص 373).

ناهيك أيضا عن صلابة قبائل اولاد دليم بتخوم الصحراء من بلاذ شنكيط وما امتازوا به من الحس القومي الوطني وقيامهم في العام 1884 بتحطيم منشآت اول شركة اسبانية حاولت النزول الى شاطئ ثغر الداخلة لأنها لم تتقدم باسم سلطان المغرب.

تجدر الإشارة كذلك إلى قبيلة أدرار من قبائل الساقية الحمراء موطن الشيخ ماء العينين مؤسس السمارة وخليفة السلطان في الصحراء ابتداء من عهد السلطان مولاي عبد الرحمان وصولا إلى مولاي عبد العزيز. وقد اشتهرت قبيلة ادرار هذه بحسها الوطني الديني، واعتمد اشياخها على الزاوية الشنقيطية في استمالة القبائل الصحراوية للعمل السياسي من أجل الحفاظ على الوحدة المغربية.

فمن مناقب الشيخ ماء العينين في ولائه للعرش العلوي، أنه أمام المناورات الاستعمارية وعند بدء اجتياح فرنسا لتلك المنطقة والتهييئ لوضعها مستعمرة تابعة لرابطة ما كان يسمى ببلدان افريقيا الغربية الفرنسية (PAYS DE L'AFRIQUE OCCIDENTALE FRANCAISE) لفصلها عن المغرب، تصدى المجاهدون الشناقطة لغارات الجيش الفرنسي بقيادة الشيخ ماء العينين، ولما وصل خبر ذلك للسلطان عبد العزيز قام باحتجاجات شديدة وجهها سنة 1900 إلى قناصل الدول الأجنبية بطنجة، كما لم يالو جهدا في مؤازرة المجاهدين الشناقطة، وتجلت هذه الجهود في المحلة الشريفة التي أرسلها بقيادة عمه مولاي ادريس، «ويخبرنا الأرشيف الفرنسي في مدينة تجكجة - وسط موريتانية الحالية- كيف أن محلة مولاي عبد العزيز أبلت البلاء الحسن بقيامها بتعبئة وتجهيز كتائب المجاهدين الشناقطة بقيادة الشيخ ماء العينين». [10]

لقد تبلور عمل آل ماء العينين من خلال الثورات التي شنوها على المستعمر الفرنسي بدءا من السمارة فوصولا إلى مراكش بقيادة الهيبة، وتوبعت الثورة إلى آخر المواجهات مع الجيوش الفرنسية، تلك التي قادها الشيخ المربيه ربه سنة 1934، وبقي اتصال آل ماء العينين مستمرا بالعرش العلوي عن طريق نائب خليفة السلطان بالصحراء الشيخ محمد الأغضف الذي كان أول من بايع المغفور له محمد الخامس سنة 1956 على رأس القبائل الصحراوية.

---

(10) واصف منصور - الجهود من أجل الوحدة - جريدة الاتحاد الاشتراكي - 13/7/97.

5- المقاومة المسلحة كمظهر لوحدة القومية

عندما آل الأمر بولاة الأمر إلى الإحباط أمام النكبات المتوالية على البلاد جراء التصاعد الاستعماري، بقي الشعب رافضا لكل استسلام، مستعدا للمقاومة، فاتخذ له قادة برزوا من صفوف الثورة القائمة في الشمال والوسط والجنوب ليعم الكفاح في القبائل وفي المدن «فكانت ثورة مدينة فاس المجاهدة لتظهر بدورها أن المغاربة الذين ظلوا احرارا يتمتعون باستقلالهم منذ الغزو الروماني، لا يمكن أن يخضعوا بسهولة لأي احتلال أجنبي، وإذا تم قمع هذه الثورة وإسكاتها بكل وحشية، فإنها ستندلع في مناطق أخرى لكي لا تهدأ حتى استرجاع السيادة».[11]

والجدير كذلك هو جهاد أبناء الأطلس المتوسط بقيادة الزعيم موحا وحمو الزياني، مما خلدته معركة الهري المعروفة، وناهيك بصفة خاصة عن ثورة المجاهد الكبير محمد عبد الكريم الخطابي التي تميزت بانتصاراتها على القوات الاسبانية ما بين 1924 و1926 إلى أن تظافرت ضدها القوات الفرنسية معضدة الجيش الاسباني كما هو معلوم. واللائحة طويلة للذين عرفوا بصلابتهم وشدة مقاومتهم للدخيل المستعمر «ففي رأي الجنرال كاترو - وقد كان يومئذ من أعوان المريشال ليوطي المقربين وواحدا من المساعدين العاملين معه - أن معاهدة فاس رفضها الشعب المغربي بأجمعه، وأدت في الحال إلى قيام ثورات دامية قتل أثناءها في فاس وحدها مئات من الجنود الفرنسيين. ولم تتمكن فرنسا من فرض الحماية إلا بسبب تفوقها الحاسم في السلاح، إذ أن الأمة بأكملها، عربها وبربرها، قامت في وجه العدو الكافر. ولم تخضع أي من القبائل دون مقاومة، والبعض لم يخضع إلا بعد أن استنزف آخر وسلية للمقاومة. ولم تأت قط قبيلة إلينا - يقول الجنرال كاترو- إلا بعد هزيميتها في ميدان القتال، وكل مرحلة من مراحل التقدم كانت نهاية معركة يخوضها رجالنا لسنوات طويلة وهم معرضون للخطر دون أن يجنوا أي مجد».[12] إنتهى كلام كاترو.

وعندما تمكن المستعمر الفرنسي من قمع هذه الانتفاضات الشعبية الجهوية أراد كسر نابضها بمحاولة إحداث تفرقة قومية وقضائية بين عرب المدن والسهول من جهة، وأمازيغ الأطلس من جهة أخرى، وهو مشروع فضيحة الظهر البربري في 16

---

(11) أحمد قابيل - جريدة الاتحاد الاشتراكي - 17/4، 1996.

(12) روم لاندو - تاريخ المغرب في القرن العشرين.

مايو 1930، ذلك المشروع الذي أوقد فتيلة الثورة الشعبية من جديد حيث انتقلت المقاومة إلى المدن وأظهرت الوجه الحقيقي للوحدة القومية وسقوط كثير من الفوارق الاجتماعية والثقافية لدى عامة المغاربة، متجليا كل ذلك في قراءة اللطيف بمساجد المملكة (اللهم يالطيف نسألك اللطف فيما جرت به المقادير ولا تفرق بيننا وبين اخواننا البرابر.)

والجدير بالذكر أن حركة التحرير لم تكن وليدة الظهير البربري فحسب حسبما يذهب إليه معظم الذين أرخوا للمغرب من الأجانب بل هي نشأت عن الاحتلال نفسه وفور فقدان السيادة، ثم ان تطورها وتغيير أساليبها كان مواكبا للتغييرات التي كانت تطرأ على أسلوب إدارة البلاد من لدن سلطات الحماية، ولا مجال هنا للتعرض لهذه التطورات إذ يبقى هذا من مجال التاريخ. إلا أن ما يعنينا في هذا المقام هو أن المقاومة المغربية لم ترغم على وضع السلاح إلا لتتخذ شكلا جديدا في المدن بظهور الزعماء الدينيين والسياسين المؤسسيين للحركة الوطنية منذ العام 1926.

الفصل الثاني

الإطار التاريخي لحركة الإصلاح

1- فترة انفتاح على الخارج

يمكن القول أن التفكير في إدخال أساليب عصرية على أجهزة الدولة المغربية بدأ يتمظهر منذ حلول النصف الثاني من القرن الثامن عشر في محاولة اقرار ديبلوماسية مغربية أكثر تفتحا على عالم اوربا، بما انطوى عليه هذا العالم من تجليات علمية ومظاهر تمدنية حديثة.

فلقد تزامن عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله - محمد الثالث 1757-1790 - مع أحداث الثورة الفرنسية والنهضة العلمية والصناعية والفكرية التي عرفتها اوربا في القرن الثامن عشر، قرن الأنوار، وإذا كان الملوك العلويون الماهرون (مولاي رشيد ومولاي اسماعيل) قد وجهوا عنايتهم لإرساء قواعد الدولة المغربية وتوحيد أطراف البلاد واقتصروا شيئا ما على تنشيط العلاقات السياسية والمبادلات التجارية مع السودان ودول الشرق الأوسط والعثمانيين، فإن جهود السلطان محمد الثالث اتسعت إلى الآفاق «النصرانية» وبعبارة إلى مراقبة ما يجري في العالم الغربي ليدرك نوابض صعوده وأسباب تفوقه على دار الإسلام في شتى المجالات العلمية والحضارية.

ذلك أن سيدي محمد بن عبد الله، منذ كان خليفة لوالده السلطان مولاي عبد الله بمدينة آسفي (1746)، وبحكم احتكاكه بالعالم الأوربي عن طريق البحر، استوعب الأهمية الاقتصادية والسياسية للتجارة الخارجية حيث كان ينوب عن والده في إجراء المفاوضات مع الدول الأوربية بهدف ابرام اتفاقيات تجارية وسياسية. وفي هذا الإطار

كان حسه السياسي يدفعه اثناء حديثه مع الممثلين الأجانب لدى الايالة الى الاستطلاع حول ما يجري في البلاد الغربية بخصوص الأساليب الإدارية والنشاطات الاقتصادية.[1]

لذا كان أول ما شغل بال السلطان المغربي هو تحصين شواطئ البلاد وتسليح بحريته باسطول قوي. وهو ما جهد في تحقيقه بدون هوادة ولا كلل، الشيء الذي مكنه من تحرير التجارة من منافسات الدول الأوربية وإعطاء الدور الأكبر للموانئ المغربية خاصة الجديدة والصويرة وآسفي، وفي ذات الوقت عمل السلطان محمد بن عبد الله على جعل حد للرقيق الناجم عن عمليات القرصنة بين المغاربة والاوربيين.[2]

ولم يكن الشأن في توفر المملكة المغربية على أسطول قوي هو المواجهة القتالية للقوات البحرية لإنجلترا وفرنسا وإسبانيا، بل الهدف كان هو توفير وسائل تمتين العلاقات السياسية مع دول أوربا والتمكن من تنمية المبادلات التجارية على الخصوص، لأن السلطان المغربي أدرك تفوق أوربا على بلاده على المستوايين البحري والتجاري.

وعلى هذا الأساس انطلقت الديبلوماسية المغربية في ابرام المعاهدات السياسية والتجارية مع ألمانيا والنمسا وإسبانيا وفرنسا والدنمارك والسويد وهولندا وايطاليا (مملكة نابولي) بل وحتى مع الولايات المتحدة رغم بعدها[3] وكان من البديهي أن

---

(1) يذكر عبد القادر تيمول في كتابه Le Maroc à travers les chroniques maritimes ص 245- ان اليهودي بوزاكلو الباز، يحكي أن سيدي محمد بن عبد الله كان يستحضره في كل مساء لينصت إلى حديثه حول بلاطات اوربا واساليبها في الحكم والسياسة والحرب والتجارة.

(2) إلى جانب تقوية الأسطول وتحرير التجارة الخارجية لم يحد محمد الثالث عن متابعة أعمال الجهاد لتحرير الثغور الشاطئية المحتلة من لدن اسبانيا والبرتغال خاصة تحرير ثغر الجديدة من الاحتلال البرتغالي في شهر مارس 1769 حيث شكل هذا التحرير انتصارا عظيما ضد البرتغاليين.

(3) لقد اشتهر سيدي محمد بن عبد الله بحسن علاقاته مع الدول الغربية على العموم بما فيها الولايات المتحدة التي كانت تربطه برئيسها الأول جورج واشنطن صداقة خاصة ولهذا كان المغرب من بين الدول الأولى التي اعترفت باستقلال الولايات المتحدة، و يذكر جان كايي في كتابه (التاريخ الصغير لدولة المغرب) أن أول معاهدة بين الدولتين وقعت يوم 19 يونيه 1786 أحرز الأمريكيون بمقتضاها على نفس الامتيازات المخولة لإنجلترا وفرنسا، وبإضافة إلى ذلك تمتعت البحرية الأمريكية بحظوة خاصة حيث أعطيت التعليمات للبحارة المغاربة بمد يد المساعدة للأسطول =

تتاح للسفراء والموفدين المغاربة مشاهدة احوال البلاد الاوربية وما أصبحت تتوفر عليه من منشآت عمرانية ومصالح عمومية وتجهيزات اقتصادية. مما كانوا يحكونه أو يدونونه بمذكراتهم.

وبفضل علاقات الصداقة التي عمل السلطان محمد بن عبد الله على إقرارها مع عدد كبير من دول اوربا، أصبحت أبواب اوربا مفتوحة أمام التجار المغاربة، وفي هذا الصدد توجهت ما بين 1763 و1782 عدة وفود تجارية إلى أوربا، خاصة مدينة مرسيليا والدنمارك وفينيسيا بإيطاليا، واستقرت هناك لمدة من أجل تنشيط المبادلات التجارية بين تلك الدول والمملكة المغربية، إلا أن نوعا من اللامبالاة كان يصرف هؤلاء الموفدين عن التطلع إلى معرفة ما يجري في تلك الأقطار من تحولات اقتصادية وعمرانية، وقليل منهم من استشرف حقيقة الآخر الأوربي بهدف الدعوة عند العودة إلى الوطن، إلى الأخذ بما يليق منها لتحديث الطرازات التي تعيش عليها البلاد.

وتطلعنا المصادر القليلة، خاصة ما جاء في كتاب الاستقصا للناصري من النتف والإشارات، عن بعض ما تحقق مبكرا من محاولات التحديث على يد السلطان محمد الثالث. فقد سبق لهذا الملك أن أرسل منذ سنة 1766 بعثة استطلاعية، برياسة سفيره أحمد الغزال الى مدريد آمرا إياها أن تدرس بعناية جميع التنظيمات السياسية والصناعية والاجتماعية في بلاد إسبانيا، ولكن ليس بوفرنا أي مرجع للتأكد من كون هذه البعثة قامت بماموريتها، وذلك لعدم ظهور أية نتيجة عملية في المجتمع المغربي آنذاك تكشف عن تحصيلات علمية لأفراد البعثة، اللهم ما تحقق من رفع الأسر عن بعض أسارى القرصنة البحرية.

وإذا كان من بين أهداف السلطان محمد بن عبد الله في التقرب من أوربا وعقد المعاهدات السياسية والتجارية معها هو الحصول على السلاح من اجل الدفاع عن شواطئ البلاد وحدودها الطبيعية، فالسعي كان أيضا تتبع خطوات العالم الغربي لادارك عوامل صعود قوته القتالية والعلمية لاتقاء شروره وصد هجماته وسعيا أيضا في

= الأمريكي الفتي في حالة تعرضه لهجومات قراصنة البحرية الجزائرية والتونسية والليبية وذلك تحت طائلة تدخل ديبلوماسي يجريه المغرب مع هؤلاء الدول. وبصورة عامة يمكن التأكيد بأن سيدي محمد بن عبد الله كان يولي الاهتمام الى حسن معاملة الاسرى المسيحيين الذين كان يلقي بهم القدر بأحضان المملكة المغربية مما كان يجلب له كل إجلال واعتبار لدى الأمم الغربية (الترجمة عن الفرنسية للمؤلف).

جلب المنفعة وأسباب التقدم لدار الإسلام. ففي الوقت الذي كان السلطان المغربي يسعى إلى إقرار مهادنة مع العالم المسيحي، كان يتوخى من بيع المنتوجات المغربية (القمح والصوف والجلد والشمع) لمصانع أوربا جني الأموال التي تمكنه من شراء السلاح الخفيف والمدافع لفك الحصار المضروب على مدينتي سبتة ومليلية من لدن الاسبان، ولذلك كان أقصى ما تم إدخاله من تحديث على الطرازات المغربية آنذاك هوإنشاء مصنع للسلاح من طرف تاجر فينيسي، وورش لإصلاح السفن من قبل اسبانيا في مقابل منحها امتياز لتصدير القموح.

«ورغبة في إنشاء مصانع السفن، طلب السلطان محمد بن عبد الله من التجار الأجانب المقيمين بالمغرب آنذاك أن يجلبوا له المواد اللازمة لبناء المراكب والسفن على اختلاف أنواعها، وبذلك تمكن من تجديد الأسطول المغربي وإعطائه مكانة ممتازة بين الأساطيل العالمية. وكان الأتراك العثمانيون ممن تنافسوا في مساعدة السلطان على ذلك، فاجتمع بهم بمكناس واتفق معهم على المقام في المغرب، ثم أرسل المعلمين منهم في صناعة المراكب والشؤون البحرية إلى الموانئ المغربية للعمل بها، و بعث المعلمين في الاعتدة الحربية إلى فاس، وقد اشتغل كل بمهمته المنوطة به عملا وتعليما، واستفاد منهم كثير من المغاربة ما لم يكن عندهم من هذه الصنائع.»[4]

ويمكن القول بأن عهد السلطان محمد بن عبد الله لم يعرف في مجال التحديث اكثر من انقلاب في معايير تحصين الموانئ المغربية وتطوير تجهيزاتها وإنشاء موانئ جديدة كميناء الصويرة مثلا، فالسلطان كان يريد من جهة توجيه التجارة المغربية الى الشواطئ، ومن جهة أخرى، الانتقال بالبحرية المغربية من حالة القرصنة إلى وضع يشد أوربا في نطاق تعاقدي يعطيه مجالا ووقتا لإنشاء أسطول حربي على النمط الغربي.

2- فترة انغلاق وانزواء

بعد موت السلطان محمد بن عبد الله سنة 1790، تفاقمت تحرشات إسبانيا ضد شمال المغرب كوقاية لكل تطلع إلى تحرير مدينة سبة، مما جعل الأمير اليزيد يعطل جميع إنجازات والده ليخوض مغامرات لم تكن المملكة مهيئة لخوضها:

---

(4) الهاشمي الفيلالي (دروس في تاريخ المغرب ص 213).

منها اقدامه على اشهار حرب على اسبانيا لاسترجاع مدينة سبتة، الشيء الذي أعطى ذريعة لاسبانيا للتدخل في الخلافات القبلية القائمة بين أنصار الأمير اليزيد وأنصار أخيه هشام، وبالتالي إغراق المغرب في فوضى ناجمة عن مسألة الخلافة على العرش، فوضى أذكاها زعماء القبائل ورؤساء الزوايا من جهة، وعسكر البواخر من جهة أخرى، بحيث أصبحت البلاد على جانب من الضعف لم يترك للسلطان مولاي سليمان الذي انتهى إليه امر الخلافة (1792-1822)، سبيلا لمتابعة سياسة المعاهدات التجارية الخارجية التي دشنها والده السلطان محمد بن عبد الله، تلك السياسية التي كان من شأنها لو استمرت وتعززت بالاستقرار الداخلي وبتقوية اقتصاد الدولة وآلياتها العسكرية برا وبحرا، أن توفر الفرص للمغاربة للاطلاع الكافي على أحداث التطور الحضري في الخارج ومحاولة فهمها والاستفادة منها لتحقيق الإصلاح المنشود في الداخل. فحالة الفوضى لم تكن في الحقيقة ترضي زعماء القبائل الثائرة مثل آيت أومالو، وزايان، ورؤساء الزوايا المعارضة مثل الزاوية الشرادية، بسبب الحنين إلى الجهاد عن طريق القرصنة البحرية، وأيضا بسبب أطماع فئة التجار في التعامل مباشرة خارج التقنينات المخزنية مع المتاجرين الأوربيين في الموارد المغربية.

ويمكن القول بأن ما عاناه السلطان الصالح مولاي سليمان من تمرد بعض القبائل وتنطعها قد تجاوز الحدود. فرغم الجهود العظيمة التي كان يبذلها لترضية القبائل وتوحيدها حول عرشه، فإن استقرار الوضع ظل يخضع للمد والجزر بسبب الاحتداد التاريخي العرقي بين القبائل القوية في البلاد من جهة، وبين المواقف التي كان يتخذها السلطان لاخماد الفتن أو للتهدئة السلمية من جهة أخرى.

فعندما كان السلطان يستميل هاته المجموعة أو تلك من القبائل كانت المجموعات الأخرى تعلن عصيانها (المسلح في بعض الأحيان مثل قبائل زايان)، مستنجدة أقطاب الزوايا لمحاولة خلع السلطان. وما حركة العصيان التي قام بها في شمال المغرب مولاي ابراهيم ضد أخيه مولاي سليمان بمؤازرة زاوية وزان والشرفاء العلميين، إلا مثال ساطع على الاضطرابات التي عمت البلاد خلال العقد الأول من القرن التاسع عشر.

ففي هذه الفترة برزت الصوفية من جديد بطرائقها وزواياها وبمظهرها «الثوري» المتحدي للسلطة المركزية، متجاوزة نطاق المعارضة للخوض مباشرة في مسؤوليات

الحكم، تستصدر من العلماء الفتاوي الفقهية لجمع شمل القبائل وتنظيم جيش «ثوري» لمطاردة المسيحية الجاثمة في عدة موانئ مغربية، متحدية بذلك «المحلات السلطانية» (الجيش)، لدرجة أن الزاوية الشرادية جرؤت في صيف 1822، قبيل وفاة مولاي سليمان، على مواجهة مسلحة ضد جيوش السلطان وكبدتها هزيمة نكراء بضواحي مراكش.

ويمكن القول بأن هذه الفترة عرفت تشتت الأسطول المغربي والعدول عن الجهاد بحرا، وكان في هذا تقويض لشوكة المغرب الدفاعية على الصعيد الرسمي، الشيء الذي أضعف من قوة السلطة المركزية وسجع رؤساء قبائل عبدة ودكالة على الاتجار مع أوربا لمصلحتهم الخاصة وعلى حساب بيت المال باستحواذهم على ربح الحقوق الجمركية الناتجة عن عمليات التصدير. وكان المستفيد من ذلك سياسيا هما فرنسا وإسبانيا حيث تمكنتا من توريد القمح بموجب رسوم جمركية جد زهيدة. وفي ذلك تحدي سافر للسلطة المركزية.

يذكر الأستاذ الهاشمي الفيلالي في مؤلفه عن تاريخ المغرب أن المولى سليمان شاهد تطور اوربا العلمي والصناعي، وتقدم قواتها البرية والبحرية، ورأى بوادر تطلعها للسيطرة والاستيلاء التي ظهرت طلائعها باستيلاء نابليون على مصر، وبدلا من أن يسعى إلى تطوير البلاد جريا على ما يقتضيه تطور العالم والاستفادة من الخارج ثقافيا واقتصاديا مع الاحتراس والحذر مما كان يخشاه من الوقوع في شرك اوربا، فقد سلك طريقا سلبيا سلميا رغبة منه في النجاة، فمنع التجار المغاربة من الاتجار بأوربا إلا برخص خصوصية، وألزم الاوربيين الذين كانوا يتمتعون بحرية العمل والجولان داخل البلاد بالإقامة في الموانئ فقط، وجعل طنجة وحدها مقر القناصل.(*) ولم

(*) يقول الدكتور التمسماني (مجلة دار النيابة - العدد الأول - يناير 1984) انه في اطار الحد من التسرب الأوربي إلى المغرب، انشأ المخزن في القرن الماضي (19) ما يسمى بدار النيابة بطنجة لتكون واسطة بينه وبين ممثلي الدول الاجنبية. وهذا الحد من التسرب يهدف إلى حصر مقر النواب الأجانب في نقطة ساحلية بعيدة عن العاصمتين فاس ومراكش، وتأخير وصول رسائلهم لربح الوقت. غير أن هذا الاجراء جاء بنتيجة معاكسة، ذلك ان الهيئة الدبلوماسية التي تحولت إلى سلطة مستبدة منذ هزيمتي ايسلي وتطوان، اصبحت قادرة على فرض ارادتها على النائب السلطاني بالمدينة، وبالتالي انتزاع الإمتيازات المختلفة منه، دون اشعار المخزن، وثمة نتيجة خطيرة اخرى وهي خلق مواقع ارتكاز لتدويل القضية المغربة.

يقف المولى سليمان عند هذا الحد السلبي، بل تجاوزه إلى أبعد من ذلك، فأوقف في سنة 1233 (1818) عمل الأسطول المغربي في البحر تجنبا لحدوث مشاكل دولية. . كل ذلك عله يحتفظ للمغرب باستقلاله.(5)

ومن المحقق أن همة المولي سليمان كانت منصرفة إلى الإصلاح الديني اعتقادا خالصا منه بإصلاح أحوال الدين تصلح أحوال الدنيا ولذا كانت علاقته بالمصلح عبد الله الوهابي تأخذ منه الحيز الأوفر، فلقد تبودلت بينهما مراسلة في شأن الدعوة الدينية الإصلاحية التي نهض بها الشيخ عبد الله الوهابي في الحجاز. وكان المولى سليمان متحدا معه في كثير من وجهة نظره الإصلاحية كما هو معروف عنه في خطبه ورسائله المتعددة ومشاريعه الإصلاحية التي منها منعه لبدعة المواسيم المغربية.

ورغم أن المولى عبد الرحمان أمر بإعادة نشاط الأسطول المغربي وبترميم قطعه التي أفسدها التعطيل، وجمع مفترقه، وإنشاء قطع جديدة لتقويته. . . إلا أن أساطيل اوربا بطبيعة التطور والتفوق أصبحت تسيطر على البحار وتفرض قوانينها ونظمها الدولية على غيرها، مما جعل الأسطول المغربي لا يستطيع مسايرتها، وفي الوقت نفسه يظل معرضا للاشتباكات التي تحدث مع أساطيل اوربا المتحفزة للسيطرة والاستيلاء.

ذلك أن فترة المهادنة البحرية التي عرفتها أساطيل أوربا في تعاملها مع الأسطول المغربي بحكم المعاهدات التجارية التي أبرمت مع أوربا على عهد السلطان محمد بن عبد الله، لم تدم طويلا بسبب الحنين الأوربي إلى أعمال القرصنة المربحة للصناعات الغربية، وهو ما جعل أوربا تقف في وجه المغرب لتحول دون تواجد أي أسطول مغربي عصري قادر على مواجهة الأساطيل الغربية القوية وصد هجماتها القرصنية التي كانت تضمن لمصانع أوربا تزويدها بما تحتاج إليه من موارد مغربية إن لم يتعد الأمر إلى غارات في عمق البلاد.

---

(5) ظهرت أخيرا اطروحة قدمها الباحث عبد الحفيظ حمان حول موضوع «المغرب والثورة الفرنسية» عالج فيها علاقات اوربا بالسلطان مولاي سليمان الذي تزامن عهده مع الثورة الفرنسية، وقد دحض اطروحة «سياسة العزلة» التي استعملتها كثير من البحوث التاريخية في وصف فترة السلطان سليمان قائلا ان مجموعة من المستندات والوثائق التاريخية مكنته من الخروج باستنتاج مفاده ان هذا السلطان يمكن اعتباره من مؤسسي السياسة المتوسطية المغربية. وأن المغرب لم يكن في تلك الفترة منعزلا عن الأحداث الاوربية أو جاهلا لها. (العلم الثقافي - 7 أبريل 2001).

وبديهي أن حركة الانفتاح على العالم الخارجي المتقدم التي دشنها السلطان سيدي محمد بن عبد الله، لم تعد تلقى اذنا صاغية أو محيطا مواتيا في ظل الاضطرابات التي كانت تسود البلاد والتي يطبعها طابع الانفصام بين سلطة ضعيفة وشرائح مجتمعية متفككة. وفي غياب أي تماسك او تلاحم بين اجسام الدولة المغربية لم يكن من المفكر فيه تزويد البلاد بالمؤسسات الإصلاحية التي ظلت في حاجة إليها. وكل يوم يمر كان المغرب يتخلف فيه عن الركب الحضاري المتواصل في أوربا.

هكذا إذن ظل المغرب يعيش لأجيال تحت تأثير محاولات الغارات الأوربية وردود الفعل لصد الهجمات دفاعا عن أرض الإسلام وعن شواطئ البلاد وحدودها الطبيعية وسيظل هذا هو هاجس دولة المخزن ما ظلت الثغور المغربية مستهدفة للغارات الأوربية خاصة فرنسا وإسبانيا والبرتغال. فإذا كان هذا التهديد المستمر لم يفقد الملوك العلويين حصافتهم السياسية ولم ينل من الروح الدفاعية المغربية فإنه أصرف المغرب كدولة عن القيام بالعمل الميداني لتطوير البلاد والدفع بها للالتحاق بالركب الحضاري العصري.

وهذه الحقيقة ستلازمنا في تتبعنا للأحداث التاريخية اللاحقة وفي تعقبنا للفرص التي حاول السلطان الحسن الأول وخلفاه عبد العزيز وعبد الحفيظ، استغلالها من اجل تحقيق الإصلاح المنشود، لكن كل المحاولات باءت بالفشل بسبب إصرار المستعمر على بلوغ الهدف مهما كلفه الامر من ثمن، من جهة، ثم من جهة أخرى بفاعل تعنت أصحاب «الحل والعقد» في البلاد وعدم استعداد الراي العام في شموله - لم يحن بعد عهد نخبة لسان العرب - لاحتضان أي مشروع إصلاحي.

3- العبرة من الهزيمة ضالة الحسن الأول

لقد تميز عهد السلطانين عبد الرحمان بن هشام (1822-1859) ومحمد بن عبد الرحمان (1859-1873) بأحداث ومشاكل جديدة نجمت عن علاقات المغرب ببعض دول أوربا، وحل فيها الصدام المباشر والمواجهة العسكرية محل التهادن والتفاوض، وأصبح المغرب يسير من خلالها نحو أزمة ستؤثر على مكانة الدولة في الداخل وسمعتها في الخارج.

ذلك أنه خلال منتصف القرن التاسع عشر، عندما تفاقمت الأطماع الاستعمارية في احتلال الأراضي الإفريقية وسادت أقطار المغرب العربي أعمال التدخلات الأجنبية خاصة احتلال القطر الجزائري، كان من أوجب الواجبات على الجار المغربي أن يساند مقاومة الشعب الشقيق في شخص الأمير عبد القادر، مما أدى إلى هزيمة الجيش المغربي في معركة إيسلي سنة 1844، وهي هزيمة لم يسبق لها مثيل في تاريخ المغرب.

ومن جهة أخرى كانت مطامع إسبانيا في توسيع ضاحية سبتة وتحركاتها لبناء تحصينات جديدة على أرض قبيلة انجرة، مثارا لهذه القبيلة في تحطيم أحد المعاقل وتلويث الراية الإسبانية، فكانت العاقبة أن اشتعلت حرب بين الجانبين انهزم فيها الجيش المغربي مرة أخرى سنة 1860 وأدى الأمر إلى احتلال مدينة تطوان، وفرض شروط قاسية على الدولة المغربية لإخلاء المدينة كما هو معلوم.

لقد كانت معركة ايسلي بحق امتحانا عظيما للجيش المغربي، فقد كان يبدو هذا الجيش في قلة نظامه وبلى عتاده صورة عن تخلف البلاد وتأخرها في العلوم والتقنيات الحديثة. فلم تكن إلا بضع ساعات من يوم 13 غشت 1844 تجابه فيها اربعون الف مقاتل مغربي ضد أحد عشر ألفا من العسكر الفرنسي المجهزين تجهيزا فتاكا حتى انهزم فيها الجيش المغربي «فكانت النتيجة بالطبع انتصار التطور على الجمود، والحديث على القديم، والعلم على الجهل»[6]

وإذا كانت معركة ايسلي رغم نتائجها المؤلمة، دليلا آخر على الشهامة المغربية وعلى الروح الإسلامية التي ما فتئت تحرك القومية المغربية دولة وشعبا في حفاضها على حصانة الأراضي المغاربية ووحدتها كإطار لمغرب كبير، فإن الهزيمة التي مني بها الجيش المغربي أعطت للدولة المغربية (الهشة) درسا قاسيا بإشعارها أن عليها أن تتجنب استقبالا كل مواجهة مسلحة مع الدول الأوربية، وأن الإمبراطورية الشريفة تسير نحو أزمة محتومة تبلورها إخفاق الدولة على الصعيد الخارجي وإفلاسها على الصعيد الداخلي. وبانتكاسة ايسلي تأكد لدى الأوربين انتهاء عهد العزلة المغربية ودخول المغرب في عالم المنافسات المتوسطية وانفتاح أبوابه على اقتبال شتى أشكال

(6) الهاشمي الفلالي - م.س. - ص 235.

التوغلات الاستعمارية: حرية الاتجار من واردات ومصدرات، حرية المضاربات العقارية، حرية التجول داخل مناطق المملكة.

وفي نفس السياق يمكن التأكيد أن هزيمة تطوان التي جاءت بعد هزيمة ايسلي (1860) أحدثت هي الأخرى هزة في كيان الايالة الشريفة وكشفت عن ضعفها على المستوايين السياسي والاقتصادي إذ بسبب ما نالته منها عوامل الحرب لم تعد تقوى عن انتشال نفسها من الأزمة المالية الخطيرة التي استغرقت جميع مظاهر حياتها وذلك بسبب التعويض الحربي المرهق (مائة مليون فرنكا ذهبيا بإضافة الفوائد) الذي فرضته إسبانيا في مقابل السلام مما كاد يؤدي بالخزينة المغربية إلى الإفلاس لولا الالتجاء لبعض القروض على الأمد البعيد خاصة القرض الإنجليزي الذي ساعد على حل الأزمة شيئا ما.

ومهما يكن من أمر فإن الهزيمتين كان لهما انعكاس على الروح القومية والدينية والوطنية في قاضبة المغاربة، انعكاس تمثل في استفاقة ثلة من العلماء الذين قاموا يؤلفون ويخطبون بحضرة السلطان وكان المجال الذي أخذ باهتمام الدولة والنخبة معا هو مجال إنشاء جيش نظامي بجميع ما يتطلبه من اطارات وتجهيزات وأسلحة متطورة، وكان من بين المهتمين والمنظرين في الميدان العسكري جملة مؤلفين وعلماء حملتهم الحمية الدينية على بث افكار يقضة في مؤلفاتهم، أمثال الكردودي في كتابه «كشف الغمة» وأبو الحسن التسولي في مؤلفه «البسيط» والمهدي بنسودة ضمن «فتاويه» حول مشروعية تطوير الجيش والسلاح التي قدمها هؤلاء للسلطان محمد بن عبد الرحمان بطلب من هذا الأخير عقب هزيمة ايسلي، وكلهم الحوا على اعادة النظر في نظام الجيش المغربي لتقويته وتزويده بالتقنيات القتالية والآليات الخفيفة لنقل السلاح والجرحى.

على أن الانشغال بتقوية الجيش لم يعق محمد الرابع (محمد بن عبد الرحمان) عن توجيه العناية للإصلاح الاقتصادي والعمراني: «من ذلك اهتمامه بالري اهتماما كبيرا حيث أجرى كثيرا من الأنهار بإحياء عيونها لتمد الفلاحين بالماء، وتلك خطة في الإصلاح الزراعي في العرف الحديث، ومن أهم إنجازاته الاقتصادية معمل السكر ومعمل التزديج بالبارود، وكذلك مشاريعه العمرانية المتمثلة في تحصين الثغور وبناء وتجديد عدة مساجد عظمى. وبذلك ازدهرت الحياة العامة وتحسنت الحالة الاقتصادية

وظهر تأثر الناس بالحضارة الغربية. . وكثر عدد الأجانب بالمغرب»[7]

لكن على الصعيد الخارجي والداخلي كان من النتائج المباشرة لهزيمتي إيسلي وتطوان أن فقد المغرب مركزه الدولي وانتهى الاعتقاد بمناعة الجانب المغربي، وأصبح من المؤكد لدى الرأي العام في الداخل والخارج هشاشة جيشه وترسانته الحربية، وهو ما أدى إلى اضطرابات داخلية وإلى فتح السوق المغربية على مصراعيها للتجارة الأجنبية نالت منها انجلترا عن طريق الضغط والتهديد بشن هجوم على الموانئ المغربية، حظ الأسد وذلك بمقتضى معاهدة دجمبر 1856 التي حددت في عشرة بالمائة حقوق الجمرك على المنتوجات المستوردة، وهو ما فسح المجال لكل من اسبانيا وفرنسا للحصول على نفس الامتياز.

وهذه الحقائق كان السلطان مولاي الحسن الأول الذي اعتلى العرش في العام 1873، يدركها حق الإدراك ومن أجلها انتهج سياسة مرنة تجنبت المجابهة كلما أمكن ذلك: فعلى الصعيد الداخلي لم يكن يجند جيشا أو يحتشد (حركة) إلا عند الضرورة القصوى، فكان يمضي أكثر أوقاته في التجول عبر المملكة، ينزل بجيشه بين القبائل الهائجة ويستعمل أساليب الوقاية أكثر مما كان يلجأ للمجابهة المسلحة، فكان عرشه على جواده كما يقال، وكان في ذات الوقت ينجح في الحصول على الموارد المالية برسم انواع الضرائب المفروضة على القبائل، وذلك بفضل سياسة داخلية مرنة وحكيمة كانت ترتكز تارة على المهادنة والمثابرة على وسائل النصح والوقاية، وثارة على التهديد وإشهار مظاهر القوة العسكرية التي لا يأمر باحتشادها إلا عند ظهور ما يراه مخلا بالطاعة والانضباط.

مثل هذه السياسة في مهارتها ولباقتها والمثابرة على انقاد ما يمكن انقاده، كان الحسن الأول يأخذ بها على الصعيد الخارجي: فقد عرفت الدبلوماسية المغربية على عهده بحصافتها ازاء تضارب مصالح الدول الغربية في تشوفها إلى نيل حظوات متفاوتة لدى السلطان، لكن عندما تتكتل حول مطالبها لم يسع السلطان إلا الجلوس للتفاوض معها. وهذا ما حدث بالفعل بشأن مسألة الحمايات والقضاء القنصلي. وحتى في أشد الأزمات لم يكن المولى الحسن ليثير عداء الدول العظمى ضده،

(7) الهاشمي الفلالي - مرجع سابق.

ادراكا منه بسوء الأحوال الداخلية، وهذا ما أجبره في آخر المطاف على القبول بمعاهدة مدريد (يليوز 1880) التي وسعت نطاق النظام الاحتمائي المخول سابقا لفرنسا وانجلترا واسبانيا، إلى كل من ألمانيا والنمسا وبلجيكا والدنمارك وايطاليا وهولندا والسويد والنرويج والولايات المتحدة.

ويمكن القول أن المغرب دخل في منعطف جديد ابتداء من الربع الأخير للقرن التاسع عشر، إذ أن اعتلاء الحسن الأول على عرش المملكة كان حافزا له على تحقيق اقتناعاته بضرورة إصلاح الأوضاع، فكان أول ما اتجهت إليه إرادته السياسية هو إحداث وزارة لمالية الدولة، كما انصرف اهتمامه إلى تجهيز جيش نظامي وتقوية آلياته وتطوير أطره. وفي هذا الصدد وجه الاهتمام لإعادة هيكلة مدرسة الهندسة العسكرية بفاس الجديد المحدثة عهد والده محمد الرابع، فكانت نخبة تلاميذها تسهم في معظم البعثات العسكرية لبلدان أوربا، وخاصة لإيطاليا إذ في سنة 1896 تخرج من مدرسة طورينو (TORINO)) مجموعة هائلة من الضباط التقنيين ممن تقلدوا مناصبهم بحصون الموانئ المغربية وبمصنع السلاح بباب المكينة بفاس الذي احدثه الحسن الأول سنة 1880. كما أن المدارس الحربية الألمانية اقتبلت عددا من ضباط الجيش المغربي لتلقي التداريب العسكرية. ومن هذه المدارس تخرج الوزير محمد الكباص الذي شغل منصب وزير الحرب وكان مفاوضا متمرسا في الشؤون البحرية والحربية على عهد السلطان الحسن الأول.

ومن جهة أخرى اتجهت إرادة الحسن الأول إلى مواصلة العمل الجدي من أجل إعادة بناء الأسطول المغربي المتفكك الأوصال إذ وجود أسطول منظم وقوي من شأنه أن يعيد إلى الدولة مكانتها التجارية سواء بالنسبة لمعاملاتها مع دول أوروبا أو لتزويد المناطق النائية للمملكة بما تحتاج إليه من حبوب ولحوم. ولغاية تقوية هذا الاسطول انصرف اهتمام السلطان إلى فتح مفاوضات مع بعض دول اوربا، خاصة إيطاليا بهدف تزويد المغرب بزوارق مسلحة بالمدفعية (CANONNIERES) ذات تقنية حديثة، وإنجلترا من أجل اقتناء حراقات (CORVETTES) تستخدم في ذات الوقت كسفن مدرسية، وكذا جلب سفينة كبيرة مزدوجة الاستعمال في الحرب والنقل أطلق عليها اسم «الحسن» وأخريين دونها حملتا اسم «التركي» و«البشير». ورغبة في تكوين الأطر البحرية توجهت بعثة من البحارة الشباب لتلقي دروس التكوين في المعاهد البحرية

الإنجليزية والإيطالية، ولدى تخرجهم اتخذت لهم بدلة بحرية خاصة على النمط العصري.[8]

ومن الأعمال النظامية الأخرى للمولى الحسن الأول تنظيم الجبايات لجعل سجلات لها والحرص على استخلاصها، ثم ضرب السكة الحسنية وإعادة النظر في تنظيم الجمارك وترتيب البريد، وإصلاح النظام الاداري والتعليم والقضاء، إلا أن كل هذه المحاولات الإصلاحية ظلت محدودة الأفق، لم تعط للمغرب ما كان يحتاج إليه من تغيير في الأوضاع وعصرنة في الهياكل.

وفي المجالات الأخرى لمحاولات الإصلاح، خاصة مجال التعليم والتكوين المهني والتقني، فإن الباحث يقف مكتوف الأيدي امام قلة المصادر المطبوعة، وأهم ما نملكه في هذا الباب هو ما جاء في كتاب الاستقصا للناصري من النتف والإشارات. فرغم ان عدة بعثات تعاقبت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على مصر ثم على بعض الدول الأوربية وقد بلغ عدد أعضائها ما يقرب من أربعمائة فلم يحتفظ لنا التاريخ إلا بالنزر الضئيل من المعلومات حول مصيرها ومدى تأثيرها على الحياة الاقتصادية والإجتماعية والثقافية للبلاد. أما الأشخاص الذين شاركوا فيها فإن المصادر القليلة التي بوفرنا لا تفيدنا إلا عن بعض الأسماء، منها أحمد شهبون كخرائطي، ومحمد بنكيران الذي تخرج في الرياضيات، وعبد السلام العلمي في الطب، وذلك أن أغلب المبعوثين كانوا يلجون المدارس العسكرية والمعاهد الحربية ولهذا فمعظم المتخرجين ممن تألفت منهم البعثات «المحمدية والحسنية» كانوا ممن احرزوا على كفاءات عسكرية قتالية وفي تقنيات أنواع الأسلحة.

ورغبة من الحسن الأول في عصرنة الهياكل الإدارية للمملكة «وجهت بين 1874 و1888 ثمان بعثات وزعت بين أهم الأقطار الأوربية، لكن بعض البعثات الأولى واجهت صعوبات كثيرة بسبب سوء اختيار أفرادها للتأقلم مع نمط الحياة الغربية لدرجة أن عددا منهم لم يحصل على نتيجة رغم قضاء اثنتي عشرة سنة، لذا صدر أمر السلطان بأن لا تتعدى إقامة المبعوثين سنتين أو ثلاث سنوات لتلقي تعليما تطبيقيا لا

---

(8) يذكر عبد القادر تيمول في كتابه (م س) ص 285 أن بموت السلطان الحسن الأول تفككت أوصال الأسطول المغربي من جديد بسبب الاضطرابات التي سادت البلاد، وخاصة نتيجة انهيار مالية الدولة، ولم يقدر للقطع البحرية المغربية أن تحتفظ بوجودها الرمزي لولا أن قيادتها أسندت لضباط بحريين أجانب من إنجليز ودنمارك وألمان.

غير. وقد تم تقلد بعض المتخرجين لمناصب إدارية وتقنية خاصة بالمنشآت العسكرية، لكن اعضاء المخزن التقليديين لم يحيطوا هؤلاء الإداريين الجدد بأي ود أو تعاطف، بل لقد احتقروهم وكادوا يقاطعون كل تعامل معهم».[9]

والجدير بالذكر أن البعثات السلطانية في عهد محمد الرابع والحسن الأول لم تكن فحسب إلى البلاد الغربية بل كانت أيضا إلى المشرق العربي، خاصة إلى مصر، وقد اعطت ثمرات أجود مما خلفته آثار البعثات إلى الغرب، وذلك بفعل اقبال النخب التعليمية المغربية على النشاطات الفكرية النهضوية التي كانت تروج في المحافل العلمية والمجالات الأدبية، مما أمد الفكر النهضوي المغربي بعناصر تفاعلاته مع الشعور بالحاجة إلى الإصلاح والطموح إلى الإلتحاق بركب التقدم والعصرنة. ومن خلال هذا التوجه بالإصلاح نحو تجربة المشرق العربي يمكن وضع حادث ظهور المطبعة في سياقه التاريخي.

ويبقى من المؤسف له هذا التبرم الذي كان يبديه أهل الحل والعقد من التقنيات ومن المحصلين على الإجازات من معاهد أوربا لدرجة أنهم كانوا ينظرون إلى اجراء التلغراف والقطار بالمغرب - وكان هذا الاجراء من رغبات السلطان - نظرة استخفاف بكل تحديث يقترحه الطرف الأوربي لدرجة معاداة فكرة الإصلاح نفسها، وذلك بدعوى الحذر من إعطاء الفرصة للأجانب للإستحواذ على التجارة داخل البلاد لما قد يمكنهم ذلك من إشراف على تسيير المؤسسات المحدثة على يدهم. ولعمري أن تصورا كهذا الذي اعطى الفرصة للجانب الأوربي لاتهام نظام المخزن «بالرجعية المؤسسة على التعصب الديني» لهو تصور وتفكير طالما شجبته النخبة المتنورة التي برزت في بداية القرن العشرين، واعتبرته في آخر خانات عوائق الإصلاح، وذلك باعتبار أن اقرار الإصلاح كان سيوهي تبريرات التواجد الأجنبي فوق أرضنا والقائمة على شعار «الرسالة التمدنية» لإدارة الحماية.

4 - ظهور المطبعة بالمغرب

رغم أن ظهور المطبعة بالمغرب جاء متأخرا فليس في استطاعة الباحث تحديد تاريخ وظروف هذا الحدث الذي ظل غير ملتفت إليه حتى من لدن المؤرخين

---

(9) عبد الله العروي (Lc Memorial du Maroc) الترجمة عن الفرنسية للمؤلف.

المعاصرين له مثل اكنسوس والناصري. فكل ما كانت تتناقله الرواية الشفهية في الموضوع هو وجود مطبعة حجرية بفاس وأن إدخالها للمغرب يرجع إلى عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان، مما يفيد لا أقل ولا أكثر أن المطبعة ظهرت لأول مرة بالمغرب عند اوائل النصف الثاني للقرن التاسع عشر (مابين 1859 و1873).

إلا أن مجموعة البحوث التي أجريت في الموضوع على يد بعض المستشرقين، خاصة ج. ديلفان وج. سالمون، في العقد الأخير للقرن، أفادت أن المطبعة جلبت من مصر سنة 1864 بمبادرة من السلطان محمد الرابع وبواسطة أحد أعيان مدينة تارودانت محمد بن الطيب الروداني الذي تعاقد مع المصري محمد القباني على اجراء مطبعة بالمغرب وضبط تقنياتها، وهكذا وصلت المطبعة بجميع تجهيزاتها رفقة التقني المصري ووقع الشروع في استعمالها بمدينة الصويرة على ما يظهر.[10]

وقد استغلت المطبعة في البداية لفائدة الشؤون المخزنية قبل أن يتولاها بعض الخواص حيث أنشأت لهذه الغاية ثلاث محترفات، خاصة محترف الحاج الطيب الأزرق المؤسس بدرب الحمام بفاس، وكان ما أنجز طبعة تصانيف الخرشي وميارة والتاودي، ثم المرتضى على احياء علوم الدين للإمام الغزالي.

وفي كتاب «اتحاف اعلام الناس» اكد عبد الرحمان بن زيدان هذه المعلومات وأضاف بعض التدقيقات حيث أخبر بأن تأسيس أول مطبعة بالمغرب وقع سنة 1284هـ (1867) وأن الانتهاء من طبع الجزء السادس من تصنيف الخرشي كان يوم 8 حجة 1287 (فاتح مارس 1871)، وقد عزز هذه المعلومات جيرمان عياش في كتابه «دراسات في التاريخ المغربي» بفضل خبرته الواسعة في التعامل مع مثل هذه الأحداث التاريخية على ضوء الوثائق المخزنية، مشيرا إلى الوثوق بخلاصات عبد الرحمان بن زيدان في فروع الثقافة المغربية لما اشتهر به المؤلف المغربي من تمرس وحنكة في هذا المجال. كما أشار إلى أن الموضوع أخذ كذلك من اهتمام مؤرخ المملكة الحالي السيد عبد الوهاب بنمنصور الذي أتى بتحقيقات إضافية حول ظروف وتواريخ طبع المصنفات الآنفة الذكر، خاصة ما تعلق بطبع الشمائل المحمدية للترميذي بمطبعة مكناس سنة 1282 (1865)، مما يؤخذ منه أن المطبعة كان لها أيضا محترف بمدينة مكناس.

---

(10) جيرمان عياش - دراسات في التاريخ المغربي.

5- مشروع «الإصلاح» في مواجهة المد الاستعماري

بموت السلطان الحكيم مولاي الحسن وبروز الاضطرابات التي طبعت خلافته، انجلت حقيقة المشاكل التي كانت الايالة تتخبط فيها على أكثر من واجهة، وزادت المعارضة الداخلية ضد السماح بإدخال الإصلاحات من حدة تآلب الأجنبي على المملكة وخاصة أطماع فرنسا واسبانيا في احتلال أجزاء منها. وفي خضم هذا الوضع المتناقض سياسيا وماليا وعسكريا، ساد الاعتقاد بما أصبح الغربيون يسمونه «بالمسألة المغربية» (La question Marocaine) وقد اتخذت هذه المسألة أوجها متناقضة ومتباينة بين كتل الدول الأوربية بالنظر إلى درجة قوتها ونوعية تفاعلاتها تجاه المصالح الاستعمارية التي كانت تحركها، فكل كتلة استعمارية كانت تستعمل «المسألة المغربية» لابعاد الأخرى أو الحصول على مقايضة لفائدتها على المسرح الإفريقي.

لقد تمكن الحاجب الملكي أحمد بن موسى المدعو أباحماد من فرض وصايته على العرش المغربي (1894-1899) بعد ان استطاع الحصول على بيعة الأمير عبد العزيز رغم صغر سنه (11سنة) ومن اقصاء منافسيه من الشخصيات والوزراء على عهد السلطان الحسن الأول، وخاصة الصدر الأعظم الحاج المعطي الجامعي وأخوه محمد وزير الحربية، فشكل حكومة تعمل لتحقيق الأهداف التي رسمها لسياسته وهي الاحتفاظ باستقلال المغرب، وكان لا هم له سوى الحفاظ على «واجهة» من السلطة والمهابة لقطع الطريق عن كل من يحاول إثارة الفتنة في الداخل، كما حاول كل ما أمكنه ابعاد الزحف الاستعماري عن البلاد بالمحافظة على الآليات الدبلوماسية الموروثة عن المولى الحسن الأول إلى أن تسلم المولى عبد العزيز مقاليد الأمور «ففتح الباب على مصراعيه لكل من كانت موصدة في وجهه من المشكوك في اخلاصهم وكفائتهم ونزاهتهم... ونتج عن ذلك أن انتشرت الفوضى في أصقاع البلاد وأصبح السلطان واقفا موقف العجز، لا ناصح أمين يستنصحه[11] ولا شعب

(11) الهاشمي الفيلالي. م. س. ص 255-256 - عن مسألة إسداء النصح للسلطان ينبغي أن لا يغيب عن الأذهان ما أسداه الفقيه الحجوي من نصح شامل أمين للسلطان عبد العزيز ضمن مذكرته المشهورة «انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره» - مخطوط في الخزانة العامة بالرباط - رقم ج/ 123- وكذا ما جاء في ملحقات المذكرة ونعني الكتابين المفتوحين للسلطان عبد الحفيظ الحاملين لتحليل سياسي واداري واجتماعي لأحوال البلاد المشرفة على السقوط في قبضة الاستعمار، وقد تضمن الكتابان عدة اقتراحات اصلاحية شملت الميادين الحساسة - المؤلف).

يطمئن إليه فيساعده بالامتثال ويعينه بالنصيحة. . . فوجد الدخلاء وصنائعهم الميدان واسعا أمامهم لمكائدهم ودسائسهم على اختلاف أنواعها، وتجاوز ذلك إلى إيقاد نار الفتن على الدولة ليبذروا ثروتها ويقضوا على رجالها ويشغلوها بنفسها، وكان في طليعة هؤلاء الفتانين: الجيلالي بوحمارة. . . فقد كلفت ثورته الدولة نفقات أفقرتها من الرجال والمال حتى أرغم المولى عبد العزيز على أن يقترض من الحكومة الفرنسية 62 مليونا من الفرنك».

على أن هذا الوضع ساهم في اعطاء نفس متجدد للتفكير في إدخال اصلاحات على هياكل المملكة وقد تجلت هذه الرغبة في الإصلاح في تطلع عدة شخصيات جديدة للتقرب من السلطان الشاب لمساعدته ونيل ثقته، خاصة منهم المهدي المنبهي وابن سليمان والفقيه محمد الحجوي. فقد تولى المنبهي بالتعاقب وزارة المال ووزارة الحرب ووزارة البحر، وهذه الوزارة الأخيرة سرعان ما اتخذت اسم وزارة الخارجية وتولاها الفقيه ابن سليمان، وفيما كان المنبهي وابن سليمان يركزان على اجراء الإصلاحات بمعونة الدول الأوربية العظمى، كان الفقيه الحجوي، انطلاقا من مركزه بمدينة وجدة كعلاف للجيش بالحدود المغربية الجزائرية (أي مسؤول عن تمويل الجيش وضبط الأمن العسكري) يجهر بمظاهر الفساد الإداري والأمني وينادي بضرورة الأصلاح ويناشد المولى عبد العزيز ثم خلفه المولى عبد الحفيظ بالقبض على زمام الأمور بيد لا تترك مجالا للتلاعب بشؤون الدولة.[12]

ولا شك أنه كان لرجالات الدولة المتطلعين إلى الإصلاح برامج وتصميمات كانوا يقدمونها للسلطان، لكنه وحسب ما يتجلى من ارشيف تلك الفترة فإن نوعا من التسابق كان يحد وكلا من فرنسا (ورقة المنبهي) وألمانيا (ورقة ابن سليمان) للفوز بقبول السلطان للائحة الإصلاحات المقترح ادخالها على هياكل الدولة المغربية، لكن مهما كان الأمر ففرنسا هي التي كانت سباقة إلى توجيه بعثة لها في مايو 1904 لعاصمة فاس بهدف التفاوض بشأن شروط القرض الذي تعاقدت بشأنه الخزينة المغربية، وتلى ذلك بعثة أخرى في مطلع 1905 قادها ممثل فرنسا «سان روني طايلاندي» بهدف تقديم برنامج واسع للإصلاحات وعرضه على أنظار السلطان عبد العزيز، وقد أثارت

(12) سنفرد حيزا خاصا لمذكرات الفقيه الحجوي للسلطانين عبد العزيز وعبد الحفيظ بشأن الإصلاحات.

هذه المبادرات الفرنسية حفيظة ألمانيا مما أدى إلى نزول الامبراطور غليوم الثاني بمدينة طنجة يوم 31 مارس 1905 وإلقاء خطابه التاريخي المناوئ للسياسة الفرنسية بالمغرب أملا في نيل نصيب من الأراضي المغربية لا دفاعا حقا عن المغرب. ومع ذلك فقد كانت لكلمات العاهل الألماني المشيدة بسيادة السلطان وحرية المغرب في تدبير شؤون تجارته مع دول اوربا على قدم المساواة وقع على سيرورة المنحى السياسي لمسألة الإصلاحات، إذ أن السلطان لم يلبث أن رفض البرنامج الفرنسي للإصلاح، واقترح بايعاز من ألمانيا عقد مؤتمر دولي للتداول بشأن خطة الإصلاح.

ومن دون أن ندخل في تفاصيل الجوانب التاريخية لمؤامرات الدول الاستعمارية ضد استقلال المغرب، يمكن أن نلخص الامر في أن انجلترا، لما لها من حضور متوسطي بحكم موقع جبل طارق، لم تكن لتسمح لعدوتها الرئيسية ألمانيا بالتمركز بالشواطئ المغربية. ومن جهة أخرى فإنه اثر المصالحة الفرنسية الانجليزية بدأ التقارب بين الدولتين لمجابهة التوسع الألماني، وذلك بالتوقيع على اتفاقية 1904 التي تطلق اليد للانجليز في مصر مقابل السماح لفرنسا واسبانيا لتحدد فيما بينهما منطقة نفوذهما في المغرب. ولم تجد ألمانيا من وسيلة لانتقامها من التحالف الثلاثي ضدها، إلا التظاهر بأخذ المبادرة في الدفاع عن استقلال المغرب وسيادة سلطانه، وذلك بالقول بأن المغرب لا بد أن يظل الباب المفتوح للجميع من دون تمييز، وأن الإصلاحات المزمع ادخالها على الايالة الشريفة ينبغي أن تتم نتيجة مؤتمر ينعقد بطنجة بقرار من المغرب، وتشارك فيه جميع الدول التي تربطها علاقة تجارية ودبلوماسية بالمغرب. وفي رأي المؤرخين أن ما كان يحدو العاهل الألماني هو الأمل في نيل نصيب من الأراضي المغربية لا الدفاع الحق عن المغرب.

وفي الوقت الذي كانت فيه الدول المعنية تتشاور بشأن الاقتراح الألماني، كانت فرنسا تضاعف من غاراتها على الحدود الجزائرية المغربية كوسيلة ضغط على السلطان لحمله على القبول بالمخطط الإصلاحي الفرنسي على انفراد، لكن مجلس الأعيان المجتمع بفاس بأمر من مولاي عبد العزيز أصر على أن الإصلاحات ستكون شأن الدول الأثني عشرة الموقعة على معاهدة مدريد لسنة 1880.[13]

---

(13) يقول عبد الهادي بوطالب في كتابه «النظم السياسية العالمية المعاصرة» ص 154: «ففي الفترة الأخيرة من عهد السلطان عبد العزيز الذي اعتلى العرش سنة 1894 استجاب بعد تحرره من تحجير =

ورغم المعارضة التي كانت تبديها الدول الثلاث: انجلترا وفرنسا واسبانيا، فقد استطاعت ألمانيا الحصول على موافقة الجانب المغربي في انعقاد المؤتمر الدولي المقترح، إلا أن فرنسا عارضت بشدة في انعقاده بطنجة، وهو ما جعل المؤتمر ينعقد بالجزيرات واستمرت اشغاله من 16 يناير إلى 7 أبريل 1906. وهي خطة كان يتوجب على الجانب المغربي الوقوف في وجهها دفاعا عن كرامته السياسية والقومية، ولكن الموقف المغربي كان أضعف ما يكون ازاء العملاق الفرنسي الذي «يعسكر» على الحدود المغربية ويحتل فعليا عدة مناطق من المملكة الشريفة.

وأثناء انعقاد المؤتمر كان الوفد المغربي برئاسة الشيخ امحمد الطريس، يحمل ورقة عمل لإقرار اصلاحات تتلخص في خمس نقاط ذكرها عبد الله العروي في Memorial du Maroc.

وهي:

1) تنظيم الشرطة في جميع أرجاء المملكة...

2) ادخال اصلاحات على التنظيم المالي مع مد يد المساعدة لتحصيل الضريبة المفروضة سواء على الرعايا المغاربة أو على المحتمين، طبق نظام معين.

3) البحث عن موارد جديدة للخزينة وعن قواعد لانشاء وتسيير بنك مخزني.

4) تدارس الطرائق والوسائل الكفيلة بالقضاء على ظاهرة التهريب بصورة عامة مع مراقبة استيراد أنواع الأسلحة بصفة خاصة.

5) البحث عن إيجاد أنجع الطرق وأنفعها للمخزن الشريف من أجل إدخال تحسينات على المنشآت العمومية داخل الموانئ المغربية وخارجها رغبة في حماية حرية واستقلال المغرب.

= وزيره أحمد بن موسى المعروف «بباحماد» لرغبة الشعب في تأسيس مجلس الأعيان حيث أنشأه فعلا سنة 1905 وكان مؤلفا من ممثلي القبائل والجهات الذين انتدبوا للعمل بجانب السلطان وخاصة للنظر فيما عرضته عليه فرنسا من مشروع الإصلاحات التي كانت تقترح ادخالها على المغرب تمهيدا لفرض السيطرة عليه. وقد استمرت أعمال هذا المجلس بجانب الحكومة المغربية وانتهت برفض المشروع الفرنسي. وكان من بين ما أسفرت عنه أشغال المجلس والحكومة استدعاء مؤتمر دولي للنظر في الإصلاحات الحقيقية التي ينبغي تحقيقها في إطار الوحدة الترابية والإستقلال الوطني.

وكانت النتيجة أن قرر المؤتمر إحداث فيلق للشرطة من 2000 إلى 2500 رجل بقيادة ضباط فرنسيين واسبان مدة خمس سنوات تحت رئاسة ضابط عام سوسري، واقتصر في مادة مراقبة تهريب الاسلحة على اجرائها في المغرب الشرقي ومنطقة الريف بتعاون بين السلطة المغربية وكل من فرنسا واسبانيا، كما تقرر إحداث بنك مخزني يسيره مجلس إداري مؤلف من مندوب مخزني وممثل لكل دولة من الدول الإثنى عشرة المشاركة في مؤتمر مدريد، وكذا ممثل عن كتلة البنوك المانحة لقرض مائة مليون فرنك سنة 1904. كما أن المؤتمر الزم الأجانب المقيمين بالمغرب بأداء الضريبة العقارية، وفي مقابل ذلك اعترف لهم بحق امتلاك العقارات بمحيطات الموانئ[14].

وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات وتوصيات لا مجال للدخول في تفاصيلها. وأهمها يخص التأكيد على سيادة السلطان واستقلال المغرب ووحدة أراضيه، وفي نفس الوقت التذكير بمبدأ الحرية الاقتصادية للبلاد وانفتاحها في وجه جميع الدول على قدم المساواة.

ورغما عن الانتقادات الموجهة لمقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء، فقد شكل القراران المتعلقان بالوحدة الترابية والاستقلال عنصرين هامين استطاع المغرب الاستفادة منهما في فترة الحماية للحد شيئا ما من شطط المستعمرين، ثم عندما اتجهت القوى الوطنية إلى المطالبة باستقلال البلاد.

6- الإنعكاس السلبي لعقد الجزيرات على فكرة الإصلاح

«رغم أن الصيغة النهائية لعقد الجزيرات قد أقرت مبدئيا سيادة السلطان ووحدة أراضيه، فإن العقد كان في الواقع يؤسس لحماية فرنسية - اسبانية على المغرب مع تنصيص مبهم على مراقبة دولية، بحيث احتوى ذلك العقد على مقتضيات اكتست خطورة بالغة، خاصة تلك التي تترك المخزن وجها لوجه مع فرنسا واسبانيا بالمناطق التي تتأصل منها كل المشاكل». [15]

---

(14) لم يعق كل ذلك المستعمرين عن تنفيذ سياسة التملك لجميع أنواع الأراضي المغربية باستعمال التواطؤات والتحايلات التشريعية، مثل قاعدة بيع الصفقة لحمل المالكين بالمشاع على تفويت أراضيهم بأثمان مغرية، حتى أن مساحة هذه الأراضي بلغت في العام 1932 ستمائة ألف هكتار من أجود الأراضي الزراعية المخصصة «للمعمرين» (Colons) الفرنسيين.

(15) عبد الله العروي مرجع سابق ص 283.

لذا لم يكتب لمقتضيات عقد الجزيرات الدخول في حيز التنفيذ لأن النية الاستعمارية المبيتة ضد المغرب من جهة، والرفض الشعبي المشوب بحذر المخزن من جهة أخرى، أفقد العقد كل مصداقية وأمل في جدية التطبيق، مما حدا بممثل المغرب في المؤتمر الشيخ امحمد الطريس بالإمتناع عن التوقيع على صيغته، كما أن السلطان عبد العزيز تصلب في المصادقة على تطبيقه، ولم يجرأ على اتخاذ موقف حاسم سواء للحد من التشدد الذي طبع شروط الدول الأوربية أو من تشددات العلماء الذين كانوا يرون في كل حضور أوربي تحت غطاء الإصلاحات ذريعة للاحتلال الفعلي، ومطية للقضاء على الروح الإسلامية في البلاد.

وقد زاد من تأزم الوضع التحرشات الفرنسية على الحدود مع الجزائر، بل أدى الأمر إلى احتلال وجدة يوم 29 مارس 1907. وبقدر ما كانت هذه التحرشات تمتد داخل البلاد (حوادث بمراكش وأخرى بالدار البيضاء) بقدر ما كانت المقاومة ضد التوغل الفرنسي، خاصة اثر نزول الجيش بالدار البيضاء وقصف المدينة، تنزع إلى اتخاذ شكل معاد للمولى عبد العزيز، أضف إلى ذلك أن المغرب كان عليه أن يحارب على الواجهة الداخلية لإخماد ثورة «بوحمارة» الذي استطاع لمدة زعزعة شرعية الدولتين العزيزية والحفيظية إلى أن تم القضاء على هذا الثائر واعدامه سنة 1909 كما هو معلوم.

ولم يكن المغاربة أثناء هذه الفترة العصيبة ليرضوا عن برامج الإصلاحات المنبثقة عن عقد الجزيرات وذلك بالنظر إلى السماح للأجانب بمراقبة الجمرك المغربي، فقد أثار حفيظتهم ما أصبحوا يواجهونه من تواجد جيش عرمرم من الأعوان الفرنسيين والإسبان داخل الموانئ المغربية، وهذا ما أكد للنخبة والشعب أن عقد الجزيرات، بتخويله لفرنسا واسبانيا حق تنظيم شرطة الموانئ ومراقبة ريع الجمرك، قد مهد السبيل لاحتلال المملكة المغربية.

وكان من الطبيعي أن تتأجج روح المقاومة في نفوس المغاربة، فأخذوا يعدون العدة لمواجهة الإحتلال بما لديهم من وسائل وما يحركهم من بطولة عرفوا بها على مدى التاريخ، إلا أن المؤسسة العسكرية للمغرب بلغت في تلك الفترة الحاسمة درجة مخجلة من التردي. ذلك أنه عندما نزلت فيالق الإحتلال الفرنسية والإسبانية (Corps Expéditionnaires) بشاطئ الدار البيضاء يوم 12 غشت 1907 وكان عددها يناهز 30.000 جندي مدججين بأحدث الأسلحة (بندقيات لوبيل الخفيفة اللاذخانية

ومدافع 75 الفتاكة) تحميهم البوارج الحربية (Escadrons) وسفن باكي «التجارية» نقول: فبالرغم من أن التوغل الاستعماري بأرض الشاوية واجه ضراوة المقاومة المغربية من طرف أمهر الرماة من أبناء الشاوية الاشاوش الذين ابلوا البلاء الحسن في مقاومة العدو، فإن السلاح الذي كان بيدهم لم يكن لينهض دفاعا فعالا، وذلك لكون كلائط «بوشفر» من صناعة 1800 المستعملة لرد الهجوم على أرض الشاوية، هي نفسها التي استعملت في معركتي ايسلي وتطوان وتكبدت الهزيمة النكراء.

وهكذا فباستفحال الضغوط الاستعمارية على المملكة، وتقلص امكانات الخزينة، صار من العسير ان لم نقل من المستحيل مواصلة السياسة الإصلاحية التي كان الحسن الأول يطمح إليها. ومن جهة أخرى فهاجس الحذر من السقوط في أحضان «الأوربي النصراني» المعول عليه في تطبيق الإصلاح وإدارة جهازاته، لم يكن ليحمل على اعتناق ما يلح عليه الجانب الأوربي من تزويد المملكة المغربة بالإصلاحات الكفيلة بفسح المجال لمشروعاته التجارية. فالتكتل الأوربي حول فكرة «الإصلاحات المستعجلة» لم يكن له من مسعى سوى النيل من السيادة المغربية، ومختلف المتاجرين المنتمين لتلك التكتلات لم يكونوا ليقبلوا بأداء ثمن عصرنة الإدارة المغربية داخل إطار استقلالها واستمرار سيادتها، لأنهم يفضلون التعامل (المربح) مع مغرب ضعيف لا مغرب ناهض. وفي كتاب مفتوح للسلطان عبد الحفيظ تصدى الفقيه الحجوي ليلح على «ضرورة تزويد البلاد بالمؤسسات العصرية الضرورية والتعجيل بالشروع في ادخال التنظيمات على الجهاز الوزاري والمصالح الإدارية وذلك بتنظيم أقسامها واحترام الحقوق، وضبط الأموال، وتدريب الجيوش، ونشر العلوم والمعارف حتى إذا جاء المستعمر فإنه يجد البلاد ذات مؤسسات فيضطر إلى الحفاظ عليها، أما إذا وجد أمامه فراغا شد عليه بالنواجد لأجل تحقيق مشروعه الاستعماري». (ملحق مذكرة انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره).

لكن بالرغم من محاولات السلطان عبد العزيز لاقناع النخبة بإعطاء الضوء الأخضر لإدخال مخططات «الإصلاح» المقترحة عليه من لدن قناصل الدول الأوربية حيز التطبيق، فإن المعارضة الميدانية كانت تزداد بسبب ما شاع لدى الرأي العام من حدوث تدن ومسخ لفكرة الإصلاح، تلك الفكرة التي أضحت تتمظهر في امتلاء البلاط السلطاني بأصناف اللعب والآلات ذات الصنع الأوربي، مما اعتبرته النخبة تعبيرا سخيفا عن فكرة الإصلاح التي كان من المنتظر أن تتجسد في انعكاسات إيجابية

ذات طابع قومي محظ على التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

أما عموم الشعب فلم يوجد فيهم من يشاطر نظرية «الإصلاحات» ما داموا يسمعون أن للأجنبي الفرنسي والإسباني وجودا في أنحاء البلاد وفي البلاط السلطاني نفسه، بحيث لم يوجد فيهم من لا يود من صميم قلبه التخلص العاجل من هذا التواجد الأجنبي بين ظهرانـهم.

لكن القوى الاستعمارية، عن طريق قناصلها وتجارها ومحمييها المغاربة من مسلمين ويهود، ما فتئت تشد الخناق وتراوغ وتهدد حتى تنال أوطارها من التنازلات التي كانت تصدر عن المخزن العزيزي، ولدرجة أصبح معها تنفيذ المشاريع الإصلاحية المتفق عليها بعقد الخزيرات، رهينا بالتدخل الأجنبي التدريجي في شؤون الإيالة الشريفة ليصب في النهاية الحتمية، أي فقدان السيادة.

وهذه المواقف اللاتبصرية، المتناقضة والمتنافية لهيبة الدولة ولشان السيادة، عبر عنها الفقيه الحجوي وبتحسر، قائلا:

«إذا تأملنا الاوفاق علمنا قيها غايات الأجانب في القطر المغربي، ووقفنا على مهارتهم في سياسة التدحرج التي يتوصلون بها إلى المقاصد العظمى، وعلمنا أننا نقدم على الدخول معهم في ميدان المعاهدات، ونلتزم الالتزامات التي لا نتأمل عواقبها، وإنما تكرهنا عليها وقائع الحال، مع علمنا بعدم جدوى القيام بها. ولكن مقصدنا أن نطعمهم ليسكتوا عنا لنستريح يومنا هذا والغد وقت آخر أما هم، فيعقدون الخناق على تلك العقد ويجعلونها حلقات من نوع الكاوتشو، فيضيقون ما شاءوا تضييقه، ويوسعون ما شاءوا توسيعه. ومهما مضى الوقت ونحن نائمون، قاموا يندِدون بنا وبعدم وفائنا بالعهود فيتوصلوا إلى الأغراض...»[16]

يعلق عبد الله بلقزيز على هذا النص ضمن استنتاج بليغ فيقول «أن موطن العطب في ما جرى هو سياسة التنازل التي سار فيها المخزن، على عهد عبد العزيز بخاصة، والتي مكنت سياسة الاستدراج الاستعمارية من النجاح في ايصال المخزن إلى تقديم تعهدات تمس سيادته، والحجوي في هذا التعيين الدقيق لموطن العطب يعقد مقارنة بين ثقافتين سياسيتين: ثقافة ارتجالية قصيرة النفس، لا تطلب أكثر من رفع الضغط وتوفير النفس في الحال، معرضة عن النظر في ما يمكن أن يرتب التنازل عن حوزة

(16) كتاب مفتوح ص.114 - في ملك أسرة المؤلف.

السيادة من مآل، وهي التي عبر عنها سلوك المخزن في إدارة الصراع مع الدول الأجنبية، خاصة في العهد العزيزي، وثقافة سياسية محسوبة وطويلة النفس، تتقن كيفية استدرار تنازلات المخزن وانضاج شروط استسلامه والانقضاض على سيادة البلاد، وهي التي سلكتها الدول الأوربية، وفرنسا بوجه خاص.[17]

وباستفحال كل هذه المظاهر الشادة في شكلها، والخطيرة في عمقها، والمنذرة بوقوف البلاد على أجرف الاحتلال، ستنقلب المعارضة بغتة ضد مخططات «الإصلاح» إلى مقاومة تجلت في العزم على إبعاد السلطان عبد العزيز وعقد البيعة لأخيه عبد الحفظ المتواجد بمراكش، لتكون بيعة مشروطة بشروط معينة سيأتي الكلام عنها في غير هذا المقام.

وكما سبق القول فإن المغاربة في سوادهم الاعظم، كانوا غير راضين عن برامج الإصلاحات المنبثقة عن مؤتمر الجزيرات لما تحمله في طياتها من اهانة لسيادة المملكة، والفرنسيون لم يغفروا للمولى عبد العزيز مراوغته في المصادقة رسميا على مجموع بنود العقد، الشيء الذي ادى ثمنه عبد العزيز من جهة: بإجماع منظم من لدن ثلة من العلماء على عزله، ومن جهة أخرى بتحريض ضمني على صيغة «لم آمر بها ولم تسؤني» من لدن غالبية دول مؤتمر الجزيرات باستثناء ألمانيا، على ابعاد عبد العزيز املا في الحصول على المصادقة التامة على أوفاق المؤتمر من لدن السلطان الجديد.

وبانهزام عساكر مولاي عبد العزيز والتجائه إلى الشاوية، تمت البيعة لمولاي حفيظ ودخل عاصمة فاس ليجلس على العرش الذي غادره أخوه (7 يونيه 1908) وأعلنت الدول الموقعة على عقد الجزيرات انهم لن يبدوا أي معارضة إن لم يظهر عبد الحفيظ أي تردد في قبول التعهدات المطلوبة من أخيه، وهذا ما حدث بالفعل. وبذلك وقع الإعلان بالاعتراف بالمولى حفيظ كبديل لأخيه على عرش المغرب بعد تعهده باحترام المعاهدات والاوفاق المنبثقة عن عقد الجزيرات.

تمت البيعة للمولى حفيظ والبلاد محتلة من الحدود الجزائرية إلى وادي ملوية، وغربا من الشاوية إلى تادلة من لدن الجيوش الفرنسية، هذا بقطع النظر عن احتلال مدينتي سبتة ومليلية وأحوازهما من طرف الجيوش الإسبانية. وفي هذه الظروف الحرجة كانت ميزانية الدولة مثقلة بالديون، ومداخلها تحت المراقبة الأجنبية وقد

(17) الخطاب الإصلاحي في المغرب. ص. 174 - 175.

سبقت الإشارة إلى ذلك. وزاد من حدة الديون المتراكمة ما أقدم عليه السلطان الجديد من اقتراض مائة مليون فرنك فرنسي «لمساعدته» على القضاء على مثيري الفتنة، خصوصا الثائر (بوحمارة) الذي ألقي عليه القبض في 5 شعبان 1327 (1909) وثم اعدامه كما هو معلوم.

لكن الحالة الداخلية كانت تزداد تفاقما سياسيا وعسكريا بسبب تحرك الجيوش الفرنسية لتوسيع رقعة الاحتلال، خاصة بعد توقيع اتفاقية 1911 بين فرنسا وألمانيا بتخلي هذه الاخيرة عن مطالبها في المغرب، أضف إلى ذلك إفلاس الخزينة المغربية واثقال كاهل الدولة بالديون الأجنبية مما رهن مداخل الجمرك وجعلها تحت مراقبة الأطراف الدائنة، كل هذا لم يساعد السلطان عبد الحفيظ على انجاز ما قيدته به بيعته المشروطة. فانعدام وسائله المالية، ومخادعة المتولين من أهل الحل والعقد وذوي المصالح الخاصة وزمرة الإقطاعيين ملاكي الأراضي، ونكوص هؤلاء واولائك عن الوقوف بجانب السلطان في تحقيق مطامح الشعب، كل هذا لم يساعد المولى عبد الحفيظ على الوفاء بما ألزم بالتعهد به.

تلك هي الأسباب التي جعلت مولاي حفيظ، رغم ذكائه ودهائه، عاجزا عن القيام باعباء الملك وخوض غمار الجهاد الموعود. أضف إلى ذلك المواجهة بينه وبين الزعيم الكتاني في شؤون الدين والمعارضة السياسية القائمة ضده والمعززة بالأسلحة وبالمناورات الاستعمارية، كل ذلك يفسر عدم اكترات السلطان بالبرنامج الإصلاحي الذي عرضته عليه النخبة المتنورة من واضعي دستور 1908 والذي كان مصيره الغرق في خضم التوسع الفرنسي - الإسباني القوي في احتلال أطراف البلاد.

هكذا إذن ظل إدخال أي إصلاح على هياكل الدولة مستحيل الإنجاز دون ما التجاء إلى العنصر الأوربي. والجدير بالإشارة أن الاندفاعة نحو الخروج من الأزمة تبلورت لدى عامة الشعب المغربي حول فكرة طرد الأجنبي «الكافر» التي كان يجسدها السلطان عبد الحفيظ، أكثر مما ساندت التعبئة من أجل الإصلاح والعصرنة التي كان ينزع إليها السلطان عبد العزيز من غير ادراكه - عفويا أو إراديا - لقيود البيعة التي لم يستطع حتى مولاي الحسن القوي الانسلاخ ولو عن جزء منها، لينقلب إلى مصلح «مستبد» على غرار محمد علي المصري. لكن الامتثالية العفوية هي التي أدت إلى تأخر البلاد ثم احتلالها.

الفصل الثالث

تجليات التيارات الإصلاحية في المغرب

1- حركة إصلاح المجتمع باسم السلفية

شاهد المغرب في أواخر القرن التاسع عشر وعلى غرار المشرق العربي انتشار حركة تعزو أسباب تخلف الشرق بالنسبة للغرب إلى التخلي عن المبادئ الأساسية التي جاء بها القرآن والسنة. ففي الميدان الديني الصرف ينسب هذا التخلف إلى عدد من الإنحرافات أساسها تجسيم بعض الطقوس الدينية وألوهية القوات الخفية.. وعلى البساط الزمني، إلى حالة الفوضى والاستبداد التي توجد عليها أغلبية الدول الاسلامية والتي تشكل العامل الأساسي في خضوعهم المتزايد للبلاد الغربية. وكانت «الارثودوكسية» المالكية بالمغرب العربي تمنح جوا ملائما لانتشار هذه الحركة التي يرجع أصلها إلى النظريات التي كان يدافع عنها في القرن الرابع عشر الامام ابن تيمية الدمشقي، والتي كانت أساس الدعوى الوهابية التي قام بها محمد ابن عبد الوهاب الحجازي في القرن الثامن عشر. وقد وصلت إلى المغرب العربي تحت مظلة الطوائف الطرقية مثل السنوسية والباديسية والقادرية وغيرها.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ساهم تأثير جمال الدين الأفغاني بقسط وافر في إثارة اهتمام الرأي العام بثرات الأصولية الإسلامية. إلا أن الشيخ محمد عبده هو الذي كان عليه أن يضع أسس برنامج الحركة الاصلاحية التي عينها باسم السلفية لكونها تدعو إلى تعاليم السلف الصالح، وحدد برنامجها في أربعة اقتراحات أساسية تتلخص في:

- تنقية الدين الاسلامي من الشوائب التي طرأت عليه.
- إصلاح التعليم العالي الاسلامي.
- تحديد جديد للعقيدة الاسلامية على ضوء الفكر الحديث.
- حماية الاسلام من التأثيرات الاوربية والتهجمات المسيحية.[1]

وبما أن السلفية تقتضي العودة إلى الأصول، أي الرجوع إلى الماضي، فلقائل أن يتسائل هل لا في شطر من هذه النظرة نوع من الماضوية والخروج عن التاريخ؟ كلا، يقول الباحثون في تاريخ الأفكار: فان من شان كل عودة إلى الماضي نزوعا إلى الأمامية لا ركونا إلى التراجع والتقهقر إلى الوراء، فالذي ينظر في تاريخ الحركات العامة في الدنيا يجد أنه لم تقم ثورة مفيدة في بلد ما إلا سبقتها دعوة للرجوع للماضي البعيد، ذلك أن هذا الرجوع الذي يظهر في شكل تقهقر إلى الوراء هو نفسه تحرر كبير من أشياء كثيرة وضعتها الأجيال العديدة والعصور المختلفة.[2]

لقد كانت الدعوة السلفية عند المغاربة في السنين العشر الأواخر من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين تتمظهر لدى غالبية أقطابها في تبني الطراز المشرقي، أي في إشهار حرب فكرية ضد الإبتداع ومختلف تجلياته واعتقاداته (الطوائف الصوفية - الزوايا بانتماءاتها المتعددة والمتنوعة - أضرحة الصلحاء) وذلك بحسبانها تجسيدا للاجتهاد في التذكير بالعودة إلى الأصول والتحرر من المستحدثات المتناقضة لتلك الأصول، فكان أول ما التفتت إليه أنظار الداعية السلفى في المغرب هو مقاومة البدع ومواجهة الزوايا بكونها مؤسسات للبدعة تؤدي الفعل الديني الأصيل حسب طقوس رأى فيها السلفيون مكمن استهجان واستنكار بمن فيهم السلاطين الذين تطلعوا إلى تحرير العقيدة من الشوائب التي ألحقت بها في حقبة الانحطاط[3] وذلك «بفعل الانتقال التاريخي من التصوف إلى الطريقة».[4]

---

(1) عن نشرة جمعية تاريخ المغرب- العدد الثاني 1969.

(2) علال الفاسي - الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ص 156.

(3) مثلا السلطان مولاي سليمان الذي ألف كتابا في الموضوع تحت عنوان «امتاع الأسماع بتحرير ما التبس من حكم السماع». ورسالة السلطان عبد الحفيظ في الرد على طرقيي الزاوية التجانية وادعياء المشيخة.

(4) الفقيه الحجوي - الفكر السامي ج / 2 ص 59.

وما استبشعه السلفيون وعدوه من قبل البدع هو ذلك «التعبير الذيني الطرقي في الأوراد التي تتم بواسطة السماع والطرب، والمنطوية على "الاسرار" التي يعتبر مريدو الطريقة ان الإتصال الروحي بالعالم الالهي يتحقق فيها. كما عدوا المواسم المنعقدة على الصلحاء، وما يقع فيها من بدع النذر والتوسل خروجا عن الملة وانحرافا عن جادتها المقررة، وقد قدمت النخبة المغربية منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى بداية القرن العشرين نصوصا ضمنتها تصوراتها السلفية المجردة عن ثرات الابتداع الطائفي مدعوة من المخزن ومحاولاته الاصلاحية في مجال الاجتماع المغربي الحديث». [5]

في هذا الإطار ظهرت نصوص زاخرة بالنقد والنقض «للابتداع» المنافي للأصول في مختلف اشكاله وتمظهراته، ومن تلك النصوص «الزجر والاقماع» لمحمد بن المدني كنون، و«الفكر السامي» ثم «صفاء المورد» للفقيه الحجوي و«حجة المنذرين» لأحمد ابن المواز، و«تعظيم المنة» ثم «الاستقصا» لأحمد بن خالد الناصري - وكلهم استهجنوا الآثار التضليلية للطرقية بإحداثها الفرقة في وحدة الجماعة الاسلامية واستلاب جموع المنخرطين باستغلال جهلهم استغلالا «شيطانيا».

وفي هذا السياق يقول الفقيه الحجوي وهو يدافع عن الصوفية بوصفها منهلا للطرقية " إذ صار القصد عندهم (يقصد الطرق) هو هذه الأمور التكميلية وقصروا في المقصد فصار كشفهم ظلمانيا ووجدانهم شيطانيا مع كثرة الطرق وتشعبها. . . خرجوا عن المقصود إلى ما ليس بمقصود. . وتركوا الأصول والفروض الدينية إلى كثرة النوافل، والتظاهر بالزهد مع الحرص الباطني على الدنيا. . حتى صار الأمر إلى طرق صورية لا صوفية، لها رقص وغناء ولهو وشطحات وتواجد اللسان وجمود الجنان (الفكر السامي - ج/2 ص 61-62)[6]

وما يميز الفقيه الحجوي عن باقي السلفيين المذكورين وبحسبانهم دعاة للفكر

---

(5) عبد الاله بلقزيز. م.س. ص 144

(6) في هذا المعنى يقول الناصري: إنك لترى كثيرا ممن يتصدون لتربية المريدين من العوام الاجلاف بالباسهم الخرقة وتمكينهم من السبحة والعصا وارسالهم يطوفون في البلاد تاركين عيالهم وحرفتهم بعد أن يدخلوا هذا الطريق (الزاوية) ليأكلوا فيها الدنيا بالدين (تعظيم المنة ص 255) أورده بلقزيز (م.س. ص. 151).

السلفي المجرد، هو أن الدعوة السلفية عند الحجوي - بالاضافة إلى الاجتهاد المعرفي في الأصول - تتجلى في مقاومة فكرية تعبيرية ضد التقليد والجهل والركودية المتمثلة في تصنيف الحواشي والشروح على النصوص الأصيلة والمختصرات التي اثقلت القواعد أكثر مما أبرزتها. وهذا هو مكن الفكر التنويري عند الحجوي بما كان يهدف إليه من إصلاح - على غرار محمد عبده - ومن جعل الاجتهاد في الأصول وسيلة لتبرير ضروريات التحديث.

أما الفقيه أحمد ابن المواز " فكان موقفه من العادات الجديدة المرذولة يضطرب ويترددبين قبول ما عرض له عبد الحي الكتاني في كتابه «تبيلغ الأمانة» من استهجان الاسراف في النفقات في الولائم والجنائز معا واسراف النساء في التبرج والابتعاد عن الآداب الاجتماعية الضرورية في الأماكن العمومية مثل الطرقات والحمامات العمومية الخ.. وبين اقرار ما ينكره - أي الكتاني - في فصول أخرى من نفس المتن كاستهجان الفوتوغراف، وانكار المستحدثات التقنية، بل أن ابن المواز ذهب في ذلك إلى حدود قصوى لا نعرفها في معاصريه إلا عند الحجوي.[7]

فعن مظاهر تفشي المعتقدات الخرافية وتأثر المغاربة في فترة ما بين انتهاء القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بالطرقية بمختلف مشايخها، تجدر الإشارة إلى أن انفلات الذهنية المغربية عن القيود الدينية لم يعد محصورا في جمهور العوام ومن يأطرهم من دعاة الطرقية، بل كان أيضا مظهرا متجليا في فئة من العلماء المعتبرين من أهل السنة والجهاد مثل محمد بن جعفر الكتاني الذي يشيد في تأليفه - سلوة الانفاس - بـ«كرامات الأولياء ووجود البركة بالأرض على أيديهم، وكثرة النفع، وادرار الرزق إذ لولا هم ما أرسلت السماء قطرها، ولا أبرزت الأرض نباتها، ولصب البلاء على أهل الأرض صبا.» - وهنا يصيح الفقيه الحجوي في وجه هذا الانفلات: «والطامة الكبرى هي أن جل من ينتسب للعلم من أهل زماننا يتسابقون للأخذ عن تلك الطرق البدعية، ويتحزبون لها، ويعضدونها».[8] ومن ثمة «سندرك مقدار الصعوبة التي كان يلقاها المثقف السلفي في مقاومة تضخم معتقدات الابتداع بعد أن حصنت نفسها بدروع قوية هي العلماء أنفسهم، وندرك - بالتالي - حدة الشعور لديه بأن معركة

(7) سعيد بنسعيد العلوي - الاجتهاد والتحديث ص 54.
(8) الفكر السامي - ج / 2 ص 63.

السلفية مع البدع والذهنية المتبدعة ستكون معركة طويلة المدى والنفس.[9]

2- اليقظة السياسية والفكرية في مطلع القرن العشرين

لقد تسائل كثير من المهتمين عما إذا كان المغرب قد أنجب قبل تمركز نظام الحماية بالمغرب نخبة اصلاحيين يمكن اعتبارهم حركة «فتيان المغرب» على غرار حركة «تركيا الفتاة» وحركة «تونس الفتاة» اللتين نعرف عنها الشيء الكثير. وإذا كان بعض المؤلفين القلائل لم يشيروا إلى وجود هذه الحركة إلا ابتداء من الثلاثينات عندما تأكد لديهم ما يبيته نظام الحماية من معاداة ومحاولات لطمس الهوية المغربية، فإن الوعي بالخطر الاستعماري الذي أضحى يتهدد ثقافة البلاد وشخصيتها كانت تختزن مكامنه نخبة من العلماء والمثقفين والبورجوازيين والزعماء الأطلسيين خلال السنين التي سبقت مباشرة قيام نظام الحماية بالمغرب، مما يصح معه التأكيد بأن تيارا اصلاحيا مجددا كان يحرك قسما لا يستهان به من سكان المغرب في مطلع القرن العشرين.

وقد كان ممثلوا هذا التيار الذي لا مانع من تسميته منذ ذالك الحين بحركة «فتيان المغرب»، واعين بما يهدد وطنهم وملتهم من الأخطار، ومقتنعين عن اعتقاد وايمان، بأن أفضل وسيلة لمقاومة التغلغل الأجنبي والمحافظة على استقلال البلاد هو اصلاح الأوضاع المتردية والحد من مظاهر الفساد والإنحطاط التي كانت تنخر هياكل الدولة والثقافة وروح المواطنة بل وحتى مبادئ الدين الإسلامي الحنيف. ولتحقيق هذه الرغبة الملحة كان لزاما على الحركة الإصلاحية الاخذ بوسيلتين أولهما الرجوع إلى أصول الدين الصحيحة، والثانية العمل على تجديد أجهزة الدولة في قالب ديمقراطي تراعى فيه كافة الإصلاحات والاقتباسات التي من شأنها إضفاء العصرنة على هياكل الدولة.

ولقد كانت الرغبة في تنفيذ سياسة الإصلاح ناشئة عن الإرادة التي كان يتحلى بها كل مغربي ونعني المحافظة على استقلال البلاد ورفض التغلغل الأجنبي ممن لا ينتسب لدار الإسلام. يدل على ذلك الاستفتاء الذي وجهه سكان فاس إلى علمائهم في تاريخ 30 دجنبر 1907 بشأن مشروعية خلع السلطان عبد العزيز الذي كانت توجه

(9) الخطاب الاصلاحي في المغرب. م. س. ص. 153.

إليه انتقادات كثيرة خاصة مؤاخذته «بإبرام اتفاقيات تعرض البلاد للخطر» وذلك بسبب سلوك سياسة ملئها - على حد قولهم - التناقض، كاقتراض الدولة المغربية لأموال خارجية استعملت في اشباع رغبات شخصية بدل تحسين أحوال المملكة، وكسيطرة حاشية السلطان لجعل الميول الإصلاحية تهافتا رخيصا على كل ما هو أوربي ومبتذل من الصناعات وادوات التسلية التي تنتجها اوربا.

وقد أدى كل هذا إلى افلاس الخزينة العامة مما دفع السلطان إلى إحداث ضرائب جديدة (المكس) مست بالتشريعات الزراعية والتقاليد القروية، فقاومها العلماء وأصحاب النفوذ واتهموا السلطان بالانحراف عن الشرع والعدل وكان قرار العلماء هو خلع السلطان لكونه لم يعد قادرا على الدفاع عن المسلمين ولم يقم بأية مقاومة لدفع الغارات التي كانت تشنها فرنسا واسبانيا على البلاد خاصة حينما وقع الهجوم على الدار البيضاء بواسطة السرية(*) الفرنسية النازلة من السفينة بشاطئ الدار البيضاء في صيف 1907.

ففي البيعة الحفيظية المؤرخة بخامس يناير 1908 نرى العلماء بعد أن أعلنوا عن خلع المولى عبد العزيز قد قيدوا مبايعتهم للمولى عبد الحفيظ فيما اوجزه الاستاذ عبد الهادي بوطالب في كتابه «النظم السياسية العالمية المعاصرة» بنوع من التعاقد السياسي بين السلطان المبايع والطبقة المتنورة آنذاك من العلماء والشرفاء والأعيان، فيقول: «وحتى لا يجد الفرنسيون مجالا للضغط على شخص السلطان الجديد للتسليم بواقع احتلالهم وحتى يظل مقيدا بالرجوع إلى الأمة قبل أن يبرم باسمها أي تعهد أو التزام، جاءت بيعته من ممثلي الأمة في شكل وثيقة تعاقدية بين الملك والشعب وتضمنت الشروط الأساسية التالية:

- في ميدان السياسة الخارجية: يعمل السلطان على إلغاء معاهدة الجزيرة التي وافق عليها أخوه، يسترجع الأراضي المحتلة من الفرنسيين، ويلغي الامتيازات الأجنبية، ويقطع المفاوضات مع الأجانب، ويضع حدا نهائيا لاستشارتهم، ولا يبرم مع الأجانب أي التزام إلا بعد الرجوع إلى الأمة وموافقتها.

(*) السرية هي قطعة الجيش في النظام الفرنسي.

- وفي الميدان الداخلي نصت البيعة على الفصل بين السلطة الإدارية المتمثلة في العمال والولاة وبين السلطة القضائية.

وتعتبر هذه البيعة بالشروط التي تضمنتها نواة لنظام ملكية دستورية مقيدة، وقد جاءت في وقت كانت فيه نخبة من متنوري الأمة لم تكشف عن هويتها تدعو لحركة دستورية امتدت جذورها عبر البلاد. ومما لا شك فيه أن هذه الحركة تأثرت بفلسفة الحركة الدستورية العالمية وخاصة ما جد منها في مناطق النفوذ العثماني وبصفة أخص بحركة «الاتحاد والترقي» التي امتدت إلى تونس، إذ أن مشروع دستور سنة 1908 يعكس في ذالك اختياراته وبعض مصطلحاته» انتهى كلام عبد الهادي بوطالب.

وهكذا تجلت الرغبة الملحة في الإصلاح بوضوح تام في بيعة يناير 1908 وبهذا يمكن اعتبار هذه الرغبة كإحدى أسس «فتيان المغرب». فالمنطلق لدراسة هذه الحركة التمهيدية واستكناه الأسباب والمبررات التي دفعت بالمغرب إلى العزم على تبني الإصلاحات التي تفرضها متطلبات القرن العشرين، يدرك أن مختلف الجوانب الأساسية لهذه الحركة تتبلور في تيارين اثنين: تيار سلفي تجديدي وتيار سياسي ليبرالي.

3- التيار السلفي التجديدي:

كما سبق بيان ذلك فإن المغرب عرف في أواخر القرن التاسع عشر وعلى غرار البلاد الشرقية، انتشار حركة الانبعاث الديني وهي الحركة السلفية التي نادى بها جمال الدين الأفغاني ورشيد رضى ومحمد عبده والتي ترمي إلى الدعوة إلى رد الإسلام لأصوله ومنابعه، وإلى نبذ الشعوذة والتفكير الخرافي، وإلى العمل على إعادة فتح باب الإجتهاد لما يحمل ذلك من أثر إيجابي على التجديد في العقيدة والإصلاح لهياكل الأمة الإسلامية في جميع مظاهر الحياة وأسسها التربوية والسياسية والإجتماعية.

وقد تمثلت السلفية عندنا في تمسك دائب بالإنخراط في الطرق الدينية وممارسة طقوسها التي تأصلت في الأوساط الشعبية منذ زمن يجد جذوره كما سبق القول، في إنشاء الزوايا بمختلف مدن المغرب وقراه، وتكاثر عددها واتساع محيط مريديها لدرجة أن أغلبية المغاربة، ما قبل حلول النهضة الفكرية في المشرق العربي، كانوا ينتمون إلى طريقة معينة إلى حد أنه كان يقال: من لا شيخ له فالشيطان شيخه! وقد

أصرت الذهنية المغربية تحت تأثير الأمية على الانقياد في المنحى الخرافي رغم ظهور النصوص السلفية المتنورة المستهجنة للابتداعية المنافية للأصول الدينية الصحيحة مما هو محفوظ إلى يومنا بمؤلفات أو مخطوطات الفقيه الحجوي والناصري وابن المدني كنون وغيرهم ممن عرفوا بالفتوى والخطب والمحاضرات السياسية مثل الشيخ شعيب الدكالي ومحمد بن العربي العلوي.

ووسط الروحانية السائدة الرافضة لكل ما هو دخيل وغريب عن المألوف كانت أصداء النهضة الأوربية تقرع آذان النخبات المتنورة في العالم العربي والاسلامي والتي أضحت تدرك حق الإدراك بأن الانحطاط الذي آلت إليه الأمة الإسلامية لم يكن مرده وحسب لاسباب التفريط في المبادئ الدينية والرمي بها ظهرا مما كان يردده عامة الناس، بل أيضا إلى التفاوت الحضاري الكبير المبني على العقلانية والتقنية بين أوربا والعالم الإسلامي. وقد زاد من عوامل استفاقة ذوي الضمائر الحية والقدرات الوطنية في العالم العربي، الهجمة البونابارتية في بداية القرن التاسع عشر على مصر، مما عجل بثلة من قادة الفكر الاسلامي الأصيل إلى الصدع بالحقائق التي كان الناس غافلين عنها أو يتعمدون تجاهلها، وهي إذا كان لا بد من الرجوع لأصول الدين الحنيف وتطهيره من الشعوذة والتفكير الخرافي بمقاومة الأوهام والتقاليد البالية والأساطير التي تقوض حرية الفرد وتعمي عقله ووجدانه، فانه يجب كذلك القضاء على حالة الفوضى والتأخر الحضاري التي توجد عليها أغلبية الدول الاسلامية وهو ما يشكل العامل الاساسي في وقوعها المتزايد في قبضة العالم المسيحي.

وهذا التيار النهضوي الجديد كان بمثابة تجديد للنظرية السلفية التقليدية بانتشالها من حالة الجمود والركون إلى الماضوية العقيمة، وباعطائها دما جديدا يجعلها توفق بين فضائل السنة وبين الانفتاح على العلوم الحديثة وعلى حضارة العصر بمفاهيمها ومقوماتها، وطبعا بتحاشي كل ما يتعارض مع روح الأحكام الاسلامية. وبذلك أصبحت الحركة السلفية تمتد رؤاها إلى واقع الامم الإسلامية ومستقبلها وطرق تقدمها وتنميتها، وهي نظرة لا سكونية تقدمية تحث على فتح باب الاجتهاد، وتسعى إلى تعميق الفهم والاعتقاد بأن الاسلام دين يعتمد على العقل والعلم والعمل من أجل تقدم وتطور غايته علو شأن الانسان وحفظ كرامته.

والمغرب القلعة الاسلامية القوية الصامدة في وجه المد المسيحي الاستعماري

لم يكن ليبقى بمنأى عن هذا التيار الصاعد لرياح السلفية المتجددة الوثابة القادمة من الشرق، تصحبها موجة النهضة الفكرية والقومية العربية والشعور بحتمية اصلاح الاوضاع المتردية في الوطن الاسلامي. لكن الشعب المغربي لما له من شخصية ميزته عبر عصوره التاريخية سرعان ما تجددت رؤاه للسلفية على ضوء ما سيبتدعه زعماؤه وعلماؤه ومثقفوه.

في هذا المضمار تجدر الإشارة إلى أن الشيخ ماء العينين الذي كانت طريقته تنتمي إلى الطريقة القادرية، كان له نفوذ كبير في جنوب المغرب على الخصوص، وبمآزرة السلطان عبد العزيز استطاع ابتداءا من سنة 1906 أن يجمع شمل قبائل الصحراء قصد تعزيز وتنسيق المقاومة الموجهة ضد الاحتلال الفرنسي لبعض المناطق المغربية، واقتداء بالشيخ السنوسي قام ماء العينين بالدعوة إلى توحيد مختلف الطرق، أملا في أن هذه الوحدة ستتحقق في إطار حياة صوفية رائدة، تمكن من مقاومة التغلغل الأجنبي، وفي نفس الوقت تتعاون مع المولى عبد العزيز للحصول على الاصلاحات الضرورية لتحسين الحالة العامة للمغرب وتسود البلاد روح خالصة في الدين والقومية، وتمتزج العادات الطرقية بالرغبة في الإصلاح السياسي.

ولا ندري أمام قلة المصادر إلى أي حد قد حظيت هذه الحركة بقبول باقي الطرق المغربية، إلا أنه يمكن التعرف على ماساهمت فيه الطريقة الكتانية في مجال توسيع نطاق نشاطها على الصعيد الوطني دينيا وسياسيا. فالشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني، مؤسس الطريقة الكتانية، تصدى لمعارضة مكشوفة ضد الأنظمة السائدة في البلاد، مقتديا في ذلك بعالم كبير سبقه بقليل وهو محمد بن المدني كنون الذي كان لا يخفي في محاظراته امتعاضه من حكم الجور والاستبداد، كما تجلت أفكار الكتاني في إثارة الثورة ضد المولى عبد العزيز[10] وتحرير أهم فصول البيعة الحفيظية بما

(10) يذكر مصطفى العلوي في كتابه: «المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية» (ج/1. ص71) أن المعارضة المتطرفة كانت تتمثل في عالمين كبيرين أولهما محمد بن المدني كنون الذي كان يلمح في محاضراته إلى «جبروت السلطان...» وثانيهما هو مؤسس الطريقة الكتانية الشيخ محمد الكتاني الذي كان لا يخفي في محاضراته العلنية معارضته للسلطان لسكوته عن غزو الحضارة واندثار المبادئ والأفكار الأصيلة لكنه في إحدى محاضراته يقول: وقد علمتم ما وصل إليه الأجانب اليوم من النفوذ في العالم فإنما وصلوا لذلك بأمور منها الحرية ومعرفة كل منصب وما يطلبه وعدم إهمال بعضهم بعضا - وفي محاضرة أخرى يضيف: إذا اردتم ابرام أمر فليكن شورى بينكم وليس أحدكم أحق بالإيثار بالحق من الآخر...

تشمله من وجوب استشارة الشعب المغربي في كل ما تعلق بالتفاوض فيه مع الأجنبي، والدفاع عن الحق وحوزة الوطن واستقلاله وغير ذلك مما أشرنا إليه عند تعرضنا للفترة الحفيظية.

كان تأثير الشيخ الكتاني من الأهمية بمكان إذ كانت الدروس في الوعظ والارشاد التي كان يلقيها في القرويين تجمع حوله جمهورا غفيرا، كما أن تنقلاته كانت تجلب جماهير متحمسة تأثرت أيما تأثير فضلا عن التعاليم الدينية المصطبغة بالفكر الصوفي لما كان الشيخ يلمح إليه في نفس الوقت من أفكار تحررية تدين سلبية السلطان عبد العزيز في عدم حماية الناس والدفاع عن متاعبهم ودينهم بالنهوض بمبادئ الإسلام بواسطة الشورى ونشر المعرفة واصلاح الادارة واسترجاع المناطق المحتلة

وقد كانت المطالبة السياسية التي تتمثل في البيعة الحفيظية المشروطة، بإضافة انبعاث المبادئ السلفية وتجديدها بالدعوة إلى تحرير الأفكار، هو ما تبنته النخبة في دعوتها إلى الإصلاح، لكن من دون اتخاذ الطرقية كواسطة في دعوتها. فقد تأثرت هذه الحركة بمزج السياسة بالسلفية، ويمثل هذا التيار فئة العلماء الماهدين من رواد السلفية المتنورة مثل أحمد بن خالد الناصري (الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى) والفقيه محمد بن الحسن الحجوي (الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي وغيره من التواليف النهضوية الجريئة) ثم أحمد بن المواز صاحب حجة المنذرين - والسليماني أبو عبد الله صاحب (اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب)، وغيرهم من المنظرين لمبادئ السلفية المتنورة الداعية إلى تحصين البلاد بالاصلاح والتغيير السياسي.

وقد عرفت هذه الفئة من العلماء باتخاذها طريقة الاجتهاد وحرية الفكر في التفسير والفتوى، وسجب الجدال الفارغ حول الاختلافات الفقهية، ومحاربة الفكر الخرافي، وكانت هذه الحملة ترمي في جوهرها إلى تنقية الاعتقاد من كل شوائب الجمود الفكري لكي يسوغ للبلاد، في ظل الاسلام الحنيف، الوصول إلى ما وصل إليه العلم الحديث.[11]

---

(11) هذا المنحى التركيبي في الخطاب الإصلاحي نقف على معطياته في ما كتبه مفكرون ومحدثون كالحجوي مثلا. وهو ما سيدفع مفكرا مثل علال الفاسي إلى الحديث عن السلفية المغربية بوصفها سلفية جديدة تصهر في صيغة واحدة البعدين الأصيل والحديث " (عبد الاله بلقيز - الخطاب الاصلاحي في المغرب- ص 218)

وقد وجدت هذه المبادئ التقدمية في شخص الشيخ أبي شعيب الدكالي بعد رجوعه من إقامته بالشرق واحتكاكه بجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، داعية ذا باع الذي ضم حوله اتباعا كثيرين قاموا بمساعدته في توزيع المنشورات السلفية المصرية، وبمرافقته في الجولات التي كان ينظمها قصد مقاومة بعض العادات المتمثلة في عبادة القوات الخفية. وبهذا يمكن القول بأن الحركة السلفية المتنورة التي ازدهرت بالمغرب خلال السنين العشر الأولى من القرن العشرين بشقيها التقوي والنهضوي، تميزت بحرصها على مقاومة الفساد الداخلي والتأثيرات الأجنبية، ثم بمناداتها بالتعجيل بالإصلاحات الإجتماعية والإدارية، وبذلك اعطت هذه الحركة في تلك الفترة بالذات لـ«فتيان المغرب» أساسا عقائديا سليما مستمدا من ينابيع الدين الاسلامي كما أنها أمدتهم بعناصر برنامج يهدف إلى تنظيم سياسي واجتماعي جديد مطابق لما يجري في العالم المعاصر. غير أن هذا الاهتمام لم يبرز بصورة جلية إلا في تيار تجددي تبلورت تجلياته على المستوى السياسي المحظ وهو:

4- التيار السياسي الليبرالي

إن نخبة الإصلاح الطموحة إلى تجديد أنظمة البلاد السياسية والاجتماعية اقترحت على الرأي العام المغربي تسعة أشهر بعد إعلان البيعة الحفيظية أي يوم 11 اكتوبر 1908، مشروع دستور نشرته بجريدة «لسان المغرب» التي كانت تصدر باللغة العربية بطنجة. ويعتقد أن واضع هذه الوثيقة هو فراح نمور، مؤسس ومدير جريدة لسان المغرب، وكان ينتمي إلى جماعة الصحفيين السوريين المستقرين بطنجة، وكل شيء يحمل على الاعتقاد بأن هؤلاء قد بيتوا العزم على اصدار جريدة عربية مستقلة بالمغرب من شأنها تهييئ الرأي العام المغربي لاعتناق المبادئ التي تشكل منها الدستور التركي لنفس الفترة.

وتجدر الإشارة إلى أن فراح نمور، وهو من المتحمسين لحركة «تركيا الفتاة» كان وضع جريدته لخدمة الغاية التي ترمي إلى إقرار ملكية دستورية متحررة بالمغرب. وقد أوضح هذا في جريدته قائلا: «بما أن يدا واحدة لا تقدر على انهاض شعب من وهدة السقوط، ولا على إصلاح إدارة مختلة كإدارة حكومتنا، فيجب أن تكون الأيدي المتصرفة والعقول المفكرة والأفكار المدبرة كثيرة ومتكاثفة على العمل. وعليه

فلا مناص ولا محيد لجلالته من أن يمنح أمته نعمة الدستور ومجلس النواب، ومن اعطائها حرية العمل والفكر لتقوم باصلاح بلادها اقتداء بدول الدنيا الحاضرة المسلمة والمسيحية».

وإذا كانت الشهادات التاريخية التي نتوفر عليها قد اثبتت الدور الرئيسي الذي لعبه فراح نمور في تحضير مشروع دستور 1908 وتحديد صيغته النهائية، فإنها قد أكدت كذلك أن نمور، لما أعد مشروعه عرضه على عدد من الشخصيات التي تحتل مكانة مرموقة في حياة المغرب السياسية والدينية أو الفكرية، قد أيدوا بدرجات متفاوتة مبدأ انجاز اصلاحات في إطار نظام دستوري، ولم يكن تأييدهم هذا يقتصر على مجرد موافقة من طرفهم، فقد كانوا ينصحونه بملاحظات واقتراحات كان فراح نمور يأخذها بعين الاعتبار عند نشره للنص النهائي للمشروع في جريدته.[12]

ولقد مكنتنا جمعية تاريخ المغرب[13] من الاطلاع على مقتضيات هذه الوثيقة باعطاء تحليل موجز لها فلاحظت من خلال المشروع المتحدث عنه «أن السلطان أمير المؤمنين يعين الصدر الأعظم ويفوض له في ممارسة السلطة التنفيذية، وأن الصدر الأعظم يرأس مجلس الوزراء ويمارس سلطته في إطار مسؤولية عامة بينما كل وزير مسؤول شخصيا عن ما يتعلق بوزارته».

وكانت السلطة التشريعية من اختصاص منتدى الشورى المكون من مجلس الأمة ومجلس الشرفاء. وينتخب أعضاء المجلس الأول لمدة أربع سنين، وكل نائب يمثل عشرين ألفا من السكان، ويعتبر كممثل للأمة جمعاء. أما مجلس الشرفاء فكان يتكون من خمسة وعشرين عضوا يعينهم السلطان ومجلس الأمة والوزراء والعلماء وكان يدرس قرارات ومشاريع مجلس الأمة وكان على منتدى الشورى أن يراقب مختلف

---

(12) نقرأ لعلال الفاسي «الحركات الاستقلالية في المغرب العربي». «وكل ما نعلمه أن هناك جماعة من الشباب الناهض من بينهم السيد المهدي بن الطالب الفاسي والسيد سعيد الفاسي والسيد عبد الحفيظ الفاسي والسيد أحمد بن المواز والسيد أحمد الزبدي، كانوا يقومون على جمعية سرية لتنوير أذهان المغاربة ومقاومة الاحتلال الاجنبي وإن جماعة منهم ومن غيرهم كانت تتحرك أقلامها بالكتابة في الصحف الحرة التي أنشئت بطنجة (مطبعة كريمادس - تطوان. د. ت. ص 97).

(13) جاء في نشرة جمعية تاريخ المغرب (عدد-2-1969) أن من بين الشخصيات التي عرض عليها فراح نمور مشروع دستور 1908: السادة أحمد الزبدي وعبد الكبير الكتاني وعبد الحفيظ الفاسي وهاني الصنهاجي.

الادارات والمؤسسات المخزنية، وكان رأيه هو الرأي الأرجح وكان لزاما العمل به في جميع الأحوال.

قد أضيف إلى هذه التنظيمات الدستورية الصرفة، قانون أساسي يتعلق بحقوق وواجبات رعايا الدولة الشريفة، فكان لكل مغربي أن يتمتع بحريته الشخصية بشرط أن لا يضر غيره ولا يمس حرية غيره ومعنى هذه الحرية أن يعمل كل واحد ما يشاء ويتكلم بما شاء ويكتب ما شاء مع مراعاة الآداب العمومية. كما ينص الدستور على أن المسلمين متساوون في الحقوق أمام وظائف المخزن وعند أداء الضرائب. وعلى ان لكل فرد الحق في الملكية وفي التعليم.

وقد خصص للتعليم فصل خاص أبرزت فيه اجبارية التعليم الابتدائي بالنسبة للأولاد الذكور من سن السادسة، أما بالنسبة للبنات فالذهاب إلى المدرسة يكون بالتحريض والترغيب وليس بالوسائل الاجبارية. وأبرزت كذلك اجبارية التعليم الثانوي بالنسبة للذكور في المدن الكبيرة بينما أدخل تدريس العلوم العصرية في برامج التعليم العالي. ويتعلق الأمر بالمساعدة الفنية بالذات حينما ينص الدستور على أنه يمكن اختيار أساتذة من بين (الغرباء الحائزين على شهادات المدارس المشهورة بقطع النظر عما هم عليه من الجنسيات والأديان).

ويشار في الأخير أن مالية الدولة موضوعة تحت مراقبة شديدة كما أن رواتب موظفي المخزن محددة تحديدا دقيقا.

فالبرغم من النقصان الذي يتميز به هذا الدستور (لم تحدد المسؤولية الوزارية بكيفية واضحة بينما تخضع سلط منتدى الشورى لارادة السلطان). يمكن الاعتقاد بانه كان من شأن تطبيقه أن يمكن للمغرب اجتياز مرحلة هامة تتمثل في تنظيم عصري جديد لانظمته المختلفة وأن يمنحه قدرة يمكن له بها مقاومة المساعي الامبريالية الاجنبية. ومهما يكن من أمر فان النص يمثل أهم حصيلة لحركة قومية وسياسية كانت تهدف في آن واحد إلى تحرير التراب الاقتصادي الوطني، واعطاء أنظمة الدولة صبغة دستورية. كما أنه يؤكد وجود نخبة كانت منذ سنة 1908 ترغب في أن يسلك المغرب طريق الاصلاحات التي من شأنها أن تمكنه من أن يحتل مرتبة دولة عصرية ومستقلة مثل تركيا.

ولم تعمل جماعة لسان المغرب على انفراد، ففي نفس الفترة تكونت جماعات

أخرى من المجددين العصريين في أهم المدن. وجماعة فاس هي الجماعة الوحيدة التي أمكن الحصول على بعض المعلومات في شأنها. كان عبد الحفيظ الفاسي رئيسا لهذه الجماعة وكان عبد الوهاب الفاسي كاتبا لها. ومن بين الأعضاء الآخرين لا نعرف إلا أسماء سعيد الفاسي والمهدي الفاسي وعباس الكردودي. وقد كان أعضاء هذه الجماعة مقتنعين بضرورة اصلاح المجتمع الذي يعيشون فيه اصلاحا جذريا، فساهموا تحت قيادة رئيسهم في وضع مشروع دستور لسان المغرب. وقد شرعوا بأنفسهم في تطبيق مبادئه داخل عائلاتهم، لا سيما فيما يرجع إلى التعليم. وهكذا فقد اعتنوا كثيرا بتربية ابنائهم وحثهم على متابعة كل دراسة تكون جل برامجها ومناهجها غربية. ثم أنهم جميعا انكبوا على دراسة لغة اجنبية.[14]

وكان المخزن وكذا كل من يتمتع بامتياز ما، يشاهدون بتخوف وحذر نمو الافكار الديمقراطية التي كانت تدعو إليها هذه الجماعة من الرواد. أما مشايخ الطرق، وكانوا يتعرضون مبدئيا لكل بادرة لها طابع التجدد العصري ومن شأنها أن تدمج المغرب في التيارات المعاصرة الكبرى، فلم يكن موقفهم يختلف عن موقف اهل الحل والعقد، ولذا فقد ابتدأت الجمعية نشاطها الاصلاحي في شكل جمعية سرية.

والخلاصة أن وثيقة مشروع دستور 1908 باعتبارها الأولى من نوعها، تشكل شهادة ناطقة عما كان ينشده قسم هام من المثقفين المغاربة كما أنها تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لتاريخ الحركة التي كانت تسعى في الاصلاح والتحديث حسب متطلبات العصر، والدفاع عن وحدة التراب المغربي. وفي خضم هذه الحركة النهضوية كانت مذكرات الفقيه الحجوي والتي كان يبعث بها للسلطان عبد العزيز ثم لمولاي عبد الحفيظ، تنحي باللائمة على فساد الأوضاع بالمملكة وتدعو إلى الإصلاح والتجديد[15]. ولكن النهج المخزني المعتاد كان يرى في كل تحول تهديدا لكيانه، ورجاله المستغلين لضعفه أصبحوا خائفين على مصالحهم الخاصة لما كانوا يرونه من نمو الأفكار الديمقراطية، وهو ما يتنافى مع تخليد المناهج العتيقة المساعدة على اشباع الرغبات. فكان رد فعلهم هو التعرض لكل مبادرة تحمل طابع التجديد تاتي من

(14) (انظر نشرة جمعية تاريخ المغرب - العدد 2- 1969).
(15) الكلام عن هذه المذكرات بتفصيل سيأتي في غير هذا المقام.

جماعات المجددين العصريين ورواد الأفكار التقدمية التي كانت تنشرها جماعة «لسان المغرب».

ولذا كان لزاما على هذه الجمعيات التقدمية مزاولة نشاطها الاصلاحي تحت رداء السرية. ورغم اختلاف مشاربها الاديولوجية (تيار صوفي وتيار سياسي - سلفي - متنور، وتيار سياسي ليبرالي) فانها كانت تعمل باتصال بين جميع اعضائها من أجل تحقيق استقلال المغرب والمحافظة على وحدة ترابه وانجاز الاصلاحات الجذرية التي دعى إليها دستور «لسان المغرب».

كان تداخل هذه التيارات النهضوية التي كانت تحرك المغرب خلال سنة 1908 ينبئ بتشييد جديد لصرح الدولة المغربية وكان من شأن حركة جماعة لسان المغرب أن تلعب دورا طلائعيا، وهي تعمل باتصال مع غيرها من الجماعات ذات المنحى السلفي المتنور، في جعل حد للجدل الذي طبع مسألة الإصلاح في المغرب خلال فتراته التاريخية، والسلوك بالإصلاح عبر مسالكه الفعلية. لكن معركة الاصلاح، لما ظل يكتنفها من علاقة تنافر بين خطاب الفكر المجدد والواقعية السياسية، وما طبعها طوال العصور من تنازع حاد بين انشداد العقل التقليدي في مرجعياته الراكدة، وانفتاح الفكر النهضوي في مكامن مرجعياته الاصيلة المتنورة التي تفضل التعامل مع متطلبات العصر بواقعية المسؤولية التاريخية المبنية على الأصول داخل مصادرها الانسانية، نقول أن معركة الاصلاح قد خسرها المغاربة مرة أخرى بسبب تقاطبهم وخذلانهم، فكان عليهم أن يتلقوا الدرس من الخارج.

لكن رغم ما طرأ على المغرب من تطورات في مجاله الاصلاحي نتيجة سقوطه في قبضة الاستعمار فإن السلفية المغربية المتنورة ظلت متأثرة بالعلماء المنظرين الذين مزجوا السياسة بالسلفية - وقد أتينا على ذكر البعض منهم على سبيل المثال لا الحصر - وقد تحقق ذلك بفضل الدور الطلائعي لجامعة القرويين لما قدمته من خطابات اصلاحية ثورية صادرة عن ثلة من الزعماء السياسيين الذين أعطوا للسلفية المغربية وجها جديدا تجلى في اشاعة الروح النضالية من أجل الحفاظ على الهوية المغربية الحقة.

«فهذه العناصر وغيرها هي التي ساهمت في تكوين الجيل الأول من الوطنيين.

والنموذج الأمثل الذي جسد السلفية فكرا وممارسة هو شيخ الاسلام محمد بلعربي العلوي. فعلى مستوى الفكرة تجاوزه لكتب الفروع إلى كتب الأصول، والتركيز على الثقافة العربية من خلال مقوماتها الروحية. وعلى مستوى الممارسة: إيمانه بالجهاد وانخراطه في نضال موحى وحمو الزياني، ومراسلته لعبد الكريم الخطابي». [16]

(16) مجلة أمل - العدد 7- 1996 ص 123 (ندوة المقاومة والاستقلال خلال القرن العشرين - مداخلة الاستاذ محمد الفلاح العلوي).

الفصل الرابع

من الإصلاح المرفوض إلى الإصلاح المفروض

وهكذا انتهى أمر الإصلاحات إلى سلطات الحماية كما هو معلوم بعد أن تقلبت فكرة الإصلاح المنبثقة من الداخل في عدة مراحل سبق الكلام عنها باسهاب، ويمكن تلخيصها في المحطات التالية:

1- تزايد الاحتكاك بالبلاد الأوربية والانبهار بما يوجد عند الآخر:

كان المنطلق هو الشعور المتولد لدى السلطان محمد الثالث عن أحداث النهضة العلمية والصناعية والفكرية التي عرفتها أوربا في القرن الثامن عشر، خاصة أحداث الثورة الفرنسية والامريكية وما كانت توحيه للسلطان المغربي من توق إلى الاطلاع على الآفاق «النصرانية» وإلى مراقبة كل ما يجري في العالم الغربي لادراك نوابض صعوده وأسباب تفوقه في شتى المجالات العلمية والحضارية، وهو ما جعل المخزن يعير الاهتمام لشؤون الاسطول البحري والاقتصاد والتجارة الخارجية ويبحث عن وسائل التفتح على العالم الخارجي حيث انطلقت الديبلوماسية المغربية في ابرام المعاهدات السياسية والتجارية مع الدول الغربية.

وانطلاقا من هذا الاحتكاك بالبلاد الاوربية تمكن السفراء المغاربة والموفودون التجار من مشاهدة العمران والتقدم الصناعي وما أصبحت تتوفر عليه الأقطار الأوربية من منشآت إدارية واقتصادية ومصالح عمومية تعنى بالتنمية المادية والفكرية للمواطنين، مما كان الفرقاء المغاربة يحكونه أو يدونونه بمذكراتهم.

إلا أن هؤلاء رغم استقرارهم بالبلدان الغربية لمدة من أجل تنشيط العلاقات السياسية والمبادلات التجارية بين تلك الدول والمملكة المغربية، فإن نوعا من اللامبالاة كان يصرفهم عن الادراك بأن ما عاينوه من معالم رقي هو وقوف ذاتي على حلول اللحظة المناسبة للقيام، عند العودة إلى الوطن، بالدعوة إلى الأخذ بما يليق من الأساليب الأوربية لإصلاح الأوضاع العتيقة التي تعيش عليها البلاد. فكان من نتائج هذه السلبية أن ظلت الفكرة الإصلاحية ضبابية لم تصل إلى درجة محسوسة من الوعي، وظل ما دون في الصحف والمذكرات مقصورا عن «الاعجاب» بما شاهده هؤلاء الموفودون عند الآخر الأوربي «كل منهم حسب منحاه، لكنهم في مجملهم قد اعجبوا بالمكانة التي تحتلها المرأة الأوربية وبتمتعها بحريتها. . .لدرجة أن السفير أحمد بن قاسم الحجري «صعق» بحب احداهن، وابن عثمان نظم قصيدة شعرية تغنى فيها بجمال «نصرانية!!»[1]

وقع الاحساس بهذا الاعجاب في وقت كانت اوربا تحسب ألف حساب لقوة الجيش المغربي وهيبة اسطوله ونشاط سياسته الخارجية، فكان الظرف إذن جد مواتيا للدولة المغربية لقيامها بحركة اصلاحية شاملة تجعل منها دولة عصرية متقدمة على الأصعدة السياسية والاقتصاديةوالعلمية، وكان من المتيسر الاكيد تحقيق هذا الانبعاث من دون خشية عراقل خارجية، لان الاطماع الاجنبية في النيل من كياناتها لم تكن قد اتخذت وجها مخيفا لأننا لم نكن بعد هزمنا في ايسلي وفي تطوان، ولم تكن مظاهر الضعف والتقهقر قد بدت بعد على جهازاتنا العسكرية والادارية والمالية، أو أن مغربنا فقد جانب عظمته وهيبته وتقوضت شوكته الدفاعية في أعين الآخر الأوربي، فكان حتما أن يتخلف المغرب عن الركب التقدمي بمسافات لعدم اقدامه على المسك بخيوط الارتقاء في الظرف المناسب لأنه أساء فهم السبل التي تمكنه من ملاحقة ما فاته.

2- فقدان دولة المخزن لمناعتها نتيجة الهزيمتين:

البحث عن سبل الاصلاح ووسائله بات يعاني مما تأكد لدى الرأي العام في الداخل من فقدان دولة المخزن لمركزها الدولي ولمناعتها الدفاعية نتيجة الهزيمتين

(1) عبد المجيد القدوري - سفراء في أوربا 1610-1922 (بالفرنسية).

وهو ما أدى في الداخل إلى اضطرابات قبلية وإلى فتح السوق المغربية على مصراعيها للتجارة الاجنبية نتيجة التهديدات والغارات الاوربية على الشواطئ المغربية، وفي نفس الوقت اشتد الحاح بعض دول اوربا، خاصة فرنسا واسبانيا في انتصابهما «لمساعدة» المخزن على ادخال اصلاحات على البلاد المغربية. وفي هذا الصدد كثرت المقترحات والمناورات والمطالبة بتعميم الامتيازات من لدن القنصليات الاوربية، وفسح المجال للمغاربة للاحتماء بالجنسيات الاجنبية وكل ذلك انما يريد به الطرف الاجنبي خلق الجو الملائم لبسط اليد على اركان الدولة المغربية.

في هذا الخضم اعتلى السلطان مولاي الحسن العرش (1873)، وكان هذا الملك العظيم يدرك حقائق البلاد حق الادراك، ومن أجلها انتهج سياسة مرنة تجنبت كل مجابهة خارجية، وداخلية كلما أمكنه ذلك. فقد تميزت سياسته الخارجية بحصافة نادرة استغلت تضارب المصالح الأجنبية وتشابكها في تطلعها إلى الحصول على حظوة لدى السلطان. وحتى في أشد الأحوال لم يكن الحسن الأول يثير عداء ضده من الدول العظمى ادراكا منه بسوء الأوضاع الداخلية، خاصة التدهور الذي بدا على روح المواطنة من جراء الاحتماءات للتنصل من تأدية الضريبة، وشدة الاغتباط بالتعامل مع الاجنبي حرصا على اقتناء الربح ولو أضر ذلك بمصلحة البلاد وخالف الأوامر السلطانية.

أما الملك فقد كان يتحسر للوضع الشاد الناجم عن معاهدة «الباب المفتوح» (1856) ومعاهدة مدريد (1880)، ولكنه استجابة لوعي النخبة المغربية بضرورة ادخال الاصلاح على أجهزة الدولة، لم ينصرف عن اهتمامه بمعاودة التقاليد التي سار عليها والده في توجيه البعثات الطلابية إلى الخارج للانفتاح على عالم اوربا – عالم الحداثة – رغبة في تحقيق الاصلاح المنشود.

فلقد انتبه السلطان والزمرة القليلة من المثقفين النزهاء في وقت مبكر إلى ضرورة ادخال أنظمة تعليمية جديدة ترفع من مستوى ميادين الادارة والجيش والجباية وتنظيم المجتمع، أملا في تحقيق تقدم البلاد والتحاقها بالركب الحضاري، واتجهت العناية إلى ارسال البعثات العلمية إلى أوربا، وتم بالفعل توجيه الكثير من الشباب المتخرج من القرويين إلى عدد من بلدان اوربا للتكوين في المجالات العلمية والمعرفية من رياضيات وهندسة معمارية وعسكرية، وطب وطبيعيات وادارة وجباية، وأجرى عليهم

المخزن النفقات الكافية. . . لكن، باستثناء بعض الأطر العسكرية التي وقع تطعيم الجيش بها، كان مصير باقي المتخرجين في شتى فروع المعرفة والتقنيات الحديثة، مصيرا أليما بسبب سياسة التهميش التي استعملت ضدهم.

«وكان سبب فشل هذا الرهان على حقن ميادين الاصلاح بالخبرة العلمية الحديثة الوافدة من اوربا، هو التقليد الذي مثلته فئة من الفقهاء ورجال المخزن الذين ناهضوا التحديث العلمي لأسباب فكرية واجتماعية: الخشية من تجديد النظام العلمي والاداري بنخبة جديدة تنازع التقليدية رأسمالها الرمزي والعادي[2].

وتأكيدا للردود السلبية التي تسببت في اخفاق التجربة الملكية في التعويل على الاستفادة من خبرة «المتخرجين» من المعاهد الاوربية نسوق فقرة لابن زيدان تعبر أحسن تعبير عن هذا الاخفاق، إذ يقول «لما نظر (و يعني السلطان الحسن الأول) إلى الأمم الراقية وما أفادها العلم الرياضي والطبيعي من القوة والسلطان والتفوق على الأقران في معترك الحياة، أراد أن يزج ببلاده في ذلك الميدان الواسع فعضد ارسال الشبان المتخرجين من مدرسة والده، وتوجهوا لعواصم اوربا لتتميم دروسهم. . . ولما زاولوا دروسهم وملأوا بكل نافع حقائبهم، يمموا بلادهم ليثبتوا فيها ما ينفع مستقبلهم. فلم يعدموا معاكسا وقف سبيلهم، وحرم البلاد والعباد ما كان يرجى من فوائد معارفهم بفتح المدارس وسلوك هذا السبيل كما سلكه أهل اليابان لذلك العهد الذي رافقوهم في دروسهم. فكانت النتيجة أن تقدم اليابانيون وتأخرنا. ولله في خلقه شؤون»[3].

وفي نفس السياق نقرأ لعبد الله ابراهيم «أن السلطان الحسن الأول أرسل كما أرسل امبراطور اليابان ميجي أيضا بعوثا من الشباب إلى انجلترا وفرنسا وايطاليا والسويد ليتلقوا في مدارسها العليا تعليما قد يؤهلهم لأن يصبحوا به في بلادهم بناة ومجددين، ولكن جهاز الاستقبال في اليابان كان غيره في المغرب، فكان مصير الشباب المغاربة في اوربا مصيرا محزنا لدى عودتهم إلى البلاد، وهكذا فان المغرب ضل الطريق الذي سلكه اليابانيون الذين بعد عودة بعوثهم من اوربا حولوا اليابان كلها إلى ورش للعمل بمساعدة الفنيين الاوربيين، فيما كان على المغاربة أن يتسلموا

---

(2) عبد الاله بلقزيز. م. س. ص. 113.

(3) اتحاف اعلام الناس. ص. 465.

الانذار من الخارج، وفي هذا الصدد كتب مغربي معاصر يقول «وفد على السلطان أيده الله عدة باشدورات - سفراء - أجانب مثل الفرنسيس والاسبانيول والبرتغال وغيرهم، وتكلم الباشدور الفرنسي في شأن بابور البر- القطار- والتلغراف واجرائهما بالمغرب كما هو الشأن في سائر المعمور، وزعم في ذلك نفعا كبيرا للمسلمين والنصارى. وهو والله عين الضرر، وإنما النصارى خربوا سائر البلاد فأرادوا أن يخربوا هذا القطر السعيد الذي طهره الله من دنسهم (الناصري)»[4].

والخلاصة أن سياسة المولى الحسن الأول تركت انطباعا لدى المؤرخين المستشرقين أن هذا العاهل رغم علو همته وقدرته على مواجهة المعضلات وتمكنه من الحفاظ على الجانب الأمني في مملكته، فإنه لم يستطع السير بعيدا بتطوير دفة الحكم ازاء مخزن مخاذل ورعية متنافرة، كما لم يستطع ادخال اصلاحات جذرية على الحياة العامة للبلاد، ذلك أن حالة البلاد المهددة بشتى الاخطار، لم يعد يكفيها التدبير اللبق والمثابرة على حل الازمات الداخلية، بل كانت محتاجة إلى التخلص من المفاهيم المتجاوزة في الحكم والادارة، تلك المفاهيم التي كانت تصر بعناد على الاستمرارية والهيمنة على الذهنيات المغربية.

3- موت السلطان الحسن الأول وتفاقم الضغط الخارجي:

بموت السلطان الحسن أصبح المغرب يواجه في مطلع القرن العشرين نوعين من الخطر: الخطر الخارجي المتمثل في تزايد الضغط الأجنبي لحمل المخزن على التعجيل بتزويد المملكة بالاصلاحات «الكفيلة بفسح المجال الاوربي لتحقيق مشاريعه التجارية» وقد أدى هذا الضغط المصحوب بالتحرشات العسكرية الفرنسية المفضية إلى احتلال مناطق بالحدود الجزائرية الغربية وحتى داخل البلاد، إلى تقرير عقد مؤتمر الجزيرات الذي كرس - كما سبق ذكره - الامتيازات المخولة للأجانب بخصوص الحرية الاقتصادية للبلاد وانفتاحها في وجه جميع الدول خاصة فرنسا واسبانيا باسناد مهمة اجراء الاصلاحات إليهما مع التنصيص على حق مراقبتهما للقطاع الجمركي والجهاز الشرطي المقرر احداثه. هذا مع اسناد مهمة خاصة لفرنسا في اقامة مشاريع الاشغال العمومية، مما يؤسس في الواقع لحماية فرنسية اسبانية على البلاد.

---

(4) صمود وسط الاعصار. ص. 93-94.

وعلى الصعيد الداخلي فالدولة كانت تواجه الخطر الآتي من ثورة بوحمارة المتمرد على السلطة الشرعية للمملكة، مما تسبب لها في نزيف مالي قل نظيره وحملها على الاستنجاد بالقروض الاجنبية التي أصبحت تثقل كاهل الخزينة وتسير بالدولة نحو التنازل عن جزء من سيادتها بالسماح للأطراف المقرضة بمراقبة محصولات الجمرك وغيره لاستيفاء ديونها. وأمام وضع كهذا لم يكن المخزن قادرا ماليا على مواجهة أي اصلاح مما كان يلح عليه الجانب الاوربي رغبة في التدخل في الشؤون المغربية، وطبع الفترة العزيزية بالاضطرابات على اكثر من واجهة.

ولم يكن السلطان عبد الحفيظ بأوفر حظا من أخيه عبد العزيز في القدرة على تجسيد ارادة الاصلاح التي كانت تحدوهما، لأن كل تغيير للأوضاع العتيقة (المألوفة) كان يجد، فضلا عن القصور في المال والمنهج، معارضة شديدة من ذوي الحل والعقد والعلماء التقليديين حفاظا على المصالح الخاصة أو «خشية» على الدين الحنيف.

لذا أبى اولائك وهؤلاء إلا أن يستبشعوا منطق الحداثة والدعوة إلى التحديث لأن ذلك في نظرهم سيؤدي إلى هزيمتهم وانزالهم من المراتب التي يعتلونها. ومن هنا ندرك عدم الالتفات إلى الصيحات التي كانت تتعالى من المذكرات[5] التي كان الفقيه الحجوي يبعث بها إلى المولى عبد العزيز ثم للمولى عبد الحفيظ. وكان يدعو فيها إلى اصلاح الأوضاع، والتنديد بالفساد، والدعوة إلى النظام نقيض الفوضى التي تعم البلاد.

4- مظاهر جدلية الاصلاح في مطلع القرن العشرين

في هذه الفترة كانت نخبة من العلماء من دعاة السلفية المستنيرة منشغلين ايما انشغال بمسألة ملائمة ادخال التقنيات الحديثة على الهياكل الادارية والاجتماعية للبلاد، وحتى على بعض مظاهر الحياة الدينية كالقبول بتلاوة القرءان الكريم عن طريق الفونوغراف، والموافقة في الخبر الشرعي عن ظهور الهلال بوسيلة التليفون والتلغراف. وهذا الانشغال قد تميز على صعيد الواقع بما اكتنفه من جدل بين مختلف

(5) خاصة مذكرة انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره الموجهة للسلطان عبد العزيز والرسالة الموجهة للمولى عبد الحفيظ فور اعتلائه العرش المغربي.

الذهنيات الفقهية، ومن حضور مباشر للسلطان بلجوئه للفتاوي الشرعية كلما تعلق الأمر باقرار حداثة قد تكتسي طابع «البدعة»، الشيء الذي يمكن معه التأكيد أن الذهنية المغربية في العقد الأخير للقرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كانت تربط بشكل ضيق مسألة الاصلاحات الادارية والاجتماعية، والموافقة على المستجدات واقرار التقنيات الغربية، بهاجس الحذر من «بدعة» التحديث.

ولا يعنينا في هذا الموضوع ما كانت تسفر عنه بعض الفتاوي الجريئة، مثل فتاوي الفقيه الحجوي والأعرج السليماني، من اعتراضات وجدل، بقدر ما نسعى إلى تسجيله من «أن الجدل الدائر حول معنى-البدعة- قد امتد ليشمل مختلف صور الحياة الاجتماعية، وان تجلت في صورها الدينية، وأن اتساع الجدل في البدعة يدل على وجود «رياح تحديثية» تنفخ في شتى الاتجاهات وتسعى لتعصف بمختلف الصور الراسخة والعادات»[6].

كما أن هذا يدل على أن المغرب في هذه الفترة كان يقف في حيرة بين إرادة الاصلاح والمخافة من ضياع الشعائر الدينية وفقدان الهوية، وذلك من دون أن نطرح من الحسبان أن ماتحمله الاصلاحات من تنشيط للمجتمع المدني الفاعل ومن اشاعة للمبادئ الديمقراطية كان أمرا لا يطمئن إليه الجالسون على كرسي المناصب العليا وأصحاب الثروات العظمى، خوفا من التغيير الذي قد يطيح بنفوذ بعضهم المبني على الفساد السياسي العام. أضف إلى ذلك اللامبالاة التي كانت تطبع حياة التجار والأعيان المحتمين بالحمايات الاجنبية، ثم تعصب بعض المنتصبين للفتوى الدينية، فكل ذلك حال دون استيعاب أي اصلاح يعنى باجراء التحديث والعصرنة مما كان قناصل الدول الاوربية يقترحونه على السلطان وكان هذا الاخير يعرضه على الرعية بواسطة رسائل تتلى في المساجد، وباستفتاءات العلماء وأهل الحل والعقد لابداء الراي فيه.

فالإصلاح لو كان من المقدر له أن يتحقق كان ولابد أن يطال كل المؤسسات العامة وعلى رأسها تقوية الجيش، وتطهير الاساليب الادارية، ومضاعفة الموارد المالية. إذ على تقوية هذه المؤسسات وتحديثها يرتكز كل استقلال حقيقي للبلاد. ولكن المغرب لم يكن يفتقر للمال فحسب بل وأيضا لاجماع كلمة الامة على

(6) سعيد بنسعيد العلوي -الاجتهاد والتحديث-ص34.

الاصلاح خاصة أهل الحل والعقد وهيئة العلماء بجميع اتجاهاتهم الاصلاحية، وذلك لما اتسمت به مسألة الاصلاح من عدم توافق حول مضامين الاصلاح وسبل تحقيقه، **وجدلية كلامية بين تحكيم العقل وترسيخ النقل.**

وإذا كان الحسن الأول لم يواجه مشكلا يستحق الذكر بالنسبة لتطوير الجيش وتقويته شيئا ما بتوظيف بعض الأطر العسكرية الأوربية، وبتوجيه بعثات الضباط المغاربة للبلاد الغربية أوالعثمانية، للتمرس في المناهج الحربية الحديثة مما سبقت الاشارة اليه، فان الاصلاح الاداري بالنظر لما كان يتطلبه من قلب للأوضاع القائمة رأسا على عقب ومن اتباع مناهج تعليمية حديثة تستوعب مواد علمية وتقنية دخيلة على الطرازات المخزنية التقليدية، لم يكن من الممكن تحقيقه بسبب اعتراضات الفقهاء وخلافاتهم المذهبية وأيضا بسبب استياء البروقراطية ذات المراكز القوية والمصالح الخاصة الرافضة لكل تغيير أو تغير أو تحديث.

ومن جهة أخرى فإذا كان السلطان في المغرب القديم يبدي نوعا من الاذعان للمعارضة ويتعامل مع فكرة الاصلاح بشيء من السلبية بالرغم من الرغبة التي كانت تحدوه في أن يرى تحقيق الاصلاح فإن هذا السلوك المتناقض قد نجد تفسيرا له في التزام السلطان بفروض البيعة التي لم تكن تسمح له بأن يفرض على الأمة اصلاحات مقترحة من الأجنبي الأوربي المستراب في نيته، و لذلك فلم يكن للحسن الأول ولالخليفيه عبد العزيز وعبد الحفيظ، أن يحولوا ملكية مقيدة ببيعة شعبية متأصلة من جذور دينية إلى زعامة تستبد بفرض الاصلاح على غرار القائد المصري محمد علي، أو بالأحرى على غرار الامبراطور ميجي الياباني. وهذا ما يفسر مواقف الملوك المغاربة المتوازنة بين التفتح على الخارج والحفاظ على كيان التقاليد المرعية في الداخل.

وخلاصة القول أن حركة الاصلاح في المغرب كانت تلقى معارضة من المحتمين بالجنسيات الاجنبية أصحاب الثروات، ومن الاقطاعيين ملاكي الأراضي، ومن المتربعين على كرسي المناصب العليا للبلاد. وكانت هذه المعارضة كثيرا ما تتستر بفتاوي الفقهاء وآرائهم التقليدية للقول بلاشرعية الاصلاحات المقترحة وبتنافيها مع التعاليم الدينية، أضف إلى ذلك أن الجمهور الأمي كان يرى في الأنظمة القائمة مجموعة من العادات والتقاليد المتجاوزة يجب المحافظة عليها اخلاصا للماضي،

لايعطى لانعكاساتها على الاقتصاد وعلى التطور الاجتماعي والسياسي أي اهتمام، وهو ماجعل أيضا حماس النخبة المجددة تجاه الاصلاح الليبرالي يغمر في التناقض بسبب ماكانت تتطلبه حاجيات الاصلاح وملابساته من تواجد للأجنبي «الكافر» في بعض المواقع التقنية التي لم يكن المغاربة مهيئين للقيام عليها، خاصة بعد أن أوكل عقد الجزيرات مهام الاصلاحات لكل من فرنسا واسبانيا.

أما عبد الله العروي فيرى بأن النظرة إلى رفض التقنيين الاجانب كانت نظرة خاطئة وذلك لكونها أدت إلى نتيجة عكسية لأن العدول عن الاصلاح المؤطر بالتقنيين الاجانب أدى شيئا فشيئا إلى تدهور الوضع المجتمعي والاقتصادي في البلاد مما عجل بفرض نظام الحماية على المغرب كما هو معلوم، وكانت النتيجة أن أصبح بمستطاع القوى الأوربية تطبيق برنامج الاصلاح بطريقة أكثر عزما، الشيء الذي تغير معه معنى الاصلاح في ظل الوضع الاستعماري، إذ بدل تحديث البنية القائمة، شيدت بنية غريبة كليا فوق المجتمع العربي. وبذلك أصبح التحديث وإضفاء الطابع الليبرالي الاستعماري، وبفعل قوة الاشياء، كلمات مترادفة، ولازالت النتائج السلبية لهذا الالتقاء التاريخي تؤثر إلى اليوم على السياسة والسلوك العربيين». [7]

وقبل فرض الحماية كان الفقيه الحجوي يكتب في مذكراته للسلطان عبد العزيز ناصحا اياه بادخال الاصلاحات الضرورية لتطوير البلاد وتحديث هياكلها الادارية وتنظيم بنيات المجتمع الاساسية «حتى إذا جاء المستعمر وجد في البلاد مؤسسات وبنيات اجتماعية فيضطر إلى الحفاظ عليها واحترامها والتعامل معها كما فعل المستعمر في بلاد مشرقية أخرى. أما إذا وجد فراغا سياسيا وغياب مؤسسات اجتماعية وادارية وتمثيلية استغل هذا الفراغ والغياب لفرض مقترحاته وتمرير مشاريعه الاصلاحية التي ستخدم بالدرجة الاولى تطلعاته ومصالحه»[8].

وعلى أي، فلامناص من أن نرى في هذا الحذر من «المستجدات» التي كان يلوح بها الغرب علينا سواء عن حسن نية أو عن سوء نية، إلا نقيضا لما يعتقده المغاربة اليوم - داخل معظم شرائحهم - من أن كل ما هو آت من الغرب فيه خير للبلاد والعباد.

---

(7) عبد الله العروي - اشكالية الدولة العربية الاسلامية - مجلة المشروع اكتوبر 1980.

(8) مذكرة «انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره والرسالتان الملحقتان بها» - م.س -.

الفصل الخامس

تطور مفهوم الاصلاح في المغرب في مطلع القرن العشرين

بانتشار الدعوة التنويرية المتمثلة في زمرة من رجال الفكر ممن سبقت الاشارة إليهم ثم بظهور حركة التيار الليبرالي التي تجسدها جماعة «لسان المغرب»، سينتقل مفهوم الاصلاح من المناداة باقرار المستجدات العصرية في تنظيم الدولة عن طريق الملاءمة بين الشرع والتحديث، إلى الجهر بالمطالبة بالدستور والحياة النيابية. فكيف تم ذالك؟

1- تفاقم مظاهر الفساد الاداري واندراج السيادة نحو الانهيار

لقد تجذرت أفكار الاصلاح لدى الحكومة المغربية وتقوت العزيمة في تحقيقها تحت عامل الضغوط الاجنبية (خاصة في العهد العزيزي) للحصول على سلسلة من الامتيازات في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، وكان السعي من وراء فرض «البرنامج الاصلاحي» المقترح من لدن سفراء فرنسا وبريطانيا العظمى واسبانيا، هو هدف الاشراف على شؤون الدولة وبالتالي المس بالسيادة المغربية في انتظار فرض الاحتلال.

ولا يختلف اثنان في كون تراكمات من العطب العسكري والاداري والسياسي قادت المخزن في مطلع القرن العشرين إلى تنازلات صيغت في شكل معاهدات ارتجالية مكنت المستعمر الاوربي من الاندراج نحو انهيار ما تبقى من تماسك «الواجهة» الحسنية والوقوف عند مقابض الاستسلام.

فإذا كانت هزيمتا إيسلي وتطوان مبذرة لمناعة دولة المخزن ولتقوية "طابور

المحميين، فإن الوعي بتمالك القدرات القومية في مقاومة الاسباب الموضوعية لانفراط السيادة المغربية، لم يغب عن النخب الواعية التي تابرت على تحقيق افكار الاصلاح السياسي تارة بالدعوة المرتكزة على النصوص الفقهية وتارة بالكتابات السياسية، ففي هذا الصدد نقرأ لابن زيدان نصا معبرا عن الوضع الذي نال من هيبة الدولة المغربية، إذ يقول: «غير خاف ما كانت عليه السياسة الخارجية بهذه المملكة المغربية بعد حرب تطاوين، وما نشأ عنها من تداخل سفراء الدول في القضايا والوقوف للمخزن في أوعر المسالك وأضيق المآزق، وتكثير الحمايات وتطاول المحميين على الحكام المخزنيين»[1].

والأدهى من ذلك أن استدانة الدولة المخزنية إزاء بعض الدول الاجنبية أعطى لتلك الدول مبررا لمراقبة محصولات الخزينة المغربية، مما خلق من الحاجة الملحة والمتكررة إلى القروض الأجنبية واقعا يقبل معه السلطان بما يمس سيادة الدولة، وهو وضع وصفه الفقيه الحجوي بقوله: «وانقطعت المادة عن الدولة العزيزية بانقطاع كل جباية عدا دخل المراسي ومكس المدن، وذلك لا يكفي للموظفين ومعونة السلطان التي لم يكن فيها نظام. . .فاحتاج المغرب لعقد السلف من اوربا، والسلف مبدأ التلف، فأوجب الرهن التداخل في أحوال المرهون مما هو معلوم[2]

وفي كتاب مفتوح للسلطان عبد العزيز يلقي الفقيه الحجوي صيحته محذرا من النزيف الذي يطال سيادة البلاد فيقول «إذا أصغينا إلى ألسن السفراء الأجانب وقناصلهم وكيف كانت تتداول السياسة مع المخزن وعلى أي نسق كانت تخاطبه، وكيف صارت الآن تدريجيا حيث وقع التداخل في كل الشؤون: في تنصيب الموظفين وعزلهم وحمايتهم في وظائفهم. . . علمنا الفرق العظيم والبون الشاسع بين اليوم والأمس، وعلمنا أن هذه الأمة قد وقعت في شرك القانص الاوربي وتمكنت منها مخالبه. **والحال أن جل دول العالم المسلوبة الاستقلال تستقل وترتقي في هذا العصر، عصرالمدنية والمعارف»**.[3]

---

(1) ابن زيدان: اتحاف اعلام الناس ج II. ص. 279.
(2) الفقيه الحجوي، تقرير تاريخي عن حال المغرب بعد الحماية - مخطوط في الخزانة العامة بالرباط رقم ح 254 ص8-9.
(3) التشديد مني.

ورغم ماكانت تعرضه النخب المغربية على المخزن من مقترحات تعني الاصلاح الاداري والجبائي[4] فلم يثمر ذلك شيئا في فترة كان الفساد تغلغل في هياكل الدولة من جراء اللامبالاة والابتزازات المحتمية بالفاعل الاجنبي، مما سيأتي على نهاية دولة المخزن.

والفساد الاداري الذي طال الفترة العزيزية تجلى بالدرجة الاولى في «الاستهتار الذي بلغه سلوك الدولة تجاه ممثلي الرعية»[5] فقد كان السلطان عرض على مجلس الاعيان برنامج الاصلاحات المقترحة عليه سنة 1905 من لدن سفير فرنسا (سان روني تايلاندي)، لكن «وفود الأعيان طال مقامها (بفاس) إلى أن كان مؤتمر الجزيرة الخضراء باسبانيا وبعد هذا المؤتمر وفي حال المؤتمر لم تقع مشورتها في شيء، وسرحوا يذهبون من غير أن يقع جمعهم ولا اعلامهم بما وقع، ولا جبر خاطرهم بكلمة، فضلا عن أخذ رأيهم. وهذا من أعظم الأشياء التي توجب التعجب من السياسة الخرقاء التي ارتكبتها الوزارة العزيزية فهي في نظري عين الانتحار لدولة المولى عبد العزيز».[6]

«فهذا بيان صارخ ضد ذلك الفساد، وتشهير حاد به ممزوج بمرارة من يدرك أن خطابه النقدي يلقى في محيط غير آبه بما يجري، ولاه عن رعاية الشؤون العامة».[7]

ولعلنا من هنا ندرك الدوافع التي حدت بالفقيه الحجوي إلى رفض مشاركته في الوفد المغربي لدى مؤتمر الجزيرة الخضراء. . . «وعزم المخزن على عقد مؤتمر الجزيرة، فاستعفيت سنة 1323 (1905) واستقدمني السلطان، فقدمت فاسا، وعرض علي أن أسمى عضوا في المؤتمر، فاعتذرت، وليس كل عذر يبدو ولا كل داء يعالج. . .»[8].

---

(4) نشير على الخصوص إلى مشروع القائد الحسين عبد الله بنسعيد لادخال الاصلاحات الضرورية على الدولة في 19 بندا تناولت احداث مجالس محلية واعادة النظر في التنظيم الاداري والجهاز القضائي والترتيبات الجبائية والغاء الامتيازات وغير ذلك مما يبلور نضوج الفكر الاصلاحي عند النخب المغربية (انظر تأليف الاستاذ أبو بكر القادري في موضوع مشروع القائد بنسعيد).

(5) العبارة داخل المزدوجتين لعبد الاله بلقزيز - الخطاب الاصلاحي - ص177.

(6) الفقيه الحجوي -انتحار المغرب الاقصى بيد ثواره. م.س. (مخطوط في الخزانة العامة-رقم ح 123).

(7) عبد الاله بلقزيز - مرجع سابق.

(8) الفكر السامي. الجزء الثاني ص385.

2- الانتقال باشكالية الاصلاح من الدعوة التقوية النهضوية إلى طرح مسألة النظام الدستوري

لكن اشكالية اصلاح الهياكل الادارية والمالية للدولة لم تعد مسألة ادخال تنظيمات عصرية على الجهازات الرئيسية للدولة، باقناع المعارضين والتقليديين عن طريق الافتاء والاجتهاد الفقهي والتجويز الشرعي بضرورة اقامة اطارات بيروقراطية وخلق بورجوازية تتناول المال والاقتصاد من جوانبه العقلانية، بل أن الأمر أصبح يستدعي من النخب المغربية المتنورة الواعية بفساد النظام، اعادة صياغة النظام السلطاني نفسه من حيث علاقته بمنظومة الفكر السياسي الحديث، وهذا ما انتقل باشكالية «الاصلاح» من الرتق والترميم إلى طرح مسألة النظام الدستوري -أي الانتقال من محدودية المفهوم الاصلاحي وضيق تصوراته وانتقاء خطاباته، إلى «القضاء على أسباب الانحطاط، وفي مقدمتها الاستبداد الذي أدى إلى الجور والاستئثار بالخيرات، والرجوع إلى حكم العدل والشورى وتحقيق المصالح العامة. . .»[9].

ويمكن القول أن هذا النضوج في الوعي الاصلاحي، الناجم عن انحلال مزعج في التقاليد السلطانية الأصيلة، هو الباعث على نفور العلماء وأهل «الاصلاح» من ولاية المولى عبد العزيز واتخاذ قرار نقض بيعته وعقد الآمال على الولاية «الحفيظية» لرد الأمور إلى نصابها.

من هنا اتجهت النخبة المراهنة على الولاية «الحفيظية» من خلال بيعة مشروطة إلى «تحقيق إصلاح جذري يجعل للأمة حق الرقابة على الدولة، ويشرك الشعب في تقرير مصيره وتسيير شؤونه واختيار ممثليه»[10]. وهو أمر يستشف منه تطور تاريخي في مضامن عقد البيعة بحيث لم تعد البيعة «شأنا خاصا بالنخبة دون الشعب يعقدها أهل الحل والعقد دون سواهم، بل صارت بيعة مشروطة يعقد فيها العلماء للسلطان على شروط معلومة هي برنامج عمل مجمع عليه سلفا يعرض عليه للتنفيذ».[11]

كانت ولاية السلطان عبد الحفيظ سنة 1908 مطمحا تطلع فيه المغاربة إلى الحياة الدستورية المبنية على دستور مكتوب، والبيعة الحفيظية جاءت بما يعزز هذا الاتجاه

---

(9) عبد الله العروي. مفهوم الدولة، ص131.
(10) علال الفاسي - الديمقراطية وكفاح الشعب المغربي من أجلها - ص9.
(11) عبد الاله بلقزيز - م.س.ص184.

المعبر عن حركة ثورية تقدمية، تجلى فيها تشبث الشعب المغربي بروح الحرية والديمقراطية، وبارادته وعزمه على اقامة نظام يفرض على النظام السلطاني استشارة الأمة في كل ما من شأنه أن يمس بمصالحها وحقوقها وكرامتها. ومما فرضته هذه البيعة المقيدة على السلطان الجديد أن يسعى جهده في رفض الشروط الحادثة في عقد الجزيرة الخضراء لمساسها بمبدأ الاستقلال ولأن الأمة لم توافق عليها ولا سلمتها ولا رضيت بها، وأن يعمل وسعه في استرجاع الجهات المأخوذة من الحدود المغربية، وبالجملة تلخصت شروط البيعة في اعتبار الأمة مصدر سلطة، بحيث إذا عرض ما يوجب مفاوضة مع الأجانب فلا يبرم أمر منه إلا بعد التصريح به للأمة حتى تعلن قبول ما تريد منه أو رفضه، خاصة ما تعلق بمضمون المعاهدات وتقديم عروض الاصلاحات أو تخويل أي امتياز للأجانب يخرج الرعايا المغاربة من حوزة السلطة وقوانين الدولة العامة... إلى آخر ما جاء من شروط في هذه البيعة التي جددت ونظمت العلاقة بين القيادة السياسية وجمهور المحكومين، وفتحت المجال أمام النخبة الاصلاحية للصدع بمطالبها الدستورية.

ومن خلال نص بيعة فاس يتبين أن تحولا طرأ على دور العلماء بشأن عقد البيعة، فالشكل التاريخي لبيعة سلاطين المغرب لم يكن يتضمن أي تقييد للبيعة بشروط، «وهذا التحول جرى بمناسبة بيعة السلطان عبد الحفيظ عقب خلع أخيه عبد العزيز بفعل ثورة اجتمع فيها رأي العلماء والجمهور على ندرة ما حصل ذلك!. فدور العلماء أصبح واضحا جدا في تقييد الحكم الحفيظي ببيعة مشروطة، وهو دور قاموا به في المركز العلمي التقليدي: فاس، لذالك جاءت بيعة فاس مشروطة خلاف بيعة مراكش. والمصادر التاريخية تشير إلى أن الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني هو الذي وضع تلك الشروط.. وتفاصيل ذالك يمكن الاطلاع عليه في «ترجمة الشيخ محمد الكتاني الشهيد» لمحمد الباقر الكتاني، ص. 200-201، وفي «الديمقراطية وكفاح الشعب المغربي من أجلها» لعلال الفاسي ص. 25-26»[12]

وعلى ما يراه عبد الهادي بوطالب فإن بيعة السلطان عبد الحفيظ (4 يناير 1908)

---

(12) الخطاب الاصلاحي.م.س.ص 184-185 -انظر نص بيعة مراكش في «مظاهر يقضة المغرب المنوني» - ج/ 2ص354-358 ونص بيعة فاس في «اتحاف اعلام الناس» ابن زيدان ج/ 1 ص 449-453.

من أهل الحل والعقد بفاس جاءت في شكل عقد بين الملك والشعب كنواة لنظام ملكية دسورية، مما نتج عنه بتاريخ 11 أكتوبر 1908 الاعلان عن مشروع دستور كامل وضعته نخبة من المفكرين السياسيين لم تكن تستهدف فقط تنظيم الحكم الدستوري بل تجاوزه المشروع إلى وضع برنامج لاقامة دولة قانون عصرية محتفظة بتقاليدها ومتفتحة على العالم الخارجي في آن واحد[13].

3- جماعة «لسان المغرب» ومشروع دستور 1908

وبالفعل فما أن تمت مراسيم تقلد المولى عبد الحفيظ لزمام العرش حتى تشكلت جماعة من المثقفين كان برنامجها تذكير السلطان بتعهدات بيعته ومطالبته بانشاء نظام نيابي ووضع دستور للبلاد، وفي بيان لها نشرته بجريدة «لسان المغرب» التي كانت تصدر حينذاك بطنجة، قالت «وحيث إن يدا واحدة لا تستطيع أن تنقذ شعبا من الانهيار أو تعيد تنظيم إدارة منهارة مثل إدارتنا، فمن الضروري الأكيد أن يكون الذين يعملون ويفكرون ويسيرون الأمور كثيرين ومتضامنين في العمل. . . لذا وجب على صاحب الجلالة أن يمنح شعبه دستورا ومجلسا تمثيليا، والحريات العامة التي تقتضيها الحالة للشروع بنجاح في تنظيم البلاد طبقا لمثال الامم المتمدنة الاسلامية منها أو المسيحية.»

فهذا دليل على أن الشعب المغربي في فجر هذا القرن لم يكن غافلا عن المطالبة بالدستور وبالحكم النيابي إذ بعد شهور خلت عن عقد البيعة حررت «جمعية الاتحاد والترقي» مشروع دستور قدمته إلى السلطان عبد الحفيظ ونشرت نصه في جريدة «لسان المغرب» في أربع حلقات من 11 اكتوبر إلى فاتح نوفمبر 1908، ويتسم هذا المشروع بالجرأة والتقدمية كما يعطي فكرة عن الروح الثورية للعصر التي أفسدها لسوء الحظ الاستعمار الاوربي المتشوق إلى احتلال المغرب مهما كلفه الأمر من ثمن.[14]

---

(13) انظر مشروع دستور 1908 في «النظم السياسية العالمية المعاصرة» لعبد الهادي بوطالب.

(14) تحتفظ لنا المصادر التاريخية بما يفيد أن التعبير عن فكرة الدستور جرى قبل العام 1908 أو خلال حكم السلطان عبد العزيز. .بحيث نجد أن أول نص دستور أعلن من قبل النخبة الاصلاحية المغربية هو دستور الحاج علي زنيبر السلاوي الذي أقام في مصر زهاء أربعة وعشرين عاما ليعود =

ومهما يكن فإن (لسان المغرب) الاسبوعية الوطنية قد حفظت لنا من حسن الحظ مشروع الدستور المغربي وبعض المقالات التي تدل على ماكان يجيش بخواطر رجال العمل الوطني في ذلك العهد، وعلى أن الحركة حركة شباب ناهض ذي اتجاه قومي مضبوط. ويشتمل الدستور المغربي على أربعة أقسام: القسم الأول يتضمن القانون الأساسي للأمة، والقسم الثاني هو النظام الداخلي للمنتدى الدوري، والقسم الثالث يتضمن نظام الانتخابات العمومية والقسم الرابع يتضمن ماسماه واضعوا المشروع بقانون الجزاء المغربي، ويقضي المشروع بتأسيس هيئة تعرف (بمنتدى الشورى) تتركب من مجلسين: مجلس الأمة ومجلس الأشراف. والهيئة بمجلسيها تعتبر أعلى هيئة في البلد. ورأيها فوق كل رأي، ولها حق مراقبة كافة الادارات والدوائر الحكومية وحق الالغاء والايقاف. والتنقيح بالزيادة والنقص فيما يخص مواد الدستور، خاص بمنتدى الشورى لا يعمل بقراره في هذا الموضوع إلا بعد المصادقة الملكية عليه. وتلزم المادة الثانية والتسعون منتدى الشورى بأن يهتم في سنته الأولى بسن وتنظيم قوانين لكل ادارة من ادارات الحكومة وللوزارات وللمحاكم القضائية والعدول، ولأمانة المستفاد (وزارة المالية) وللحسبة، ولأمانة الديوانات وللضرائب، وللجبايات وغيرها، فيكون لكل من هذه الادارة والأمور المخزنية قانون خاص بها تسير بموجبه وتعمل بمقتضاه.

«وبالجملة فلقد اشتمل مشروع دستور 1908 على الجوانب التي كانت تشغل بال النخبة المثقفة في البلاد، وهو وإن لم يكن الدستور الذي يمكننا أن ننشده اليوم فهو يشتمل على النواة الصالحة التي وضعت الاتجاه المغربي في ناحية الديمقراطية الشعبية. وقد كان لنشر هذا المشروع في صحف المغرب صدى رددته تونس وغيرها من البلاد العربية. والذي يهمنا من هذا هو أن الحركة الشعبية في البلاد كانت ترى في المولى عبد الحفيظ رمزا لمقاومة الاجنبي وتنشد منه فيما يخص المصلحة القومية الغاء سائر الامتيازات، وفيما يخص الاصلاح السياسي الخروج بالدولة من النظام

= إلى المغرب عام 1904، ويتضمن المشروع 31 فصلا يعرض فيها مقترحات للاصلاح السياسي ولارساء النظام الدستوري الحديث، مقترحا عرض «الاصلاحات» المقترحة في مؤتمر الجزيرة الخضراء على لجنة تنتخب من أعيان متنوري الأمة بأمر مولوي قبل التوقيع الملوكي عليها. (انظر عبد الاله بلقزيز-الخطاب الاصلاحي في المغرب-ص 187-188-189.)

الاوتقراطي إلى حكم ديمقراطي تتمكن به الأمة من مراقبة أحوالها واصلاح شؤونها.»[15]

إن الفكرة العامة التي يمكن استخلاصها من هذا التطور الحاصل في المفهوم «الاصلاحي» بالمغرب، هي أن الشعور بالحاجة إلى الدستور نتيجة اشراف الدولة على الانهيار، قد برز إبان الحكم العزيزي وتبلور في تنصيصات البيعة الحفيظية. وهذا يعني أن إطار التعامل مع مسألة «الإصلاحات» قد اتخذ وجها شموليا لم يعد فيه الدور للدعوة إلى التحديث عن طريق الاجتهاد الفقهي، والتجويز بالفتوى الشرعية، بل أصبح من هموم نخبة ثورية تقدمية تسعى إلى إعادة النظر في العلاقة السياسية بين السلطة والشعب، أو بعبارة «محاولة الانتقال بالكيان السياسي المغربي من المخزن التقليدي إلى الدولة الحديثة»[16] وهو ما جعل أيضا علال الفاسي يميل إلى الاعتقاد في أن البيعة الحفيظية، لما احتوته من شروط ثورية «تعتبر عقدا بين الملك والشعب يخرج بنظام الحكم من الملكية المطلقة إلى ملكية دستورية»[17].

لكن لم يفلح لا هذا الاتجاه ولاذاك في تحقيق الإصلاح المنشود. فجماعة السلفيين المتنورين ممن كانوا يتصورون إصلاحا نوعيا مبنيا على الأخذ بالأساليب الحديثة المتوافقة مع الشريعة، قد وقفوا - ومعهم السلطان عبد العزيز - عاجزين أمام تدحرج الدولة نحو أجرف الانهيار من جراء الضغط الاستعماري والفتن الداخلية وتنازلات حكومة المخزن عن جزء من السيادة الناجمة عن استدانة الخزينة.

أما انصار المولى عبد الحفيظ الذين حملوا مشعل «الثورة» ضد قرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي كرس تفويت جوانب كثيرة من السيادة المغربية وزاد من خطورة الزحف الفرنسي على مناطق عديدة من الوطن، فقد أملوا خيرا في بيعة عبد الحفيظ لانقاذ البلاد من المصادرة الأجنبية، واقرار حكم نيابي عن طريق الدستور المنشود، اقرارا للعدل والنظام والامن ولفرض الحلول الناجعة لاشكالية الاصلاح.

إلا أن هذه المراهنة الطموحة على ما سمي بالثورة الحفيظية، كان مآلها الفشل

---

(15) علال الفاسي - مشروع دستور 1908- الحركات الاستقلالية في المغرب العربي.

(16) العبارة لعبد الاله بلقزيز. م. س. ص192.

(17) الحركات الاستقلالية. ص. 108. م. س.

بسبب خذلان عملاء الاستعمار من المحيط السلطاني، وحنق الاقطاعيين الذين لم يرتضوا التعامل مع النخبة المتنورة التي ساندت السلطان الجديد ومدته بمشاريع الاصلاحات السياسية والادارية وكانت ترى في تحقيق تلك المشاريع (الدستورية) حصنا حصينا للسيادة الوطنية المطلقة. لذلك سيعمل من أسماهم عبد الاله بلقزيز برموز العهد الحفيظي «على تحريض السلطان ضد النخبة، مما كان من نتيجته ايقاف جريدة «لسان المغرب» بإيعاز من الفرنسيين وتواطؤ من رجال المخزن»[18]. وفي هذا الصدد يقول علال الفاسي «وفي ثاني ماي، أمر الجباص بمنع جريدة لسان المغرب واعتقال الاخوة نمور (صاحب الجريدة)، وفي هذا الموضوع يروي السيد أحمد الزيدي: لقد تنبه الفرنسيون إلى الدور الذي تقوم به جريدة لسان المغرب، فأوعزوا إلى صديقهم الجباص، وكان إذ ذاك نائب السلطان بطنجة، بالقضاء على هذه الجريدة، فكتب لمولاي عبد الحفيظ ليستأذنه في ايقافها لأنها تنشر مشروع دستور مغربي، وفي ذالك خطر على نفوذ السلطان، فأذن له السلطان في توقيف تلك الجريدة، فأوقفها وفتش مركزها ونفى صاحبها من طنجة»[19].

هكذا عمت الخيبة مرة أخرى أمام انزواء السلطان عبد الحفيظ - ماعدا نجاحه في القبض على الثائر بوحمارة - وتخليه ان طوعا أو كرها، عن تعهدات البيعة، وتأثريته بقوى الاقطاعية المنتشرة في البلاد والمغوية لدرجة أنه «لما تم الأمر لمولاي عبد الحفيظ. ظهر من الجور والاختلال ما هو اقبح وأشنع مما كان في عهد أخيه، وصار الشعب نادما على فراق أخيه ويتمنى عودته...»[20] فالضغط الاستعماري وحنق الاقطاعيين أديا بمولاي حفيظ إلى سلوك سياسة تتسم بنوع من «التخلي» رأى فيها الشعب مهاودة لم ينتظرها منه، لذالك بدأ يغلي ويفور مطالبا ملكه بتنفيذ الوعود، لكن الأمر انتهى بهجوم الجيش الفرنسي على فاس، حاضرة البلاد، واعلان الحماية كما هو معلوم.

---

(18) أورده عبد الاله بلقزيز في «الخطاب الاصلاحي»، ص 192 م س.

(19) علال الفاسي - الديمقراطية وكفاح الشعب - ص. 40.

(20) الفقيه الحجوي - تقرير تاريخي عن حال المغرب بعد الحماية. ص3 (مرجع سابق).

الفصل السادس

استنتاجات حول معوقات الاصلاح المنشود

نستجلي من كل هذه الأحداث أن الأسباب التي أدت إلى تخلف المغرب عن الالتحاق بالركب التقدمي الحضاري رغم محاولاته العديدة للمسك بوسائل القبض على سلم الارتقاء، تكمن في عدم قدرة المتقلدين لزمام السلطة على تطوير الأساليب التقليدية في حكم البلاد وذلك من حيث النظام السياسي وتنظيم الجيش وتوحيد أطراف المملكة على أسس ادارية واجتماعية واقتصادية ملائمة

1- الإخفاق في القدرة على اصلاح المؤسستين العسكرية والماليـة

فالجيش منذ أرسى المولى اسماعيل قواعده الأولى ظل يسير حسب مناهجه العتيقة وأساليبه المعتادة لم يحظ بما يكفي من تطور في أنظمته العسكرية ووسائله القتالية، كما أن مكوناته ظلت مزيجا شاذا من عناصر العبيد(البواخر) وقبائل الكيش باضافة مساهمات القبائل الاخرى، الشيء الذي جعله فاقدا للتناسب النظامي وبالتالي للوحدة والاستقرار. وحتى السلاطين المتأخرون رغم لجوئهم إلى مدربين اجانب، لم يستطيعوا ارساء قواعد جيش مكون من جند نظامي محترف ومسلح بأسلحة العصر. وفي هذا الصدد يقول الفقيه الحجوي: «وإذا أردنا أن نصرح بالحقيقة قلنا لم يكن للمغرب معسكر منظم على الأسلوب العصري، وإنما وضع اسم نظام في غير محله، ومن اعجب ما يقال من غير ان يوجد من يخالف في المقال أنه لا توجد في المغرب مأوى للعسكر مثل مايوجد في أضعف الممالك الشرقية التي هي أقرب عهد بالتمدن فضلا عن الاوربيين، ولاتوجد مدرسة حربية، ولافرقة هندسية متخرجة من

مدارس مهمة باجازات كافية، ولا مدفعية كذلك ولو جبلية فضلا عن مدفعية ثقيلة»[1].

وهذا الاخفاق في القدرة على اصلاح المؤسسة العسكرية وتقويتها بالتنظيم والتجهيز، كان من أثره الحتمي عواقب سيئة تجلت في مظاهر الفوضى والعصيان المتمثل في عدم الامتثال لمراسيم السلطة وعلى رأسها الأوامر الصادرة باستخلاص الجبايات.

من هنا كان نظام الحكم في المغرب فاقدا لأكبر ركائزه ونعني عسكرية مستقرة ومنظمة ووفية للسلطة المركزية، وبسبب ذلك ستظل حكومة المخزن المعاصرة لاوربا الاستعمار، مطبوعة بنفس السمات البدائية التي كان يتصف بها المخزن الوطاسي والسعدي، كما ظلت أساليبها جامدة غير قادرة على رفع التحدي سواء في الروح أوالمضمون لاقتحام أي عمل تحديثي يذكر.

وهكذا باتت السلطة المركزية في المغرب ما بعد هزيمتي ايسلي وتطوان متشبثة، وباصرار بطرازاتها العتيقة كما باتت فعالية أي عمل لحكومة المخزن مرتبطة بشخصية السلطان ودرجة مجده ونفوذه.

وكان الأثر الذي ترتب عن ضعف المؤسسة العسكرية وعن الخلل في ممارسة السلطة وتصريف شؤون الادارة، أكبر عائق وقف في وجه الملوك العلويين المعاصرين لأوربا الاستعمار لتكوين رصيد مالي كاف لمواجهة اعباء حكم نهضوي يتوق إلى تحقيق الاصلاح. فمحصولات الخزينة ظلت غير منتظمة تحكمها تحملات لا قياسية، وظاهرة التنصل من أداء الضريبة متفشية. ومع أن المخزن العلوي كان معتدلا في نفقاته، خاصة المولى الحسن المعروف بضبط الحسابات فانه لم يستطع رغم جهوده تفادي الضيقة المالية وارتباكات الخزينة المؤدية إلى الأزمات النقدية. فوضعية مالية غير ثابتة كهذه، لم يكن من الممكن للمغرب أن يؤسس عليها أي نظام في هياكل الدولة أو صلابة في تدبير شؤون السلطة.

ذالك أن اشكالية الاصلاح مسألة تترابط فيها المؤسسات بعضها بعضا: فلا وحدة سياسية بدون جيش منظم، ولا جيش بدون مال، ولا مال بدون مؤسسات

---

(1) مذكرة انتحار المغرب الاقصى بيد ثواره. م. س.

جبائية منظمة، ولا مؤسسات جهوية بدون حكومة مركزية، ولا حكومة فعلية بدون اصلاح سياسي وتنظيم اداري. ولذلك كان على المغرب أن يتلقى الدرس من الخارج وأن يخضع لحلول الاصلاح المفروضة عليه عوض ابتكارها.

والظاهر أن الملوك العلويين لم يكونوا وحدهم المسؤولين عن هذا الركود وهذا الاخفاق في بناء دولة مغربية عصرية إذ كانوا في معظمهم يتمتعون بأفضل الصفات من علو الهمة وصفاء الطوية وقوة العزم[2]، إلا أن روح الانزواء المخيمة على الأذهان كانت تقف حجرة عثرة في سبيل تصور توافقي لاوجه الاصلاح. فالملوك كانوا يعون أن اقدامهم على فرض حلول الاصلاح خارج الاطار التقليدي المقيد بفروض البيعة، سيكون مآله الفشل بسبب نزوع الناس جبليا إلى حياة التفرقة الفكرية والتشردم، ومعاكسة كل ما يهدف إلى الاستقرار واستتباب النظام وخدمة المصلحة العمومية.

وهذه الذهنية المتخلفة لم تكن لتغيب عن علم النخبة المتنورة إذ طالما عرضت بها وتناولتها بالنقد والنشر، واسداء النصح للسلطان ولكن بدون جدوى. فلا غرابة إذن أن يسقط المغرب في مناقضة جعلته رغم متوسطيته يعيش تحت وطأة طرازات قروسطية في واضحة القرن العشرين[3].

2- جهود الملوك وخذلان المسؤولين

لم يكن الملوك المغاربة، خاصة منذ عهد سيدي محمد بن عبد الله، غافلين عن ضرورة ادخال اصلاحات على المؤسسات العامة للدولة، وذلك عن طريق التحديث

---

(2) نأخذ كمثال عن هذه الفضيلة الملكية والتفاني في حب الرعية، السلطان مولاي عبد الرحمان (1822-1859) الذي عرف بتواضعه وبساطة حياته المعيشية، فقد ذكر المؤرخ عبد الرحمان ابن زيدان عن هذا الملك أنه حينما عرضت عليه ذات يوم قائمة المشتريات المنزلية لاحظ أن بعض بواكر الخضر ابتيعت بسوم مرتفع، فاغتاظ لذلك واستاء لكون خادمه اقدم على اقتنائها في وقت لم يتوافر منها بعد ما يسمح لعامة الناس باقتنائها. ومثال آخر أورده ابن زيدان أن أسرة السلطان مولاي عبد الرحمان لم يتيسر لها ذات مساء تحضير وجبة العشاء جراء نفاذ الحطب من المنزل، ولما علم السلطان بذالك لم يعمد إلى معاقبة الخدم عن هذا «التهاون» وانما انطلق لسانه بالحمد والشكر لله الذي قضى بأن اقتسمت الاسرة الملكية خصاصة من خصاصات الرعية! (انظر le memoral du maroc الجزء4- ص 199. تقرير للأستاذة الزهرة طموح - السلطان مولاي عبد الرحمان - (التعريب عن الفرنسية للمؤلف).

(3) قروسطية نسبة إلى القرون الوسطى.

واقرار جهازات ادارية ومنشآت اقتصادية واجتماعية تتطابق وروح العصر. ولطالما سعوا في تحقيق اهدافهم عن طريق فسح آفاق التعاون مع دول اوربا والاستعانة بخبراتها وتقنياتها، إلا أن المعارضة الصادرة عن أصحاب الحل والعقد كانت تقف في وجه المبادرات السلطانية، خاصة مجمع الفقهاء والعلماء بحجة سلطتهم الدينية المؤثرة على عروة البيعة أو انفصامها. وهو ماكان يقيد شيئا ما حرية التصرف وتنفيذ المسعى لدى الجالسين على العرش المغربي بحكم تعاقدية البيعة الشرعية[4].

ذالك أن سلاطين المغرب كثيرا ما كانوا يستفتون العلماء فيما يخشونه من اصطدام بالشريعة بشأن ماكانوا «ينغمرون» فيه لتحقيق الرغبة في ادخال الاصلاح على جهازات الدولة. وهذا التمسك باللجوء الى الاستفتاء «لاينطوي إلا على رغبة سلطانية في احاطة خيار الاصلاح بالشرعية الدينية، بحسبان الفتوى تجسيدها المادي، حتى وان كانت الرغبة تبدو في شكل ميل إلى «اشراك» أهل الرأي في اتخاذ القرار من قبل السلطان»[5].

ولم يكن على ملوك المغرب أن يواجهوا وحسب المعارضة المتصلة بالمساعدة التقنية الاجنبية بل كان الصدام يحدث حتى بمناسبة اتخاذ بعض القرارات الاصلاحية الداخلية مثل حماية المنتوجات المغربية، خاصة من طرف مجمع المتاجرين في المحصولات الفلاحية والثروة المعدنية، بل وأكثر من ذلك حتى عند القيام بعمليات تحصيل الضرائب، لذا كان الاقناع عن طريق تعبئة روح المواطنة والتذكير بالواجب غالبا ما ينقلب إلى صراع وتمرد تصبح فيه السيادة «للحزْكات» والسلاح باقتحام القبائل المتمردة.

والمؤسف أيضا أن يكون الرفض للامتثال صادرا عن مجمع المحتمين بالجنسيات الاجنبية، رغم ماكانوا يجنونه من أرباح طائلة في تصدير المنتوجات المغربية غالبا على حساب المصلحة العامة.

وقد عانى الحسن الأول الشدائد غذاة تحمله أعباء الملك جراء السهر على

---

(4) السفير الانجليزي «دروmond هاي» كان يوصي السلطان محمد الرابع بحدو مثال القائد المصري محمد علي باتخاذه موقف «المصلح المستبد» – Mémorial du Maroc – الجزء 4 ص 275.

(5) عبد الاله بلقزيز– الخطاب الاصلاحي في المغرب – ص 198.

سلامة الخزينة بتتبع تحصيل الضرائب المفروضة على تجار المدن لدرجة اشتعال ثورة الدباغين المعروفة بفاس ضد تحصيل ضريبة المكس. وفي ميدان التحديث كان الحسن الاول لايمانع في استقدام القطار إلى المغرب واقامة التلغراف، لكنه لم ينجح في تنفيذ مساعيه أمام اثارة اصحاب النفوذ في المغرب ضد ذلك. ففي هذا السياق ذكر المؤرخ الناصري[6] يقول «وفد على السلطان أيده الله عدة باشادورات (سفراء) للأجناس مثل باشادور الفرنسيس والاسبانيول والبرتغال وغيرهم، وتكلم الباشادور الفرنسي في شأن بابور البر(القطار) والتلغراف واجرائهما بالمغرب كما هو الشأن في سائر المعمورة، وزعم أن في ذلك نفعا كبيرا للمسلمين والنصارى. وهو والله عين الضرر، وانما النصارى خربوا سائر البلاد فارادوا أن يخربوا هذا القطر السعيد الذي طهره الله من دنسهم».

ويحق لنا أن نصف هذا الوقوف في وجه التحديث السليم، بالمعارضة الرجعية لارادة السلطان في الاصلاح والتجديد لفائدة البلاد. وهي معارضة ذو طابع لاشعبي، صادرة عن أصحاب الحل والعقد من المتسلطين على الوظائف السامية للدولة، أو عن أصحاب النفوذ الفكري فيها، وكلهم ممن يهيمنون على المحيط السلطاني ويحاربون فئات المتخرجين من البعثات التي كان السلطان يوفدها إلى دول اوربا للتعلم والحصول على الشهادات العالية في مختلف الفنون الحديثة، فعوض أن يصبح هؤلاء المتخرجون في بلادهم بناة ومجددين، ويرحب بهم، كانوا يحالون على البنائق المخزنية في وظائف تافهة لا علاقة لها بتكوينهم، أو مرؤوسية مخجلة، مبعدين عن أي مهام أو ميادين لممارسة اختصاصاتهم المكتسبة من دراستهم الفنية.

إن هذا التنكر لاستعمال مؤهلات الشباب المتفتح على العالم لا يمكن تفسيره إلا باستخفاف ذوي الرأي وأهل الحل والعقد في المغرب، بحسن طوية من هم بارسال البعوث إلى الخارج لتلقى العلوم العصرية، وأمر بصرف مال الدولة عليهم، وهو السلطان. أما سوء الاستقبال والتهميش فمرده إلى حماية المصالح الخاصة والحفاظ على تخليد الوضع القائم الضامن للانتهازية والاستئثار بالمال والخدم على حساب السكونية واشباع الرغبة في العيش كما عاش الآباء والأجداد.

ومثال آخر عن عدم فهم ذوي الحل والعقد ورجال الأعمال، والأعيان وحتى

---

(6) الاستقصا - ج/ 9. ص 162.

غالبية النخبة المتفقهة، للفكر السلطاني ومساعيه الاصلاحية ومبادراته على مستوى العصرنة والتحديث، يجسده حدث ادخال المطبعة (الحجرية) للبلاد، والنسق المتخذ في استغلالها يوم أن تم جلبها للمغرب وتأسست اجهزتها بمدينة فاس بأمر من السلطان محمد الرابع، فجاء الحدث من الأعلى ولم يكن للفكر «الواعي» في البلاد يد فيه لعجزه عن ادراكه لوسائل القبض على سلم الارتقاء. فهل ذلك ياترى لعدم اطلاع القاعدة - بما تحتويه من قوى كامنة - على أحداث التطور الانساني في الخارج أم هو لسوء فهمها، أم لتبرمها من كل ما قد يقربها من ملاحقة الركب التقدمي الذي فاتها بمسافات؟.

ففي الوقت الذي كان الهدف السلطاني من جلب المطبعة هو تزويد المملكة بإحدى وسائل التقدم والتجديد، لم يكن هذا هو المنحى العام الذي اتجهه ارباب المطابع في استغلالهم لهذه الاداة التقدمية. وإذا كان من الطبيعي أن تكون بواكير المطبوعات التي دشنت عهد الآلية الجديدة تتمثل في نشر بعض المجلدات الدينية مثل شرح ميارة والتاودي والخرشي وشمائل الترميذي - وكلها من انتاج القرن السابع عشر - فإن أمنية السلطان كانت تتجه أيضا إلى تشغيل المطبعة في نشر انواع المختصرات العلمية للتدريس العام بجامع القرويين وجعلها في متناول الدارسين والطلبة على السواء تعميما للعلوم الحديثة وانتشارا لوسائل ارتشافها، فضلا عن الاهتمام بعلوم الفقه والحديث.

لكن اتجاه ارباب المطابع في تعاملهم مع الآلية الحديثة، ظل مقتصرا على احياء القديم. ومحدود الاهتمام بما يتصل بالجديد وبالابداع لدرجة أن عدة مؤلفات معاصرة لظهور المطبعة ظلت مهجورة في الكراسات المخطوطة، أو هاجرت خارج البلاد لترى النور على يد المطابع المصرية، مما يمكن معه التأكيد أن المطبعة في مغرب العقود الأخيرة للقرن التاسع عشر، تميزت على مايراه جيرمان عياش «بانحصارها - رغم ما كان يريده لها السلطان محمد بن عبد الرحمان من مساهمة في في عصرنة البلاد - في دعم انتاج السلف المجيد، في حين أن هذا الانتاج لم يكن بحاجة للمطبعة لتخليده».

وفي الوقت الذي كان ينتظر من المطبعة توسيع مجال الانشطة الفكرية في المغرب، قد تقلصت هي ذاتها لتقف عند حدود المجالات التقليدية. لذا فلا غرابة أن

يتخلف الناصري عن ذكر حدث دخول المطبعة للمغرب لدى حديثه عن عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان[7].

إن أسباب التردي الاجتماعي والتخلف الذهني في الالتحاق بالركب الحضاري العصري لم يكن مرجعها، في نظري، لضعف السلطة وتراجع مناعة الدولة بأكثر مما جاءت نتيجة التعصب الديني وانحطاط روح المواطنة عند المغاربة انفسهم. فقديما قيل بأن الناس على دين ملوكهم، ولكن المغاربة برهنوا على أنهم لم يكونوا على دين المولى الحسن الأول، إذ بقدر ماكان هذا الملك يسعى إلى ضمد الجروح البادية على جسم الأمة المغربية، ويتفانى في ضم شتات القبائل داخليا، ويعمل بمهارة وحداقة نادرة من أجل التغلب على أطماع الدول الغربية مستغلا في ذلك خلافاتها ونقط الضعف والتفرقة التي كانت تطبع سبلها في التوصل إلى غاياتها، بقدر ما كانت فئة المتاجرين المتعاملين مع التجار الاوربيين، تسعى إلى الاهتمام بمصالحها المادية في اقتناء الربح المثري العاجل، وفي التنصل من تأدية واجبات المواطنة وعلى رأسها ضرائب بيت المال، وذلك عن طريق الاحتماء بالدولة الاجنبية لما يجلب ذلك من امتيازات للمحمي، أهمها الاعفاء (الحتمي) من أداء الضريبة والانسلاخ عن سلطة القضاء الوطني.

وقد أضحت هذه الطريقة غاية يسعى في الحصول عليها كل اولائك الذين توفرت لديهم الوسائل لنيل رضاء القنصل الأوربي، بحيث تكاثر عدد المحتمين بشكل رهيب لدرجة أن السفير الانجليزي جوهن ادرومند هاي، أطلق قولته المشهورة: «إن السلطان قد يستيقض يوما ليجد نفسه بدون رعية»[8]، ولدرجة أن عدد المحتمين بأمريكا بلغ المائة في حين لم يوجد بالمغرب ولو امريكي واحد. ولم تكن مسألة الاحتماء بالسلطة الاجنبية تمثل وحسب مهانة ومفسدة للمجتمع المغربي، بل كانت ذريعة للقناصل للتدخل في الشؤون المدنية للبلاد بدعوى الدفاع عن محمييهم

---

(7) يذكر جيرمان عياش في كتابه «دراسات في التاريخ المغربي» (ص157) أن مصنف اكنسوس في تاريخ المغرب انتظر خمسين سنة قبل طبعه سنة 1917 بينما تم طبع عدة مجلدات قديمة- كما أن ثلاثة كتب فقط للناصري طبعت له من أصل مؤلفاته 27. أما كتاب الاستقصا فقد كان عليه أن يهاجر من فاس إلى القاهرة ليتم طبعه هناك.

(8) عبد الله العروي Memorial du Maroc ج. 4. ص. 265.

من يهود ومسلمين، وأيضا تحديا للحظر المخزني المضروب على بيع الأراضي للأجانب حيث كانت هذه الأراضي تفوت لهم عن طريق محمييهم الذين كانوا يتولون اقتناءها ببذل أثمان جد مغرية.

والأدهى من ذلك أن هذه المساحات المفوتة لصالح المحميين كانت تفلت من قبضة بيت المال بحكم أن الأجانب ومحمييهم معفون من أداء الضرائب. «وقد استفحل الأمر لدرجة أن حماية شريف وزان طرحت اشكالية افلات ثلث سهول الغرب المنتجة من فروض الترتيب»[9]. وكان لهذا كله انعكاسات سلبية على باقي افراد الأمة، إذ أن جموع المحميين اطلقوا العنان لامتلاك الأراضي الزراعية أما لبيعها للمستعمرين أو، إذا استغلوها لحسابهم، فلتصدير منتوجها لاوربا خرقا للضوابط الملكية، مما ينتج عنه ارتفاع في الاسعار وضيق في معيشة الناس.

أما الملك فقد كان يتحسر لهذا الوضع الشاد الناجم عن معاهدة 1856 مع الانجليز وعن معاهدة مدريد لعام 1880، وهو وضع تأصل في الكيان المغربي قبل نصف قرن من ولاية السلطان الحسن الأول، وتآلبت اوربا في كتلة متراصة لتخليده فاصبح من المستحيل على الدولة المغربية المنهوكة عند ايسلي ثم تطوان، الوقوف في وجهه لقاء المخاطرة بالاستقلال نفسه. ومن جهة اخرى فقد تمثل تخاذل بعض المتولين المخزنيين القائمين على السلطة في اغضائهم الطرف عن ممارسات خطيرة كان الدخيل الاجنبي يمارسها في وضح النهار يوم كان يفرض وجوده في طنجة ومليلية وسبتة.

والوثائق التي اكتشفها جيرمان عياش تعبر عن ما خلفته هذه الممارسات الوظيفية من مرارة في نفس السلطان مولاي الحسن، كما تقيم الدليل على تفاقم ضعف الدولة. وكمثال لذلك يذكر جيرمان عياش أن ممثلي الدول العظمى بطنجة كانوا اسندوا تلقائيا لنفسهم مهمة السهر على قواعد الصحة بمدينة البوغاز، وتطبيقا لما أخذوه على عاتقهم أمروا بالدفع إلى عرض البحار بباخرة حجاج مغاربة كانوا عائدين لبلادهم إلى أن يتم فحص ركابها والتحقق من سلامتهم الصحية. ورغم احتجاجات السلطان محمد بن عبد الرحمان بواسطة ممثله بطنجة محمد بركاش(16 شتنبر 1865) تابعت اللجنة الصحية ممارساتها على مرأى ومسمع من الممثل المخزني، بل وسعت

(9) نفس المرجع ص.266.

من صلاحياتها إلى حد أنها استطاعت بعد ثلاث عشرة سنة على عهد الحسن الأول، بسط نفوذها خارج طنجة بأن أقامت شريط امن صحيا فوق تراب المنطقة لحظر الدخول للمدينة على المسافرين الآتين من العاصمة فاس بما فيهم «الرقاقصة» الحاملين للبريد السلطاني، مماجعل مولاي الحسن يتألم من تهاون الممثل المخزني بطنجة (دائما محمد بركاش) ويصرخ بعبارات السخط عليه ضمن كتابين ملكيين بتاريخ 9 شتنبر و21 اكتوبر 1878، أورد سندهما ونصهما جيرمان عياش[10].

وتاريخ عهد الحسن الأول وفترة الوصاية على عبد العزيز وولايته، مليئتان بالأمثلة التي يبرز من خلالها سلوك بعض خدام «الأعتاب الشريفة» عندما كانوا يحتمون بالدول الاجنبية درءا لما قد يلحقهم من تأديب المخزن لاقترافهم انحرافات تغضب السلطان. فقد بلغت ظاهرة الحمايات درجة من المساس بالمواطنة، ان لم نقل بالسيادة، «دفعت السلطان الحسن الأول إلى أن يقول للنائب محمد بركاش: ان ادارتنا تكاد لا تجد في البلاد من هو باق تحت سلطانها». وفي هذا السياق ينقل المنوني عن المشرفي في «الحلل البهية» بعض مظاهر الفساد الاداري الناتج عن فساد الافراد المسؤولين وفساد المؤسسات المركزية الحاكمة، قوله: فانظر هذا مع ما هو عليه الناس اليوم من ظهور الخيانة التي لا يشك فيها عاقل، فيكون الرجل لاشيء عنده متوقفا على السؤال، فإذا تولى ولاية عمل أصبح - بمجردها - يشيد القصور ويزخرفها، ولم يكفه شراء الدور وابقاؤها على بنائها، حتى يامر بهدمها وبنائها ثانيا على مقتضى رأيه...[11].

لقد كانت روح المواطنة والاعتزاز بالقومية فيما مضى لا تسمح لأي احد بالالتجاء للأجنبي مباشرة لحل معضلة من المعضلات، لأن السلطان هو الملجأ الوحيد سواء بطريقة مباشرة أو بواسطة ممثليه الدبلوماسيين وعماله.

فعبارات السخط الموجهة من لدن السلطان لممثليه، والتنديد بالمجاملات الرخيصة والاغضاءات ذات القصد الأثيم الصادرة عن بعض رجال الدولة ازاء الطرف المستعمر، وما نجم عن تكاثر الحمايات الاجنبية من انهيار لمداخيل بيت المال،

---

(10) جيرمان عياش -مرجع سابق. ص. 190 (الترجمة إلى العربية للمؤلف).

(11) الخطاب الاصلاحي في المغرب. ص 170 و178 (منقول عن محمد المنوني- مظاهر يقظة المغرب- ج/1ص 57و ج.2. ص 143)

وانتشار لمظاهر التمرد المدني، والتعاطي لتهريب الاسلحة، والمعارضة لكل محاولة رامية إلى توطيد النظام الجبائي، والتصدي لافشال كل اصلاح اداري: كل هذا كان يعاني منه الحسن الاول الأمرين، لدرجة أن حدته أصبحت تهدد كيان البلاد وتقف حجر عثرة في سبيل كل تغيير يطمح إليه الشعب المغربي.

وما يمكن للباحث أن يستخلص من عبر ودروس من عوامل فشل الاصلاحات التي بادر بها الحسن الاول، بسبب «انقضاض الايدي المسخرة على مشاريع الاصلاحات وطمس معالمها، وقفل معامل السلاح، وتجميد اوراش البواخر، واتلاف الاسطول البحري ووضع حد للبعثات الدراسية، وتجويع الجيش»[12]، نقول أن ما يمكن استخلاصه هو أن هذه الاعمال التخادلية وغيرها من مظاهر الانحراف والتنكر لفروض المواطنة الحقة، تشير إلى وشك الدولة المغربية على الانهيار، الشيء الذي كان يصدع به جهارا الفقيه الحجوي في مذكرته المشهورة للسلطان عبد العزيز تحت عنوان «انتحار المغرب بيد ثواره» والتي تكشف عن مظهر شاد لحكومة المخزن، وتدفع بالسؤال عن أسباب هذا الانهيار في روح المواطنة والاعتزاز بالقومية، تلك القيم التي سبق وأن ابرزنا خصائصها المتأصلة لدى الأمة المغربية منذ القدم.

والخلاصة أن في كل وقفة نقفها اليوم لنقدم الحساب نجد الخطوات البطيئة المترددة والغير المنتجة هي السمة التي كانت تتحرك فيها كل المجهودات الفكرية والدفاعية ببلادنا، والتي أدت إلى هذا التأخر في الانتاج وهذه السلبية في انتهاز الفرص للمسك بوسائل القبض على سلم الارتقاء، وذلك لسوء فهم احداث التطور الانساني. فعلماؤنا ومثقفونا الذين عايشوا اطوار انجراف السيادة، لئن وجد منهم من كان ينظر بعين الحسرة لذلك الواقع القاحل، فان الكثير منهم لم يكونوا على استعداد للتجرأ على فضح اسباب التخلف والصدع بوجوب التغيير. فكيف اذن كان سيتأتى الاصلاح من دون حدوث وعي عام وبروز جدلية وحوار حقيقي بين نظام الفكر ونظام الواقع السياسي لرفع القيود عن دينامية التغيير والتطوير، فذلك هو المحور الاساسي لكل حركة اصلاحية.

---

(12) العبارات داخل المزدوجين لمصطفى العلوي بكتابه: «المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية». ج/3-ص. 113.

الفصل السابع

أحوال المجتمع المغربي قبيل فرض الحماية

1- هستغرافيا المجتمع المغربي قبيل فرض الحماية

يتوفر تاريخ المغرب خلال فترة ما سبق عهد الحماية بقليل - وهي الفترة المدروسة - على عدة كتابات تاريخية، لكن مسألة الأوضاع العمرانية والمعيشية والاجتماعية نادرا ما استقطبت اهتمام الكتاب المغاربة، كما لم يعار اهتمام لوصف أحوال البوادي والقرى، وما كانت تثيره من تبادلات ونقط تلاق أو تباعد بين سكانها وبين أهل المدن. وبوجه عام يمكن تقييم الامكانات المغربية في هذا الباب في بعض المصادر القليلة نخص بالذكر منها كتاب الاستقصا للناصري في فصوله الاخيرة وكذا الدراسات التي قام بها الاستاذ حسن عواد حول جغرافية المدن المغربية والتي تخللتها لمحات حول تطور الحياة الاجتماعية والدينية بعواصم المملكة من ماضيها إلى حاضرها[1] أضف إلى ذلك بعض الكتب الفقهية خاصة كتب الفتاوي كالمعيار للونشريسي والعمل الفاسي لابي زيد عبد الرحمان الفاسي، والجواهر المختارة للزياتي حيث يمكن الوقوف من خلال المنازعات والنوازل المعروضة على الفتوى على معلومات حول المعاملات التجارية والفلاحية بوجه عام.

إلا أن حصيلة المعلومات التي يجتهد الباحث في استقائها من هذه المصادر حول الانماط المعيشية للانسان المغربي والأحوال العمرانية والصحية والاجتماعية في

---

(1) مجلة جغرافية المغرب. العدد السابع 1965. تعليق م. الناصري ص.120

الحواضر والارياف، تبقى عامة وغير متكاملة بحيث لا تمكن الباحث من تقديم عمل متكامل ودقيق حول الموضوع.

وأمام هذا النقص في المصادر التي توفرها بعض الكتابات الوطنية قديما وحديثا، يجد الباحث نفسه مضطرا إلى اعتماد المصادر الكولونيالية المدونة امس الحماية أو غداتها، وهي كثيرة ومتنوعة تجمع بين وفرة المعلومات ووضوحها بحيث تقدم نظرة شاملة على الأحوال الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية لمدن المغرب وبواديه، إلا أن هذه المصادر تعتمد منهجا يقتضي الموازنة بين أحوال المغرب القديم ومغرب ما بعيد فرض الحماية، وترجح كفة مظاهر الاصلاح-بالطبع-للجانب الكلونيالي.

وتمشيا مع اقتناعنا بتحيز المراجع الكولونيالية، لم يكن من بد لنا من أن نبحث في خبايا وثائقنا المخزنية ومصادرنا الادارية التقليدية لاستكناه الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية للبلاد أمس فرض الحماية على دولتنا، لكن إذا كانت المراجع التاريخية والوثائق المخزنية غنية بما يفيدنا عن الجوانب السياسية والدبلوماسية للبلاد، فان ما يسمى في الأدبيات التاريخية بـ «التاريخ الصغير» (La Petite Histoire) لم ينل حظا من المؤلفين المغاربة كما سبق القول، اللهم ما قد يستشف من بعض مراسلات العمال والقواد والمحتسبين المعايشين للحياة اليومية للمواطنين، وللأنظمة الاجتماعية والعمرانية التي كانت تعيش في ظلها المدن والبوادي المغربية. فهذا النوع من التوثيق الثانوي للتاريخ لم يحظ بما يستحقه من لدن مؤرخي آخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، إلا ما هو نذير عند الناصري واكنسوس. «فهذان المؤرخان، على حد قول جيرمان عياش، رغم معاصرتهما لظهور المطبعة الحجرية بالمغرب، لم يذكرا مثلا أي شيء عن هذا الحدث التاريخي ذي الأهمية الفائقة».

حقا إن الاعتماد على وثائق ومراجع سلطات الحماية يرتاب منه لما نعرفه عن تلك السلطات من نظرة متحيزة إلى الأمور لجعلها متوافقة مع المصلحة الكولونيالية. وهذه النظرة المغرضة إلى الأحوال المغربية مارسها الدخيل الأوربي منذ عهود ما قبل الحماية أيام كانت فيالق التجار والدبلوماسيين ينزلون في الموانئ المغربية، ليتغلغلوا داخل البلاد تحت ستار «التطوع» لاجراء الاصلاحات والتحديثات لتقدم البلاد. فهؤلاء الدخلاء، رغبة منهم في التمكن من اقناع الرأي العام الاوربي بأن المغاربة أناس يعادون الاجنبي ويرفضون كل اصلاح وتجديد تحت عامل التعصب الديني،

كانوا يشيعون مثلا أن المعارضة التي كان يبديها السلطان في الاذن بتصدير الحبوب ورؤوس الماشية إلى اوربا تجد علتها في الذهنية الرجعية للمغاربة، التي تأبى كل انفتاح على العالم الخارجي، هذا في حين أن الوثائق المخزنية تبرر هذه المعارضة بأسباب اقتصادية محظة، وعلل تتصل بحماية المنتوجات المغربية لوقاية البلاد من مخاطر المجاعة. لذا كان منع التصدير تدبيرا وطنيا وقائيا لاغير.

إلا أنه بالرغم مما تتسم به المعلومات الكولونيالية في كثير من الاحوال، من مبالغة في الاشاذة بشمولية «المنجزات التقدمية» الصادرة عن ادارة الحماية كنقيض «لدونية» المستويات التقليدية للمملكة المحمية، فإن الحقائق الماخوذة من المرجعيات السمعية المتوارثة، قد تعطي لبعض المصادر الكولونيالية حظا من الاستناد لرصد صور دقيقة - ولو انتقائية - عن أحوال المجتمع المغربي في مطلع القرن. والى أن تتحقق آفاق البحث لاستخراج زبدة الوثيقة «الصغيرة» في اطار وطني نزيه - وهو الدور المفترض للمؤرخ - لم يكن لنا من بد للتعامل مع المراجع الكولونيالية، على علة تفاوتها في صدق الوصف والتحليل، وتنوعها في الانتماءات والاغراض الهادفة إلى التغلغل السياسي والاقتصادي والعسكري لاحتواء المقاومة الوطنية.

وفي هذا الصدد اطلعت على عدة مؤلفات ذات الصبغة الرسمية والصيغة المعتدلة في التعبير عن وجهة نظر الدولة «الحامية» بخصوص وصف الاحوال الاجتماعية والعمرانية والاقتصادية والحضارية للمملكة أمس «حلول» الحماية، وقد انتقيت منها مؤلفا صغيرا لاحد الصحافيين الفرنسيين - جان سيرماي - الذي كان ينشر في الثلاثينات مقالات بجريدة (ليكودي ماروك) حول «منجزات الحماية» في العقدين الاولين لارتكازها(*). وفي سياق حديثه عن الميادين التي تولت الادارة الجديدة اصلاحها أو انشاءها كان الكاتب يتصدى لوصف الهياكل العتيقة التي كان يعيش عليها المغرب.

ورغم أن قيمة هذا المرجع الكولونيالي يستراب في تجرده عن النظرة المغرضة لشؤون المغرب، فانه لا يمكن الدفع بالاسترابة إلى الحد الأقصى نظرا لما كان للمغاربة من المام مبكر بما تنشره الصحافة الفرنكوفونية عن شؤون بلادهم، ولما

(*) Jean Sermay - L'ouvre Française en Terre Marocaine. Impremeries Reunies-CASA.

كانت تنقله الرواية الشفوية لشهود العصر عن ذاكرة الجيل الذي عاصر فترة ما قبل فرض الحماية. لذا فان المراجع الاجنبية على علتها، لا تخلو من بيانات وصفية عن أحوال المجتمع المغربي أمس وفجر حلول الحماية قد يكون من الصعب اثبات عكسها.

ولا ننسى في هذا الباب خدمات محمد الناجي في تاليفه «التوسع الاوربي والتحول الاجتماعي بالمغرب» وهو بحث علمي بالغ الاهمية في تحليلاته للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية لفترة طويلة من تاريخ المغرب امتدت من القرن السادس عشر إلى العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر. فان ما أتى به من معلومات دقيقة في هذا المجال استقى بعضها من الوثائق المغربية التي طالت يده إليها والبعض الاخر-بعد تصحيحه- من بعض المؤلفات الاوربية، وذلك تبعا لقوله: «وفي ماعدا بعض المؤلفات المعدودة، ومن ضمنها الكتاب الرائد الذي وضعه جون لوي مييج، عن «المغرب واوربا» في القرن التاسع عشر، وأعمال «بروزينبيرك»، وبعض المقالات المتسمة بالجدة لبول باسكون، فلا يوجد ما يشبع فضول القارئ المهتم بالتحول الذي طرأ على البنيات الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب. فقد أصبحنا مقتنعين أكثر من أي وقت مضى بفعل تكذيبات الواقع، بجهلنا الكبير بمجتمعنا، كما أصبحنا مقتنعين بأن الأبحاث المتأنية والدقيقة، والمستنيرة باشكاليات تثير من الشك أكثر مما تبعث على الاطمئنان، هي وحدها الكفيلة بالاتيان بايضاحات حاسمة أو بمدنا على الأقل بالمواد لفهم مجتمع من المجتمعات المركبة»[(2)].

تلك هي مجموعة المصادر التي استقينا منها ما مكننا من رسم لوحة تقريبية عن أحوال المجتمع المغربي، انطلاقا من نصوص التأليف التاريخي الوطني أو الاجنبي مرورا بالمعلومات المستخرجة من الوثائق المخزنية وفتاوي العلماء ومراسلات العمال والمحتسبين، فوصولا إلى الرواية - أو بالأحرى الحكاية - الشفهية التي توارثتها الاجيال التي عايشت العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر والعقود الاولى من القرن العشرين. ويبقى من المرغوب فيه الاطلاع على ما تحتويه الوثائق التي توجد بحوزة الخواص، وعددها كثير. وكثيرة كذلك أصناف الوثائق التي تملأ رفوف الخزانة العامة

(2) محمد الناجي - Expansion européenne et Changement Social au Maroc (ترجمة ع. بنحمادي - جريدة الاتحاد الاشتراكي - 3 يناير 2000).

بالرباط، تنتظر الدراسة والكشف عن خباياها، لاستقراء وتحليل ملامح الأوضاع التي كان يعيش في ظلها المغرب أمس فرض الحماية عليه.

2- الوضع السياسي العام لحكومة المخزن

بصورة عامة يمكن القول أن المغرب عند نهاية القرن التاسع عشر كان يعيش تحت أوضاع متخلفة وطرازات متجاوزة، فالدولة لا تهتم إلا قليلا بالمصلحة العامة، والوظيفة لا تخضع لمراقبة، والتعيين في المناصب هو أكثر منه اعطية للتمتع بمكاسب السلطة من انشغال بالاحوال العمومية. أما الحياة السياسية والاجتماعية والاحوال الاقتصادية والثقافية فقد كانت غالبا ما تبلور الاختلال والتناقض بين قوى التقليد وانصار الاجتهاد الفقهي المبرر للطموح إلى التحديث بحيث أن كل تفجر للقوة البناءة، وكل تجل للارادة المحركة كانا دائما يتعرضان للسلبية ويعاكسهما عصيان جبلي ونزوع دامغ إلى الفوضى يوقدان من نار الفتنة.

لكن الانسان المغربي الذي برهن دوما على صموده ازاء الدمار الحربي وازمات المجاعة والاوبئة كان دائما ينهل من اصوله الغزيرة وينبعث من حصيد متجدد متأصل عن فضائل الشجاعة والصبر وعمق الشعور الديني في ابنائه. الشيء الذي يخفف من مظاهر الخلل والفوضى التي تطبع مظاهر الحياة التاريخية للبلاد.

لم يخرج الاتجاه العام في العهد الحسني عن سياسة المهادنة مع القوى الخارجية لاحتواء الضغوط التي كانت تمارسها دول اوربا على السلطان للفوز بأنواع التنازلات المخزنية لفسح مجالات الاستيطان والاتجار والتغلغل السياسي والاقتصادي. وقد تقدم الكلام عن ذلك بما ملخصه تعرض مركز المغرب لتفاقم الضعف سياسيا واقتصاديا نتيجة هزيمتي ايسلي وتطوان.. إلا أن ما يلاحظه القارئ من خلال النصوص التاريخية، خاصة الناصري والحجوي، هو ذالك التدمر والتأسي اللذان باتا يطبعان التأليف بصفة عامة.

فالمؤرخ للعهد الحسني أحمد بن خالد الناصري لا يخفي التحديات التي أصبح يعاني منها السلطان جراء «ماصاروا (يقصد النصارى) عليه من القوة والاستعداد والتفنن» في انواع الآلات الحربية إلى حيث صارت آلاتنا عندهم هي والحطب سواء، والدليل على ذلك انهم يبيعوننا انواعا من الآلات الحربية نقضي العجب من جودتها

واتقانها، ومع ذلك فينقل لنا عنهم انهم لايبيعوننا منها إلا ما انعدمت فائدته عندهم، لكونهم ترقوا عنها إلى ما هو أجود منها، واستنبطوا ما هو اتقن وانفع. . . فالنصارى اليوم على غاية من القوة والاستعداد، والمسلمون لم الله شعثهم وجبر كسرهم، على غاية من الضعف والاختلال، وإذا كان كذلك فكيف يسوغ في الرأي والسياسة بل وفي الشرع أيضا أن ينابذ الضعيف القوي أو يحارب الاعزل الشاكي السلاح، وكيف يستجاز في الطبع أن يصارع المقعد القائم على رجليه. . . فهذا القطر المغربي تدارك الله رمقه، على ما ترى من غاية الضعف وقلة الاستعداد، فلا تنبغي لاهله المسارعة إلى الحرب مع العدو الكافر مع ما هو عليه من غاية الشوكة والقوة. . وليست العدة وحدها كافية في الحرب. . بل لابد مع ذلك من اجتماع الكلمة وكون الناس فيها على قلب رجل واحد، ولابد مع ذلك من ضابط يجمعهم وقانون يسوسهم حتى تكون الجماعة كالبدن الواحد يقوم جميعا ويقعد جميعا. . وأهل المغرب اليوم إلا القليل منسلخون من هذا كله أو جله. . . إنما همهم ماكولهم ومشربهم وملبوسهم كما لايخفى حتى لم يبق من هذه الحيثية فرق بينهم وبين نسائهم!. . . وما مثلنا ومثلهم (يقصد النصارى) إلا كمثل طائرين أحدهما ذو جناحين يطر بهما حيث شاء، والآخر مقصوصهما واقع على الأرض لا يستطيع طيرانا ولايهتدي إليه سبيلا. . . فهكذا حالنا مع عدونا فانه بقراصينه الحربية. . يهجم علينا في ثغورنا إذا شاء ويبعد عنا فلا ندركه متى شاء، وقصارانا معه الدفع عن انفسنا إذا اتفقت كلمتنا ولم تشغلنا غوغاء الاعراب من خلفنا. . .[3]

وقد كان على المغرب في هذه الحقبة التي امتدت بعد موت السلطان مولاي الحسن (1894) إلى حين فرض الحماية، أن يقاوم التدخل الاجنبي على عدة واجهات أخرى مثل تشديد الاعتراض على الحمايات الاجنبية واستنكار تدخل الجمعيات اليهودية باوربا بدعوى «حماية اليهود المغاربة». وفي هذا السياق يرى محمد كنبيب[4]. أن من بين الضربات الموجهة لسلطة المخزن المحاولات المبذولة لتحويل أثرياء اليهود وأعيانهم إلى «زبناء» مقابل منحهم بطاقات الحماية وشهادات التجنيس، وهي من أهم الوسائل التي عبأتها القوى الاوربية لتقوية نفوذها في البلاد والعمل على

---

(3) الاستقصا - الجزء 9. ص - 184-187-189-190.

(4) البحث التاريخي في المغرب جريدة الاتحاد الاشتراكي بتاريخ 27/12/96.

اضعافها من الداخل. وبسبب هذه الضغوط ذات الهدف الاقتصادي، وادماج المغرب التدريجي في السوق العالمية، والغاء الحواجز الجمركية (اتفاقية 1856)، وتكسير الاحتكارات السلطانية حيث كان يسند قسط وافر منها إلى بعض كبار تجار اليهود، بسبب كل ذلك تعرضت الارضية المادية والاسس التقليدية التي ارتكز عليها التعايش بين المسلمين واليهود لهزات عنيفة انطلاقا من اواسط القرن التاسع عشر، الشيء الذي أدى إلى اضعاف اسس التعايش المعيشية بين العنصرين وإلى حدوث تصدعات داخل الجاليات اليهودية، واتساع الهوة بين الاغنياء والفقراء بتهميش فئات المستضعفين منهم.

وقد تحمس عدد من العلماء للإدلاء بأفكار اصلاحية لانقاد المغرب من أزماته والتخفيف من حدة اصداء عدة وقائع سياسية وهزائم عسكرية، ومن الخلل الاداري والفضائح النقدية: من ذلك أن المعارضة الشعبية وجدت في مسألة ضريبة المكس ذريعة للإعلان عن سخطها، وقد حازت عن اجماع طبقة الصناع والتجار وباركها العلماء بعدم اخفاء استنكارهم، فكانت سببا في ثورة الدباغين في فاس حيث تطورت إلى اصطدام مسلح سنة اعتلاء مولاي الحسن الأول على عرش المغرب، وامتدت المطالبة إلى ان استجاب السلطان لمطالب الدباغين، فألغى المكوس المرتبة على أبواب المدن الكبرى، وتم ذلك سنة 1885. . .

وقد أشار محمد المنوني إلى هذه الحادثة بما سماه طلائع المعارضة الشعبية ضد ضريبة المكس التي ضاق بها الصناع والتجار، واستنكرها العلماء، وكانت سببا في ثورة الدباغين على الأمين «بنيس» سنة 1873. . والمهم من هذا، يستخلص محمد المنوني، هو تسجيل أول ثورة عمالية يشهدها المغرب الحديث.[5]

ولم تكن بعض محاولات التجديد التي قام بها المخزن المغربي في هياكله الادارية والعسكرية على يد السلطان الحسن الأول الا لسد الذرائع ورتق الرقاع: «فتجديد الجيش كان الاعتماد فيه من حيث التدريب والتجهيز على العون الاجنبي، وطبيعي أن لا يتحمس الاجنبي لأي اصلاح مغربي خطير عليه. . وتوسيع جهاز الحكومة قد استجاب في معظمه للمشاغل التي كان يخلقها الاجانب للإدارة المغربية.

---

(5) مظاهر اليقظة المغربية.

كما أن مشاريع المعامل التي أراد السلاطين اقامتها كان نجاحها مرتبطا بنوايا الدول التي باعت اجهزتها للمغرب وتعهدت بالمساعدة على تسييرها. وقد بلغت العراقيل التي كانت توضع في طريق النهوض المغربي ذروتها في فضيحة العملة التي قرر مولاي الحسن ضربها في اوربا بوزن وعيار معلومين فأبت الدول التي عهد إليها بذلك إلا أن تخرج عن الشروط المعقودة، نظرا لما كان في زيادة وزن القطع النقدية المغربية على القطع الاجنبية من أرباح للمضاربين الاجانب.»[6]

وجاء عهد السلطان عبد العزيز وأمل المغاربة خيرا، لكنهم سرعان ما شعروا بالخيبة يوم أن شعروا بوجود عناصر نصرانية مبثوتة داخل المجتمع المغربي عندما سمح السلطان الشاب بقيام مراقبين فرنسيين إلى جانب الجمركيين المغاربة للتأكد من استخلاص القروض الاجنبية، وهكذا تجسدت المقاومة ضد الدخيل الاجنبي في الحوادث الدامية التي عرفها المغرب سنة 1907 على يد قبائل مديونة واولاد زيان، ثم عبر قبائل زعير وتادلة، ثم نحو الشمال لتعم العاصمة فاس حيث ظل المولى عبد العزيز محبوسا ينتظر الخلاص.

وما أن تم الاعلان عن البيعة لمولاي عبد الحفيظ بمراكش حتى انقسم الشعب المغربي على نفسه نتيجة الصراع القائم حول العرش بين الاخوين، والذي كانت تذكيه السياسة العسكرية الفرنسية بدفع مولاي عبد العزيز الى الاستمرار في المقاومة لتعطيل موعد البيعة إلى ان انتزع من السلطان الجديد القبول المطلق بالديون المترتبة على الخزينة وبالمصادقة الكلية على عقد الجزيرة الخضراء.. وبذلك لم يستبدل المغاربة الذي أدنى بالذي هو خير إذ كان على السلطان مولاي عبد الحفيظ أن يرزح واقعيا تحت شروط عقد أباح فعليا لكل من فرنسا واسبانيا تصرفهما المطلق في شؤون المملكة تحت غطاء ادخال الاصلاحات التي قرر احداثها مؤتمر الجزيرات، الشيء الذي أوقد نار الاضطرابات واعاد بالتلويح بالجهاد ضد النصارى إلى نقطة البداية.. ولم ينفع معه للسلطان عبد الحفيظ، المحاصر عسكريا بفاس، سوى الرضوخ لتوقيع عقد الحماية حقنا للدماء كما هو معلوم.

---

(6) مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط- العدد الاول - يناير 1977 - بحث الاستاذ أحمد التوفيق.

وقد عرفت هذه الفترة الحاسمة اضطرابا في الامن وفسادا في الاخلاق العامة وفي الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

وقد لخص مصطفى العلوي وهو يتحدث عن هذا الوضع المتردي قائلا: من الاقرار بالحقيقة والاعتراف بعيوبنا أيضا أن نذكر أن المال لم يكن صرفه يخضع - والحالة حالة حرب واستعجال - لمراقبة دقيقة، فلذلك امتدت إليه أيدي المكلفين بصرفه نهبا واختلاسا لايستثنى منهم امين الامناء بالعاصمة، ولا أمناء المحال وضباط الوحدات. ومعظم الأسر التي ظهر عليها الثراء في مطلع هذا القرن، انما اثرت مما سرقته من مال المخزن - أي من الشعب - في هذه الفترة الحرجة من تاريخ المغرب، فجاع الجند وعرى، وفنيت الدواب وفترت الهمم وتطلع المقاتلون للعودة إلى ديارهم[7].

وفي هذا الخضم المروع برزت شخصية الفقيه محمد بن الحسن الحجوي الذي بحكم مركزه كأمين على شؤون الجيش بالحدود الجزائرية، كان يوجه باستمرار إلى السلطان عبد العزيز، ثم إلى عبد الحفيظ بعد توليه، مذكرات يتعرض فيها إلى فساد الشؤون الادارية والعسكرية وإلى ما كان يخالجه من هموم بسبب اضطراب الأحوال السياسية في المغرب واختلال شؤون الحياة الاجتماعية نتيجة «انقلاب الاحوال بالمغرب الذي بدأ بثورة أبي حمارة التي سببت فقر مالية الدولة واللجوء للسلف الاوربي، ثم سقوط المالية بيد ادارة السلف. . بحيث اختل النظام وضاع الأمن وفسدت الاخلاق، وضاعت الفضيلة والأمانة، وتكالب الناس على الرياسات الوهمية وجمع الحطام. وتسلط على مناصب الدولة كل دخيل جاهل، فجر ذلك إلى تلاشي الدولة العزيزية وتتابعت المحن والظلم حول المغرب»[8].

ومن المعلوم أن المشاريع الاصلاحية التي كان يقترحها الفقيه الحجوي على السلطانين عبد العزيز ثم عبد الحفيظ، لم تكن لتجد آذانا صاغية إذ كان يحول دون تحقيقها غياب عامل الارادة والقدرة والوسيلة بدلا من ذالكم الحضور المحتوم لهاجس «التقاليد المرعية». وكيف أيضا بفشل حركة جماعة «لسان المغرب» التي

---

(7) «المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية». ج / 3. ص 83 بتصرف

(8) «الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي». الجزء الثاني. ص 382 المكتبة العلمية- المدينة المنورة.

عقدت العزم على جعل حد للجدل الذي طبع مسألة الاصلاح في المغرب خلال فتراته المتلاحقة منذ عهد محمد الثالث إلى عهد الحسن الأول للسلوك بالإصلاح مسالكه الفعلية عن طريق اعتناق الحياة النيابية والأخذ بالدستور؟ هنالك إذن خسر المغاربة معركة الاصلاح الحاسمة بسبب تخاذلهم وخلفياتهم السياسية والعسكرية، وكان عليهم أن يتلقوا في النهاية الدرس من الخارج.

3- الأوضـاع الادارية وأجهزة الحكـم

إن تشخيص الأوضاع الداخلية للمغرب في مطلع القرن العشرين يؤكد - على أكثر من مستوى - تخاذل ابناء المغرب لبلدهم الذي انتشر فيها الفساد والفوضى ونهب المال العام، والاحتماء بالجنسيات الاجنبية من أجل المصلحة الخاصة والافلات من أداء الجبايات، وأيضا من تجاوزات السلطة التي أصبحت لا تتورع في اقتراف افعال الطغيان باغتصاب حقوق المواطن وممتلكاته. فلا منظومة ديمقراطية لمراقبة تصرفات السلطة، ولامنظومة تربوية وتعليمية تعنى بالنشئ منذ طفولته. أما التنظيم الاداري والتجهيز الاقتصادي فغيابهما عن الساحة من الأمراض التي باتت في حيز الامفكر فيه.

فعلى صعيد العلاقات القائمة بين الجهاز المخزني والرعايا في المدن والبوادي، يمكن القول بأنه رغم العروة الوثقى لشرعية نظام الحكم القائمة على عقد البيعة كتعاقد اسلامي منبثق عن مبدأ الخلافة، فإن الحياة السياسية التي كان يعيش عليها المغاربة تتسم بانفصام في العلاقة بين السلطة (المخزن) والمجتمع «فالمخزن كان يتحكم في المجتمع أي في الشعب كما لو كان متسلطا لا متعاقدا على الطريقة الاسلامية، والممارسات التي كانت تقوم بها سلطات المخزن في الحاضرة والبادية على السواء لم تكن تحتكم إلى قانون، سواء كانت ممارسة سلطة وادراة، أو ممارسات جبائية وضرائب، أو ممارسات خدمة مدنية أو عسكرية. كان القائد والباشا مطلقي السلطة يفعلان في المنطقة التي يحكمها هذا أو ذاك ما يشاءان، ليس فقط بالحكم «القضائي» ولكن كذلك بالحكم في الجبايات وتسخير المواطنين لخدمته باعتباره الدولة، أو خدمة الدولة عسكريا ومدنيا. ولم يكن للمواطن أي حق في التظلم، فاحرى في الاحتكام إلى قانون ما، وكان الشعب يتضرر، ولكن مصير تضرره

هو التمرد في كثير من الاحيان. والتمرد هو الذي وصف بالسيبة، حتى بقيت هذه الكلمة الطابع الذي يطبع المغرب في تفكير الاستعماريين. . وكان من المظاهر التي أفرزها هذا التمرد أن السلطان يقضي حياته دائما على فرسه يطوع القبائل المتمردة، ويقوم بحركات (بسكون الراء) منتظمة تأديبية: فهذه الوضعية تؤكد بعض الحقائق، منها أن العلاقة بين الدولة والمجتمع كان يطبعها الانفصام، وأن هذه العلاقة كانت تقوم على الخوف لا على الاحترام، خوف متبادل: المخزن يخاف من الشعب فيبطش به، والشعب يخاف من المخزن فتتمرد قبائل أو أقاليم عليه، والتمرد لم يكن من الشعب ضد سلطة الدولة التي كان يطبعها الاسلام، ولكن ضد البطش، سواء تمثل في القمع العسكري أو في اغتصاب الجبايات بغير نظام عادل، أو في تسخير المواطنين لخدمة الحكام[9].

والباحث في التاريخ المغربي المعاصر لا يعدم العثور على المصادر الحقيقية التي تروي الآثار السيئة التي كانت تخلفها أفعال الطغيان المقترفة من لدن ممثلي حكومة المخزن والسلطات في المدن والقبائل في حق المحكومين، بل وحتى في حق بعض المسؤولين ولو صلحت سيرتهم. فيكفي لو توفرت الفرصة للباحث، الرجوع في هذا الباب لوفرة الوثائق المخطوطة التي خلفها الفقيه الحجوي كمراجع فريدة من نوعها عن الحقبة العزيزية حيث تناول في احدى هذه الوثائق شرح وضعية موظفي المخزن في الحقبة المذكورة، إذ يقول: «كان مولاي عبد العزيز لااهتمام له بنظام ولاضبط ولاضرائب ولاغيرها من تولية أهل الكفاءة، وإنما كان وزرائه ومن يليهم يولون من يؤدي أكثر من غيره، ثم إذا جاء من يشتريه ولو بقرب توليته، عزلوه وولوا المشتري مكانه، بل باعوا له داره وأولاده فاستباحها. وبهذا تفككت عرى الدولة العلوية حيث هذا الأمر كان عاديا فلم يكن الموظفون يعدون أنفسهم أعضاء دولة يجب حفظها والذب عنها وانما هم أصحاب وظائف مشتراة يعجلون بالسلب والنهب والادخار ريثما ياتي وقت عزلهم. فرب عامل عدل في احكامه في الجملة، رفيق برعيته، وجدمن يشتريه فعزل ونهبت داره ظلما. . .[10]

(9) عبد الكريم غلاب «علاقة الدولة بالمجتمع» (مشروع الحركة الوطنية المغربية)صحيفة العلم 16/ 2/ 96.

(10) هذه الوثيقة صنفها محمد الصغير الخلوفي تحت عدد 70 - كتاب «بوحمارة من الجهاد إلى التآمر» - ص150.

وتأكيدا لما جاء في الكتابات السياسية المشار إليها آنفا فإن عددا من المراجع الكولونيالية أكدت تلك الممارسات (التي استمرت حتى في ظل إدارة الحماية) بحيث كانت الحياة بالبادية تجري حول القائد الذي له السلطة المفردة ولا يرد له أمر، فرغم أنه كان يتقاضى عن مهامه عشر ريع ضريبة الترتيب فقد كان يتغاضى عن تحصيل الضرائب، وهي من أهم المهام المسندة إليه في مقابل قبول بعض الهدايا كالخروف الذي كانت كل خيمة تقدمه له عقب فصل الخريف عند وصول وقت الفطام، أضف إلى ذلك استخدام القبائليين بأرضه لحرث «التويزة». ومن الغريب أن هذه الطاعة للقائد كانت عفوية ومقبولة لدى القبائليين الذين لا يجدون حرجا من هذه المعاملة «الطبيعية» في نظرهم، فلا يشتكون منها أبدا إلا إذا ابتز منهم القائد شيئا كثيرا بدون لين وسياسة. ولم يكن للمعدمين طريق يتخذونه سوى أن يؤلفوا أحزابا من اللصوص فيسرقون شريطة أن يؤدوا للقائد نصف منهوبهم، وغالبا ما كانوا يسلمون من كل عقوبة. أما الوظائف المخزنية فقد كانت تباع وتشتري، ومهما ارتقى المتولون إلا اجتهدوا في حصد مازرعوا من مدفوعاتهم، والمشهور بالبلاد أنه لا يتراس أحد إلا لأجل الانتفاع[11].

4- الوضع الاجتماعي والمعيشي

عندما نسائل المصادر التاريخية المغربية لانجد إلا النزر القليل من المعلومات والاجابات عن الأسئلة التي يمكن أن يلقيها الباحث عن الحياة المعيشية اليومية للسكان سواء الحاضرة أو البادية، فوصف حالة المدن والقرى من حيث المعمار والصحة والتعليم وتوفير الأمن فهو مما ينقص تاريخنا المكتوب.. والمصادر المغربية في هذا المجال تكاد تكون منعدمة، ولا نتعرف عليها إلا من خلال ما كتبه الكتاب المستعمرون واعطوا عنه اضاءات وانتهوا إلى القول بأن المغرب - بقطع النظر عن حالة «السيبة» التي كانت تعم مناطقه - كان يعيش في قراه وبواديه على نمط لا يختلف كثيرا عن أحوال القرون الوسطى، ولو أن مظاهر الحضارة العربية الاسلامية من فن معماري ومن أنواع الطبخ والألبسة، كانت متوفرة في المدن الكبرى، ولا

(11) انظر «محور السياستين» تأليف القبطان اودينو - تعريب محمد بن الشيخ - الطبعة الاولى- 1972- المطبعة الجديدة بفاس الطالعة.

مجال هنا للإعتقاد بالشكل المرعب «للإقطاعية» بالبادية المغربية حسب ما تصوره لنا المصادر الكولونيالية، إلا أننا على النقيض لا نريد هنا تجاهل ماعاناه المجتمع المغربي خلال العصور من عنف ومن تناقضات داخلية على مختلف مستويات الحكم وآلياته. ومع ذلك فلا مانع من القول بأنه بالمقارنة مع الاقطاعية في اوربا القرون المظلمة يتضح أن الفارق يتجلى مغربيا في ما يتمتع يه الفرد في الاسلام من حصانة في ذاته وفكره في ظل فضائل تحيطه بتكريم وجداني يعطيه النفس المتجدد دوما لمكابدة ضيقة العيش ويفسح له الآمال الواسعة في الحياة.

لكن التناقض كل التناقض داخل المجتمع المغربي - قديما وحتى حديثا - هو ذالكم الفارق بين حياة الحواضر وحياة البوادي، فهو فارق استمرار البوادي المغربية في العيش على أساليب وأنماط قريبة مما كانت عليه في العصور الوسطى وحتى ماقبلها. وهنا تتجلى صورة التخلف المرعب الذي كان يستوجب دعوة فاعلة إلى الإصلاح. ومن المؤسف أن كل محاولة للتغيير لم يكتب لها النجاح لأنها ضلت الطريق، فكان الاخفاق الصارخ في التوجه الاصلاحي وفي ارادة التغيير، سببا في التعجيل بالاحتلال الاجنبي على مدى واسع، وقد سبقت الاشارة إلى ذلك.

فالمجتمع المغربي في مطلع هذا القرن كان يعيش على نمط يمكن وصفه بالبدائي المتخلف في آلياته ووسائله: محراث السكة العتيق، الرحى اليديوة ونادرا المائية، المغزل النسوي، لاصناعة باستثناء بعض الخزف والنسيج المنزلي البسيط، لا طرق معبدة ولا انارة، ولا وسائل نقل جرارة. لكن المدن وخاصة الحواضر منها، فهي وإن كانت عريقة في القدم، وسابقة للمدن الأوربية من حيث التمدن البشري والمعماري والفني، إلا أنها ظلت راكدة على مر عصور النهضة الاوربية، باستثناء بعض المنشآت الدينية والسكنية بالنسبة للمستويات الرفيعة.

وحسبما يؤخذ من النصوص الواردة في مؤلف جان سيرماي المشار إليه آنفا حول الاوضاع التي كان يعيش في ظلها المجتمع المغربي أمس الحماية الفرنسية، فان الحياة في البوادي المغربية في بداية القرن العشرين كانت تتسم بطابع جد عتيق سواء من حيث نمط العيش أو من حيث نوعية الانتاج، ناهيك عن سكن التراب المدكوك إن لم يكن تحت النوالات وفي ظروف لا صحية، فلا ماء يجري ولا دواء يشفي، حراثة سطحية للأرض، ومردودية زراعية متدنية، وسائل بدائية في الحرث والحصاد،

ماشية هزيلة لا تجد ما يكفيها من الكلأ خاصة في السنوات العجاف، استغلال للأرض وزراعتها على طريقة الخمس أو الخبزة، وفوق هذا كله لا طرق معبدة للمواصلات ولا وسائل نقل بالعجلة إلا الدواب، ولا إدارة ولا خدمات عمومية.

«لقد جاء تولي السلطان الحسن الأول لعرش المغرب في عام 1873، في ظرفية من الهدوء النسبي والرخاء، اعقبت الازمة الرهيبة (يقصد الجفاف) التي عصفت بالبلاد طيلة أعوام 1867-1869. ثم لم تلبث دورة الجفاف أن عاودت في عام 1877. فلقد انخفض مستوى المحاصيل عن التوسط مما حتم استيراد الحبوب في المنطقة الشمالية من البلاد، وتردت المحاصيل في عام 1878 ايما ترد، بفعل توالي سنوات الجفاف واجتياحات الجراد. وارتفعت الاسعار في لمح البصر، وعم القحط والمجاعة وازداد تدفق الحشود من سكان البوادي على المدن، من الجائعين الباحثين عن كسرة خبز. وهو ما مهد المجال للأوبئة التي سرعان ما تفشت في أنحاء البلاد. فانضاف إلى الأموات بسبب الجوع، الأموات ضحايا الكوليرا، والجدري، والحمى التيفية (أو التيفويد). وأصبحت الشوارع مسرحا لأبشع المشاهد في واضحة النهار. وهي مشاهد أعمل فيها الملاحظون من الأجانب والأهالي أقلامهم بالوصف والتصوير. ونجد تصويرا ضافيا لذلك على درجة عالية من الايلام، في هذا النص الذي وضعه أحد رجال الدين من منطقة حاحا، واثبته المختار السوسي في كتابه «المعسول» الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه. واما بعد ففي عام 1878 الم بالمغرب قحط شديد وجفاف لا مثيل له، فخلت البلاد من الطعام والحبوب، واتسع الجفاف إلى جميع مناطق البلاد، من الصحراء إلى سوس، وإلى حاحا، ومن بلاد الغرب إلى مراكش، فالحوز قاطبة ووجدة وطنجة، وشمل جميع الجبال وعم جميع المناطق، وصارت قطعان الماشية تنفق من العطش وانقطع الحرث في جميع تلك المناطق لانعدام الأمطار، وظل الناس، طيلة تلك السنوات، لا يحرثون ثم إذا هم يفرون باتجاه الجبال ومنابع المياه ثم حل الجفاف بهذه أيضا، إلا نواح قليلة منها.

«ثم اخدت تلوح بشائر تحسن للأوضاع، حسب جون لوي مييج، في صيف 1879. وخفت وطأة الوباء، وتهاطلت الأمطار في خريف تلك السنة. وإذا بالدولة تسرع إلى وقف المساعدات التي كانت تخص بها الأشد فقرا من السكان. لكن

السكان لبثوا في حالة الوهن والبؤس. ففي منطقة دكالة حيث عصف الجفاف والأوبئة بمعظم قطعان الماشية، لم يكن في مقدور غير الميسورين من السكان أن يعيدوا تكوين بعض الرؤوس منها. فيما يبقى ذلك متعذرا على غالبية القرويين.

«لكن بقيت البلاد تعيش ظروفا عصيبة، كما تشير المراسلات المخزنية إلى ذلك في اسهاب شديد. وتأخر انعاش المبادلات الحضرية، بعدما نالها من الضعف والوهن. ولقد ظلت الجهة الشرقية، طوال عام 1880، تعيش ظروفا عصيبة وتعاني من الجفاف. وكان عام 1881 عاما عصيبا، وعام 1882 عاما مشؤوما. وعم الجفاف وكان فتكه بالماشية من أشد ما يكون. وعادت حشود الجياع إلى سابق طوافها، ووقع الفلاحون في ضيق شديد. وظلت الوضعية في عام 1883 على روعها وفظاعتها. وكانت المحاصيل هزيلة في منطقة الغرب. وازداد تراجع المحاصيل في منطقة الجنوب لدى قبائل السراغنة ومسفيوة، ووزكيطا في الحوز، عما كانت عليه في عام 1882. واستمر فتك الجفاف بمنطقتي سوس والريف، ولم يلح ما يبشر بتحسن الاوضاع في عام 1884. فلقد قل الماء في شهر نوفمبر من عام 1883، في مدينة فاس وبلغ ذلك إلى انعدام الدقيق، لأن قلة الماء أدت إلى تعطل معظم المطاحن، وكان يجري احتكار المياه لتعمل في سقي بساتين الدولة الواقعة خارج المدينة[12].

ومما يثير الاستغراب أنه رغم المركز القوي الذي تحتله البادية المغربية داخل اقتصاد البلاد من حيث التعويل على الزراعة وتربية المواشي، فان حكومة المخزن في عصورها السالفة، لم يسبق أن كان من بينها عضو مسؤول عن الشؤون الفلاحية، فكان على القطاع الفلاحي بالمغرب ان ينتظر عهد الحماية ليقع التفكير في تعيين مرشد فلاحي لتلقين القبليين طرق اصلاح الزراعة والماشية، حيث اسندت هذه المهمة سنة 1913 لـ «صحفي» مصري اسمه علي زكي الذي «كانت له بالبوادي المغربية ايام مشهورة: كل عام يخطب فيها - بالعامية - على جموع الفلاحين ومن اليهم. . . ويقوم بجولات في مختلف مدن الايالة الشريفة وأهم اسواقها لارشاد اصحاب المواشي بفائدة الخصي، وتعليمهم كيفية اجراء عمليتها حسبما يباشره أمامهم بيطري ماهر يكون مرافقا له. كما يقوم - أي علي زكي - بالقاء محاضرات يكون

---

(12) محمد الناجي - Expansion européenne et Changement Social au Maroc - مرجع سابق.

موضوعها الاهتمام بالصحة العمومية والوقاية من حمى المستنقعات، ويوزع بعض كتبه المؤلفة باللغة العربية. . .»[13]

وبقطع النظر عن تبادل المنافع بين المدن والقبائل المجاورة، تبقى المدينة بحكم مركز السلطة العليا بها، هي المهيمنة على البادية، مما كان يؤدي إلى توتر في العلاقات بين المجموعتين. فإذا كان سكان البادية يمكنهم الاستغناء عن صناعات المدن في فترات القطيعة، فان المدن لم يكن في مقدورها الاستغناء عن البوادي المنتجة لأنواع الحبوب والقطاني وتربية المواشي، فكان الالتجاء إلى البادية يتم طوعا او كرها بحكم أن المدينة تجسد بالنسبة للبادية القاعدة المركزية للمخزن سياسيا وعسكريا بحيث تشرف على تجميع المحال والحركات[*] وتوجيهها ضد القبيلة.

وليست اسوار المدينة رمزا للسلطة المخزنية فحسب، بل تتحول إلى مصيدة حقيقية حينما يصدر الامر بالقبض على من يدخل المدينة من القبيلة الفلانية لهذا السبب أو ذاك. وتذكر الوثائق أن فاس استعملت اسوارها للقيام بهذا الدور مرات متعددة في القرن الماضي على حساب كل من قبائل بني سادن والحياينة والتسول والبرانس، في حين استعملت تازة لنفس الغرض بالنسبة لقبائل غياثة، كل هذه العناصر مكنت أهل المدينة من تدعيم أو فرض سيطرتهم على البادية في المستوى السياسي والاجتماعي.[14]

وما دمنا نلاحظ أن بوادينا في الوقت الحاضر لم ينلها لحد الآن الحظ الكافي من التطور والتغيير بما يجعلها في مصاف أرياف الدول المتقدمة، بحيث لا زالت جل مناطقها تعيش على نمط لا يختلف كثيرا عن النمط العتيق، فهل لا يجدر بنا أن نفتح هذا القوس لنسير مع عبد الجليل حكيم[15] في تحليلاته حول أسباب عجز البادية

---

(13) انظر عن علاقة الشيخ علي زكي بحكومة المخزن البحث الذي نشره السيد احمد عفاش بجريدة العلم 31/ 5/ 95.

(*) المحال جمع محلة بسكون الميم هي الفليق العسكري. والحركات جمع حركة بسكون الراء هي الاغارة على القبائل المتمردة.

(14) كتاب «تطور العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي» - منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط - سلسلة ندوات ومناظرات رقم 10-1988 تقرير الاستاذ عبد الرحمان المودن. ص 41-42.

(15) نفس المرجع تقرير. ذ. عبد الجليل حكيم. ص 58-61-69.

المغربية عن مسايرة التحديث الذي شاهدته المدن المغربية سواء خلال فترة الحماية أو اثر الاستقلال، بينما البادية ظلت تعاني في أغلب مناطقها ركودا فسره المنظرون الفرنسيون بجهل الفلاح المغربي لمفهوم السببية، واقتصاره على القيام بمجموعة من الافعال بطريقة آلية وطقوسية، لا يعير أي اهتمام للمستقبل. فقد يشرح (جاك بيرك) أن عملية التحديث بالبادية المغربية لا تكون إلا كلا لا يمكن تجزئته، لذا فعوض تقدم تدريجي بواسطة عنصر من العناصر كمنح القرض او تبسيط التقنيات الفلاحية، ينبغي القيام بعمل كلي يشمل مختلف جوانب الحياة بالبادية.

فالتقدم سيكون كليا أو لن يكون. وهذا التقدم الشامل لن يتم إلا عن طريق صدمة نفسية تكون الآلة مصدرها. . الشيء الذي سيتيح تحطيم المحددات التقليدية بحيث سيعي الفلاح ان بامكانه التحكم في الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه، وتغييره وفقا لما تقتضيه مصلحة وتحسين وضعيته. على أن ادخال التقنية وحده لا يكفي لاحداث مثل هذا التغيير. ذلك ان قبول وسائل انتاج جديدة والأخذ بها يقتضي احداث تغييرات اخرى على المستوى الاجتماعي، ويتعلق الامر بانشاء بنية تحتية اجتماعية تشمل كلا من مستلزمات التعليم والمراقبة الصحية والسكنى. هكذا، إذن يمكن تحقيق تغيير شامل على المستوى التقني والاقتصادي، وكذا على المستوى الاجتماعي والاخلاقي كذلك: تحديث لايمس الارض وحدها بل الانسان كذلك. فهذا التحول الشامل سيبيح للخماس وللفلاح بصفة عامة أن يتحرر من القيود التي تكبله، وأن يحطم الشروط التي تحد من فاعليته، وذلك بزعزعة ثقته في الأفعال الروتينية التي كان يعتبرها شيئا طبيعيا.

5- الـوضـع الأمـني

يمكن القول بأن الحالة الأمنية لم تكن على العموم لتبعث على الارتياح خاصة بالنسبة لمناطق المغرب الشرقي حيث كانت قبائل أنجاد تسطو على القوافل التجارية الآتية من الجزائر عبر المغرب الشرقي، مما كان يتسبب في تعقيدات سياسية بين المغرب وفرنسا، ويرهق خزينة الدولة من جراء التعويضات المفروضة على السلطة المغربية من لدن حكام الاحتلال بالحدود الجزائرية المغربية.

ومع هذا فسلطات منطقة وجدة نادرا ماكانوا يكثرتون لما يحدث من خسائر في الأموال الجزائرية الفرنسية بحجة أن تلك القوافل كانت تتوجه لمناطق الثائر بوحمارة.

وفي هذا الصدد يقول الفقيه الحجوي «. . لكن عرب انكاد المتعطشين للسلب والنهب أبوا إلا أن يعترضوا للقوافل، وأن لايتركوا أحدا يمر عند أبي حمارة ولو بالقوة، وأظن أن هناك ايعازا سريا من ابن عبد الصادق (يقصد الحاكم المخزني لمدينة وجدة). وفي ليلة 11 ربيع الثاني جاءت قافلة من الغرب معها بقر 54 وغنم 1600 وبغال 3، ومعها مغاربة فقط من الثوار، فتعرض لها انكاد وأكلوها وقتلوا ثمانية من أصحاب الثائر، ومات من عرب انكاد اثنان، وكانت أموالها لابن العباس التلمساني. . . وفي الصباح جاءني الحاكم (الفرنسي) وقال لي: ان أصحابكم أكلوا قافلة أخرى قرب حدودنا، ولما رآني تغيرت قال: أن أصحابها رواكة، يعني من أصحاب الثائر، لكن المال لبعض الجزائريين ولابد أن تؤدوا. فقلت له إذا كان كل يوم هكذا فالافلاس مضمون للمغرب. ثم قلت له إنني ذاهب لوجدة لمشافهة حكامها في هذه الأمور ليكون لها حد، وإني متحير الفكر من هذه الحالة. . . وذهبت لوجدة فقلت لابن الصادق بمحضر ابن كروم ومولاي مصطفى ومولاي بوبكر: ذهبت لفصل دعوى قافلة فما فاصلتها حتى وقعت ثانية، ثم وقعت ثالثة، ثم ما كمل فصال الثلاثة حتى وقعت الرابعة، ثم التفتت لابن الصادق وقلت له: في كل حالة تقول «فاصل بكل ما طلبوه، وخير مولانا كثير»، إذا كان أهل انجاد ينهبون كل يوم، والسلطان يؤدي عنهم فأي خير يبقى للمغرب وللسلطان، فنحن في ضيق والعسكر يموت جوعا، ونحن نعطي مؤنته غرامات عن قوم نهاب، هذه عراقل يضعها هؤلاء النهاب في طريقنا ويريدون بها تحريش الدولة المجاورة لتحتل وجدة. . .[16].

وفي فصل آخر من مذكراته «انتحار المغرب» يشير الفقيه الحجوي إلى أن تردي الحالة الامنية في المغرب الشرقي لم يكن وليد ثورة بوحمارة وحسب بل سبقها بزمان «بسبب تعطش عرب انجاد للسلب والنهب. . . ذلك أن الطريق من وجدة ومليلية لفاس فقد الأمن فيها منذ أزمان متطاولة: من زمن مولانا الحسن ومن قبله إلا نادرا. . .».

فذاكرة الجيل الذي عايش هذه الفترة حفظت لنا عن طريق الرواية الشفهية ما كانت تلاقيه القوافل التجارية التي كانت تعبر ارجاء البلاد من ممارسات لا امنية في

---

(16) الخلوفي محمد الصغير عن مذكرة الفقيه الحجوي «انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره».
-نموذج من الكتابات السياسية في مطلع القرن العشرين. ص 54-55.

القيام بالتواصل التجاري والبريدي بين مختلف مناطق المملكة، وذلك من جراء قطع الطرقات من لدن عصابات النهاب لفرض اداء «الزطاطة» والاتعرضت حمولات السلع والدواب للنهب والاتلاف.

لكن فيما يرجع لانعكاسات الوضع الامني على المجتمع المغربي ككل في الفترة المدروسة، فإن النقص في المصادر والمعلومات الوطنية من جهة، وعيوب التحيز التي تطبع المصادر الغربية من جهة أخرى، تملي على الباحث سلوك منهج يعتمد التقصي عن طريق الاستعانة بالمراجع السمعية الموروثة عن بعض المواطنين ممن عايشوا فترة ما بين انتهاء القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وقد تهيأ لي في صباي وشبابي أن عاصرت البعض القليلين منهم، خاصة والدي رحمهما الله، وأفراد عائلتي من الجيل العزيزي وغيرهم رحمة الله عليهم جميعا، حيث سمعت منهم الشيء الكثير عن أحوال المغرب الأمنية والمعيشية في الفترة المذكورة، خصوصا ما كانت تعيش عليه العاصمة فاس من تردي على المستويات الأمنية والاجتماعية والصحية والعمرانية، مما كان يستدعي ويستوجب العناية والنهوض بالاصلاح والتعجيل، بجعل حد للتدني الذي انحدر إليه المجتمع المغربي.

أراني مدعوا لذكر بعض ما سمعته عفويا في هذا الباب. فمن ذلك ان عمل والدي بالحدود الجزائرية تحت مسؤولية أخيه (الفقيه الحجوي) كان يفرض عليه الانتقال ما بين فاس ووجدة. ولانعدام الأمن بنواحي مدينة تازة حيث كانت عصابات الثائر «بوحمارة» من قبائل غياتة يقطعون الطرق، كان السفر بين فاس ووجدة يتم على الشكل الآتي: كانت قافلة «الرقاصين» تنطلق من فاس على ظهر الدواب في اتجاه ميناء مهدية (القنيطرة)، وقد يحدث فيضان في نهر سبو فتحط القافلة ترحالها وتنتظر تراجع النهر ولو تطلب ذلك أياما وأسابيع، ومن ميناء مهدية تقلع باخرة فرنسية في اتجاه ميناء وهران، ومنها ينطلق قطار صوب مدينة تلمسان حيث يتابع السفر إلى وجدة بواسطة العربات أو الدواب. فكان السفر إلى وجدة على هذا النحو يستغرق أكثر من شهر واحد في بعض الأحيان.

أما عن الحياة في مدينة فاس، فأغرب ماسمعته عن والدي ومن غيره من عامة الناس، أن إنارة الأزقة ليلا تتم بواسطة قناديل زيتية توضع داخل ثقب في الجدران، لكن الزيت لا يتوفر إلا إذا جاد به المحسنون من سكان الحي، وإن توفر فغالبا ما

يطوف عليه طائف من الصعاليك لتسهيل عملية السطو على المارة المتوجهين لصلاة الفجر، وقد حدث لوالدي أن سلب منه سلهامه بهذه الطريقة الليلية!.

أما النفايات المنزلية فكانت تتراكم في أركان الأزقة وقعر الدروب مما ينشأ عنه انتشار الروائح الكريهة وتجمع الجردان والحشرات المؤذية، ويتسبب في اصناف الامراض.

وذاكرة الشيخ أحمد بنعلال - شيخ قبيلة شراكة من زمن السلطان الحسن الأول- البالغ الآن من العمر أزيد من قرن[17]، «حدثنا حديثا أن مدينة فاس تتوفر على سبعة أبواب تغلق بعد آذان المغرب، وكلما حضر أحد من البادية لم يكن يجد ملجئا يلتجئ إليه، فيبيت خارج الأسوار، وربما يتعرض للنهب أو القتل. وقد بقيت هذه الحال حتى بعد دخول الحماية للمغرب. أذكر أن أربعة أشخاص قدموا من قبيلة الحياينة إلى المدينة فوجدوا الأبواب موصدة بباب الفتوح فأخدوا يطرقونها بقوة، فلما سئلوا من لدن الحراس عن سبب الحضور بعد الإغلاق قالوا، نريد الدخول فسيقوا إلى ابن البغدادي (الباشا آنذاك) صبيحة اليوم الموالي لينالوا جزاءهم عن طريق الجلد بالعصا!.»

هذه الأحوال السيئة كانت طبعا تحدث التدمر والتأسي في الأمزجة، وتؤدي إلى التبرم والكآبة، ولكنها لم تكن تلفت أنظار المسؤولين لمعالجتها. وبكل أسف فإن مثل هذه المظاهر لم تكن لتستقطب اهتمام «المثقفين» فلم يؤرخوا لها مثل ماكانوا يؤرخون للحوادث والحروب. فما الذي ياترى كان يغضي اهتمامهم عن مثل هذه المظاهر وينكص أقلامهم عن التأريخ لأحوال المدن والقرى حيث يعيش الناس أحوالا غير لائقة بالصحة والكرامة والأمن؟.

6- الوضع الصحي

يذكر جان سيرماي في مؤلفه عن مظاهر الحياة المغربية أمس الحماية الفرنسية أن الرصيد الصحي كان مختزلا في بعض الملاجئ الملتصقة بالمساجد حيث كان يأوي إليها المرضى والعجزة وذوو العاهات. ذلك في غياب أي علاج طبي بالمعنى

---

(17) نقل عن جريدة العلم عدد 18557- تاريخ 9 مارس 2001- استجواب اجراه ذ. ابراهيم الدمناتي مع الشيخ احمد بنعلال.

الصحيح. وإضافة إلى ذلك كان هناك حي للمجدامين بضواحي مراكش ومرسطان للمجانين بمدينة فاس بالقرب من الضريح الادريسي (سيدي فرج). وفي هذا الصدد يورد الكاتب ما كان يتلقاه عن بعض الرحالة الزائرين للمغرب قبل 1912 حيث كانت تقاريرهم تصف حالة الشدوه التي كانت تاخذهم أمام كثرة المعطوبين وذوي العاهات من المصروعين والعمي، وأصناف المرضى المنتصبين للتسول في جنبات الطرق وأبواب المساجد والأضرحة للحصول على ما يسدون به رمقهم، فضلا عن أن يتلقوا أي عناية طبية أو اسعاف من الدولة. بل وحتى جنود المحلات كانوا يفتقرون إلى مصلحة طبية ترافقهم في تنقلاتهم العسكرية. فالمرضى وجرحى الحرب انما كانوا يشدون بوثاق فوق أظهر الدواب لمتابعة سير المحلة حيث يباشر علاجهم حلاقون ومطببون بالتجربة لاغير.

وهكذا، يتابع الكاتب الفرنسي، ففي بلد كانت جامعة القرويين تستقطب إليها منذ القرن العاشر النخبة المثقفة في العالم الاسلامي حيث تخرج منها أفواج الأطباء من بينهم ابن زهير (1161) وابن رشد (1198)، أصبحت هذه الجامعة في القرن التاسع عشر عاجزة عن تكوين طبيب ذي مستوى يقارب ولو نسبيا ما وصل إليه الطب في تلك الفترة في البلدان الاوربية، لذا وفي غياب أي تعليم طبي وأنظمة صحية، بات من الواضح توفر الظروف المؤدية إلى انتشار الأوبئة في بلاد المغرب، من طاعون وكوليرا وتيفوس، لدرجة أن هذه الأوبئة بلغت بذكر المؤرخين العرب ما بين 1867 و1878 أزيد من ستين جائحة كان من بينها جائحة الكوليرا والتيفوس إثر حملة جراد على ناحية سوس 1878، أذكتها المجاعة مما خلف ما يقرب من ثلاثة ملايين من الموتى بالمغرب (انتهى تقرير الكاتب سيرماي)

لكن لمصطفى العلوي رأيا آخر، فقد كتب[18]: ولم تكن الدولة تكتفي بالمبادرات الاحسانية للمواطنين بل كانت لها قوانين ونظم تشمل الميادين الاجتماعية والطبية، فقد كانت هناك مستشفيات للعيون وللأمراض المعروفة في ذلك الوقت (يقصد عهد الحسن الأول)، بل أن المغرب كان أول دولة في العالم تقيم قرى خاصة بالمرضى بنفس الوباء، وقرية الحارة القريبة من مراكش نموذجية في نوعها، فقد

(18) المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية. ج/1. ص 61.

كانت محاطة بالأسوار وليس لها إلا مدخل واحد حتى لا يختلط المرضى بغيرهم ولا يتسرب المرض خارج الحارة. . .

ثم يعود الكاتب لينسخ هذا التفاؤل فيذكر بأن «في عهد الحسن الأول كان الناس يومنون بالجن ايمان المقتنع، مثلما كانوا يربون الافاعي في جنبات البيوت لتلتهم الفيران والجردان والعقارب، ويستعملون السحر والشعوذة في حل المشاكل والكي بالنار في معالجة الأمراض. فكيف بهم عندما يخسف القمر، مثلما حصل سنة 1881 في شهر رمضان من عام 1294، وتاتي بعده الازمة الاقتصادية وتنعدم الاقوات، ويكون ذلك مطابقا لتنبؤات الفقهاء والسحرة كتفسير لعواقب خسوف القمر. لقد انحبس المطر عدة فصول، ثم جاء وباء الكوليرا سنة 1882 وصادف المجاعة التي اعقبت الجفاف، ومات الناس بالمآت، وكان الرعاة ينبشون على الأموات ليسحبوا منهم أكفانهم. وما كانوا بذلك إلا ليساعدوا على انتشار الوباء وهم لا يعلمون. . . وفي جهلهم مغرقون، وما ان اقبلت سنة 1883 حتى عصفت بالبلاد موجة من وباء «التيفويد» وكانوا يسمونها الحمى، ولم تعرف في غزوها لأقاليم المملكة تفريقا بين معدم أو موسر، بل أن أول ضحاياها كان الوزير الاول موسى بن احماد، أب باحماد الذي. . . سيصبح المساعد الأيمن للحسن الأول ولمن سياتي بعده، كما مات بنفس المرض عدد من الأعيان والعلماء ذكر التاريخ من بينهم العالم الكبير قاضي القضاة أبو بكر عواد. . . .»[19]

7- حالة التربية والتعليم

لم يكن للمغرب نظام تعليمي بالمعنى الصحيح فالتعليم الابتدائي انما كان عبارة عن انتصاب «فقهاء القرآن» بالكتاتيب (المسايد) بكبريات المدن، يلجها ابناء الطبقات الميسورة لتعلم الكتابة وحفظ ما تيسر من القرآن الكريم باستعمال اللوح الخشبي المدهون بالصلصال المصقول، ترسم عليه الحروف بالصمغ بواسطة قلم القصب. فلا ورق ولا صبورة ولا كتاب مدرسي. ومن الغريب أن هذا النوع من توزيع تعليم كتاب الله على أبنائنا قد دام طيلة فترة الحماية واستمر حتى بعد الاستقلال في القرى

(19) نفس المرجع. ص 72.

والبوادي حيث ينتصب «فقهاء القرآن» بالمساجد (الجامع) والأضرحة المنتشرة بأرجاء البلاد.

أما «طالب» المداشر والدواوير فقد كان يطوف بالأسواق الأسبوعية ليعرض خدماته على من يحتاجها من «أعيان» البادية ليعلم أطفالهم بعض السور القرآنية بطريقة «الشرط» شريطة أن يقوم بهذا العمل مقابل دراهم معدودة أو أمداد من الحبوب باضافة «الخبزة» واللبن على مدى السنة التي كان «يشارط» لمدتها.

«فالطالب 'المشارط' كان يقوم أيضا بكتابة رسائل القائد وأهل القرية عموما إذا كانوا يجهلون القراءة والكتابة. وإلى جانب الفقيه العارف بكتاب الله، كان هناك المشعودون المتجولون يعرضون خدماتهم لكتابة الحجب والتطبيب بواسطة الأعشاب وفك النساء من العقم. وان لم يقع على يده شفاء فلا يتقول فيه بشيء... ويوم أن يغادر هذه القرية ويحل بأخرى لم يكن حمله سوى جراب صغير من ثوب، وسبحة، ودفتر دونت به القواعد السحرية وعقاقير التطبيب...»[20].

لم تكن مرحلة التعليم المسيدي تخلو من قساوة «الفقيه» وغلظته في تلقين الأطفال مبادئ الكتابة والقراءة «فالطفل الصغير يدخل المسيد فيحشر في ذلك المكان حشرا ويستوي هو في درجة واحدة مع الذين يحفظون القرءان والذين يقربون من حفظه، ومن هم أصغر من ذلك وأكبر في اختلاط.. وعندما يدخل الطفل يوكل إلى نفسه ليعتمد عليها... وكل عمله لمدة طويلة ينحصر في أنه في وقت المساء يامر الاستاذ أحد كبار التلاميذ أن يقرأ التلاميذ الصغار حروف الهجاء، فيستند هذا إلى الحائط ويحدق به هؤلاء الأطفال وبيدهم لوحات صغيرة كتب على أحد وجهيها آيتان أو ثلاث من فاتحة القرآن أو من سور حزب سبح، وكتب على الوجه الآخر حروف الهجاء... فيأخذ يلقنهم حروف الهجاء واحدا واحدا حتى يأتي على الأخير، ثم يبدأ عودا على بدء، وبطول المدة والتكرار يستطيع الطفل أن يستظهر حروف الهجاء. وفي تعليمه الكتابة، يجلس هو ورفقاؤه أمام تلميذ أكبر منه، فيخط لهم الفقيه في اللوح حروفا بارزة بانكشاف الصلصال عن الأماكن التي حصل عليها الضغط برأس القلم القصبي.. وقد كان بعض أهل الفضل يقومون بهذا النوع من الاحسان فيوزعون على

(20) كتاب «محور السياستين» للقبطان اودينو- م.س.ص 59 بتصرف.

التلاميذ الصلصال لمحو اللوح والاقلام للكتابة بها، ولا يخرج الطفل من تتبع التخطيط (التحنيش) إلا وقد تعب تعبا مضنيا وقاسى من العذاب ما لا يتصور. والخلاص من هذه الشدائد انما هو بالرضوخ للفقيه بالعطاء والتقرب بالهدايا والتحف. فمن وجد في يده سعة أو كان في وجهه صباحة، ينجى من هذه المصائب (يعني الضرب بالقضيب وعرك الاذن الخ...)، ومن فقد هذين الامرين جملة، فويل له ثم الويل»[21].

يصف لنا عبد الإله بلقزيز، واقع التعليم الابتدائي في النظام التقليدي في معرض كلامه عن محاولات اصلاح التعليم ببلادنا كنواة للحداثة، فيقول: «قبل أن تبدأ المؤسسات الأولى للنظام المدرسي العصري في الخروج إلى الوجود، كان النظام التعليمي والتربوي التقليدي في المغرب مايزال مغلقا على نموذجه الموروث، معيدا انتاجه في الحواضر وفي البوادي: يبدأ الطفل تعليمه في سن الخامسة بالالتحاق بـ«المسيد» (الكتاب القرآني) متتلمذا على «الطالب» أو إمام المسجد، وكان جل ما يحصله في فترة «التكوين» الأولى هذه حفظ القرآن وترتيله، وتعلم رسم الحروف (الكتابة) ثم يتدرج بعد ذلك في التعلم ليتلقى علوم اللغة والنحو والفقه، فيحفظ «الأجرومية» و«ألفية» ابن مالك و«مختصر» خليل. ويمكن بعد ذلك للمتعلم، بحسب الظروف، أن يظل في «الزاوية» (إذا كان الأمر يتعلق بمنطقة غير حضرية) أو ينتقل إلى جامع المدينة الكبير، وقد يذهب إلى القرويين رأسا... وقد ظل هذا النظام الشكل الوحيد لانتاج واعادة انتاج النخب في المغرب»[22].

كان المغربي الذي قدر له الوصول إلى عتبة التعليم العالي يتلقى معلوماته الثانوية والعالية في جامعة القرويين، وهي ترجع في الأكثر إلى مسائل الدين واللغة العربية وما يتصل بها. وكان بحكم انعزاله عن العالم الخارجي وعدم معرفته لما يجري حوله في الشرق والغرب، مقتصرا على هذه المعلومات، مقتنعا بما حصل عليه منها، يراها كل شيء ينبغي ان تبذل الجهود في سبيل الحصول عليه، حتى إذا برع فيها حسب انه قد استكمل فنون المعرفة وأحاط بكل شاردة من شواردها. وعلى كل فان المتخرج

(21) انظر كتاب «الزاوية» للشيخ التهامي الوزاني - فصل «شقاء التعليم» - عن جريدة الشمال عدد 15 تاريخ 21/02/2000.

(22) الخطاب الاصلاحي في المغرب.م.س.ص 125-126.

من جامعة القرويين كان ذا ثقافة متينة في العلوم الدينية واللغوية، تمكنه من تنمية معلوماته في المجالات الفكرية التي تجعل منه شخصا يتحلى بصفة العالم.

ولم يفت النخبة المتنورة آنذاك الانتباه إلى الكبوة التي انحطت إليها جامعة القرويين، وأصابت العقل العلمي والتعليمي بالمغرب نظرا للدور العلمي الذي احتلته هذه الجامعة في عصورها المتقدمة إلى أن انحطت درجة العلوم والمعارف فيها في فترة اصبح للعلم والمعرفة في اوربا الدور الحاسم في التقدم الحضاري. الا ان إصلاح التعليم العالي بالمغرب سواء بالقرويين أو ابن يوسف لم يكن من الهين ولا من الممكن تحقيقه دون اصلاح القاعدة التعليمية التقليدية المتمثلة في نظام الكتاتيب القرآنية المنتصبة بالحواضر وما شابهها في البوادي، والتي باتت تنتج الاجيال وتعيد انتاجها على نفس النمط منذ عهد المرينيين.

فلحد فرض «الحماية» على المغرب لم يكن اذن من المتيسر تحقيق اصلاح التعليم في شموليته اصلاحا جدريا بالنظر لما كان يتطلبه من قلب النظام التعليمي رأسا على عقب، لان مناهج تعليمية حديثة تستوعب آليات مدرسية ودراسية، ومواد علمية وتقنية دخيلة على الطرازات التقليدية، كانت لا محالة ستواجه اعتراضات الفقهاء التقليديين واستياء ذوي المراكز القوية الذين يرون في كل تغيير أو تحديث انزعاجا لذهنيتهم، بل خطرا على مواقعهم.

في غضون هذا الوضع الشاد حدثت أول تجربة لاصلاح القرويين في بداية العقد الثاني من القرن العشرين حين قام الفقيه الحجوي باعداد برنامج اصلاحي لجامعة القرويين، لكن لم يكتب له النجاح لظروف وأسباب سيجد القارئ الكريم تفصيلها في الصفحات المخصصة لآثار الفقيه الحجوي، إذ ما يهمنا في ما نعرض له الآن هو استكناه حالة التعليم بمؤسسة القرويين قبل التجربة الاولى للاصلاح، وهو بالذات ما يصفه الحجوي في سياق روايته لوقائع التكليف السلطاني له باجراء تنظيم جديد لها حيث يفيد بما كان عليه أمرها من سوء حال، جراء غياب التنظيم العلمي(برامج التدريس) والاداري (أوضاع العلماء والمدرسين) فيقول (ان القرويين لم يزل على حاله القديم. فمع كونه مسجدا دينيا مقدسا، هو محل تطوع مفتوح الابواب لالقاء الدروس الدينية والعربية، ولتلقيها من غير أن يكون به نظام، ولا ترتيب لسير دروسه، ولا للموظفين الدينيين المتخرجين منه. ولم تزل رواتب المدرسين به تافهة، على ما

وقع في السكة النقدية من الانحطاط، حتى صارت لا تسد خلة المدرسين، ولا تسل عن المتعلمين، فصار جل المدرسين يتعاطى حرفة يسد بها رمقه، فتعطلت دروس، وأهملت فنون كانت فيه زاهرة يانعة من قبل. وهكذا بقيت الحال اسيفة الى أن هيأ الله توظيفي نائب الصدارة العظمى في المعارف والتعليم، وكنت اول من وظف بها، اذ لم يكن لوزارة المعارف وجود في المغرب من قبل سنة 1330هـ، فكان امر القرويين اول ما همني قلبا وقالبا، لأنها امي وظئري، ومن ثديها العذب ارتضعت. . . وبعد مجهودات، صدر امر شريف سنة 1332 بادخال نظام اليها تنهض به، لائق بمنزلها من قلب الامة المغربية. . . واسند نظرها الي[23].

8- الوضع التجاري والاقتصادي

بالرغم من ان المغرب عرف في عصر الدولة السعدية عدة صناعات متقدمة خاصة صناعة السكر الذي كان يصدر لبلدان اوربا وافريقيا السوداء، وكما أنه عرف صناعة السلاح بمعامل باب المكينة بفاس على عهد السلطان الحسن الاول، فان الصناعة في مغرب مطلع القرن (وبالتبعية التجارة) باتت تنحصر في المصنوعات التقليدية وطبق تقنيات واشكال عتيقة وداخل محترفات (حوانيت ودرازات وفنادق) منطوية على حالها، بعيدة عن كل تأثير خارجي وعاجزة عن كل تغير أو عصرنة في آلياتها وادارتها القديمة، فقد كان هناك عدة مراكز صناعات تقليدية على مختلف انواعها بمختلف اسواق المدن المغربية، لكن مدينة فاس ظلت تمثل مركز الانتاج الهام المتنوع والكافي للاستهلاك المحلي وللتصدير صوب اسواق المملكة.

اما التجارة الداخلية فقد كانت محدودة نتيجة انعدام الصناعات الآلية وعدم استغلال الخيرات المعدنية باستثناء بعض مناجم النحاس، علما بان مناجم الاطلس الغنية التي كانت تستخرج قديما اضحت غير مستثمرة حيث توقفت منذ اجيال، وصار المغرب يستورد من الخارج ما يحتاجه من المعادن المستعملة في اصناف الصناعات التقليدية، هذا فضلا عن استيراد ما يحتاجه من بضائع وادوات مصنوعة.

فلقد كانت هناك اسباب تعيق ازدهار النشاط التجاري وتعرقل حركيتها، منها افتقار البلاد الى الطرق المعبدة، وانعدام وسائل المواصلات من عربات جرارة

---

(23) «الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي» م.س. الجزء الثاني. ص 194-195.

واستعمال العجلة بحيث كان الاعتماد على الدواب كوسيلة فريدة في النقل، اضف إلى ذلك ممارسة اداء «الزطاطة» التي كانت تفرضها بعض القبائل في مقابل مرور القوافل التجارية وحماية سلامتها إلى أن تبلغ مقاصدها.

على أن عوامل انفتاح المغرب على التجارة الاوربية بدأت تتجلى في صالح التجارة المغربية من خلال الاوفاق التي كان المغرب يوقعها من حين لآخر مع الدول الاوربية، مما نتج عنه اقامة مراكز تجارية اجنبية هامة بالمدن الشاطئية المزودة بالموانئ المفتوحة في وجه المبادلات التجارية مع البلدان الاوربية، كموانئ طنجة والعرائش وانفا والجديدة والصويرة واكادير، الا ان هذه المبادلات لم ترق إلى رقم هام في بعض المواد الضرورية المستوردة مثل الشموع المصنوعة والسكر والشاي والملابس الحريرية والقطنية والغطاءات الصوفية، وبعض الاشياء المصنوعة مثل الثريات والاباريق وانواع المعادن والاسلحة والعتاد الحربي.

أما الصادرات، فباستثناء الاصواف، فانها لم تخرج عن بعض المواد الثانوية مثل العسل والشمع الخام واللوز والجوز والجلود المدبوغة والصمغ، وما عدا القموح التي كان يحتفظ بها، فان باقي انواع الحبوب كانت تصدر كلما توفرت لدى المزارعين.

وهذه الواردات والصادرات لم تكن تمثل في مجموعها اكثر من عشرة ملايين بسيطة حسنية بالنسبة للموانئ المهمة مثل الصويرة والجديدة، وتقل عن ذلك بالنسبة للموانئ الاخرى كطنجة والعرائش وسلا وانقا واكادير. فبمقادير كهذه لم يكن المغرب قادرا على احتلال موقع مرموق في حضيرة الاقتصاد العالمي من دون أن ينجح في تحقيق اصلاحات جذرية داخلية، وهكذا ظل المغرب رهين ماضيه لم يفعل اكثر من تمديد تقاليده العتيقة، غير قادر على تجاوزها الى ما هو أرقى.

ففي الفترة التي تلت موت السلطان مولاي الحسن (1894–1912) شوهد تراجع في انتاج وتسويق اصناف السلع والمواد، وظهر فتور محسوس في انواع الحرف والصناعات التي كان يمارسها اهل المدن الكبرى كفاس ومكناس داخل «فنادق» هاته المدن واسواقها التجارية المزدحمة، وذلك بسبب الظروف السياسية والامنية القاسية التي كانت تعيشها البلاد، أضف إلى ذلك أن العلاقات بين المدينة والبادية لم تكن دائما تبعث على الاطمئنان بسبب ممارسة فرض أداء (الزطاطة) على القوافل التجارية،

بل لقد زادت هذه الممارسة من حدتها إذ تطورت إلى اتخاذ شكل غارات تشنها القبائل على الاسواق القروية التي كان يؤمها أهل المدن، لنهب ما يتواجد بها من بضائع ومواد غدائية، وذلك نتيجة ضعف السلطة، وتزايد ضرائب العشر المفروضة على سكان البوادي.

وعن نوع العلاقات بين المخزن وسائر الحرفيين والمتاجرين بما فيهم الاجانب اليهود والمحميون المتواجدون على الساحة، وما يتعلق بمراقبة جودة المنتوجات الصناعية واسعار تصريفها للمتاجرين والمستهلكين، فان ما يمكن تحقيقه في هذا الباب هو التطور الذي خضعت له العملة المغربية «بسبب ملابسة الفرنج وغيرهم من اهل الربا للناس وكثرة مخالطتهم لهم وانتشارهم في الآفاق الاسلامية... حتى ان الرجل من اهل هذا الجيل الذي يقبض في كل شهر راتبا سلطانيا قدره ثلاثون أوقية، في حدود سنة 1260 (1844)، ويصرفها بعشر بساسيط... صار اليوم في اعوام التسعين (1908) يقبض في الثلاثين أوقية بسيطة واحدة وشيئا من الفلوس... فانظر ألى هذا التفاوت العظيم الذي حصل في الجيل في مدة من ثلاثين سنة أو نحوها. فقد زادت السكك والاسعار فيها كما ترى نحو تسعة أعشار... وبذلك انعكست عوائد الناس غاية الانعكاس، وانقلبت اطوار أهل التجارة وغيرها من الحرف في جميع متصرفاتهم لا في سككهم ولا في اسعارهم ولا في سائر نفقاتهم، بحيث ضاقت وجوه الاسباب على الناس، وصعبت عليهم سبل جلب الرزق والمعاش، حتى لو نظرنا في حال الجيل الذي قبلنا وحال جيلنا الذي نحن فيه وقايسنا بينهما لوجدناهما كالمتضاضين»[24].

ومن جهة أخرى فبقدر ما كانت المجاعة تضرب المغرب جراء السنوات العجاف، بقدر ما كانت هذه الظروف القاسية تحتم على المغاربة اتجاههم الى الموانئ للتطلع الى ما قد تاتي به من اقوات من الخارج، وهذا ما ساق الناس الى الانفتاح على التجارة الاجنبية مما مهد السبل للدول الاوربية لاقامة مراكز تجارية بالشواطئ المغربية تمهيدا للتسرب داخل البلاد.

فلقد أورد محمد الناجي في تاليفه «التوسع الاوربي والتحول الاجتماعي

---

(24) الاستقصا - احمد بن خالد النصاري - ج/ 9. ص 208.

بالمغرب»[25] مامؤداه بان الدولة المغربية بذلت محاولات في كثير من الاتجاهات من أجل التأقلم مع مستوى السباق الناتج عن الانفتاح على اوربا واطلقت، بنصيحة من السفراء الاجانب، اصلاحا جبائيا متاخرا كان الهدف منه الرفع من الانتاجية الفلاحية، بجعل الضريبة متناسبة مع الانتاج. فقد كان يتم تحديد الضريبة قبلئذ، بصورة جزافية على كل قبيلة، ويتولى اعوان السلطة توزيعها على البيوت المكونة لقبائلهم. . . وقد كان فرض الضريبة على القبيلة باعتبارها كيانا شموليا ينزل الضيم بالغالبية العظمى من صغار الفلاحين لفائدة اقلية من كبار الملاكين، وبينهم من هم محميون. وهذه الوضعية سوف تتحكم في الدولة في مجال تحديد المسؤولية الى التفكير في تفريد الاقتطاع الجبائي، فقد حدد الاصلاح الجبائي لعام 1884 مبلغ الضريبة وفقا لحصص الانتاج، ولم يعد المبلغ الواجب على القبيلة يحدد بصورة قبلية وانما اصبح يتم تحديده على ضوء جرد مسبق للانتاجات ولعدد المواشي في كل بيت، إلا انه ترتب عن ذلك تشتت المادة الضريبية بفعل فرار الفلاحين» (انتهى كلام محمد الناجي).

وظاهرة يجب ابرازها في المجال التجاري المغربي امس فرض الحماية، هو ما بات معروفا عن نخبة التجار المغاربة من مهارة في التوقعات الاقتصادية ومن توق الى ملاحقة المواقع التجارية خارج بلادهم. مما أسفر في غضون الحقبة التاريخية المدروسة على أن نوعا من الانبعاث الاقتصادي اخذ يتمظهر في الجهود التي بذلت حسب ما يراه محمد المنوني، قصد انشاء معامل للسكر والقطن، وانشاء طاحونة بخارية بمراكش. كما تمثل في تقدم نسبي في التجارة، دل عليه انتشار ممثلين لعائلات التجار المغاربة الكبار في عدد من العواصم الاقتصادية الاوربية مثل منشيستر وجنوة وليفربول ومرسيليا ولندرة وهمبورغ، حتى لاحت على كثير من الأسر في فاس والرباط حضارة مطبوعة بالطابع الاوربي.

لكن بقدر ما كان محمد المنوني متفائلا بخصوص بادرة اقلاع اقتصاد مغربي مدعم بظهور بورجوازية مغربية، وبنواة صناعية عصرية داخل البلاد، متداخلة مع الصناعة الأوربية ومستعينة بتقنياتها، بقدر ما كان على دراية من العقبات والعوائق التي كانت ترهن التجارة التقليدية التي يحترفها عامة المتاجرين في الحواضر واسواق

---

(25) Expassion europeenne et changement Social au Maroc - مرجع سابق.

البوادي المغربية نتيجة انتكاسة العملة. فهو يرى «أن التجارة المحلية كانت تعترض طريق نموها مشكلات عويصة كمشكلة العملة المغربية التي كانت تروج إلى جانبها عملات أجنبية مختلفة. فمنذ سنة 1845 وقع ارتفاع في العملة وهبوط في قيمة السكة الوطنية. وحاول المغاربة حصر التفاوت بين العملتين بتحديد سعر رسمي للعملة عدة مرات، ثم بمحاولة تأسيس درهم شرعي يكون المرجع في الصرف، ولكن تلك المحاولات باءت بالفشل. وعمد السلطان مولاي الحسن إلى ضرب عملة في اوربا تكون مساوية في الوزن والصفاء للعملة الاوربية، ولكن تآمر الجهات الاجنبية المعهود إليها بذلك وعدم وفائها بالشروط المطلوبة أدى إلى كارثة تحطيم النظام النقدي المغربي». (26)

وقد تجلت تداعيات انتكاسة السكة المغربية في: «قلة فلوس النحاس بمراكش وأعمالها حتى كادت تنعدم وذلك بسبب غلاء الريال الأفرنجي بمراكش ورخصه بفاس، فكان صرفه بمراكش يومئذ بثلاث وستين أوقية وصرفه بفاس بثلاث وخمسين أوقية، فصار التجار يجلبون فلوس النحاس من مراكش إلى فاس ويصرفونها بالريال فيربحون في كل ريال مثقال، وتمالأوا على ذلك وتوفرت دواعيهم عليه حتى قلت الفلوس بمراكش وتقاعد الناس عليها لما فيها من الربح، وتعطل معاش الضعفاء بذلك ولحق الناس ضرر كثير، فكان الرجل يطوف بالبسيطة والريال في الأسواق فلا يجد من يصرفه له ولا يتأتى له أن يشتري من ضروريات معاشه ما قيمته أقل من بسيطة، واتصل الخبر بالسلطان أعزه الله فكتب في الأفاق يأمر الناس برد صرف الريال إلى ثلاثة مثاقيل وربع مثقال فامتثل الناس ذلك ونودي به في الأسواق فانعكس الحال على التجار وتقاعدوا على الريال والبسيطة وفاضت الفلوس في الأسواق حتى صارت معاملة الناس ليست إلا بها وحصل للتجار من الضرر في رخص الريال ما كان حصل للضعفاء في قلة الفلوس لأن التجار حينئذ صاروا يبيعون سلعهم التي بذلوا فيها الريال الغالي بالقراريط النحاسية التي صار صرف الريال فيها على النصف، فأمسك الناس سلعهم وامتنعوا من بيعها وتعطلت المرافق أو كادت.»(27)

(26) مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية - جامعة محمد الخامس - الرباط - العدد الأول - يناير 1977. ص 292-297 - عرض ذ/ احمد التوفيق

(27) الناصري - الاستقصا - ج/9-ص-163.

ومن جهة أخرى حاولت الدولة أن تعالج عيوب الجهاز الاداري باغنائه على الصعيد المحلي، سعيا في تدعيم الاقتصاد، عن طريق التوجيه والتنشيط بواسطة الاطر الادارية، وقد قامت بمحاولة خجولة لتحديد رواتب أعوان السلطة، لكن على صعيد التطبيق، يبدو أن هذه الاصلاحات لم يكن لها من مفعول ولاتأثير بحيث لم يحدث شيء ذو بال على الصعيد الإداري، وبقي عمل الدولة في قطاعات النشاط الاقتصادي عملا هامشيا.

كما يمكن أن نشير إلى بعض المحاولات من الدولة لاقامة وحدات صناعية، لكن ومن دون أن نهول منها، فلم تكن نتائجها على بقية الاقتصاد بذات بال. فقد بقيت الدولة في الحقيقة جامدة عند مواقعها ومواقفها السلبية. وهي وان كانت واعية بالهزات التي تهدد بزعزعتها، إلا أنها بقيت في واقع الأمر، عاجزة عن القيام بعمل يكتسي نوعا من الأهمية بحيث يبوئها الموقع والحضور في المرحلة.

9- خلاصة

تلك هي الأوضاع التي كان يعيش في ظلها المغرب بارحة فرض الحماية الفرنسية، تبلورت لنا من خلالها معطيات اعتمدناها انطلاقا من مصادر متنوعة حاولنا انتقائها جهد المستطاع لاضفاء الموضوعية عليها، وقد زاد من تعقيد مهمتنا ما اتصف به الشعب المغربي في تلك الفترة - على حد قول عبد الله العروي -[28] من ابتعاد عن تكوين فكرة واضحة عن اصلاحات تتبلور فيها ارادته بجد، وتدفعه للخروج من حالة الاستلاب إلى حالة التقدم والتحرر، وهي حالة جعلته يجر وراءه مئات السنين من التخلف جراء رفض أهل الحل والعقد رفضا لا تبصري لكل ما هو جديد، وهم غير واعين بعجزهم عن مواجهة مشاكل تخلفهم على أكثر من واجهة.

لكن ومهما يكن فإن أمرا يجب الاعتقاد والتمسك به، وهو ان كلا من السيادة المغربية القائمة على قاعدة البيعة، والحكومة المخزنية على علة بساطتها، كانتا امس فرض الحماية حقيقتين تاريخيتين، وتعبيرين شرعيين عن وحدة قومية مغربية-عربية امازيغية- نحتت جذورهما وشخصيتهما قرون من التاريخ، تجلى فيها عطاؤهما الحضاري القومي بقوة واتصالية يصعب نكرانهما.

---

(28) اشكالية الدولة العربية الاسلامية - مجلة المشروع - اكتوبر 1980.

القسم الثاني

الفقيه محمد بن الحسن الحجوي
نموذجا للدعوى الإصلاحية في المغرب

استطلاع حول فكره وآثاره

بسم الله الرحمن الرحيم

انتحار المغرب بيد ثواره

عنوان مذكرات لعبد ربه ... [illegible]

... [illegible] ... فهذا ما تم تلخيصه ... [illegible]

... [illegible] ... المغرب ... [illegible] ... وامينا في

... [illegible] ... والرخاء

... [illegible] ... فيها ما ... [illegible]

و ... [illegible] ... الموجود حيث الوقت كان مملوءا

... [illegible] ... وهجومه على وجود

... [illegible] ... وانا شاهد ذلك مع ...

... [illegible] ... عبد الملك ... عبد القادر

... [illegible] ... بالاستشهاد ...

... [illegible] ... بعض ... ذلك ... [illegible]

... بعض ... العمل [redacted] ... الصغير و ...

... [illegible] ... الرسول ... [illegible]

... [illegible] ... والحقيقة التاريخية ينبغي على كل مؤرخ

ان ... [illegible] ... [redacted]

[redacted] واني استعين الله تعالى على هذا العمل واسأله التسديد

والتوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل

... [illegible] ... مؤرخي ... بالمغرب [illegible] ... التاريخ

الساعي ... [illegible]

«هذه مذكرة محمد الحيوني (انتحار المغرب بيد ثواره)
نموذج من الكتابات السياسية المغربية،
طرح صاحبها مشكل الاصلاح والتنظيم على
مستوى حكومة المخزن ومؤسسته العسكرية
وجهازه المالي»

عن د. الخلوفي محمد الصغير



العلامة محمد الحجوي الوزير بفاس

عائلة الحجوي

وهذه عائلة من مدينة فاس الأصل ، من تلمسان أعرف منها العلامة الفيلسوف الرجل المقتدر مندوب التعليم الأستاذ محمد الحجوي الذي ولد بمدينة فاس يوم الجمعة 21 رمضان 1291 هـ تعلم ودرس وكان من رجال الجامعة القروية التي تلقا فيها دروسه وتكون فيها تكوينه العلمي الممتاز وتعين في عدة مناصب سامية منها مندوبية التعليم وألف المؤلفات التي شرقت وغربت ، وعرفت دروسه بالسمو الفكري ، واتصف بحسن الأخلاق والمروءة وخدمة المصالح العليا حتى وافه الأجل بالرباط حتى وافه الأجل بالرباط عام 1376 هـ ونقل للدفن بفاس .

عن مجلة الجواهر بفاس
العدد 28

«مذكرة محمد الحجوي (انتحار المغرب بيد ثواره) نموذج من الكتابات السياسية المغربية، طرح صاحبها مشكل الإصلاح والتنظيم على مستوى حكومة المخزن ومؤسسته العسكرية وجهازه الملالي»

عن ذ. الخلوفي محمد الصغير

الفصل الأول

الوثيقة في خدمة انبعاث التراث الإصلاحي

إذا كانت الوثيقة هي تلك المرآة الناصعة بكل أثر قديم أو حديث يمكن الوثوق به في الإثبات التاريخي، فان التعامل مع المصدر الوثائقي يحمل من البعد الثقافي والعلمي ما يحفزنا إلى تعميق نظرتنا ليس وحسب إلى الآثار المطبوعة، بل وأيضا إلى سير غور كل المرجعيات والآثارات المغمورة سواء منها المخطوطات المحفوظة في الخزانات الرسمية أو التي في ملك الخواص، والهدف هو العمل عل نشر التراث الثقافي والتاريخي ليستفيد منه الباحثون والدارسون وطلاب المعرفة بالداخل والخارج، ويتعرفوا على مآثر المغرب ومفاخره، معرفة يمكن الركون إلى صحتها وتجرد حقيقتها من كل غواية أو نزعة مغرضة.

فلقد دعى جرمان عياش في مؤلفه (دراسات حول التاريخ المغربي) إلى انطلاقة دينامية فاعلة للتعامل مع الوثيقة الوطنية عبر منهجية تشمل البحث عن الوثيقة أيا كان مخبأها، وقراءتها وفهمها وتحليلها لاستخراج العناصر الكفيلة بتحويل التاريخ المغربي إلى تاريخ تزول عنه التقريبية والمنقوصية واللاإدراكية، وتتجلى فيه الروح المغربية فهما وتحليلا، وبذلك أدى جرمان عياش خدمة فكرية رائعة في سبيل الكشف عن الخفايا السياسية والإجتماعية في التاريخ المغربي.

ولعل العمل الذي يجب القيام به قبل الإتجاه إلى مرحلة التحقيق والتحليل هو اخراج الوثيقة الوطنية من حيز المخطوط إلى حيز الطبع والنشر الذي يجعلها في متناول الباحثين والدارسين، وبالتالي في خدمة البحث العلمي والإبداع الفكري واكتساح كل ا لمجالات التاريخية المغربية بما في ذلك ما يسمى في الأدبيات

التاريخية بالتاريخ الصغير الكاشف عن الأحوال المعيشية والاجتماعية والعمرانية وأنماط الحياة لشتى مكونات المجتمع المغربي في الحاضرة والبادية.

إلا أن هذه الوثائق والمصادر التي تعنى بالكثير من مظاهر الحياة المغربية في الفترة ما بين انتهاء القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، لا زالت لم تستغل بشكل يفي بالغرض الذي هو تحويل المخطوطات إلى مطبوعات تصبح في متناول الباحثين في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. وإذا كنا لم نقطع بعد هذه المرحلة بما يدحض كليا المقولة الاسطورية بأن «المغرب بلد بدون أرشيف» فان أحدا لا ينكر المجهود الذي يسير في بذله زمرة من المثقفين المولعين بالبحث العلمي والنشر والتأليف انطلاقا من الوثيقة الوطنية، للكشف عن وجه جديد للتاريخ المغربي بتخليصه من نزوات الفكر الاستعماري، معتمدين في ذلك على الوثيقة الوطنية كمصدر أمين لهذا التاريخ في مختلف عصوره: الوثيقة بجميع مكامنها المغتمسة في الأرشيف التوثيقي بما يحتوي عليه من مستندات مخزنية وتقاييد إدارية وفتاوي شرعية ونوازل قضائية، مما نشاهده اليوم في الصحف والمجلات، ويعتمد كمنطلق للأبحاث والدراسات التي تعنى بالكشف عن الوجه الصادق لتاريخنا الوطني وتطور فكرنا بوجه عام.

ويمكن تصنيف الوثائق الوطنية من حيث جوهرها الرسمي والإداري في أربعة أنواع:

- المراسلات الخاصة المتبادلة بين السلطان وخلفائه بمراكش وفاس وتيزنيت...
- المراسلات المتبادلة مع الدول الأجنبية عن طريق دار النيابة بطنجة والقناصل.
- المراسلات الداخلية المتبادلة بين الحكومة المركزية (المخزن) وسائر الولاة والقضاة والمحتسبين ونظار الأحباس وأمناء المال...
- الوثائق العدلية المتعلقة بالمعاملات والعقارات وما تثيره من فتاوي شرعية ونوازل استندت على الأعراف والعادات.

«كان المغرب يتوفر منذ سنة 1924 على مصلحة حكومية لحفظ الوثائق والمستندات للدولة المغربية. وكانت هذه المصلحة ولا تزال تكون جزءا من الخزانة

العامة بالرباط، وقد اودع فيها في بداية الأمر، الوثائق الحكومية والإدارية التي مرت عليها عشرة أعوام، كما أودع فيها وثائق ومستندات السفارة الفرنسية بطنجة والقنصليات الفرنسية بمختلف المدن المغربية وضم إليها أيضا بعض وثائق المخزن القديمة التي عثر عليها أثناء العمليات العسكرية وسلمت من النهب والإبتزاز». [1]

ومن الذين اهتموا بجمع الكثير من الوثائق وترتيبها في العقود الأولى للحماية أحد أعلام المغرب المؤرخ عبد الرحمان بن زيدان الذي اصدر مجموعة هائلة في شكل معجم ترجمي تحت عنوان «اتحاف اعلام الناس» في خمسة أجزاء حافل بالوثائق المخزنية، ولا ندري هل كان الناشر يتوفر على أصولها أم أنه استنسخها من مستودع الارشيف ومحفوظات المخطوطات بالقصر الملكي آنذاك، ويقدر الكاتب جرمان عياش في مؤلفه «دراسات في تاريخ المغرب» عدد الوثائق الزيدانية بعشرين ألف وثيقة ترجع إلى عصور وأصول مختلفة.

وهناك أيضا المجموعة التطوانية المكونة من وثائق «دار النيابة» بطنجة وهو المركز الرسمي لكل المراسلات الخاصة بعلاقات مخزن ما قبل الحماية مع الدول الأجنبية فضلا عن مجموعة الوثائق الخاصة والمتأصلة من عدة مكتبات متميزة لبعض أعلام المغرب من علماء وشخصيات مخزنية، ويرجع الفضل لأبناء النائب المخزني آنذاك السيد محمد العربي الطريس في الإحتفاظ بتلك المجموعات الوثائقية التي يبلغ عددها حسب جرمان عياش خمسة عشر ألف وثيقة محفوظة لحد الآن بمركز الأرشيف بتطوان.

وهنا ينبغي الإشادة بالدور الطلائعي للمكتبة العامة «فهي تملك رصيدا علميا هاما ومتنوعا من الكتب والدوريات والوثائق والصور التاريخية والأثرية والجغرافية والاجتماعية للمجتمع العربي الإسلامي، وغيره من المجتمعات الأخرى. ويتوزع هذا الرصيد على أقسام مختلفة منها: قسم المخطوطات والوثائق التاريخية، ويتالف من مجموعة من المخطوطات ويضم 2400 عنوان، وعدد من الكتب الحجرية الآتية من

(1) لعبت مجلة «دار النيابة» الصادرة في مطلع 1984 دورا مرموقا في الكشف عن المخزون الوثائقي بالمغرب بفضل جهود مجموعة من الباحثين المغاربة كعبد الله كنون والدكتور التمسماني وعبد الوهاب بنمنصور ومحمد الأمين البزار وجيرمان عياش (انظر بحث ذ/المهدي الودغيري - جريدة الاتحاد الاشتراكي 13 غشت 1998).

وثائق النيابة السلطانية. ثم قسم الصور والخرائط والمسكوكات ويشتمل على أكثر من 40.000 صورة تتعلق بالمغرب والعالم العربي في مظاهره التاريخية والعمرانية والجغرافية والاثنوغرافية. فالبالنسبة للقسم العربي فيشتمل على أكثر من 14.000 عنوان في جل أبواب المعرفة الإنسانية، أما فيما يخص القسم الأجنبي والنوادر فيعود ذلك إلى أوائل القرن العشرين. ومن الأقسام الأخرى مصلحة التسجيل والفهرسة والتصنيف، ومكتب التوزيع وتبادل المطبوعات، ومشغل التجليد وترميم المخطوطات». [2]

ثم أن هناك مجموعات وثائقية عائلية أخرى لا يتسع المجال لذكرها وجلها أصبح ملكا للدولة. وبالجملة فالمركز العام للأرشيف بالرباط يشتمل الآن على مستودعين: مستودع حرف - أ - يحتوي على ما يقرب من مائتي ألف وثيقة نقلت إلى الرباط من فاس ومراكش في العشرينات. أما المستودع حرف - باء - فهو أقل أهمية من الأول وأحدث منه حيث لم يقع نقله من مدينة فاس إلا في غضون السبعينات. «كما تجدر الإشارة إلى أنه في غضون 1975 انشأ جلالة الملك مصلحة تابعة لقصره، واقعة مباشرة تحت إشرافه. ومعتمدة بالدرجة الأولى على رفده ومدده، هي مديرية الوثائق الملكية حيث يقوم موظفون بالنظر في الوثائق نظرا علميا، فيحققون تواريخها ويرتبونها ترتيبا تاريخيا قبل ان ترتب ترتيبا موضوعيا... وتنبغي الإشارة إلى أن مديرية الوثائق الملكية أصبحت تنكب على إنشاء مكتبة وثائقية تتعلق بتاريخ المغرب خاصة، وتاريخ المغرب العربي والأندلس الإسلامي والحوض العربي للبحر الأبيض المتوسط بصفة عامة، وقد أعانت هذه المكتبة الباحثين والدارسين على إنجاز ما هم بصدد إنجازه من رسائل واطروحات، وإتمام ما بدأوه من أبحاث ودراسات». [3]

لكن إذا كنا نشعر بالارتياح عند نظرتنا لوفرة الوثائق الوطنية على اختلاف أنواعها وتعدد مضامينها في الزمن والفضاء، فإن تلك الوثائق لم تكن في أغلبها متسعة في المكمن الموضوعي الفاعل والمدلول المعني بالتاريخ الصغير (La Petite Histoire) من وصف هادف لأنماط الحياة المعيشية والعمرانية والمبادلات التجارية والزراعية

(2) أحمد المريني - جريدة الشمال عدد 14. 14/02/2000.
(3) المهدي الودغيري - مرجع سابق.

وأنواع العلاقات والمعاملات بين المدن والبوادي، إلى غير ذلك مما قد يكشف عن طبيعة المجتمعات المغربية وتطوراتها عبر العصور والأحقاب.

فالجانب السياسي والدبلوماسي والتاريخي بالمعنى الواسع هو البادي والواضح من خلال ما تناولته الوثيقة الوطنية في جوهرها وطالت إليه يد المؤرخ لصياغة النص التاريخي المغربي وتقديمه بعد التحليل والنشر، أما الجانب الاجتماعي والحضاري، ففضلا عن قلة مستنده التوثيقي ذي المدلول الهادف، فإن البحث العلمي بالشكل الذي يتطلب التعمق في الكشف عن الوجه الحيوي الداخلي للبلاد، لا زال يحتاج إلى جهود الباحث ذي الفضول العلمي للعكوف على المخطوط وسبر غوره لاكتشاف ما بين ثنايا سطوره.

بيد أن الفهرس الخاص بتلك المجموعات الوثائقية الموضوع من طرف الترجمان الفرنسي «كوفوريه» (COUFOURIER) يثبت، على ما يراه جرمان عياش، أن هناك رصيدا هائلا من الأرشيف الذي يعنى بالكثير من مظاهر الحياة المغربية، خاصة الفترة المنطلقة من العقود الأخيرة للقرن الثامن عشر. ومن الغريب، يضيف جرمان عياش أن هذا الفهرس لم يقع نشره إذ لم يعلم المختصون بوجوده إلا من خلال دراسة موضوعية قام بها جاك ريش (JACQUES RICHE) ضمن كتابة «أرشيف المغرب» (Les archives du Maroc).

على أن زمرة من الباحثين الشباب ولوا اهتماما واسعا لهذا النوع الخاص من الوثائق «التي بفضلها يستطيع الباحثون تقديم الشيء الكثير في مجال التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب، من ضمنها مصادر الفتاوي الشرعية التي تقدم لنا عددا كبيرا من الإفادات التي تساعدنا على ذلك بحيث تقدم لنا صورة عن النشاط الإقتاصدي داخل الوسط الاجتماعي الاسلامي، وتعطي عددا من الإفادات عن مواد التبادل الداخلي والخارجي، والنقود والصرف وأشكال التعامل التجاري والمكاييل، وأنواع الإنتاج والملكية والعلاقة بين التجار والزبناء، وبين البوادي والمدن، وحالة الإسواق وتنظيماتها، ويسعى المفتون إلى تقديم موقف الشرع من كل المشاكل التي تعترض الناس في معاملاتهم الاقتصادية... وبما أن الفتاوي لا تهتم بضبط المعلومات لان السؤال لا يركز على حيثيات مدققة وإنما على معرفة وضعية شرعية معينة، فإن فهم حيثيات النازلة وعلاقتها بمحيط السؤال يقتضي الرجوع إلى

مصادر أخرى لتكملة النقص ومعرفة الظروف التي أدت إلى قيام المشكل موضوع النازلة». [4]

واجتهاد آخر في مجال البحث العلمي انطلاقا من الوثيقة الرسمية نجده عند الأستاذة فاطمة العيساوي في مقالها «نموذج لعلاقة المخزن بالحرفيين خلال القرن التاسع عشر» حيث تبين لها من خلال دراستها للموضوع على ضوء الوثائق الرسمية بأن هذه الوثائق قد وصفت واقعا معينا بما له وما عليه، وبالتالي لا يمكن إغفال دور هذه الوثائق كمصدر اساسي من مصادر تاريخ المغرب. . . خاصة ما يتعلق منه بالجانب الاجتماعي: فهي تتضمن جزئيات وتفاصيل لا نجدها في كثير من المصادر والمراجع، بالإضافة إلى أنها لا تقتصر على تقديم مصدر للتأريخ لنخبة فقط، بل أنها تتعرض لحياة الفئات الشعبية مما يجعلها تسد فراغا فيما يخص هذا الباب». [5]

وما دمنا في سياق البحث عن المصادر الوطنية التي نستشف منها ما يعيننا على فهم المسار الإصلاحي في المغرب، في خطاباته وجدلياته، فإنه يجدر أن نخصص حيزا لمخطوطات أحد الأعلام المغاربة، نأخذها كنموذج على سبيل المثال لتعميق نظرتنا في موضوع الدعوة الإصلاحية في المغرب. وحتى نفي بهذا الغرض فلا مانع أن نرجع لوثائق العلامة محمد الحجوي الذي وصفه الباحثون المهتمون بآثاره: بالسفلي المتنور فقيها وتاجرا وموظفا مخزنيا.

ذلك أن الوثائق «الحجوية» المشتملة على مذكرات ومخطوطات تبلغ المئات يهتم حاليا ثلة المثقفين والباحثين من الشباب بانتشالها وإخراج ما تحتويه من فروع الثقافة العامة، والفقه والتاريخ، والخطابات السلفية والنهضوية، وغير ذلك من فروع المعرفة التي تناولها الفقيه الحجوي.

ومن بين الأساتذة الباحثين الذين وجهوا عنايتهم لهذا الأثر العظيم نجدد التذكير بأعمال سعيد بنسعيد العلوي في مؤلفه «الاجتهاد والتحديث»، وعبد الاله بلقزيز في كتابه «الخطاب الإصلاحي في المغرب»، ومحمد الصغير الخلوفي ضمن مؤلفه «انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره» وهو عنوان إحدى مذكرات الفقيه الحجوي للسلطان عبد العزيز.

---

(4) ذ/ عثمان المنصوري – مجلة أمل عدد 7 السنة الثالثة 1996 ص 94 و97.

(5) ذة فاطمة العيساوي – مجلة أمل ص 44.

ويمكن القول بأن هذه التأليف تشكل اليوم مرجعا لا يستهان به في التعريف بمذكرات الفقيه الحجوي التي تعتبر نموذجا للكتابات السياسية في مطلع القرن العشرين.

وهناك أساتذة باحثون آخرون اهتموا بمخطوطات الفقيه الحجوي وقد تعرفت على بعضهم من خلال مطالعاتي، وأخص منهم بالذكر الأستاذ عبد النبي داكر الذي نشر للفقيه الحجوي على صفحات جريدة العلم (15 دجمبر 1991) رحلته لاقطار أوربا سنة 1919 والتي وقف من خلالها على مدنية الغرب ودعى إلى الاقتداء بها في التعلق بالعلم والديموقراطية.

فهذا المجهود الفكري الذي يبذله الباحثون في آثار الفقيه الحجوي لنفض الغبار عن مخطوطاته، يحثنا أكثر فأكثر على متابعة السير في تعميق النظر إلى مذكراته ومحاضراته المنادية بالإصلاح، وإلى سبر غور مرجعياتها سواء منها المطبوعة او التي في شكل كراسات، مما يشكل مكسبا متميزا يضفي على الوثيقة الوطنية مصدرا صادقا للتحقيق في التراث المغربي المنسي وإخراجه من رفوف المستودعات ليصير في متناول القراء.

الفصل الثاني

موقع الفقيه الحجوي من مظاهر يقظة الفكر الإصلاحي في المغرب

مفهوم «الإصلاح» في مغرب ما قبل الحماية، يستدعي من الباحث الوقوف ولو لحظة عند تطور السلفية عند العلماء المغاربة. فلقد مر الفكر السلفي في المغرب بفترة الشدود التي تمثلت في كتابات محمد بن جعفر الكتاني التي سارت في اتجاه الرفض والمعارضة لكل تبديع وتحديث، والقول بأن لا سبيل إلى إحياء السنة إلا باقبار البدعة من أين أتت. وقد كانت الخشية القوية على كيان العقيدة تقف عثرة في وجه كل عمل تحديثي أو إصلاح تبديعي سواء كان الاقتراح من جانب المخزن بإيعاز من قناصل الدول الأجنبية أو من طرف المثقفين المغاربة المتنورين، مما كانت فئات الشعب تتوق إليه، والتعليل كان دائما من جانب الفقهاء المعارضين، هو التحذير من التعامل مع العدوالكافر.

فهذا محمد بن ابراهيم المراكشي يؤلف رسالة في الترغيب في المؤلفات الخطية والتحذير من الكتب المطبوعة وبيان أنها سبب تقليل الهمم وعدم حفظ العلم ونسيانه، وهذا الفقيه أحمد بن خالد الناصري يتحفظ تجاه المستحدثات العصرية التي عرضها سفير فرنسا على السلطان الحسن الأول مثل القطار والتلغراف، فيوصي بابتعاد الآيالة الشريفة عنها باعتبارها وسيلة للاستحواذ على البلاد والإساءة للدين وتخريب القيم النبيلة. وهذا الفقيه عبد الحي الكتاني يعتبر آلة الفونوغراف من المناكر بسبب استعمالها كآلة تسمع بواسطتها تلاوة القرآن في الأزقة والأسواق، معتبرا أن هذه الآلة أعدت في الأصل للهور والعبث، وقد رد على هذا النظر الفقيه الحجوي في تأليفه «السر المذاع في جواز تلاوة القرآن أمام المذياع».

وفي هذا السياق يرى الأستاذ حميد الصولبي[1] أن هذا النوع من النظر الذي تكون عند بعض الفقهاء تجاه التحديث هو الذي يساهم في إفشال كثير من محاولات الإصلاح بالمغرب، غير أن هذا لا يعني انه لم يوجد تيار من الفقهاء الذين استطاعوا بفضل توجهاتهم المتنورة والمعقولة ان يخوضوا غمار التحديث ويجتهدوا في أموره ويفتوا في قضاياه ومفاهيمه واشكالاته رغبة منهم في إنقاذ مجتمعهم من التخلف والدفع به نحو التقدم.

وبالفعل فإن هذا التيار المتشدد لم يبق له الصدى البعيد في المجتمع المغربي انطلاقا من عهد السلطانين عبد العزيز وعبد الحفيظ وذلك بسبب ما تجلى في صفوف الفئات العليا من التجار والعناصر المتنورة من موظفي المخزن السامين وحتى في الفئات الاجتماعية الوسطى، من خروج عن تقاليد المجتمع المحافظة، وهي أمور كلها من آثار المتاجرة مع البلاد الأوربية ومن آثار الاكتشاف الأولي لنتائج الحضارة الاوربية المعاصرة. . . «بل أن فئة المعارضين لمستلزمات الإصلاحات لم يكونوا كلهم على هذا النحو من التشديد في قبول التقنيات الحديثة والموافقة على تداولها وانتشارها، بل كان فيهم الكثير ممن استحسنها وأشاد بها وبمزاياها وأجاز التوسل بها في أمور الشرع ذاته».[2] وبذلك تكون فترة نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قد عرفت نوعا من التطور من حيث المضامين الفكرية الآيلة إلى الإنتقال من النظرة التقليدية للتعامل مع إشكاليات العصر، إلى نظرة تنزع إلى التعامل مع مظاهر التحديث والعصرنة في ضوء اجتهاد يسعى إلى التوفيق بين أحكام الشريعة ومتطلبات العصر.

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك فإن الدولة الشريفة كانت منذ عهد السلطان محمد بن عبد الله تسعى إلى إدخال الإصلاحات التي تستلزمها الجهازات الإدارية والعسكرية لمواكبة التطورات الحديثة سواء لمجابهة الأطماع الأوربية أو لإرساء نظام

---

(1) مجلة أمل العدد 7. السنة 3 - 1996 - ص 90 م.س

(7) سعيد بنسعيد العلوي - الاجتهاد والتحديث - ص 31 و33 - يسوق الكاتب كنموذج للاجتهاد الفقهي المتنور في مغرب مطلع القرن العشرين، مسالة قبول خبر حلول شهر رمضان بواسطة التليفون او التلغراف كتقنيات حديثة لا يعمل بها فحسب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المغربي المسلم بل وايضا في الأمور الشرعية. ومن العلماء الذين أخرجوا الفتوى الشرعية في الموضوع - الفقيه الحجوي وعبد الله الفاسي وغيرهما -

داخلي تصبح معه الموارد المالية والأطر الإدارية والعسكرية قادرة على كبح الفوضى والتنطعات التي كانت تطبع الحياة السياسية والاجتماعية. وهذا ما كان يحدو بالحسن الأول إلى إيفاد البعثات الطلابية إلى المدارس والكليات الاوربية سعيا في إخراج المشروع الإصلاحي والتحديثي إلى حيز التطبيق. وهو أيضا نفس ما حدا بالسلطان عبد العزيز إلى الإستمرار في محاولات تحديثية عندما تداعت «الواجهة» الحسنية إلى الانهيار بسبب الأحداث الكبرى التي زعزعت الدولة المغربية، ونعني فتنة «بوحمارة» وتفاقم الزحف الإستعماري باحتلال مدينتي وجدة والدار البيضاء، ثم الإحتياج إلى القروض الأجنبية لمواجهة العجز الكلي الحاصل في الخزينة والناتج عن فترة وصاية الوزير أبا أحماد.

وبالرغم من أن الاجتهاد الفقهي بالغرب بات يساير بشكل أو بآخر خطة الاتجاه في الموافقة «المقيدة» على المستجدات والتقنيات الحديثة، فإن ما يربط بين إرادة التحديث من جهة والخشية من المس بكيان الهوية والاستقلال من جهة أخرى، كان يجعل كل عمل «تحديثي» يتأرجح بين الاستحسان والاستنكار، بحيث لم يحصل قط ذلك الوعي الواضح والعزم القوي لتحدي العوائق والمبررات «الشرعية» لجعل مشروع الإصلاح امرا مفروضا، بحيث ظل الحال إلى حين الانتقال إلى وضعية الالتزام بميثاق الحماية.

ويؤكد هذا ما عرفت به خطوات الحسن الأول في ميدان التحديث من اعتدال ومن تقيد بالفتاوي الشرعية، وبذلك ظلت آثار البعثات إلى اروبا مطبوعة في جملتها بتلبية الحاجيات العسكرية التقنية دون ا لميادين العلمية والاقتصادية والاجتماعية، مما جعل بنيات الدولة، فضلا عن المجتمع، لم تكن في استعداد للإفادة من ثمرة تلك البعثات العلمية، وهذا ما جعل أفرادها حين عودتهم مهيئين ومدربين، يعيشون على هامش الحياة التي أعدوا من أجلها[3]».

ولم يكن السلطان عبد العزيز، خصوصا في مرحلة وصاية أبا أحماد، ليخفي سعيه إلى الاستمرار في خطة التحديث بصورة واسعة وغير مقيدة، وقد تجلت على الخصوص في جلب المصنوعات الاوربية من غير ما روية، واشاعتها في الأوساط الاجتماعية فضلا عن ملئ رحاب القصر الملكي بها، عوضا عن السعي إلى انشاء

(3) نفس المرجع ص. 47.

صناعات وطنية، وإلى حد استنكار المراجع الشعبية ذاتها، وإثارة حفيظة العلماء وإجماعهم على الإطاحة بالسلطان الشاب، وعقد البيعة لأخيه عبد الحفيظ كما هو معلوم.

معلوم أيضا ان البيعة الحفيظية بفاس قامت على شروط ترمي في عمقها إلى تصحيح ما كان العلماء يعتبرونه فسادا أخلاقيا، وخللا سياسيا في عهد المولى عبد العزيز، وقد مضى هذا الرأي يسري في جميع الطبقات الاجتماعية إلى حد ظهور تيار سياسي وفكري أصبح يري في حدث البيعة الجديدة «حركة ثورية» ستلبي المطامح الإصلاحية التي كان يتوق إليها رواد الفكر المتنور من المجتمع المغربي. ولكن الأمل المعقود على الرمزية الحفيظية كان مآله الخيبة والفشل وتصدع في الرأي وفي كل جهد آيل إلى تحقيق المشروع التحديثي.

لكن بالرغم من هذا الفشل الناجم عن الأحداث المفجعة المنذرة بقدوم المستعمر، فلم يعجز التيار السياسي والفكري الناشئ عن تمالك النفس لاسترداد الحماس وتجميع الطاقات المتمثلة منذ مطلع القرن، في جماعة جريدة «لسان المغرب» حيث أن هذا التيار لم تظل تجلياته محصورة في النقد الإعلامي والتقرير الصحفي بل أن المطلب الإصلاحي أصبح كذلك من هموم يراع مجددي الفكر السلفي الذين تجلى عملهم في الكتابة المعمقة والتأليف المطبوع بالمنحى التنويري.

في هذا السياق يمكن تقديم الفقيه محمد الحجوي (1874-1956) كنموذج متميز لتيار السلفية المتنورة في معالجة إشكالات التحديث في فترة عاصر فيها الحجوي تيار «لسان المغرب». فكان فاعلا فيها ومهيئا سياسيا وعلميا وعمليا للإجابة عن أسئلة التحديث والإجتهاد كما طرحها الفكر السلفي في المغرب وعالجها في مطلع القرن العشرين «فلقد بلغ خطاب التجديد السلفي مدى بعيدا جدا في المغرب مع الفقيه الحجوي، وفي قراءة ما كتبه مؤلف 'الفكر السامي' ما يغري بالقول بمد قنوات من الحوار مع الخطاب الليبرالي كما نجده في الفكر العربي المعاصر، بل وفي أكثر أشكال ذلك الخطاب جرأة في الدعوة إلى التحديث: تحديث الدولة وتحديث المجتمع»[4].

---

(4) نفس المرجع ص. 97.

لذا نرى أن الفقيه الحجوي لم يتجه في الدعوة الإصلاحية التي كان يتزعمها في مطلع القرن العشرين، إلى العودة إلى المعايير الأصولية المجردة، البعيدة عن كل تبديع، بل كان همه هو إدماج العقائدي بالحداثي، وذلك يجعل الحداثة فاعلة في الإصلاح وبالتالي فهي خطاب من خطابات الدعوة الإسلامية عملا بالقاعدة الفقهية «الضروريات تبيح المحظورات» فالفقيه الحجوي كان همه الاتجاه بالتشر يع الى منهجية الأخذ بالرأي الراعي للمصالح العامة، الرأي الذي يساند الاجتهاد ويتكيف لا مع حاجيات الزمان وحسب بل مع ضروريات التغيير والتطوير والتحديث، وهو مذهب لا يتعارض عند الفقهاء المتنورين مع مذهب أهل الرأي من أهل السنة.

لهذا كان فقيهنا يتوخى من فتاويه في المخترعات العصرية وفي شؤون المال من تجارة واقتصاد «وتأمين» على السلع والمال، استجابة لحياة المسلم. حياة تتلاءم وأحوال الوقت وتقلبات الزمان إذ يقول: «فأمثال هذه الأحكام هي جارية اليوم أحب الفقهاء أم كرهوا، فلأن نجعل لها مخرجا لتجري على نظام الشريعة وباسم الشريعة خير من تعصب لا فائدة منه سوى العزلة، وسقوط هيبة الإسلام، ونبذ أحكامه. فتأملوا رحمكم الله في أحوال وقتكم، وليس في إمكانكم إدارة الفلك حسب إرادتكم، إذ لا يجوز للعلماء إن يضيقوا على الأمة أو الدولة فيما لا مندوحة عنه، وفيما به حياة الهيئة الاجتماعية، فان خلاف علماء الأمة رحمة.» (الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي).

الفصل الثالث

انبعاث شخصية الفقيه الحجوي

في واقعنا الثقافي، من المؤسف أن يصبح التنكر للموضوعية - المبني على الرؤيا الضيقة للامور - جدارا يحول دون الرؤية الصحيحة للأعلام والأفكار، ليصير عامل الزمن مدعى للتناسي والنسيان، بحيث يصعب على الباحث تقويم تراجم العظماء ونقلهم في الزمان والمكان للتعرف على حياتهم وقيمتهم العلمية، ووضع تراثهم في الإطار الحقيقي للتاريخ الثقافي والحضاري للبلاد.

إنه لحق ما لاحظه الأستاذ عباس الجراري من ان يوم يزاح الستار عن المكتبة المغربية وما تكمنه من مختلف ألوان التراث... ويوم يعاد إلى هذه المكتبة ما عبثت بمصادرها القيمة يد... المستبدين للحيلولة دون وصولها إلى جمهور القراء والباحثين... ويوم يلتفت إلى هذا التراث بجد وصدق ويتاح البحث فيه بموضوعية علمية وفكر متحرر من جميع ألوان القيود، يومئذ سيعاد النظر كليا في تاريخنا الثقافي والحضاري وسيكتب هذا التاريخ من جديد في إطار يبرز الخصائص الحقيقية للذات المغربية، متخطيا مختلف الفجوات والحواجز التي تحول دون تكميل ملامح هذه الذات في جوانبها الوطنية والقومية والانسانية: إذ ذاك تزول النتوءات والتمزقات التي تمنع الرؤيا الواضحة للتاريخ السياسي والفكري والديني للمغرب، والتي تجعل المتسلطين على رواية التاريخ وكتابته يطمسون بقصد أو بدون قصد، معالم من هذا التاريخ إذا كانت مرتبطة بشخصية أو بفترات لا يروقهم إبرازها (انتهى كلام الأستاذ الجراري)[1]

---

(1) تاريخ الأدب المغربي من خلال ظواهره وقضاياه (المقدمة).

كذلك كان الأمر بالنسبة لمحمد بن الحسن الحجوي، المعروف بالفقيه الحجوي الذي قضت ظروف خاصة «بحجب شخصية مؤلف 'الفكر السامي' الذي يكاد القارؤون المغاربة يجمعون على الإشاذة والإعجاب به، في حين يبدو من وجهة نظر مؤرخ الفكر، أنه قد آن الأوان لندرك في النظر إلى كتابة الحجوي، كنه القاعدة البشرية التي تقضي بوجوب التميز، في الشخصية الواحدة، بين شخصين وأكثر من ذلك. .»[2]

لقد ادت الصعوبات التي تكتنف موازين البحث التاريخي في المغرب إلى إعاقة انتشال الفقيه الحجوي، هذا المفكر المنسي، من دركته الساحقة بعلة ما قد يحدثه في بعض الأذهان هذا «النبش» في المكتبة المغربية من تصادمات حول رواية موضوعية لتاريخنا، ولكتابته انطلاقا من فكر متحرر لا دخل فيه للسياسة وللحزازات الشخصية، لذا يحق لكل ذي ضمير ثقافي أن ينبري لمواجهة هذا الأستلاب المؤدي إلى الإجحاف والتنكر لحقيقة التاريخ الفكري والحضاري لبلادنا.

وانصافا في حق الفقيه الحجوي، يرى عبد الاله بلقزيز[3] ان هذا الذي أصابه الإجحاف (لاعتبارات سياسية للأسف) لم يكن تعامله مع «الحماية ثمرة خيانة وطنية، وإنما جاء لأسباب أخرى مختلفة»، اوردها الكاتب في فقرات بالغة ليستنتج «أنه سيكون على التحليل العلمي للتاريخ الفكري في المغرب - لكي ينهض - أن يتحرر من قيود 'الفيتو' السياسي الوطني الذي مورس على كثيرين، منهم الحجوي وابن المواز. . بل وآخرون أحياء من رجال الفكر والوطنية.»

لقد أصبح والحالة هذه من أوجب الواجبات التصدي إلى البحث في رفوف الخزانات العامة والخاصة من أجل الوقوف على آثار رجالات هذا الوطن ممن كانوا يشجبون الوضع الفاسد القائم في البلاد في حقبة ما بين منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ذلك الوضع الذي كان ينخر كيان الدولة المغربية، ويهدر روح الوطنية، وينذر بقرب الإحتلال الأجنبي. فعلى كاهل المتثقفين يقع عبئ ابراز شخصية هؤلاء الرجال ومواقفهم من أجل انقاذ الوطن وفضح ممارسات الفساد التي كانت تصدر عن الولاة والمحميين وحتى عن بعض المنتصبين للفتوى الشرعية.

(2) الإجتهاد والتحديث. م. س. ص. 94.

(3) الخطاب الإصلاحي في المغرب. ص 212 - 214.

علينا إذن وفي المقام الأول ان نسائل مثقفينا ومؤلفينا عن أحجامهم سنوات طويلة واغضائهم عن القيم الفكرية لآثار الفقيه الحجوي، وتناول مادتها بوضعها في إطارها التاريخي الطبيعي، وربطها بمسلسل انبثاق الأفكار والخطابات الإصلاحية والنهضوية في المغرب، واخضاعها للتقصي والتحليل الموضوعي.

فقد يعز علي القول بأن ثلة من مؤلفينا المرموقين قد حاضروا أو الفوا في موضوعات متنوعة مثل تاريخ الفقه الإسلامي ومسألة المرأة المسلمة، وتجديد أساليب التعليم، وانبعاث الفتوى المبنية على الإجتهاد الحق للتوفيق بين أحكام الشرع ومستلزمات العصر، وبذل النصح لدولة المخزن المشرفة عل الإنهيار حول ماينبغي القيام به من اصلاح وتحديث لانقاد البلاد. . . وكلها مواد فكرية علمية عالجها الفقيه الحجوي بقوة في كتاباته العديدة، ورغم ذلك فإن هذا التراث ظل لحقبة طويلة مغمورا خامل الذكر، بعيدا عن كل اشارة هادفة إلى مرجعيته، إذ لم يقع الإهتمام بمحاولات بعثه وإدراك أهميته إلا حديثا عندما انتبه بعض المثقفين الشباب إلى مضمونه الفكري والإصلاحي، فكسروا هذا الطوق المضروب حول فكر الفقيه الحجوي ليمعنوا النظر فيه قصد التعريف به ومتابعته بالدرس والعرض على المستوى الثقافي العام، كي يحتل مكانه في المرجعيات الأولى في التدريس والتأليف الفقهي، والخطاب النهضوي، والمصدر الإصلاحي في مغرب مطلع القرن العشرين.

وبالطبع فقبل ظهور التآليف العلمية والبحوث التاريخية الحديثة حول الفقيه الحجوي، كنا نلمح هنا وهناك في كتابات بعض الأدباء المغاربة من الجيل السابق ذكرا مقتضبا للآثار العلمية للرجل. وما نقرأه من خلال شهادة العلامة المرحوم عبد الله بن العباس الجراري في كتابه (التاليف ونهضته بالمغرب في القرن العشرين) كان على ما يبدو، أول صوت ارتفع للتعريف بمؤلف «الفكر السامي» وغيره من المؤلفات العلمية التقدمية «التي تبرهن على مدى التحرر الفكري للرجل واطلاعه الواسع وقدرته على البحث والمقارنة دون الاخلاد إلى التقليد، إذ كان يتعمق المسائل ويخوض غمارها غير مقتنع بما يرشح من ظواهرها، بل يغوص مستنبطا أسرارها، وهو بالذات ما رايناه يحفزه في غير ما موضوع، وغير ما مشكل من مشاكل تحدث في العصر، كمسألة التأمين، ومسألة ترجمة القرءان، ومسألة الأوراق المالية وحكم الشرع في زكاتها. . . وغير ذلك من المواضيع الجريئة التي لم تكن آنذاك تتلاءم والظرف

الزماني كالمحاضرة حول تعليم البنات التي ألقاها بمعهد الدروس العليا بالرباط سنة 1925 وحضرها جمهرة من العلماء والادباء والكتاب ما بين مغاربة وفرنسيين، فلفتت أنظار الجموع، غير أن بعض هذه الشخصيات عارض هذا التعليم، مما اضطر معه المحاضر إلى القطع دون الإتمام». (4)

على أن الضمير الثقافي سيرتاح أكثر عند الإعتراف بأهمية الخدمات التي أسداها حديثا ثلة من المثقفين والباحثين الشباب في تقصي المناحي الفكرية للفقيه الحجوي، وأخص بالذكر من هؤلاء المؤلفين أو المحاضرين أو كتاب المقالات، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

سعيد بنسعيد العلوي ضمن تأليفه: (أوربا في مرآة الرحلة) و(الإجتهاد والتحديث) حيث يتصدى المؤلف إلى غوص أعماق الفكر التحرري التقدمي المستند إلى السلفية التنويرية، الذي تميزت به كتابات الفقيه الحجوي حول موضوعات خطيرة، بلورت الفكرة الصريحة التي بعثت الرجل على الصدع بخطاباته النهضوية ودعوته الإصلاحية التحديثية.

ففي مؤلف (أوربا في مرآة الرحلة) يذكر سعيد بنسعيد العلوي ما مفاده أن الخزانة المغربية تتوفر عل مجموعة من الرحلات دونت من لدن مثقفين متنورين عايشوا الأوضاع الداخلية والأحداث التاريخية التي طبعت المغرب في العقود الأخيرة للقرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وقد لعبت هذه الرحلات بوجه عام - بدءا من رحلة الصفار (1846) مرورا برحلة الكردودي (1884) ورحلة عبد الله الفاسي (1909) فوصولا إلى الرحلة الأوربية للفقيه الحجوي (1919) - دورا حضاريا ونهضويا

---

(4) بتصوري لهذا الموقف المعارض لتعليم المرأة أتخيل فقيهنا المحاضر وهو يقطع كلامه ويغادر القاعة، ولسان حاله يقول:

يراني أناس بالخطا متقلدا — وإن كنت لا أبني إلا المجد والعلى
فيسعون في ذمي ونسف عزائمي — ويأبون إلا أن أكف أو أهملا
ولكن صدري لا يضيق بحالهم — فشيمتهم جهل وحسبي أن أعملا
ولست أبالي إذ يقال أنا الفقيـ — ـه المشوش بل مجنون خير أن يخذلا
فأي غيور لا يفدى ويزدرى؟ — وكل الذي يسعى إلى الحق يبتلى

(الأبيات الشعرية للمؤلف)

كان يهدف إلى استعادة الوعي بالذات ومحاولة إدراك ما يميز الآخر من سمات تقدم واختلاف، ومن ثم التوق إلى اكتشاف سر هذا الآخر مباشرة من الداخل اعتمادا على الذات لا على تلقي الدرس القاسي من الخارج، درس المستعمر.

وفي هذا الصدد كانت الرحلة الأوربية للفقيه الحجوي - حسب ما يراه سعيد بنسعيد العلوي - تمثل لحظة بارزة في سيرورة الوعي بالذات واستعادة الوعي أفضل ما يكون التمثيل، مشيرا إلى أن الفقيه الحجوي صاحب الدعوة إلى التحديث وصاحب منحى الإجتهاد في الدين وقول في التجديد - تحديث جوانب من الوجود الاجتماعي وتجديد الفكر وكيفيات النظر - كانت «أوربا الرحلة» تحضر عنده في هذه المناحي جميعها، وحديثه عنها فيه دعوة إلى الأخذ بما كان عندها من جوانب التنظيم التجاري ومن إعلاء لشأن العلوم والفنون، وبالتالي يتواجد في الصورة التي يرسمها لأوربا، ما يتوافق مع ما يمكن اعتباره مشروعا فكريا اجتماعيا اقتصاديا، أو مشرعا اصلاحيا تجديديا.»[5]

وفي كتابه «الإجتهاد والتحديث» يبرز سعيد بنسعيد العلوي بأكثر دقة وتحليل الفكر السلفي التنويري للفقيه الحجوي من خلال كتاب «الفكر السامي» وباقي المؤلفات والمخطوطات العديدة للحجوي مثل (ارشاد الخلق إلى الإعتماد في ثبوت الهلال على خبر البرق) و(جواز التأمين على السلع والبضائع) و(مستقبل تجارة المغاربة) و(الأحكام الشرعية في الأوراق المالية) و(تعليم الفتيات لا سفور المرأة) و(النظام في الإسلام) و(بالإقتصاد حياة البلاد) و(إصلاح التعليم) إلى غير ذلك من آثار الفقيه الحجوي المحفوظة في الخزانة العامة بالرباط.

ويستخلص سعيد بنسعيد العلوي من دراسته لاثار الحجوي «إن في قراءة ما كتبه مؤلف 'الفكر السامي'، ما يغري بالقول ببلوغ خطاب التجديد السلفي ذي المدى البعيد في المغرب مع محمد الحجوي، وبمد قنوات من الحوار مع الخطاب 'اللبيرالي' كما نجده في الفكر العربي المعاصر، بل وفي أكثر أشكال ذلك الخطاب جرأة في الدعوة إلى التحديث: تحديث الدولة وتحديث المجتمع، مما يجعل الفقيه

---

(5) انظر النص الكامل للرحلة الأوربية - رحلة الحجوي - بكتاب أوروبا في مرآة الرحلات لسعيد بنسعيد العلوي - ص 99 إلى 205.

الحجوي (ومعاصره أحمد بن المواز) من المؤسسين البارزين لمكونات الخطاب السلفي الإصلاحي».[6]

اما **عبد الإله بلقزيز** فقد تصدى في كتابه «الخطاب الإصلاحي في المغرب» إلى إلقاء الضوء بكثير من الحصافة والإنصاف والأمانة الفكرية على إشكالية الخطاب الإصلاحي في المغرب في أصوله الأولى وتطوراته التاريخية، فحصر الفترة الحاسمة لبروز هذا الخطاب في المرحلة الفاصلة بين وقوع معركة إيسلي وما عقبها من محاولات علمية وأدبية ترمي إلى التحديث، وبين اتمام تحرير «الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي» للفقيه محمد بن الحسن الحجوي، «حيث يشكل هذا المؤلف المحطة الختامية في طور تكوين الخطاب الإصلاحي في المغرب، إذ فيه ستتضح الموضوعات المركزية التأسيسية لتأخذ هيأتها التركيبية».

والقارئ «للخطاب الإصلاحي في المغرب» سيلاحظ ان الكاتب قد اعتمد في الدلالة على تكوين هذا الخطاب من حيث المصادر والمراجع، مؤلفات الحجوي «كالفكر السامي» و(النظام في الإسلام)، و(الحق المبين)، بالإضافة إلى مخطوطاته المحفوظة بالخزانة العامة مثل «انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره»، و«التقرير التاريخي عن حال المغرب»، و«الاقتصاد حياة البلاد» وغير ذلك من آثار الفقيه الحجوي التي تحفز إلى التحديث وإلى اكتساب السبق الحضاري بفضل التنظيم الإداري والمالي «اقتداء - يقول الحجوي - بالدول الأورباوية والأمريكية والجابون التي إنما نهضت من سباتها ووصلت على ما وصلت إليه بتنظيم إدارتها واحترام الحقوق وضبط الأموال وتدريب الجيوش ونشر العلوم والمعارف».

ومن المثقفين الشباب الذين اعتنوا باستكشاف آثار الفقيه الحجوي والتأليف فيها: **محمد الصغير الخلوفي** من خلال كتابه المخصص للمذكرات والتقارير الرسمية التي كان يكتبها الفقيه الحجوي في مطلع القرن العشرين ويوجهها للسلطان عبد العزيز ثم للسلطان عبد الحفيظ حول ما ينبغي القيام به من إصلاحات وتغييرات لانقاد البلاد من التردي الاجتماعي والسياسي والمالي، وقد شكلت هذه المذكرات نموذجا ساطعا من الكتابات السياسية والنهضوية في مطلع القرن، خاصة المذكرة الشهيرة (انتحار

---

(6) الإجتهاد والتحديث. ص 97 - 98.

المغرب الأقصى بيد ثواره) التي وجهها الفقيه الحجوي للمولى عبد العزيز في موضوع ثورة بوحمارة وخلفياتها وعواقبها الوخيمة على أحوال الدولة المغربية. ولم تكن المذكرات مجرد نقد وتعريض بل كانت تتطرق إلى تقديم مقترحات عملية إيمانا منه بأن الإصلاح أصبح ضرورة ملحة في المغرب فلقد قال الحجوي عن المتولين بأن «لا علم ولا نظام يردعهم ولا وازع أخلاق يعظهم، ووصف بعضهم بعدم الكفاءة، والتواطؤ والتبذير، والبعض الأخر بالإرتشاء والإختلاس والتزوير، وكلهم يعملون على تقديم مصالحهم الخاصة، والاستغناء الفاحش على حساب الرعية، والجيش والمصلحة العليا للبلاد... فعلى السلطان أن يجعل كل وزارة مستقلة في نفسها، قائمة بموظفيها وأقسامها وكتابها وأعوانها، لتجري الأشغال على نسق دائم، فلا تتعذر المصالح ولا تضيع الحقوق... وعلى السلطان أن ينظم إدارة يختار لها الأمثل من الموظفين الأكفاء، ويحدد لكل موظف سلطته، ويخوله التفويض فيها، ويلقي عهدتها عليه، ويجعل عليه المراقبة الشديدة في أعماله»(7).

ويخلص المؤلف إلى القول بأنه يحق لشخصية في مستوى ومكانة الفقيه الحجوي، أن تتقدم بمقترحات إصلاحية، فالرجل له مؤهلات تخوله هذا الحق، بل هذا الواجب. انه بحكم موقعه كفقيه وموظف مخزني متفتح على عصره، وديبلوماسي حنكته التجربة والممارسة، قد تقدم بحصيلته السياسية الادارية والمالية الى السلطان المولى عبد الحفيظ.. وذلك ضمن وثيقة استعجالية لتحليل الأوضاع الداخلية والخارجية تحليلا طبعه الصدق والصرامة وسعة الاطلاع... ولم يكتف الحجوي بهذا المسعى فقط، بل وجدناه قد ألح على ضرورة تزويد البلاد ببعض المؤسسات، والشروع في إدخال إصلاحات ذات طابع دستوري وسياسي، لان عملا من هذا القبيل بالنسبة للحجوي من شأنه وضع حد لمطامع المستعمر ووضع العراقيل أمامه... وقد اشترط الحجوي في الإصلاح الناجع توفر أسباب نجاحه. ومن أهم هذه الأسباب: التربية والتعليم، والعدالة والأمن، والإدارة الفعالة المراقبة.. أي بالقضاء على الجهل والظلم والفساد.(8)

وبالجملة يمكن القول بان هناك الآن حركة بحث وتأليف تعنى بآثار الرجل

---

(7) انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره الصفحات 6. 7. 9. 38. 61 من المذكرة.

(8) نفس المرجع. ص 12. 58. 59.

وتحاول استكشاف مؤلفاته ومخطوطاته العديدة وإخضاعها للدرس المعمق والتحليل والبحث العلمي الصرف، وكلها تخلص إلى التأكيد بان الفقيه الحجوي الذي عايش فترة انهيار الدولة المغربية، وتكالب الأطماع التوسعية الأوربية على البلاد، كان رجل علم وإدراك سياسي وذهن متفتح على الأنظمة المتقدمة في العالم الغربي. وهذا الشعور القوي بمسؤولية المواطنة جعله لا يفتر عن تقديم المذكرة تلو الأخرى للسلطان عبد العزيز ثم عبد الحفيظ لتقديم النصح المبني على الموضوعية والواقع المشاهد، وعلى النص الشرعي والحكمة الإسلامية ووازع الإجتهاد: النصح بالأخذ بأسباب الرقي والتطور الحضاري لاصلاح احوال البلاد وتحديث هياكلها الإدارية وتنظيم البنيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فالحجوي لا يعجز عن القول في كتاباته بأن السلطان عبد العزيز حاول جهد المستطاع ادخال الإصلاحات الضرورية على الهياكل المخزنية، إلا أنه كان يصطدم بمعارضة رجال المخزن وبالحاشية المحيطة بالسلطان وبعض الفقهاء الجامدين، وكل المستفيدين من بقاء دار لقمان على حالها، بدعوى مساس الإصلاحات المقترحة سواء من جانب ممثلي الدول الأوربية أو من طرف المغاربة المتنورين، إما بالدين أو بكيان الأمة في نظرهم. وفي الحقيقة لم يكن التخوف من ادخال الإصلاحات على جهازات الدولة إلا بغية الحفاظ على المراكز والمصالح الخاصة.

الفقيه الحجوي يقول: «انتحار المغرب الأقصى كان بيد ثواره»... نعم، فإذا صح هذا القول بالنسبة لثورة الروكي بوحمارة وغيره من المشوشين على أمن البلاد، فإنه لا يقل صحة بالنسبة للمغاربة المحتمين بالدول الغربية، منهم التجار والأعيان وحتى بعض المتولين من أصحاب المصالح الخاصة، والأمثلة على ذلك أشهر من أن نوردها في هذا المقام وكتب التاريخ مليئة بها.

إن أحسن تعبير عن الأمل في انبعاث شخصية الفقيه الحجوي نجده عند سعيد بنسعيد العلوي حين يقول بأن الرجل يحظى الآن من لدن الدارسين بنصيب من الإهتمام يرجع إلى غزارة انتاجه وتنوعه بين التاريخ، والمذكرات، والتقاييد والفتاوي، فضلا عن المؤلفات، وأخصها وأكثرها شهرة كتابه (الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي). ولا شك أن المشتغلين بالتاريخ المغربي المعاصر يجدون فيما كتبه الفقيه الوزير مادة ثرية وغزيرة معا. «وقد يكفي أن نقول بأننا نظفر، في قراءة كتابة

الحجوي، بنموذج ثري ودقيق معا للمفكر المغربي الذي كان شاهدا على فترة عجيبة من فترات تحول كل من الدولة والمجتمع في المغرب، وإعادة تشكلها في صور لم تكن مجرد إعادة انتاج للصور السالفة في أقل ما يمكن أن نقول عنها. فكتابته هي صدى لكل ما كان يعتمل في صدور المفكرين من افكار وآراء في تلك الفترة، وهي شكل متميز من أشكال الإنتاج الفكري العربي في المغرب. . . وأخيرا فإن قراءة الحجوي تجعلنا أمام صورة عجيبة ومثيرة، بل ونادرة من حيث قوة الوعي بها، تلك هي صورة الفقيه - التاجر الذي يوجد فيها جنبا إلى جنب، السلفي المتنور والليبرالي المتمسك بالفكر السلفي[9].

وفي هذا الصدد لا يفوتنا أن نشيد بالمجهود القيم الذي تبذله مجلة «أمل» لتشجيع البحث العلمي النـزيه الصادر عن ثلة من الأساتذة الباحثين في التراث المغربي في مناحيه التاريخية والسياسية والعلمية والفقهية والأدبية، فلا أدل على ذلك من البحث القيم الذي كتبه الأستاذ حميد الصولبي ونشرته المجلة حول الفقيه الحجوي «كنموذج لمنهجية الفتوى الفقهية المبنية على مستلزمات التحديث وضروريات الإصلاح» كذلك الأمر بالنسبة لمداخلة الأستاذ بدر المقري حول «تأصيل الهوية الثقافية في الخطاب التعليمي للسلفية» الذي كان يدافع عنه العلامة الحجوي عندما كان يشغل كرسي التعليم بالمسجد الأعظم بوجدة (1907) أيام كان صدى جريدة «العروة الوثقى» بدأ يصل لآذان الدارسين والمتعلمين بالمغرب[10].

---

(9) الإجتهاد والتحديث - ص 97.

(10) مجلة امل - العدد 7 - 1996 ص 82 و124.

الفصل الرابع

الفكر النهضوي في خطاب الفقيه الحجوي

الخطاب الإصلاحي في الفكر المغربي في مطلع القرن العشرين يستمد مصادره من الأفكار المنبثقة عن حركة النهضة العربية التي رأت النور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من جهة، ثم من عوامل الإتصالات العفوية بالأفكار والمناهج التي حملها الوافدون المغاربة على أوربا من جهة أخرى.

وإذا كان رواد الدعوة الإصلاحية الذين برزوا على الساحة المغربية في تلك الفترة اتجهوا في سياقين متباينين: سياق تقليدي بنى فكرته على إشاعة الصحوة الإسلامية (الكتاني - كنون الخ..) وسياق حديث بنى فكرته على اعتناق النهج الأوربي في الإصلاح (مؤيدو مشروعات فرنسا وإسبانيا)، فإن رؤية إصلاحية متماسكة مبنية على مصادر تجمع بين الثقى والتحديث، ترضي النخب المغربية المتنورة والمتعطشة للإصلاح، وتفي بأغراض المواطنة الأصيلة، لم تكن غائبة عن اذهان زمرة من العلماء الدينيين والمثقفين المحدثين.

وهذا المنهج المتنور في الوعي النهضوي كان له ممثلوه ممن برزوا مبكرا على ساحة الخطاب الإصلاحي[1] وكلهم نادوا بضرورة الإصلاح، إلا أن وسائلهم ومقترحاتهم لم تتجاوز الحلول المبنية على النظرة الفطرية والفكرة العامة في الإجتهاد التي لا ترقى إلى المسك بالأبعاد الموافية بالجواب الناجع عن مناحي الخلل في

(1) خاصة الكردودي في موضوع تحديث الجيش والصفار في اكتشاف أوربا مباشرة في رحلته سنة 1845.

المجتمع المغربي للقضاء على أسبابه الذاتية والموضوعية من أجل خلق مناخ جديد للإصلاح والتحديث.

ففي هذا السياق يمكن القول بأن الفقيه الحجوي جمع بين أفكار التيارين إذ في الوقت الذي كان هذا الموظف المخزني العالم يؤمن إيمانا قويا بأن فكرة الإصلاح والعمل على تحقيقها عمل من صميم الإسلام، كان يعتقد ويدعو إلى اعتناق فكرة التحديث والأخذ بالمناهج الأوربية في النظام الإداري والمساواة في الحقوق واعتماد الاقتصاد وإدارة المال.

ذلك أن الفقيه الحجوي، توضيحا لمعالم فكرته الإصلاحية الجديدة وترسيخ آثارها على تغير لهجة الخطاب ومحتواه، كان عليه أن يسلك منهجا جسورا ينفذ لأعماق التقاليد المتبعة في إجراء الإصلاحات كما يتصوره المحيط المخزني على عهد السلطانين عبد العزيز وعبد الحفيظ.

لذا نراه في أحاديثه ومحاضراته وكتاباته ومذكراته يصدع في وجه المخزن وفي وجه أهل التقليد وارباب الحل والعقد بأن «التنظيم الإداري والمالي واحترام الحقوق هو السر في تقدم الغرب وحيازته قصبة السبق في التمدن والحضارة والإزدهار» فقد عبر عن ذلك بجرأة قل نظيرها باعتبار السياق التاريخي اذ قال ما نصه: «لما نهضت أوربا نهضتها المعروفة للرقي العصري، كان أول حجر وضعته في أساس مدنيتها الزاهرة هو العدل وسن القوانين بالتسوية في الحقوق، إذ لا يعقل أن تترقى أمة وحقوقها مهضومة وافرادها مظلومة»[2] وقال: «أن منتديات أوربا هي السبب الأكبر في رقي أفكار أهلها، وبالمنتديات يبتدئ الرقي الفكري في كل الأمم قبل المدارس، بل هي بزرة المدارس، وبالمسامرات والمحاضرات التي تكون بتلك المنتديات زخرت أوربا بالعلوم، وعمت الحركة العلمية سائر الطبقات. وماتم سلطان الجهل على العلم في بلاد الإسلام الإ بانقطاع الوصلة بين طبقات الأمة، فلا يلتقي جاهل بعالم إلا في قارعة الطريق، وطرق المدن المغربية ضيقة تضيق عن امكان المفاهمة، فلا تتحاك الأنظار..»[3].

---

(2) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي - ج. 1 - ص 14.
(3) العروة الوثقى - ص 19.

فكأن فقيهنا وهو ينظر بعمق إلى تفكك المجتمع المغربي ينعي على الطبقات الميسورة والمتنورة من الأمة سلبيتها وكأنه يستشرف الدور الطلائعي الذي يلعبه المجتمع المدني في رقي طبقات الأمة بفضل المنتديات والجمعيات الثقافية لبعث التقارب بين الأفراد والجماعات.

لقد عايش الفقيه الحجوي فترة تاريخية شاهدت فيها دولة المخزن والمجتمع المغربي والفكر السلفي تحولا أفضى إلى إفلاس المشروع التحديثي العزيزي (مشروع القناصل) والرمز الحفيظي بآماله وطموحاته الوطنية، ومشاريع فتيان المغرب من خلال صحافة «لسان المغرب». وتحت تأثير كل هذه العوامل كان لابد لفقيهنا أن يتعامل مع التشكل الجديد للبيئة المغربية بتفكير إصلاحي وتحديثي من لون جديد يتجاور فيه السلفي والليبرالي، بغاية الإتفاق في المبادئ الكبرى للحياة، ولم يزغ الفقيه الحجوي في خطاباته النهضوية المبنية على «فقه التحديث» عن الخط الإسلامي المستند على الأصول الشرعية في الحكم - خاصة المدرسة الشاطبية - وهو في الوقت ذاته يعمل على محاورة الواقع العسير المتجلي في التفكير العقيم والنمط المتجاوز.

فقد كان الرجل يعي لدرجة المعاناة ما كانت البلاد محتاجة إليه من إصلاحات عميقة، كما أنه كان يعاني الشيء الكثير من تجسيده هو نفسه لصورة حياة مخالفة ومناهضة للإنتاج السالف، وأيضا من محاورته لقيادة ضعيفة وأفكار عصر مضى لم يعد فيه مجال لتركيبات إدارية واقتصادية ومجتمعية أكل عليها الظهر وشرب، ولانحلال تعليمي - مدرسي وجامعي - اصبح من المتعين تقويمه بكل ما يلزم من السرعة.

لا يخفي ان الفقيه الحجوي احتل مكانة عليا في الفقه الإسلامي فقد اكد تاليفه «الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي» قدرته العلمية والعقلية في مجالات البحث والتفكير والإفتاء في الاقضية الخطيرة الجانب فقها وعبادة، فبرهن عن أصالة فيما قدمه من آراء وما طرحه في قضايا شكلت معالم مضيئة في عظمة الفقه الإسلامي وتاريخه عبر العصور الزاهرة قبل غلق باب الإجتهاد(4). وكان قلمه وهو يسترسل في تحرير فصول كتابه يفيض ليسجل عند كل محطة فقهية ما كان يعتمل في صدره من

(4) تم تصنيف كتاب الفكر السامي ضمن موسوعة الفقه الإسلامي لجامعة دمشق.

احساسات عميقة نحو الإصلاح والتحديث عن طريق الاجتهاد الحق وإعمال قوة الفكر السلفي التنويري الذي كان يؤمن به أشد الإيمان، وكأنه كان يجد في إطلاق العنان لبعث الإجتهاد الذي اغلق بابه، راحة وتخفيفا لمعاناته.

تلك كانت طريقة تفكيره في العديد من تآليفه ومذكراته، خاصة: النظام في الإسلام - المحاضرة في إصلاح التعليم - مختصر العروة الوثقى - المحاضرة في تعليم البنات - جواز التأمين على السلع والبضائع - مستقبل تجارة المغرب - ارشاد الخلق إلى الإعتماد في ثبوت الهلال على خبر البرق... الخ وكلها تناولت بكثير من الدقة مسألة التوفيق بين التصورات الحداثية وأحكام الشريعة تحفيزا منه على محاربة الجمود، والدعوة لتحريك الهمم، والحث على البعث الإصلاحي في المجالات الإدارية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عما يلمسه القارئ في هذا الانتاج الضخم من توضيحات تتميز بحدة الملاحظة والاستنباط في مجال الاجتهاد والتشريع.

وكما سبق القول فإن محاورة الرجل للواقع المعاش المتجلي في الخط التقليدي السكوني، والإصرار على فلسفة الرفض لكل ما يحمل تغييرا أو يأتي بجديد، ومجابهته لهذا الواقع العسير لم تكن لتتجسد وحسب في شدة المعاناة، بل وايضا في مرارة الإخفاق في تبني مشاريعه الإصلاحية من لدن محاوريه سواء من القيادة أو من القائمين على شؤون المجتمع، ناهيك في هذا المقام عن اجهاض مشروع المجلس التحسيني لنظام التعليم بالقرويين، وعن اخفاق مشروع التخلي عن نهج «المختصرات الفقهية والحواشي» وعن مشروع تجديد الكتاب الدراسي بالقرويين، وناهيك أيضا عن المعارضة الشديدة التي قامت ضد الدعوة إلى تعليم البنات، باعتبار هذه الدعوة «مدعاة إلى تحرير المرأة اخلاقا وتفوقا على الرجل». وبالجملة فالفكر العقيم السائد المرتكز على الأنماط المتجاوزة، لم يكن ليستسيغ معالم الفكر التحرري الذي برزت في خطابات وكتابات الفقيه الحجوي.

الفصل الخامس

تجديد الفتوى عند الفقيه الحجوي

ينعي الفقيه الحجوي باللائمة على المقلدين المتحجرين ويتحسر «لكون الافتاء أصبح في زمانه بيد الفقهاء المعروفين من أهل التقليد ولا يوجد من بينهم في المغرب آنذاك من يدعي اجتهادا أو رتبة ترجيح او يقدر أن يفوه بها، وأن غاية ما يشترط فيمن ينتصب للفتوى أو القضاء في إحدى العواصم الكبرى أن يكون له إلمام بقواعد العربية ويفهم دقائق معاني الكلام، فالغاية هي أن يعرف مطالعة الكتب ولا سيما مختصر خليل بشرحيه الخرشي والزرقاني وحواشيه، مما صار عند أهل جيلنا المنحط قائما مقام الكتاب والسنة إذ لو توجهوا لكتاب الله وحديث رسوله لاخذوا الأحكام الصحيحة منها، ولهذا فكم من مفت وقاض لا يعرف ماذا كتب، ولا ما حكم به، ولا يميز بين ما اثبت أو نفى، وكم سمعت من فتاو وأحكام في البوادي والمدن يضحك منها ويبكى على غربة المغرب والدين من أجلها»[1].

لهذا كان الفقيه الحجوي يواجه المتاعب ويتحمل المعاناة في سبيل اقناع التيارات التقليدية المتحجرة المعادية للتطور التحرري، فكانت وسائل الإقناع عنده مبنية على القياس كأساس للبحث عن كيفيات قولبة الأحكام الشرعية عل نوازل العصر. وهكذا يصدع في كثير من كتاباته بأن «السبب في جحود النظام في الإسلام هو أننا تاخرنا كثيرا ولم نشعر بدرجة تأخرنا ومن تأخرنا قياسنا الماضي على الحاضر والسلف على الخلف»[2].

---

(1) الفكر السامي - الجزء الثاني ص 431

(2) النظام في الإسلام - محاضرة مطبوعة للفقيه الحجوي - المطبعة الوطنية 1928 - الرباط - ص55.

إن البنية التقليدية للمجتمع المغربي «أنجبت» فقهاء ومفتين متزمتين أكثر مما أنجبه الفكر السلفي المتنور المساير لمستجدات الحداثة مسايرة تاخذ شرعيتها من النص الفقهي لتجتهد من دون ما تبديع، كما هو الشأن عند الفقيه الحجوي وغيره من فقهاء عصره من ذوي التوجهات المتنورة الذين اجتهدوا في ميدان الإصلاح للدفع بالمجتمع المغربي نحو الأخذ بوسائل التقدم (مثل احمد بن المواز وعبد الرحمان بن زيدان وأبو عبد الله السليماني وغيرهم).

وللرد عن بعضهم ممن غلب عليهم الفكر الخرافي فتساهلوا في أسانيد الحديث لدرجة أنهم أصبحوا يروونها عن «عبد الرحمان شمهروش قاضي الجن». يقول فقيهنا محمد الحجوي بأن الإسناد الذي هو فخر الأمة الإسلامية لا ينبغي فيه التساهل والاعتماد على الوهم بل يجب التثبت كما كان سلفنا الصالح، وان الخيال خيال والخيال يغلب الاخيار فيوهمهم سواد الليل بياض النهار... ولكنا نطرح هذا في سلة الخرافات، والله فلولا فلسفة اصحاب الحديث في التحقيق والتنقيب والتثبت والاحتياط، ما وصلتنا الشريعة الا مبدلة، ولكن خلف بعدهم متأخر ون تسامحوا وتساهلوا فقبلوا صحبة «شمهروش» في اصح الصحيح فارتكبوا العظائم التي يحاسبهم التاريخ عليها.[3]

- لقد تساءل الاستاذ حميد الصولبي وهو يتحدث عن منهجية بناء الفتوى في الفقه المغربي الحديث وعن علاقة الافتاء بمستلزمات التحديث، تساءل عن كنه الدافع لتأسيس الفتوى: هل كان بمحض تعزيز التداول الفقهي وتدعيم ثقافة السلف ام كان بدافع التجديد والرغبة في الاجتهاد ومسايرة تطورات التحديث، فخلص الى القول بان حدث توقيع معاهدة الحماية سيفرض علي الفقيه المغربي، الواقف بين بنيته الفكرية التقليدية وضرورة الالتحاق بركب الحداثة، استعمال نظره حول قضايا استحدثت في مجتمعه ولم يكن له سابق عهد بها، وهو الآن مكلف بالاجتهاد والإفتاء فيها بحسب مرجعيته الفكرية وما يمليه عليه نظامه التشريعي الإسلامي، وبالتالي كيف استطاع الفقيه المغربي ان يميز بين التحديث كتعبير عن تطور حاصل في الفكر والعقل، والتحديث كبدعة استحدثت لتشوش على الدين والمعتقد.[4]

---

(3) العروة الوثقى - الفقيه الحجوي مطبعة الثقافة -سلا - ص 35.
(4) مجلة أمل العدد 7 - 1996 ص 82.

وفي هذا الصدد اتى الباحث بنماذج من فتاوي الفقيه الحجوي (الى جانب فقيه آخر وهو احمد بن المواز) لمعرفة هل نجح الفقيه المغربي في هذه العملية المنهجية وهو ينتج فتاوي الإصلاح، أم أن طريقته هاته بقيت سجينة رد الفعل والتخوف من كل جديد أتت به الحداثة الغربية. وقد كانت خلاصة تمحيص فتوى استعمال التلفون والتلغراف في ثبوت الهلال، «أن الفقيه الحجوي عالج المسألة بمنظار الفقيه المتنور الذي يتشبث بأصوله الحضارية الاسلامية، وفي نفس الوقت يهيئ نفسه وعقله لقبول الحديث والجديد المناسب لتلك الاصول. وعلى مقاصد الشرع وضرورات العصر سيؤسس الحجوي فتواه بالجواز اعتمادا على القياس مادام هذا الجواز مرتبطا أولا وأساسا بضرورة المجتمع المغربي، ومادامت هذه الضرورة لا تخل بأصل من أصول التشريع الإسلامي ولا تتنافى مع مقاصد الشارع»[5].

لا جدال أن خزانة الفقيه الحجوي تحفظ لنا رصيدا هائلا من الفتاوي الجريئة في نوازل تتصل بانشغالات استحدثها التطور الذي عرفه المجتمع المغربي في ميادين المال والاقتصاد، وكانت هذه المستجدات التي فرضها العصر على مجتمع ذي بنية تقليدية، تملي على الرجل التعمق في أصول الشريعة ليستنبط من أغوارها حلولا يكون من شأنها تقريب المسافات بين مقاصد الشرع وما يفرضه واقع التطور ومستلزمات العصر. ففي هذا المعنى يصيح الحجوي في وجه المقلدين الجامدين «المفتي لا يجوز له الاسترسال في الإفتاء بما جرى به العمل، ويظن أن حكمه مؤبد، بل هو مؤقت ما دامت المصلحة أو المفسدة التي لأجلها خولف المشهور قائمة... ولا يسري عرف بلد على بلد، ولا يحكم بزمن على زمن»[6].

ويربط الفقيه الحجوي الاجتهاد بالتحديث باعتبارهما ديناميتين تؤثر احداهما على الأخرى، فيرى بأنه كلما تقدمت مظاهر التحديث، برزت معالم الإجتهاد وظهر فقهاء الاجتهاد، كما أن استمرارية الاجتهاد لا تخلو من إثارة النزوع إلى التطور والتحديث، لذا يقول «يظهر لي أن ندرة المجتهدين او عدمهم هو من الفتور الذي أصاب عموم الأمة في العلوم وغيرها، فإذا استيقظت من سباتها وانجلى عنها كابوس الخمول، وتقدمت في مظاهر حياتها التي اجلها العلوم، وظهر فيها فطاحل علماء الدنيا من

(5) نفس المرجع ص 85.
(6) الفكر السامي - الجزء الثاني ص 410.

طبيعيات ورياضيات وفلسفة، وظهر المخترعون والمكتشفون والمبتكرون كالأمم الأوربية والأمريكية الحية، عند ذلك يتنافس علماء الدين مع علماء الدنيا فيظهر المجتهدون».

فدينامية التحديث عند الحجوي مناقضة للتقليد في ميدان الاستنباط الشرعي. فلا تحديث بدون اجتهاد، ومن هنا يتعين الحذر من التقليد، بل نبذه كلما استطاع المنتصب للقضاء والفتوى ذالك، أي أن التقليد «لايكون سائغا للضرورة، فإذا انتفت الضرورة، وجب نبذه عملا بقوله عليه السلام: يذهب العلماء ثم يتخذ الناس رؤساء جهالا يسألون، فيفتون بغير علم، فيضلون ويضلون (أخرجه البخاري). وفيه قال ابن عبد البر: هذا نفي للتقليد وابطال له... وقد اجمع الناس على أن المقلد ليس معدودا من أهل العلم، وأن العلم معرفة الحق بدليله»[7].

«العالم الفقيه إذن - في نظر الحجوي - والعالم بأحكام الشرع ومقاصده يجب عليه أن يكون على صلة دائمة بكل الاكتشافات التي ينتجها التحديث حتى يستطيع بذلك تطور اجتهاداته وتجديد فتاويه وإعطائها طابع الاستمرارية»[8].

(7) نفس المرجع ص. 460-412.

(8) ذ. حميد الصولبي مجلة أمل ص. 92 (مرجع سابق).

الفصل السادس

فكرة الحرية ومدلولاتها الجديدة

1- الفكرالتحرري والاجتهاد: ثنائي متلازم

رغم أن الفقيه الحجوي ترك أكثر من مائة تأليف[1] ما بين ما صنف وما حقق وحاضر واختصر، فإنه لم يكتب له الحضور في الخطاب النهضوي القومي باعتباره يمثل عند الرأي العام الاتجاه الفقهي، إذ ظل هذا التصور هو السائد في المجال الثقافي المغربي إلى حين التسعينات حيث ظهرت الاهتمامات الأولى بآثار الحجوي لتبرهن على حجية الفكر العقلاني والتيار التنويري عند الرجل، وذلك من خلال مجموعة من مؤلفاته المطبوعة منها وغير المطبوعة، ومذكراته المحفوظة بالخزانة العامة والتي تناولت بكثير من الدقة وحدة الملاحظة مسألة التوفيق بين التصورات الحداثية واحكام الشريعة.

ولم يكن الحجوي مقتصرا في كتاباته على ا لتنظير الأكاديمي بل كان يجعل من كتاباته دعوة لتحريك الهمم وخطابا نهضويا ثارة مفتوحا وثارة مبتوتا في ثنايا كتاباته العلمية في الفقه والتاريخ والسياسة إذ لا يخلو أي كتاب من كتبه أو مذكراته من الحث على البعث الإصلاحي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والادارية فضلا عن التوضيحات التحررية في مجال الإجتهاد والتشريع بصفة عامة.

(1) جاء في كتاب الفكر السامي، ص 388. ج. 2 للفقيه الحجوي معددا تواليفه انها بلغت آنذاك (1918) خمسين تأليفا بين مطول ومختصر، ومطبوع أو مخرج أو مسود كما هو مبين في الفهرس، وبعض منها يكون مسامرة أو محاضرة ألقاها في موضوع علمي أو اجتماعي او أخلاقي أو اقتصادي أو نحو ذلك. . ولحدود سنة 1938 بلغت مؤلفاته 99 تأليفا حسب ماسطره بنفسه في كتابه مختصر العروة الوثقى ص. 70 انظروا القائمة ضمن الملحقات.

والوقوف، ولو على الخطوط العريضة لمناحي الفكر الإصلاحي النهضوي عند الحجوي، سيأخذ الحيز الواسع من الحركة الثقافية والإهتمام بالبحث العلمي لاستجلاء المناحي الفكرية المتعددة التي ميزت مواقف الفقيه الحجوي كرجل دولة وكعارف بأحوال الإقتصاد المعاصرة له، ثم كعالم وفقيه مارس علوم الفقه والأصول وبنى صيغة الفتوى على أسس السلفية المتنورة المتفتحة على قيم التحرر الفكري.

فالاجتهاد في أمور الدين لم يكن في حد ذاته عند الفقيه الحجوي «السلفي المتنور» علما تحقيقيا يقصد به تأويل أحكام الشرع بهدف التباري في «فن» أو «تقنية» صياغة قوالب فقهية مسبقة لتنطبق على نازلة أو أخرى من نوازل العبادات والمعاملات، بل إن «الاجتهاد عند الفقيه الحجوي السلفي الذي لا يبرح موقع الإسلام في النظر إلى نوازل الحياة المعاصرة لا يعني العودة إلى الأصول فحسب بل هو يتعدى ذلك إلى التشوف إلى المعاصرة والتطلع إلى توظيف قيم العصر في نسيج الفكر والمجتمع»[2]. والمثل هنا هو انطلاق الحجوي من دعوته إلى التوفيق بين أحكام الشريعة ومستلزمات التحديث ومتطلبات الإصلاح حين يؤكد أن ''علينا النظر للحقائق الراهنة، وذلك باعتبار أحوال أهل زماننا الحاضرة، وأن نربي رجال الاجتهاد للمستقبل... فلتطرح الأمة عنها التعصب، ولتكن مذهبا واحدا وهو اعتبار جميع المذاهب، والأخذ من كل مذهب بما يوافق الأدلة، ويناسب روح العصر، والوقت والحال والمكان والضرورة.. فكل من مذاهبنا على صواب في كل المسائل. إذ لم يكن بينهم خلاف في العقائد (كما هو الشأن في المسيحية واليهودية)، وإنما هو خلاف ثانوي في الفروع فقط التي هي محل الاجتهاد، يأخذ فيها كل واحد بما قام عليه الدليل عنده للاكتفاء في أدلتها بالظنيات، ولذلك كان كل واحد من الأئمة يجل الآخر ويأخذ عنه ويثني بعضهم على بعض علما ودينا... فاختلاف مذاهب الفقهاء مفيد لنا إذا كنا نريد ان ننهض متمسكين بالشريعة غير متعصبين للمذاهب، والنهضة الحقيقية للأمة والفقه هي أن يوجد في الأمة فقهاء مستقلون في الفكر مجتهدون، يأخذون الأحكام من الكتاب والسنة رأسا، عارفين بهما معرفة كافية لكل خلاف وتقليد...[3]

---

(2) عبد الإله بلقزيز «الخطاب الإصلاحي في المغرب» ص. 24
(3) الفكر السامي – الجزء الثاني ص 410 449 450. 461

فالحجوي يرى ان حياة الأمم لا يمكن ان تستمر وتزدهر الا بالاجتهاد في أمور الدنيا والدين، وان علاقة التحديث والإصلاح بالاجتهاد والابتكار أمر ظاهر برهنت أحوال الأمم وسيرورتها على جدارته وحقيقته، لأن ندرة المجتهدين أو عدمهم هو من الفتور الذي أصاب عموم الأمة في العلوم وغيرها، فاذا استيقضت من سباتها، وانجلى عنها كابوس الخمول، وظهر فيها فطاحل علماء الدنيا من طبيعيات ورياضيات وفلسفة، وظهر المخترعون والمكتشفون والمبتكرون كما في الامم الأوربية والأمريكية الحية، عند ذاك يتنافس علماء الدين من علماء الدنيا فيظهر المجتهدون[4].

2- مفهوم الحرية عند الفقيه الحجوي

ويربط الحجوي إشاعة حرية الفكر لدى الامم بممارسة علمائها ومثقفيها للاجتهاد ممارسة مستمرة لا تتوقف ولا تعجز أمام أي ظاهرة من ظواهر التطور الحضاري والفكري، ذلك أن الاستبداد - يرى الحجوي في نفس السياق - ماح او مضاد للاجتهاد ولحرية الفكر، اذ هي - أي الحرية - من دواعي الاجتهاد، ولا شك أن الأمم الإسلامية لا تشغل مقاما ساميا بين الأمم مادامت ناقصة في هذه الميادين، وهي محتاجة لمجتهدين باطلاق، عارفين بعلوم الإجتماع والحقوق، يكون منهم أساطين لسن قوانين دنيوية طبق الشريعة المطهرة تناسب روح العصر، وتنطبق على الأحوال المتجددة والترقي العصري كما يوجد عند سائر الأمم لجان من الفطاحل المشرعين في مجالس النواب والشيوخ لهذا الغرض. . . ولا عبرة بأمة لم تعرف حقوقها فتحفظها ولم تأمن عامتها شر خاصيتها فذهبت حقوقها وضاعت ثروتها بين المرتشين والمداهنين[5]. ويضيف الحجوي في العديد من كتاباته ما مفاده أن أوروبا والجابون وغيرهما من الأمم المتقدمة لم تبن تقدمها على الجهل والظلم والفساد بل على التربية والتعليم والعدالة والأمن والنظام، مما يدل على مدى حفظها لكرامة الإنسان ورفعها لمنزلته. إذ لا يعقل أن تترقى أمة وحقوقها مهضومة وأفرادها مظلومة. . .

ولعل ما استوعبه الفقيه الحجوي في نسجه للفكر التحرري وتعمقه في مفهوم

---

(4) نفس المرجع.
(5) نفس المرجع.

الحرية لجدير بأن يجعل منه صلة وصل بين مرحلتين في فهم الحرية في معانيها الجديدة، وذلك سيرا مع ما يراه محمد سبيلا تركيزا على كتابات الناصري والسليماني والكتاني كمرحلة أولى(في فهم الحرية)، ثم سعيد حجي وعلال الفاسي كمرحلة ثانية إذ يرى «أنه رغم استيعاب ممثلي المرحلة الأولى للمضامين الجديدة لفكرة الحرية، فإن تصور هؤلاء لها ظلت تدور في إطار أخلاقي محظ لم يستوعب مدلولاتها السياسية والفلسفية العميقة، إن لم نقل أنه اتخذ موقف الرفض لمفهوم الحرية التي جاء بها الأوربيون باعتبارها 'مسيئة' للقيم التي يقوم عليها المجتمع الإسلامي»[6].

يحق لنا إذن القول بأن مفهوم الاجتهاد الفقهي في منظور الفقيه الحجوي يتعدى تلك المضامين المحدودة المتصلة عادة بالنوازل والعبادات والمعاملات ليستوعب المدلولات السياسية والاجتماعية وابعاد التحرر الفكري، كما يربط النسيج الفكري بتطور مفاهيم الحرية للانتقال به من الإطارات التقليدية إلى المعاني الجديدة الآيلة إلى التقدم الحضاري والفكري للمجتمع، وإلى نبذ الاستبداد المضاد للاجتهاد ولحرية الفكر، والمحافظة على الحقوق المشروعة وإشاعة وسائل محو الجهل والظلم والفساد لحفظ كرامة المواطن ورفع منزلته اقتداء بما حققته الأمم المتقدمة.

الحجوي يعد في نظري، من الأدمغة الرائدة التي بشرت بظهور دعاة الديموقراطية ممن وضعوا على الساحة الوطنية المبادئ الدستورية التي تمثلت في جماعة «لسان المغرب» وامتدت خيوطها إلى الحركات التي زامنت فترة الإحتلال فهو كان يقول «بأن التنظيم الإداري والمالي واحترام الحقوق هو السر في تقدم الغرب وحيازته قصبة السبق في التمدن والحضارة والإزدهار: فقد عبر عن ذلك بجرأة قل نظيرها باعتبار السياق التاريخي إذ قال مانصه: لما نهضت أوربا نهضتها المعروفة للرقي العصري، كان أول حجر وضعته في أساس مدنيتها الزاهرة هو العدل وسن القوانين بالتسوية في الحقوق إذ لا يعقل أن تترقى أمة وحقوقها مهضومة وأفرادها مظلومة»[7].

---

(6) المغرب في مواجهة الحداثة - «سلسلة كتاب الجيب» - الكتاب 4. يليوز 99 - «فصل فكرة الحرية في الفكر المغربي الحديث».

(7) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي. ج. 1 ص 14.

الفصل السابع

الفقيه الحجوى وهو يتحدث عن نفسه

من خلال مشواره العلمي والمخزني ومشاريعه الإصلاحية

ان الفقيه الحجوي، وهو يتحدث عن الوضع المتردي للبلاد لم يكن مجرد فاضح للفساد بل كان فاعلا إيجابيا يدعو إلى الإصلاح ويغير المنكر بيده او بقلمه كلما استطاع لذلك سبيلا وكان ذلك بحكم الوظائف المخزنية التي تقلب فيها، ففي الوقت الذي كانت طنجة عاصمة للهيئات الديبلوماسية الغربية، كانت وجدة تمثل الرمز القوي للمقاومة بالنسبة للدولة المغربية إزاء الضغوط والتهديدات التي كانت تمارسها فرنسا على المغرب انطلاقا من ارض الجزائر سواء ما قبل معركة ايسلي او ما بعدها ولم يكن قرب المدينة المجاهدة - وجدة - من قوات الاحتلال الفرنسية ليضعف من صلابة السكان وعلو همة الممثلين ألمخزنيين المتعاقبين على رأس المنطقة في الوقوف في وجه تحرشات الجيش الفرنسي كلما توفرت لديهم الوسائل الحربية والعسكرية. ومن بين هؤلاء الممثلين كان هناك الفقيه الحجوي الذي شغل منصب أمين ديوانة وجدة ثم «علاف» (المقتصد العسكري) في الحقبة المتراوحة بين 1904 و1909.

وعن هذا يقول في كتابه «الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي»(1) «توليت امانة ديوانة وجدة، ولما ظهر للمخزن ثمرة أعمالي في ضبط أمر الديوانة حتى سار مدخولها ثلاثة أضعاف ما كان قبلي على ضعف النظام واختلال الامن، وتيقن بما هو مثبوت في الدفاتر الرسمية من نجاح الأعمال، حصلت له الثقة، فزاد لي على ذلك

---

(1) انظر صفحة 384. 385 من كتاب الفكر السامي.

وظيفة مفتش الجيش الذي كان مرابطا هناك لصيانة وجدة من هجوم أبي حمارة، وشغله هناك عن رد وجهته عن فاس، وكان هو معظم الجيش المغربي اذ ذاك، وذلك سنة 1321، فكنت بهذه الصفة نائبا عن وزير المالية في امور الجيش المالية، وعن وزير الحرب فيما يرجع الى الأسلحة والذخائر الحربية وما الى ذلك، وبمجرد استلامي للوظيف أخذت في التفتيش والضبط، وإسقاط كثير مما كان زائدا في قوائم الجيش باطلا ولا حقيقة له مما كان من اسباب سقوط المغرب، ويسمى في اصطلاحهم (المنفوخ)، وحسمت مادة بيع الذخائر والأسلحة، وأحرزت خزنتها كليا، فاقتصدت لخزينة الدولة ما ينيف عن عشر الف بسيطة عزيزية يومية كانت تحمل على عاتقها، وتذهب في بطون لا تعرف الشبع هباء منثورا. . . وقد قصدت بذلك انقاذ الوطن المهدد، وإصلاح ما فسد، وقد كافأني المخزن على هذه الأعمال بترقيتي إلى وظيف أعلى زيادة على ما قبله وهو نائب الملك في الحدود. . . حيث كلفت بتنظيم جيش لحراسة الحدود المغربية، ثم اسندت إلى سفارة عن المغرب بالجزائر مع وظائفي المتقدمة، والكل متقارب العهد سنة 1321 المذكورة. . . لكنني طرأت علي عوارض صحية لتراكم الأشغال مع اشتباك الأحوال السياسية بالعاصمة فجأة، وعزم المخزن على عقد مؤتمر الجزيرة، فاستعفيت سنة 1323، واستقدمني السلطان، فقدمت فاسا، وعرض علي اسمى عضوا في المؤتمر، فاعتذرت، وليس كل عذر يبدو ولا كل داء يعالج. . .»

وفي سنة 1330 سميت نائب الصدارة العظمى في وزارة العلوم والمعارف، أول ما احدث هذا الوظيف في المغرب آخر أيام السلطان المولى عبد الحفيظ فقبلته رجاء نفع العلم، وفي مدتي انفتحت عدة مدارس ابتدائية بالمدن المغربية بعد خلوها منها، وباشرت ادخال العربية والدروس الدينية والقرآن العظيم لها، وبسبب ذلك حصل الإقبال على التعليم، وامتلأت المدارس شيئا فشيئا، وانتشرت في عموم المملكة حتى البوادي. . وفي سنة 1331 باشرت تنظيم المجلس التحسيني لاصلاح التعليم بالقرويين وهو المجلس العلمي الموجود الآن، وهي بذرة لا بد ان تنبت ولو بعد حين. أسست هذا المجلس، وألفت قوانينه التحسينية وما كان لفظ نظام أو تنظيم يعرف. . ولا كان يوجد لعلماء ذلك المعهد مرتب أو ترتيب حتى فاجأتهم بذلك، فنفروا عنه، وبعد أن فهم المقصود أهل البصائر منهم بما بذلته معهم من النصح والبيان، جأر منه من كان

معتليا مقاما يقضي عليه التنظيم بالنزول عنه... ثم استعفيت سنة 1332، واسقط هذا الوظيف من الوظائف المخزنية مدة...

ثم رجعت سنة 1339 (1921) لوظيف نيابة الصدارة العظمى في وزارة العلوم والمعارف... ومن أحسن ما أمكنني القيام به تفقد المدارس من حيث العلوم العربية والدينية من حين لآخر، وتتبع سيرها، وبث روح النهضة فيها، والميل إلى إحياء علومنا، والتشبع من العلوم العصرية، وحث المعلمين والمتعلمين على حفظ النظام، وتوجيه كلية النظر نحو العلم والأخلاق ومكارم الدين.. فإن ذلك من خير الأعمال التي يتسنى لنا بها التجديد...

وإني لأوصي الشبيبة المغربية التي أوقفت نفسي على ثقافتها، والأخذ بناصيتها بتوجيه وجهتهم نحو رقي البلاد من حيث الأخلاق الكاملة، وثقافة الأفكار بالعلوم النافعة، ونشر محاسن الدين الحنيف والكشف عن أسراره، وإزالة غشاوة الجهل به عن العقول حتى يقف الناس على معنى الدين الحنيفي، وينبذوا كل الأوهام التي خلطت به من أعدائه... وليستعينوا على ذلك بتهذيب الأخلاق. فالأخلاق أساس كل نجاح... وليتجنبوا المجادلات الدينية والإختلافات المذهبية... وليجتهدوا أن يتخرج منهم مدرسون ماهرون يحاربون المساوي التي أوجبت انحطاطنا في الهيأة العالمية، ويحاربون تطرف الأفكار التي اضاعت وقتنا، وليحاربوا عدو الإسلام الألد داء الأمية حتى يصير جل امتهم يقرأ ويكتب ويحسب...

وعليهم بانهاض قومهم ووطنهم اقتصاديا بالإرشاد إلى استخراج كنوزه العظيمة التي اختلطت بأرضه ومائه، وبث روح جديدة في التجارة والزراعة والصنائع وكافة أنواع الإقتصاد. وليحاربوا الفقر بالإقتصاد والإختصار من العوائد التي تستنزف الأموال، وباستنتاج الخيرات من الأرض والمياه، وباحياء الصناعات الوطنية والنهوض بها إلى مستوى الرقي الجديد، فبالإقتصاد اصبح العالم مستعمرة إسرائيلية... (الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي الجزء الثاني ص 385 إلى 389).

الفصل الثامن

المشروع الإصلاحي للفقيه الحجوي

1- مذكراته للسلطانين عبد العزيز وعبد الحفيظ

كان الحجوي يوجه باستمرار إلى السلطان عبد العزيز مذكرات يتعرض فيها إلى فساد الشؤون الإدارية والعسكرية، كما انه كان يكتب عند كل مناسبة أدبية أو تأليف علمي ما كان يخالجه من هموم بسبب اضطراب الأحوال السياسية في المغرب واختلال شؤون الحياة الاجتماعية وتدهور الرصيد الفكري والعلمي، وهكذا يرى أن "انقلاب الأحوال بالمغرب بدأ بثورة أبي حمارة التي سببت فقر مالية الدولة واللجوء للسلف الأوربي، ثم سقوط المالية بيد إدارة السلف وفناء حماة المغرب وابطاله في الحروب الداخلية. فقد اختل النظام وضاع الأمن وفسدت الأخلاق، وضاعت الفضيلة والأمانة، وتكالبت الناس على الرياسات الوهمية وجمع الحطام، وتسلط على مناصب الدولة كل دخيل فجر ذلك إلى تلاشي الدولة العزيزية، وتتابعت المحن واظلم جو المغرب[1].

لقد برهنت سلسلة التمردات ضد سياسة المخزن العزيزي العقيمة عن «واقع الممانعة التي أبداها قسم من المجتمع المغربي في مواجهة التحديث عن النمط الأوربي»[2]، إذ أن خطة الإصلاح لم تضح من مقدور النخبة المغربية بل إن إجراءها غدا من مبادرات الفرنسيين حيث عرض عل السلطان مضمونها من طرف السفير

(1) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي ص 382 - المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

(2) العبارة بين مزدوجتين لعبد الإله بلقزيز. م. س. ص 107.

الفرنسي. فالمقترحات التي تضمنتها الخطة لم تحظ بأي قبول سواء من لدن السلطان أو من طرف مجلس الأعيان، بسبب عدم توافقها وأحكام الشريعة. وفيما كانت فرنسا تسعى لفرض وجهة نظرها عن طريق «البهلوانية» الدبلوماسية والعسكرية، كانت النخبة تجهد في استنصاح السلطان لانقاد البلاد من التخلف والانهيار. وهو ما لخصه الفقيه الحجوي في مذكرته المشهورة - انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره - إلى السلطان عبد العزيز، ثم في رسالتين مفتوحتين للسلطان عبد الحفيظ.

في هذا الصدد ابرز الاستاذ الخلوفي محمد الصغير في مؤلفه المعنون بعنوان مذكرة الحجوي (انتحار المغرب. .) ما يطبع المذكرات الحجوية من تدقيق فيما بلغته دولة المخزن في العقد الأول من القرن العشرين من تغير في السلوك السياسي والدبلوماسي المنذر بوشك الاحتلال، وفيما صارت عليه الأحوال الداخلية من تدن في التسيير وتدهور في الأخلاق العامة «فالحجوي لم يكتف في المذكرة بالنقد والتعرض للأوضاع المتردية، بل أننا نجده يختم كل موضوع تطرق إليه بتقديم مقترحات عملية في شكل آراء داخل عرضه. . .»[3]

وسجب الفقيه الحجوي بشدة الموقف الرافض للإصلاح والسائد آنذاك سواء في المحيط المخزني أو داخل المجتمع، قائلا بان السلطان عبد العزيز عمل ما في وسعه لتحديث الهياكل المخزنية التقليدية. . لكن لم يحالفه الحظ ولم يكتب له النجاح. . . لأن الرأي العام السائد اذاك، وخصوصا منه الواعي والمؤثر داخل المجتمع المدني والعسكري، لم يتسن له استيعاب كنه الإصلاحات المنوي تطبيقها. لقد رفضها مبدئيا لكونها مملاة من الأجنبي ولا يمكنها إلا أن تخدم مصالحه. ونجد المذكرة تتوجه باللائمة والنقد الشديد تجاه بعض رجال المخزن حيث وصفهم الحجوي بعدم الكفاءة والمواطاة والتبذير، كما وصف البعض الآخر بالارتشاء والاختلاس والتزوير. . . والاستغناء الفاحش على حساب الرعية، والجيش، والمصلحة العليا للبلاد. ويبرر الحجوي تصديه لتقديم مقترحات إصلاحية للسلطان بقوله «هذه مذكرات لعبد ربه وأسير كسبه عن مدة توظيفي نائبا عن السلطان في حدود المغرب الشرقية الجزائرية وأمينا في ديوانة وجدة قبل النيابة وبعدها، وامين الأسلحة والذخائر الحربية. . .

---

(3) الخلوفي محمد الصغير (م. س. ص 11)

وجب على ابرازها - المذكرة - للوجود حيث الوقت كان مملوءا بالحوادث العظمى. . .[4]

. . .إن مولاي عبد العزيز قد جالت في رأسه فكرة الشورى والديموقراطية واتاه سفراؤه بهذه الأفكار، ففعل بها. وكان أول ما فعله جعل مجلس شورى من الوزراء ينعقد كل يوم للتداول في الأمور المهمة التي تعرض عليهم، فكل من كان له أمر في وزارته قدمه للملك فأمر برجعه للجميع لإعطاء النظر فيه بالمشاورة. وهذه منقبة كبرى تذكر في تاريخ مولاي عبد العزيز فاز بها على من قبله ويكون له الفضل على من بعده. لكن الأمة جاهلة، والوزراء معهم قصور وتنافس، لم يعرفوا كيف يتصرفون في هذه المنقبة التي هي أمانة وضعت بين أيديهم، فاستحالت إلى الفساد الذي بيناه، فصارت مضرة وصار الشعب لجهله يعدها ثلمة في حق الملك، ويرى أن الملك كان مستبدا، فيبقى مستبدا لا يقيم للوزراء وزنا. فمولاي عبد العزيز كان اطيب سريرة من وزرائه، وعمله لهذه الشورة برهن على نزاهة مقاصده وانه يريد الخير لامته، ويدربها تدريجيا على الشورى، وعلى الديمقراطية، وهكذا ينبغي أن تكون الديمقراطية تدريجيا من شورى الوزراء إلى شورى الأمة جمعاء». . .

كانت ثورة «بوحمارة» مناسبة استغلها الحجوي - وبحسرة - لفضح الفساد الذي طال المملكة من جراء سوء تصرف أهل الحل والعقد فأراد أن يصدع بحقيقة ما كان يعاينه معتبرا أن الحقيقة التاريخية يتعين علي كل مؤرخ أن ينصرها، ولذلك لم يترك جانبا من جوانب الفساد المنتشر في البلاد إلا وصفه للسلطان عبد العزيز في مذكرته التاريخية «انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره».

ومما جاء في المذكرة «أن السبب الأعظم في الانكسار فساد قلوب رعية مولاي عبد العزيز واتهامه له بالفسق والكفر حتى احتاج لجعل محضر كتب فيه علماء فاس اشهادا لمعاينتهم له يصلي التراويح ليلة سابع وعشرين رمضان. . . واتهامه له بملية للإنجليز، وبيعه الصحراء لفرنسا، وغيرها. . . ثم إن مولاي عبد العزيز كان لين الجانب، شفيقا، لايري في سفك الدماء مصلحة، ولينه الكلي أظهره في مظهر الضعف، فتجرأت عليه الرعية التي لها قلوب حديدية كما أسلفنا، بل تجرأ عليه قواده ومستخدموه، وراجت الدسائس علي ألسنة العامة بشتم السلطان ووزرائه. . وكل يوم

---

(4) ص 20 من المذكرة.

تنشر علي الألسنة مناقب وأعمال كلها أو جلها لا حقيقة له. . . وكان السلطان عبد العزيز أكثر حظا من بقية السلاطين لتحقيق الإصلاحات لأن بلاطه كان عامرا بالأوربيين من جنسيات مختلفة، ولأن ذهنه كان متفتحا على ما وصل إليه العالم من الإختراعات الحديثة التي يقتني كل جديد منها. . . وكان مولعا بركوب الدراجة (البسكليط) ولم يكن موجودا بالمغرب فعدوه كفرا، وعدوا كل ما خالف مألوفهم كفرا وجهلا. . وبالجملة رعية جاهلة بسيطة التفكير.

«فتصدر لتسيير دفة السياسة من الوزراء من لم تتقدم لهم تجربة. . . بل جلهم خلو من المعلومات التي تؤهلهم لإدارة دفة مملكة واسعة ذات منازع ورؤوس غليظة، وقلوب حديدية وسريعة التقلب متشاكسين، كل واحد يترصد غيره ليقتنصه ويستبد بالمغنم دونه. . .

«فرأى مولاي عبد العزيز أن الأمر عظيم (امر تقديم مطالب الإصلاحات من لدن سفراء الدول الأوربية) وخطير لا يكفي فيه رأي دولته، ولا بد من مشاركة أمته تقصيا من حمل المسؤولية وحده وإبعادا للمظنة، فأمر عمال كافة المدن والقبائل ببعث جملة من أعيانها للنظر في الأمر، وقد اجتمعت تلك الوفود وانضمت إليها جماعة من أعيان فاس وعلمائها، وصاروا يتلقون من السفير الفرنسي مطالبه لينظروا فيها نظرهم السديد. . . وكان جمع الوفود ما أوقد الفتنة. . لأن المغرب لم تتقدم له مشاركة الدولة الرأي، ولا ألف المكافحة السياسية، ولا عرف قط ان تطلب دولة أجنبية تدخلا في شؤون دولته بدون أن تثور ثائرته. فكثر الوشاة وانفتحت ألسن أعداء فرنسا فأصغى الشعب لذلك. . ثم أن الوفود ما عرفت اوجها لتخليص بلادهم. . ولم يظهر فيهم رجل رشيد، جلهم كانوا يقولون النظر لمولانا ونحن لا رأي لنا، ولم يظفروا بحل للمسألة ولا وقع إلهامهم لفك رموزها، ومن تكلم منهم مثل الشيخ سيدي محمد بن عبد الكبير الكتاني فإنما يأتي بأفكار ثورية متطرفة مرة، فتظهر إلى الطبيب شزرا. ولما رأى مولاي عبد العزيز قصور مدارك الأمة وأنها لم تظفر بدواء تشير به، عقد مؤتمر الجزيرات ولم يعد لاستشارة الأمة، فوقع في غضبها وكان سببا في ثورة أخيه المولى عبد الحفيظ. . . (انتهى حديث الحجوي).

إن اختيار الحجوي لمذكرته كعنوان «انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره» لم يكن يريد منه فحسب الابلاغ لعلم الملك ظروف وملابسات ثورة بوحمارة التي اكتست

نوعا من الخطورة على الشرعية الدينية والسياسية في البلاد، ولكن أيضا كل أسباب التقهقر والتردي في سائر جهازات الدولة، معتبرا أن موقعه كفقيه ورجل مخزن متمرس في الشؤون الدبلوماسية والإدارية والمالية، وحتى العسكرية، تفرض عليه تقديم النصح إلى السلطان وتزويده بآرائه ومقترحاته من أجل مواجهة الحالة التي توجد عليها البلاد.

الحق أن الخلوفي محمد الصغير الذي عرف كيف يتعامل مع الوثيقة، عرف كيف يخرج إلى الوجود محتوى مذكرات الفقيه الحجوي ويستوحي تبويبها وينظم موضوعاتها ويشرح مدلولها ويبرز خصائصها مما يمكن من إعطاء لمحة مختصرة عما نلمحه فيها من آراء واقتراحات حول مسألة الإصلاحات وتطور مفاهيمها وهو الموضوع الذي نرتبط به في محاولتنا المتواضعة هذه.

تضم مذكرة (انتحار المغرب بيد ثواره) 117 صفحة وفي ختامها كتابان مفتوحان للسلطان عبد الحفيظ، وتحمل المذكرة بما في ذلك الكتابان المفتوحان، خطابا اصلاحيا تناول بوضوح أحوال المغرب على المستوايين الداخلي والخارجي، وقد رتب الأستاذ الخلوفي موضوعات المذكرة في حلقات ثلاث «اعتبرها أساسية ومهمة بالنسبة لمضمون المقترحات الإصلاحية التي تداولتها الساحة السياسية والثقافية في المغرب وهو يواجه أوربا خارجيا والفتن الداخلية وطنيا ومن هذه الموضوعات التي شغلت بال الحجوي: حكومة المخزن والمؤسسة العسكرية والجهاز المالي».

على أن مذكرة (انتحار المغرب) لم تكن هي المصدر الوحيد للأفكار الإصلاحية التقدمية التي أتى بها الفقيه الحجوي، فهناك مؤلفاته العلمية العديدة ومخطوطاته ومحاضراته التي أشرنا إليها آنفا، وهي لم تقتصر على النقد والتعريض بفساد الأوضاع بل أبرزت آراء مبنية على التبرير الفقهي والفتوى الشرعية، كما أتت باقتراحات عملية تميزت بالجرأة في الخطاب الإصلاحي والدعوة إلى التغيير والتحديث في المجتمع وفي شؤون الدولة.

وهكذا فنداء الحجوي إلى الإصلاح يتلخص في إصلاح الجيش بتنظيمه وتجهيزه على طريقة عصرية وفي تنقيته من العناصر الفاسدة التي كانت تستغل مركزها في دواليب الجيش. كما تناول النداء مجالات تهم إدارة البلاد إدارة عقلانية تتمثل في:

- إنشاء هيئة الموظفين الذين يتم توظيفهم بحسب اختصاصهم تؤدى رواتبهم بانتظام ويخضعون لمراقبة الدولة وللردع عند انتهاكهم لحرمة المصلحة العامة والمنفعة العمومية.
- جمع القوانين المدنية المكتوبة والعرفية وتدوينها لتكون في متناول الحاكم المخزني.
- إنشاء إطارات تعليمية، علمية وتربوية عصرية، وإصلاح المؤسسات التقليدية لتطابق روح العصر، وفي مقدمتها إصلاح برامج جامعة القرويين[5].
- الدعوة إلى تعليم البنات وتخويل المرأة حقها في ولوج ميادين الحياة العامة.
- إصلاح النظام الضرائبي والجمركي، وفي العمل على تشجيع الإنتاج القومي بإحداث معامل للصناعات الحديثة والانفتاح أكثر فأكثر على التجارة الخارجية بمضاعفة وسائل الاتصال بقدر ما يساعد على استخلاص الضرائب عن ثروات تتضاعف لا عن ثروات جامدة.

2- برنامجه الإصلاحي

لقد خرج الفقيه الحجوي بالسلوك الإصلاحي من حيز الدعوة النظرية التي تجلت في التعريض بالفساد وفي النصح التقوي إلى حيز الإفادة العلمية بما تشمله من خبرة وملكة شخصية، وذلك بالحث على وضع مناهج حركية تسلك بالمواطن المغربي سلوكا استيعابيا مدققا في نظرته لواقع البلاد وللأحداث والأخطار التي تحفها، حتى يقع الانطلاق بالإصلاح من أساس متين وصوب اتجاه سليم.

والباحث في آثار الفقيه الحجوي لا يستغني عن الرجوع إلى المصدر الرئيسي للفكر الإصلاحي الذي صاحب مؤلف «الفكر السامي» سواء في حياته العلمية أو السياسية أو الوظيفية، فكتاب «الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي»، هذا الصرح العلمي الذي تجلت فيه الفكرة الإصلاحية لفقيهنا، «يعد مرجعا رئيسيا لتاريخ الفقه

(5) تحقق إصلاح نظام القرويين على يد الفقيه الحجوي حينما كان يتقلد مهام مندوب المخزن في التعليم في بحر العشرينات، مما سيتاتي الكلام عنه وعن التعليم بصفة عامة.

الإسلامي، ولعل معظم الذين كتبوا في هذا المجال من بعده عالة عليه، فهو دراسة واسعة لحركة الفقه الإسلامي ونشاطه منذ عصر التشريع، فعصر الإجتهاد، فعصور التقليد، إلى وقتنا الحاضر... إلا أننا نجد في الكتاب مجالات أخرى، فهو يضم مجموعة كبيرة من التراجم لعدد كبير من فقهاء المالكية وغيرهم، ونجد فيه لمحات وخواطر في السياسة، والتاريخ، والتربية، والتعليم، وواقع المسلمين، وبعض مشكلات المجتمع المسلم العصرية، ومشكلات الشباب المسلم... وانك لتحس بنفس المؤلف وروحه السلفية في عامة كتابه... فانك واجد فيه موضوعات شيقة حافلة ومناقشات، وانتقادات لاذعة، ظهر فيها انصاف المؤلف ونزعته الإصلاحية، فهو كتاب من غرر النفائس العلمية من كنوز الكتب الإسلامية.[6]

يختزل الفقيه الحجوي توجهاته النهضوية الإصلاحية في مجموعة من الصيحات والنداءات التي حفلت بها مؤلفاته ومحاضراته ومقالاته:

- فكرة النظام والتنظيم في ميادين الحياة
- الدعوة إلى إصلاح التعليم وتعميمه على البنات
- تشجيع التجارة وتحديث أصولها والدفع بتنمية رأس المال

«فليت المغاربة أن ينظروا من حولهم من الأجانب الذين هم من كل صوب ينسلون وعلى الأرض التي كنا ازهد الناس فيها يتهافتون، وليتأملوا أسباب ارتقائهم، فيجدوا أسبابه منحصرة في شيئين: تعليم الأولاد بنين وبنات على التربية الصحيحة الاستقلالية التي تؤهلهم للقيام بعظيم المهمات، والاحتفاظ بالمال من نقود وعقار»[7].

3- فكرة النظام والتنظيم

كان الفقيه الحجوي دائما مشغول البال بمسألة النظام، وهاجس النظام طالما لازمه في رحلاته ومشاهداته وتقاريره وكتاباته. وأسطع دليل على ذلك ما يستشف من

---

(6) جاء هذا في تصدير الطبعة الجديدة لكتاب الفكر السامي الذي اعتنى بنشره الأستاذ عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، بالمكتبة العلمية بالمدينة المنورة سنة 1976.

(7) جاء هذا في تقريظ الفقيه الحجوي لكتاب «اللسان المغرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب» لمحمد السليماني.

مؤلفاته مثل «الرحلة الأوربية»[8]، و«النظام في الإسلام».

وعلى النظام والتنظيم يجب أن ينبني كل عمل في فلسفة الحجوي، فهو يعزي تردي الأوضاع السياسية والمالية، والفساد الإداري، وفساد المتولين، وأسباب انهيار دولة المخزن إلى شيء واحد: وهو الفوضى...

إن أبغض شيء للمغاربة النظام اسمه ومسماه، فالسفراء الذين كانوا بلندرة وبرلين وباريس وبترسبورغ جاءوا بلفظ النظام، ويرددون على ألسنتهم الإشادة بذلك، لأن الدول حثوهم على الإصلاح إذا أرادوا بقاء استقلالهم، كإصلاح الطرق، وإجراء العدل، وبسط الأمن، وفتح أبواب المراسي للوسق والإتجار... فشرعوا بالفعل في تنظيم الجباية المسماة بالترتيب، كما أنهم شرعوا في تنظيم المالية باستحلاف أعوان المخزن في المصحف الكريم، لكن الذين حلفوا كانوا أجرأ على الاختلاس من غيرهم» وعندما عهد السلطان عبد العزيز بالإصلاح لمجلس وزرائه، صاح الحجوي: كيف يكون الإصلاح والمجلس الوزاري نفسه محتاج لإصلاح ونظام؟

ومفهوم النظام عند الحجوي من الثوابت في البناء الفكري الذي اجتهد في إقامته عبر تقاييده ورحلاته وملاحظاته وخطبه على اختلافها وتنوع موضوعاتها.. «والضعف السياسي في المخزن المغربي ياتي من كون النظام الذي تسير به الدول الإسلامية من اقدم اعصرها كان قد هرم ونخرت عظامه وتشوه وجهه بالأخلاق السافلة الفاشية، وأحد النتائج المباشرة لذلك في المغرب هي أن السلطان - يقول الحجوي - يضطر لتولية الجاهلين، فلا يحسنون، إذ لا علم ولا نظام يردعهم، ولا وازع من الأخلاق يعظهم، والنظام الذي أسسته الدول العصرية، وسرى مفعوله في العالم... لا وجود له ولم تتوفر في المغرب أسبابه ومعداته[9].

فالنظام عند الحجوي هو من الركائز الأساسية لكل تقدم ونجاح في الأعمال كلها، وعلى فكرة النظام يبني مشروعه الإصلاحي في مجالات التعليم والإقتصاد والتجارة والمال، فعندما تولى منصب مندوب المعارف في العشرينات صرف همته وكل جهده في الإبانة عن معوقات التعليم بالمغرب وبدأ بإنشاء «مجلس تحسيني»

(8) انظر النص الكامل للرحلة في كتاب «أوربا في مرآة الرحلة» لسعيد بنسعيد العلوي.
(9) الإجتهاد والتحديث. ص 73 (م. س.)

بهدف إصلاح النظام التعليمي بجامعة القرويين، كما أولى اهتمامه لمسألة النظام التعليمي بصفة عامة بما فيه تعليم البنات، ثم الدعوة إلى اصلاح الإدارة وتنظيم الجيش وتحديثه، وإرساء قواعد التجارة واستثمار المال على أسس علمية بفتح أقسام التعليم التجاري وولوج المعاهد التجارية بأوربا.

4- وصف الأوضاع الداخلية وتجليات الخطاب الإصلاحي

إذا كانت المذكرة الموجهة للسلطان عبد العزيز تدور حول ثورة بوحمارة واطلاع العلم السلطاني على حالة تردي البلاد إداريا وعسكريا وأخلاقيا وماليا، فإن اشكالية الإصلاح وآراء الفقيه الحجوي في الموضوع، والحلول المقترحة لمواجهة الأزمة التي تتخبط فيها، نجد الأجوبة عنها بتدقيق وبكل جرأة في الكتابين المفتوحين الموجهين للسلطان الجديد مولاي عبد الحفيظ ما بين 1908 و1912.

ففي أسلوب صريح يقول الحجوي للسلطان مذكرا إياه بواجباته ومسؤولياته «هذه الأحوال وما وصلنا إليه من الارتباكات والاختلال... فلا نجد سفينة ولا منجاة إلا بشيء واحد، وهو بروز مولانا أيده الله لعيان رعيته، والتحبب إليها بالبحث عن الحقوق الضائعة، والضرب على أيدي الظلمة، وسهره الليل والنهار على ذلك، وهجر كل لذة، وتعهد مجالس القضاة والعمال والمحتسبين، وحضهم على العدل والمساواة بين العباد في الحقوق والضرائب وغيرها، وحسم مادة الزور، وانتهاز الحقوق ممن يخالف ذلك، وسماع شكاوي المظلومين، وتخفيف آلام البائسين، والبحث في أمور الخزينة والأحباس. على السلطان ان يقوم بإحصاء الشادة والفادة ليتوفر لديه ما يقيم به... الإنتشار الشديد للجيش وتنظيمه على النسق الأوربي، وتوفير معداته من أكل وشرب وخيام، وتحسين مسكنه وفراشه إلى غير ذلك، وبتفقد معاهد العلم والعلماء، وأن يرتب مجالس العلم بما يناسب الحال والوقت، ويقدم للتعليم من يستحقه وينشطه برفع درجته... وبناء مدرسة جامعة لتلقي المعارف الوقتية المفقودة من المغرب مع اضطراره إليها».

فعن الجهاز الحكومي

يتابع الفقيه الحجوي «على السلطان أن يجعل كل وزارة مستقلة في نفسها، قائمة بموظفيها ويجعل لها من الموظفين والأعوان والكتاب والأقسام ما تجري بسببه

الأشغال على نسق دائم. . . فلا تتعذر المصالح ولا تضيع الحقوق، حتى لا تقع الواقعة إلا ويقابلها من هو في وظيفته بكل استطاعة واطمئنان. . . فتقل الشكاوي وتضمحل الدعاوي، وتنعدم المظالم. . . وعلى السلطان أن ينظم إدارة يختار لها الأمثل من الموظفين الأكفاء، ويحدد لكل موظف سلطته، ويخوله التفويض فيها، ويلقي عهدتها عليه، ويجعل عليه المراقبة الشديدة في أعماله، ويكون مولانا ايده الله مراقبا على كل وفيا. . وهكذا فإن الدول الأورباوية والأمريكية والجابون، إنها نهضت من سباتها ووصلت إلى ما وصلت إليه بتنظيم إدارتها، واحترام الحقوق، وضبط الأموال وتدريب الجيوش، ونشر العلوم والمعارف، ففي التاريخ القديم عبرة وذكرى».

إن هذا الخطاب الإصلاحي الصادر عن الفقيه الحجوي إلى عناية الحضرة السلطانية، لا نجد في المصادر التاريخية التي أرخت للدولة الحفيظية ما يفيد استجابة ملكية او اهتماماً مخزنياً بالأمر، الشيء الذي لم يثبط عزيمة الفقيه المصلح الذي ربط الجأس واستقوى النفس. فكتب من جديد للسلطان يقول. . . «وجالت الأيدي الضاربة في إشلاء الأمة الفقيرة الضعيفة، وقطعت أوصالها، ومزقت أحشاءها، ففرقت كلمتها وبغضت اميرها إليها. كل هذا بالظلم الفادح وعدم انتظام الأحكام، واللعب بالرقاب والدماء، وبيع الوظائف جهارا، وبيع رقاب العمال ومن دونهم بعدما يكونون في أعلى الرتب يصلون في قعر ا لسجون لموجب المال لخزينة زيد او عمرو. . .»

أما على الصعيد الخارجي فينتقل الخطاب الإصلاحي إلى التذكير بتهديدات بعض الدول الأوربية طمعا في المزيد من الاستيلاء على مناطق من الوطن، فيصيح: «هكذا عقدت أوربا الأوفاق المجحفة بالحقوق، وباستقلال البلاد، والقروض العظيمة باسم الأمة، والأمة لا علم لها ولا رأي، وأعطيت المشاريع العمومية الكبرى للأجانب الذين لم يكونوا يحلمون بنوال اقل جزء منها فصارت لهم مهداة. . فمن له مسكة من عقل، أو وطنية يتأمل الاتفاقات. . ثم يصغي إلى المداولات الخارجية بين المخزن وبين الدول من قديم إلى الآن وكيف كانت مخاطبتهم معه إذاك، وكيف تبدلت وتنوعت بتنوع الأحوال إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه الآن. فإذا تأملنا الاوفاق علمنا منها غايات الأجانب في القطر المغربي، ووقفنا على مهارتهم في سياسة التدحرج التي يتوصلون بها إلى المقاصد العظمى. . .

وعن حالة الجيش

جاء في كلام الفقيه الحجوي «عدم وجود ضباط مدربين على الحروب ولهم معارف بفنونها، وإنما الذي كان يقود تلك الجيوش الجرارة ضباط أميون، غالبهم لا يقرا ولا يكتب، ولا معرفة له بجغرافية الأرض ليكون تحريك العساكر على كيفية يؤمن فيها العطب، لان مسألة تحريك العساكر، ومطابقتها لما تقتضيه الفنون العسكرية عليه مدار الانتصار في الحروب... والذي كان عند المغاربة هو ضباط أجانب يعلمون العساكر، من أجناس مختلفة من إنجليز وفرنسيس وغيرهم، وكل يعمل حسب لغة بلاده، والعساكر جاهلة بها، وأولئك الضباط لا سلطة لهم تامة، ولا قانون للتعليم، لذلك كان همهم شغل وظائف هي في الحقيقة سياسية حصل تعلم او لم يحصل، فلم تظهر لهم نتيجة على طول خدمتهم...

«وإذا أردنا أن نصرح بالحقيقة قلنا لم يكن للمغرب معسكر منظم على الأسلوب العصري، وإنما وضع اسم نظام في غير محله، ومن أعجب ما يقال من غير أن يوجد من يخالف المقال أنه لا توجد في المغرب مأوى للعسكر (تكنة) مثل ما يوجد في أضعف الممالك الشرقية التي هي اقرب عهد بالتمدن فضلا عن الأوربيين، ولا توجد مدرسة حربية، ولا فرقة هندسة متخرجة من مدارس مهمة بإجازات كافية، ولا مدفعية كذلك ولو جبلية فضلا عن مدفعية ثقيلة...

«أنشأ مولاي الحسن الأول معملا للسلاح والذخيرة بفاس للتحرر من ضغط الأوربيين في هذا الباب، لكن مشروعه فشل... وذلك من غش الضباط الإيطاليين الذين كان المعمل تحت نظرهم، وربحوا فيه أموالا جسيمة، وذهبت أموال المعمل وأتباعه أدراج الرياح، واشترى المخزن سلاحا آخر من النجليز وغيره، أما الضباط الطليان فلم تمسهم يد بسوء أو أضرهم ما أفسدوا، ولكن المسؤولية على من يعمل معملا يكون تحت مسؤولية أجنبي لا قدرة له على الأنصاف منه، وكان الواجب أن يعلم ميكانيكيين مغربيين يتخرجون في أوروبا بأشهر معاملها، ويكونون خصيصين في فنهم، ويكونون مسؤولين عن أعمالهم ولهم الكفاءة التامة والاقتدار على إدارة المعمل وحدهم. أما الذين كانوا من المغاربة بها أعوانا للضباط فليس لهم معارف لذلك، وإنما كانوا يعرفون كلمات من الإيطالية والفرنسية والبلجيكية، ومن المثبوت في أفكار المغرب أن من عرف لسانا أجنبيا ولو معرفة بسيطة، عرف كل شيء...

«أن عزل الركينة عن المالية وإسنادها إلينا كان عام 1322 (1904)... فقد وجدنا الركينة يعمر في القوائم اليومية ثمانية وعشرين ألف بسيطة ونيفا فصارت بسبب تسراد جزئي عشرة آلاف ونيف ولولا ما دسه الاضداد من الدسائس لصارت لنصف ذلك... وهكذا كان يضيع المال لشراء كثير من البنادق والقرطوس لان الركينة كان يضعه تحت أيدي غير أمينة، فكان يباع منه الكثير جهارا، ولم يكن لذلك دفتر منظم، ولما تسلمته جعلته في محل أمين، بداخل دار المخزن، وجعلت له مغاليق محكمة ودفاتر منظمة، وكنت أتولى الفتح والغلق بيدي لا اتكل فيه على أحد إلا على رفيقي، إن كنت غائبا، بشرط الحضور بنفسه، وما خرجت قرطوسة واحدة إلا قيدت باسم آخذها وبعد التتبت فيه، فانحسمت مادة الإتجار فيه...

«ولما كلفت بالتفتيش في المحلة وجدت عددا من المرضى في حالة وسخة وبلى، والجوع يأكل أمعاءهم، ولا دواء ولا قيم عليهم، وإنما ملقون على قارعة الطريق فجمعت عددا منهم بفندق ابن مصطال بوجدة وكلفت من قام بإيصال الطعام المناسب لهم، وقمت بالنظافة والعلاج، فقامت قيامة قوادهم، وعدوا ذلك تدخلا في وظائفهم، وهددوا بأنواع من التهديد حتى تركت العمل الخيري مكرها، وأعطاهم المكلف حساب الصائر فوجد ما أخذ لكل عسكري من مؤونته قرش واحد يومي، زيادة عما صرف عليهم، فأخذه قوادهم وافرغ الفندق وعادوا للأزقة يتكففون...

وعن هذه الحالة المزرية للجيش «النظامي» كتب الفقيه الحجوي بوصفه قائما على مالية الجيش، كتابا لوزير الحرب الفقيه الجباص كتابه المؤرخ في 23 صفر 1322[10] فكان الجواب، على حد قول الحجوي، «عدم الجواب وهو في المعنى أمر بالارتضاء ارتكابا لاخف الضررين مع أن الاكثار من ارتكاب أخف الضررين ربما صار هو الضرر الأعظم.

وعن حالة المالية

ففيما يخص الأزمة المالية التي عرفها المغرب في مطلع القرن، فإنها بالطبع كانت من مخلفات القروض المالية التي كلفتها هزيمة إيسلي وحرب تطوان، ولكن كانت أيضا بسبب ما كانت تكلفه ثورة بوحمارة من نزيف لخزينة الدولة، وفي هذا

(10) أورده الخلوفي محمد الصغير (م. س.) ص 49.

الصدد يشير الخلوفي[11] إلى أن الحجوي «كان يعتبر أن ثورة بوحمارة كانت السبب المباشر للنزيف المالي الذي عرفته الدولة العزيزية حيث انفقت الطائل من الأموال المتوفرة والمقترضة بالمناسبة، كما أشار الحجوي إلى قضية أخرى زادت في استفحال الضائقة المالية فأعطانا تفصيلا عنها، مركزا حديثه حول عملية سطو القبائل المخزنية والجيوش النظامية على القوافل التجارية التي كانت تقدم من الجزائر إلى المغرب الشرقي، إذ لم تقتصر عواقب هذا السطو على حدوث تسنجات سياسية بين المغرب وفرنسا، بل أنها ساهمت كذلك في تعريض المالية إلى كل أنواع التلف والتبدير بإيعاز من السلطات الرسمية المتواجدة بالمنطقة».

(11) مرجع سابق. ص 53.

الفصل التاسع

إصلاح التعليم

1- نقد نظام جامعة القرويين وإعداد برنامج إصلاحي لها

كان أول ما استرعى اهتمام الفقيه الحجوي فور توليه منصب منذوب المعارف تردي حالة التعليم وتراجع مقوماته خاصة جامعة القرويين التي تمثل استمرارية الهوية المغربية، لهذا لم يتوان في الإفصاح عن مظاهر الضعف المتجلية في التعليم بصفة عامة ونقد نظام جامعة القرويين بما في ذلك الكتب الدراسية وقصور المدرسين من علماء وأساتذة:

ومن أعسر ما تصدى له المندوب السلطاني لإجراء التنظيم الجديد للقرويين هو مواجهته لتغيير النظام التقليدي القائم في تلك الجامعة منذ عصور والذي لم يطرأ عليه تحسين أو تجديد، فلم يكن بد للفقيه الحجوي من مهاجمة المدرسين ونقد الكتب الدراسية المعتمدة في التعليم الديني والفقهي واللغوي وغير ذلك من فروع التعليم.

فبرنامج إصلاحي من الحجم الذي كان يتوخاه الحجوي، كان يحتاج إلى تغيير النهج التقليدي المعتاد في القرويين إن على مستوى المتون العلمية وشروحها وحواشيها أو على مستوى برنامج التدريس التي لم تكن تستند إلى نظام أو ترتيب في سير الدروس: ناهيك عن تفاهة رواتب المدرسين وعن أحوال الطلبة الذين يفدون على جامعة القرويين لطلب التعلم بها. «فالمسألة تبدو أشكل كلما علمنا أن مقاومة عملية الإصلاح للنظام التقليدي السائد في القرويين مقاومة قادها علماء - درس بعضهم في القرويين - وقادها رجال دولة لم يروا في الإصلاح سوى أنه

محاولة لانتاج نخبة جديدة تنازعهم الموقع، وكانت مقاومتهم شديدة»[1].

عن هذا البرنامج الإصلاحي يقول الحجوي:

«ولما حللت فاسا، جمعت علماءها الأعلام، وشرحت لهم الحال، ورغبتهم في تشكيل لجنة لتحسين حال القرويين من بينهم بالإنتخاب على نسق انتخاب المجلس البلدي بفاس، إذ كان مرادنا الوقوف على أنظارهم وحاجاتهم، وأن نبدي لهم ما ظهر لي من إدخال نظام مفيد، وإصلاحات مادية مع إصلاحات أدبية في أسلوب التعليم أيضا، وإحياء علوم اندثرت منها كليا، ونتبادل الآراء على عين المكان، ونجعل قانونا أساسيا للقرويين يكفل حياتها ورقيها، ولا نبرم أمرا إلا بعد حصول موافقتهم، بل استحسانهم، فقبلوا ذلك بغاية الارتياح، وشكلوا لجنة من أمثالهم بأغلبية الأصوات تحت اسم 'مجلس العلماء التحسيني للقرويين' تركبت من رئيس وستة اعضاء وثلاثة خلفاء يوم 21 جمادى الثانية عام 1332 (1914 م). وبعد ما وقع احتفال تسميتهم الرسمية بمحضر خليفة السلطان بقصر البطحاء، وأعيان المدينة شرعنا في العمل معهم، فكنا نجتمع يوميا اطرح عليهم مسألة مما كنت أريد إدراجه من التنظيم والتحسين في القانون الأساسي للقرويين، ثم التمس آراءهم، واسمع ملاحظاتهم، فيحرر كل واحد ما ظهر له ويؤخر البت في المسألة إلى جلسة ثانية حتى يطلع المجلس على تلك التحريرات ثم يقترع على الرأي المقبول، فيثبت في سجل التقريرات أصل المسألة وما أبداه كل واحد فيها، ثم ما وقع عليه رأي الجميع أو الأغلب عليه. وفي الجلسة التي بعدها يسرد عليهم محضر الجلسة قبلها حتى يسلموه، فيثبت في سجل القرارات، وعند ذلك نشرع في إملاء مسألة أخرى، وعلى هذه الخطة كان سيرنا إلى أن تجمع في تلك القرارات مائة مادة ومادتان (102) مقسمة على عشرة أقسام»[2]

إن أول ما يسترعي نظر القارئ للتنصيصات التي وردت بشأن إحداث هذا المجلس وطريقة عمله الهادفة إلى تحسين حال القرويين، هو ما كان يمليه الفقيه الحجوي وهو يمارس مهامه كرئيس للمجلس التحسيني من مبادئ التواصل والتشارك ويحث عليه من تطبيق قواعد التعددية والحرية الفكرية في وقت لم تكن هذه القيم

(1) الخطاب الإصلاحي في المغرب م. س. ص 114 - 118.
(2) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي ج II ص 195.

الديموقراطية قد وجدت سبيلها إلى التطبيق في المجالات الاجتماعية والإدارية بالمغرب، وهو ما جعل الكثير ينفرون من هذا «التبديع» المروع والتحديث المزعج لمقومات الهياكل الاجتماعية والسياسية للبلاد. ولكن الحجوي يأبى إلا أن يستمر في خطته التحديثية التي يعتبرها «منطبقة على مبادئ الدين الحنيف والقومية العربية المغربية وشعارها أتم انطباق بحصولها على موافقة علماء المغرب على الطريقة التي شرحناها آنفا بكل حرية وكل استقامة مما لا يمكن أن يتهمنا فيه أحد بتطرف أو ابتداع»[3].

لذلك فتح الباب على مصراعيه لمناقشة المواد الدراسية وتحديد أساليب تلقينها وانتقاء مراجعها باعتماد الأصول المغرقة في بلى المختصرات والحواشي. كما أولى الإهتمام لمسألة الكتب الدراسية بالحث على جعلها جامعة للمواد المعرفية بما هو مشهور في المذاهب الفقهية ومساير لروح العصر «رغبة في بعث العلوم والفنون من اجداثها كان الاهمال اخفاها». ففي صفحات عديدة من كتابه «الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي» يتطرق الفقيه الحجوي إلى نقد لادع للأساليب السائدة في تلقين العلوم الدينية من فقه وحديث ولغة ونحو وغير ذلك، خاصة المعرفة الفقهية التي بلغت درجة من الانحطاط ما بات عند مجموعة الفقهاء القائمين بالتدريس لا يوحي بأي حاجة إلى التجديد. «فلقد قضى هؤلاء المتأخرون على الفقه، أو على من اشتغل بتواليفهم، وترك كتب الأقدمين من الفقهاء بشغل أفكارهم بحل الرموز التي عقدوها... بسب الاختصار، فضاعت أيام الفقهاء في الشروح، ثم في التحشيات والمباحث اللفظية، وتحمل الفقهاء آصارا وأثقالا بسبب أعراضهم عن كتب المتقدمين... وإقبالهم على التواليف المختصرة المعقدة التي لا تفهم إلا بواسطة الشروح، واختصروا في الشروح، فأصبحت هي أيضا محتاجة لشروح وهي الحواشي.. أحاطوا بستان الفقه بحيطان شاهقة، ثم بأسلاك شائكة. والقوا العثرات في طريق ارتقائه، حتى يظن الظان أن قصدهم الوحيد جعل الفقه حكرة بيد المحتكرين، ليكون وقفا على قوم من المعممين... ليكون حرفة عزيزة، وعينا من عيون الرزق غزيرة...

«ولما اغرقوا في الاختصار... فات المقصود الذي لأجله وقع الاختصار. وهو جمع الأسفار في سفر واحد، لتقريب المسافة وتخفيف المشاق وتقليل الزمن،

---

(3) مرجع سابق ص. 197.

فانعكس الأمر، إذ كثرت المشاق في فتح اغلاق المتن، وضاع الزمن من غير ثمن. . . بحيث صار مختصر خليل لا يفهم ما فيه إلا بستة أسفار للخرشي، وثمانية للزرقاني، وثمانية للرهوني. والجمع اثنان وعشرون سفرا ن مع طول الزمن المتضاعف في الدرس والمطالعة في تفهم العبارات المغلقة. . .» انتهى كلام الفقيه الحجوي.

بهذه الشهادات والانتقادات. . . صار الحجوي الفقيه السلفي المتنور، يعبر عن قلقه من تخلف النظام التعليمي في القرويين، فيصيح «بأن طلاب الفقه محتاجون الى كتاب دراسي بين الصراحة، واضح لا يحتاج إلى شروح، جامع للمسائل الكثيرة الوقوع من كل باب دون النادرة والمستحيلة» ومن ثم ينطلق، معززا بالأمر السلطاني وبمعية أعضاء المجلس التحسيني لوضع برنامجه الإصلاحي للتعليم الديني بالقرويين، مستوعيا للنصوص المعتمدة والكتب الدراسية المستمزجة، والنظم الإدارية الخاصة بتحسين وضعية الأساتذة، وبإجراء الامتحانات وتحصيل الشهادات.

ويتحسر الفقيه الحجوي على بقاء مشروعه في سلة المهملات بفعل المناوئين والمناهضين لمشاريعه، وهم جماعة المقلدين المعادين لكل تحديث أو تغيير في الأنسجة السياسية الإدارية والتعليمية للبلاد، وهو ما يرويه الحجوي في كتابه «الفكر السامي» من انه لو كتب للقانون التنظيمي لجامعة القرويين الخروج إلى حيز التطبيق، لكان محييا للقرويين، مجددا لهيأتها التدريسية تجديدا صحيحا متينا ذا مستوى نظامي عصري يبلغ به العلم والدين والآداب والثقافة أوج الكمال والفخار، ولكن مع الأسف المكدر - يقول الفقيه متحسرا - تداخل في القضية ذوو الأغراض الشخصية، فبينما نحن نبني ونصلح، ونرمم بفاس، قد شرعوا في الهدم والتخريب في الرباط بغير فأس وما كدنا نختم القانون المشار إليه حتى صدر أمر شريف برجوعنا، ولم يبق من مشروعنا إلا أن راتب المدرسين ضعف أضعافا. . وأبقي المجلس صوريا لا حياة له ولا ظهور إلا في الحفلات الرسمية والمقامات التشريفية، وهكذا يفعل التحاسد وحب الإثارة بين نبلاء المغاربة الذين اشربوا في قلوبهم حب إيثار الأغراض الشخصية علي المصالح العمومية والدينية»[4].

يذكر الفقيه الحجوي في ترجمته بكتابه الفكر السامي، انه، اثر إجهاض مشروع

---

(4) مرجع سابق ص 197 (حول المعلومات عن المجلس التحسيني للقرويين، راجع عبد الرحمان بن زيدان (الدار الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة ص. 146. 166).

إصلاح النظام التعليمي للقرويين بسبب ما حاكه ضده في الرباط من كانوا معتلين لمقام يقضي عليهم بالنزول عنه، استعفي في ذات سنة 1332 من منصبه كنائب للصدارة العظمى في العلوم والمعارف، واسقط هذا الوظيف من الوظائف المخزنية مدة. . . ثم لما أنيطت به من جديد نفس الوظيفة سنة 1339، كان أحسن ما أمكنه القيام به تفقد المدارس من حيث العلوم العربية والدينية من حين لآخر وتتبع سيرها، وبث روح النهضة فيها، والميل إلى إحياء علومنا، والتشبع من العلوم العصرية، وحث المعلمين والمتعلمين علي حفظ النظام، وتوجيه كلية النظر نحو العلوم والأخلاق ومكارم الدين[5].

وفي الفترة بين 1332 و1339 لم يخلد الفقيه المجتهد الي الراحة بل ظل يدافع عن أهدافه النهضوية الإصلاحية وقد تجلت صياغتها في مجموعة من المقالات والمحاضرات، تأكيدا لما عرضه في كتابه (الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي) الذي أتم تحريره في نفس الفترة حول مشروعه الإصلاحي للنظام التعليمي في المغرب من اوجهه الفقهيه والمعرفية العصرية علي حد سواء.

وهكذا فالي جانب تمسكه بالمعايير التي ركز عليها في إطار المجلس التحسيني ضوابط تطوير التعليم الديني بجامعة القويين، لم يكن الحجوي بغافل عن التفكير في أحوال التعليم العصري بالمدارس الابتدائية والثانوية والمعاهد العليا، بل «لم تكن هذه الرغبة عند الحجوي -كما قد يظن - صدى باهتا للمشروع الاستعماري الذي قضى بإدخال هذا النظام الحديث للإستيلاد نخبة جديدة تحتاجها إدارة الحماية. . . وإنما للدعوة إلى الإصلاح والتنظيم بحسبانها جزءا من رهان داخلي على إعادة بعث الحياة في العلم والاجتماع الإسلاميين. . . فالحجوي دافع عن هذا النظام ودعى إليه، وكتب عنه، بل قدم تصورا كاملا له قبل أن يسقط المغرب في قبضة «الحماية» الاستعمارية، فقد عبر في كتاب مفتوح إلى السلطان عبد العزيز عن وعي مبكر بالحاجة إلى ترتيب «مجالس العلم بما يناسب الحال والوقت» وترتيب الكتاتب والمسايد «على نسق تكون به أشبه بمدارس ابتدائية»[6].

---

(5) مرجع سابق ص. 387

(6) عبد الإله بلقزيز - الخطاب الإصلاحي في المغرب ص 126 (في نفس السياق صاغ فقيه آخر وهو أبوعبد الله السليماني المدعو الأعرج مشروعا مهما لاقرار نظام مدرسي عصري على النمط الفرنسي =

فكيف تجلى مشروع إصلاح التعليم العصري وتعميمه عند الحجوي؟

أولى الفقيه المصلح عنايته - إلى جانب انشغاله برد الاعتبار للتعليم الديني - إلى الإبانة عن معوقات سير المناحي الأخرى للتعليم سيرا صحيحا شاملا للجنسين، يفي بحاجة تلاميذ الابتدائي والثانوي، وطلاب المعاهد العليا في تلقي تعليم عصري يخدم مصلحة البلاد ورقيها، فيقول:

«وغلبت الأمية على رجالنا ونسائنا، وحصل التأخر في سائر علومنا حتى النحو وغيره من العلوم العربية... إذ لا سبيل لأن نصير أمة معدودة من الأمم الحية إلا بتعميم القراءة والكتابة بين الحواضر والبوادي، وتعميم التعليم الإبتدائي حتى يصير جل افرادها رجالا ونساء يقرؤون ويكتبون باللسان العربي الفصيح، بحيث يعرفون مطالعة الكتب البسيطة السهلة يستفيدون منها دينهم ودنياهم، ومطالعة الجرائد، وأخبار ما يقع في العالم ليستوي الناس في ادراك ما لهم وما عليهم، ويتساوى السوقي والعالم، والوزير والصانع في معرفة ما هو نافع لها ليحسوا جميعا بالألم، ويعرفوا موضعه، ويتطلبوا أدواءه، فينهضوا بأجمعهم لنفعهم ودفع ضرهم، ويفهموا ما يلقى إليهم من الخطاب وما هي عليه حياة غيرهم من الأمم ليجاروها في معترك الحياة[7].

بقراءة هذا النص مع انزاله في سياقه التاريخي، نتأكد من الأهمية القصوى التي يعلقها الفقيه المتنور على مؤسسة التعليم في انهاض الشعب المغربي وتوفير أسباب تطلعه للالتحاق بركب التقدم ومجاراة غيره من الشعوب في ارتقائها وتساوي ابنائها رجالا ونساء في الحق في التعلم، ورفع الأمية الضارة بالحرية والكرامة، وفي الإيمان بحقه في التطور والتقدم والطموح إلى حياة أفضل «علما بأن المشكلة الأولى التي مازالت تعرض سبيل تقدم المسلمين واستئنافهم لدورة حضارية جديدة هي الأمية المتفشية على أوسع نطاق في البلدان الإسلامية»[8].

«فالوعي العميق برسالة التعليم عند الفقيه المجتهد في صياغة شروط التقدم هو

= ضمن كتابه (اللسان المغرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب) وذلك عام 1911 أي سنة قبل الإحتلال.

(7) الفكر السامي. ج II ص 396.

(8) ندوة الايسيسكو المنعقدة بالرياض سنة 1994 حول أوضاع العالم الإسلامي.

ما يؤسس فكرة توزيع المعرفة توزيعا عادلا، بحسبانها رأسمالا اجتماعيا تتساوى فيه الحقوق والأنصبة، ويمتنع فيه نظام الإمتياز التقليدي الذي كان يجري فيه تفويتها لفئة دون أخرى عملا بقاعدة التمييز - الواعية واللاواعية - بين «العامة» و«الخاصة» ممن يؤول إليها الحق حصرا. وليس من شك في أن هذا التصور الجديد للرأسمال العلمي الرمزي يقلب رأسا على عقب النظام التقليدي لانتاج النخب الذي ينغلق على عائلات علمية معلومة دون سواها[9].

ويتجه الفقيه المجتهد إلى الأسباب التي أدت إلى تردي التعليم عموما فيعزيها إلى افتقار المؤسسة التعلمية إلى كتب دراسية عصرية يستطيع معها الجيل الصاعد فهم النصوص وتحصيلها وتمكن من تعميم المواد المعرفية في سائر أطوار التعليم، وعلى الأولاد والبنات سوية.

2- لماذا تجديد الكتاب المدرسي

ذكرت جريدة الإتحاد الاشتراكي المغربية بتاريخ 7 فبراير 1997 ضمن دراسة حول المكتبة المغربية في عهد الحماية، بقلم الأستاذ أحمد زيادي بأن «محمد بن الحسن الحجوي يعد من أوائل الذين اهتموا بالكتاب المدرسي إذ القى عدة محاضرات في هذا الشأن داخل الوطن وخارجه».

وبالفعل ففي محاضرة ألقاها سنة 1350 بالمؤتمر الرسمي التونسي الأدبي، حول «كتب الدراسة للعلوم العربية بإفريقيا الشمالية» قال: من المتعين علينا أن نؤلف كتبا وطنية دراسية في كل علم نحن في حاجة إليه موافقة لحاجتنا ومطابقة لتفكيرنا، وتكون على ثلاثة أصناف آخذا على النحو كمثال في الصياغة: صنف للمدارس الإبتدائية يجمع بعض قواعد النحو الضرورية التي لا بد منها في إصلاح المنطق والكتابة. والصنف الثاني كتب تؤلف لتلاميذ الثانويات تكون اجمع للقواعد من الأولى وأرقى تعليما منها وتشتمل على جملة من شواهد الكلام الفصيح، والصنف الثالث كتب تؤلف لأصحاب التعليم العالي في القرويين والزيتونة وأمثالها تجمع قواعد النحو ولا تشد عنها شادة. . . وتأتي لكل قاعدة بأصولها من الكلام العربي

(9) الخطاب الإصلاحي في المغرب. م. س. ص 127.

والقرءان العظيم والسنة الصحيحة وتجمع ما هو متفرق من القواعد في الألفية وشروحها بحيث لا يبقى الطالب محتاجا للبحث عن قاعدة ما في كتاب من كتب النحو المتفرقة والتي لا يتيسر لكل أحد امتلاكها...

«لا أريد كتبا تختصر من الكتب السالفة الذكر اختصارا بل أريد ممن يؤلف في النحو كتب الدراسة، أن يثور ثورة مهولة جريئة على النحويين، فيكسر السجن الذي سجنونا وسجنوا فيه أنفسهم... فينبذوا وراء ظهرهم الأسلوب الذي التزموه وهو تضخيم علم النحو وتكثيره وصيرورته علما عظيم الجثة بالعمامة والثياب حتى صار شيخا مخوفا، فحرموا من نفعه عموم الأمة وكانوا سببا في إبعادها عن لغة القرآن وعن لغتها المحبوبة، وحرموها من التقدم وزوال الأمية.

«أريد ممن يؤلف أن يقلب وضعية العلم رأسا على عقب أعرابا وتصريفا، فلينبذ تلك التعاريف المعقدة ولينبذ عنا كل حجج النحويين وتوجيهاتهم الخيالية التي ليست عليها مسحة من القبول، وليقتصر علي الاستدلال بالسماع الصحيح الذي تلقاه ثقاة أهل الفن كالخليل وسبويه ويونس الاصمعي وأمثالهم من العرب الموثوق بعربيتهم، فليتجنب تلك الحجج الخيالية التي هي فلسفة باردة ضخمت بها الكتب وضاع فيها الوقت...

«ولينبذ عنا كل خلاف كوفي أو بصري أو بغدادي، وكل تحزب لفريق ضد الآخر، فالعلم لا وطن له... فلا معنى لبقاء الخلاف بعد ثبوت السماع إلا تكثير الشغب والجمود والجحود على التحيز لفريق دون آخر، فلغة العرب ليست بصرية ولا كوفية... وإنما العرب كانت تنطق حسب أذواقهم السليمة وفكرتهم البدوية البسيطة المستقيمة، لا شعور لهم بما تخيله النحويون ولا بما تفلسف به الفرس البصريون والكوفيون، فمصلحة الأمة في تقصير علم النحو، فليتجنب المؤلف هذه الأحاجي المستردلة. إن كل هذه القواعد التي ليست لها فوائد يجب نبذها وتجنب حشرها في كتبنا الدراسية، إذ بأمثال هذه القواعد وهذه التحجيرات والنزاع فيها وفي توجيهاتها الفلسفية الباردة طال علم النحو وضخم...

«وهذا علم البيان اكثروا فيه من الخيال فصيروه صعب المرتقى وضخموه بخلافات السكاكي والزمخشري وغيرهما، حتى أنك إذا تطلبت قاعدة من قواعده لا تجدها إلا في وسط مستنقعات من الأوهام والأبحاث الجوفاء. وهكذا علم الأصول

ضخموه بعلم المنطق والجدل واللغة والتوحيد بل حتى التصوف فصار وسط هذه العلوم لا يبصر إلا بمكبرة كاشفة كهلال تحت الغمام.

«أناشدكم الله أيها المؤتمرون أن تأخذوا بيد هذه اللغة العربية الجميلة الراقية من أصل وضعها والتي أضاعها أهلها بحب الفخفخة العلمية والألغاز الاختصارية، فلا يدخل فن في فن، ولا يكثر من القشور حتى يفنى اللب، بل يقتصر على القواعد الصحيحة النقية لتفرغ في قالب عربي صميم مصقول، مفهوم بنفسه من غير اصطلاح، بل في أسلوب عربي سالم من كل إبهام أو إيهام أو تعقيد.

«إننا محتاجون لكتب دراسية لتاريخ إفريقيا الشمالية المجيدة، فمن العيب المزري بنا أن نأخذ تاريخ بلادنا عن كتب غيرنا، بل ينبغي التعجيل بتأليف كتب الدراسة لجميع علومنا على اختلاف أنواعها ولأصناف التعليم الثلاثة، فإني لا أنقص من قيمة التواليف الإسلامية المتقدمة ولا اقلل من أهميتها، بل لاصحابها الفضل والجزاء العظيم ولكن الأزمان تغيرت والأحوال انقلبت والأفكار تبدلت، ولكثرة الإحتياج إلى العلوم الدنيوية أو العصرية ضاق الوقت على شبابنا، والعاقل من يلبس لكل حال لبوسه... فلا يتم نظام المعهدين العظيمين - القرويين والزيتونة - إلا بكتب الدراسة الموافقة لروح العصر، وبذلك تنتعش اللغة والأدب وتدب في علومنا حياة قوية، ويرتقي المعهدان إلى المستوى المطلوب (انتهى موجز المحاضرة)[10].

ويتحسر الفقيه المحاضر على اجهاض مشروعه الرامي إلى قيام حركة تنافسية لتأليف الكتاب المدرسي، فيخبر جمهور المؤتمرين بأن النظام الذي الفه بمعاضدة مجلس القرويين التحسيني سنة 1332، كان مشتملا على باب تأليف كتب الدراسة والإجازة عليها، لكن حالت الأقدار دون فتح الباب المذكور... ويتعلق الأمر بالقسم السابع من الضابط الأساسي لاقرار النظام التعليمي بالقرويين ويشتمل على خمس مواد في المجازات على تأليف الكتب ولا سيما الدراسية، وكيفية امتحان التواليف التي يطلب اصحابها الجوائز.

---

(10) طبعت المحاضر بالمطبعة الفنية بالعاصمة التونسية بتاريخ سادس شعبان 1350 (10 دجمبر 1931) مخطوط في الخزانة العامة بالرباط عدد ج. 115 - سيجد القارئ النص الكامل للمحاضرة في الملحق رقم 2.

3- الدعوة إلى تعليم البنات

من الأهداف التي كانت تصيغ المشروع النهضوي للفقيه الحجوي، أن يوزع التعليم ولو في مراحله الأولى، بالتساوي بين البنين والبنات وذلك سواء في الحواضر أو البوادي «إذ لا سبيل لأن تصير أمة معدودة من الأمم الحية، إلا بتعميم القراءة والكتابة بين الحواضر والبوادي، وتعميم التعليم الإبتدائي حتى يصير جل أفرادها رجالا ونساءا يقرؤون ويكتبون»[11].

النص يبدو لنا في الوقت الحاضر تافه وبديهي، لكن عندما نضعه في سياقه التاريخي نتخيل إلى أي حد كانت الدعوة إلى تعليم المرأة مدعاة إلى تحريرها من ربضة أنانية ا لزوج ونفي عنها ثقل الضغط الاجتماعي بتضييق الخناق على الفتاة وحبسها داخل البيت وهي لا زالت في سن مبكر. لذلك يرى الحجوي «وجوب تعليمهن وتهذيبهن تعليما يليق بديننا ويزين مستقبل أولادنا ويصيرهن عضوا نافعا في هيئتنا الاجتماعية. فلا غنى لنا عن إعانتهن في تربية رجال المستقبل، الذين عليهم مدار حياة البلاد، وتعليمهن في التربية ونظام البيت وقواعد الصحة والدين وحفظ القرآن أو بعضه، والحساب والجغرافيا والعربية والأدب الحقيقي لا الخيالي ونحو ذلك مما يعينهن على مهمتهن ويضيء لهن الطريق»[12].

ويمكن القول بأن مسألة تعليم المرأة - وهي فكرة بلغت الاوج في الدعوة إلى التجديد - استأثرت كثيرا باهتمام الحجوي واحتلت حيزا كبيرا من كتاباته ومحاضراته مما أثار حفيظة كثير من فقهاء التقليد وحتى من رجال المخزن بشن حملة ضده، لذا فعندما القى محاضرته الشهيرة حول تعليم الفتيات بمعهد الدروس العليا بالرباط سنة 1925، وحضرها علماء مغاربة وفرنسيون جرؤت عليه جماعة المعارضين لتعليم البنات واعتبروا ذلك جرأة لا تغتفر، مما اضطر معه المحاضر إلى القطع دون الاتمام[13].

---

(11) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي - الجزء II - ص 396.

(12) نفس المرجع ص. 379.

(13) انظر ترجمة الفقيه الحجوي وآثاره بمؤلف المرحوم عبد الله بن العباس الجراري - التأليف ونهضته بالمغرب - مكتبة المعارف بالرباط طبعة 1. 1985. ص 138 - المحاضرة قدمت تحت عنوان «المحاضرة الرباطية في تعليم الفتيات بالديار المغربية» - طبعت بتونس في 47 صفحة - مخطوط بالخزانة العامة بالرباط. رقم ح 205.

وأمام هذه المعارضة الشديدة لم يكن الحجوي ليتراجع عن دعوته إلى تعليم المرأة وربط مستقبل الأمة المغربية وتقدمها بحسن تعلم المرأة وتثقيفها، إلا ليستدرك أن دعواه ترمي إلى «تعليم الفتيات لا إلى سفور المرأة» مؤكدا على «تحرير المرأة في الإسلام دون سفور». وفي هذا الصدد يتساءل سعيد بنسعيد العلوي «عما إذا كان هذا الاستدراك وتوضيح الموقف راجعا إلى التأثر بالضجة التي خلفتها محاضرته الأولى» بغضب الفئة المحافظة من رجال المخزن واستياء المتشددين من علماء الدين «أم أنه تراجع شخصي مصدره حصول تطور في نظرته إلى الأشياء»[14].

ومهما يكن من أمر فإن المسعى الذي يرمي إليه الفقيه الحجوي من تعليم المرأة وتثقيفها هو تحريرها من بعض التقاليد الضارة بها والوصول بها إلى رتبة التحصيل والاجتهاد في فروع المعرفة، ولذا يبقى «صوت الدعوة إلى تحرير المرأة في خجله وتحفظه بل وفي تردده بين الإقبال والإحجام، بين التقدم والنكوص. أمرا يصح اعتباره مؤشرا دالا على صعوبات داعي التحديث والتغيير في مجتمع ثقافي ذي بنية ذهنية تقليدية»[15]. وكما يبقى الحديث عن معضلة المرأة في العالم الإسلامي في وقت مبكر، حديثا يكشف عما للفقيه الحجوي من خصوبة في الفكر، ويؤكد بعد نظره وأسبقيته في الرأي، لأن اهتمام القانون المعاصر بموضوع المرأة المتأجج والدفاع عن حقوقها ضمن حقوق الإنسان واعتبارها عاملا من عوامل التنمية العامة تجعلنا نرى استبصار الحجوي لمدى أهمية المرأة في الحياة الاجتماعية.

---

(14) «الوطنية والتحديثية في المغرب» كتاب صدر أخيرا للدكتور سعيد بنسعيد العلوي.
(15) نفس المرجع.

الفصل العاشر

التعليم وعلاقته بالاقتصاد والمال

لم تكن إشكالية إصلاح التعليم عند الفقيه الحجوي هي وحسب، محاربة الأمية وإنهاض البرامج التعليمية وتحديث الكتاب المدرسي، وتوزيع التعليم بين الرجال والنساء وبين البوادي والحواضر على حد سواء، بل هي أيضا الدعوة الحثيثة إلى إشاعة التعليم التجاري وتكوين جيل جديد يحقق التواصل بين تعليم تقليدي بما يتضمن من مكونات للهوية، وتعليم حديث بما يقتضي من معارف عصرية تفي باغراض الارتقاء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. ومن هذا المفهوم الجديد للتعليم انطلق الفقيه الحجوي في دعوته الى «تعليم الأولاد بنين وبنات على التربية الصحيحة الاستقلالية الى تؤ هلم للقيام بعظيم المهمات والاحتفاظ بالمال من نقود وعقار».

فكيف إذن سيتحقق هذا التحديث عند الفقيه الحجوي وهو يلتزم الوقوف بين الدعوى الى العصرنة والحرص على مراعاة ما يقتضيه الحكم الشرعي؟ الجواب: «بالبحث في سبيل المقاصد الشرعية الحقة، أي تلك التي لا يكون الإسلام بموجبها غريبا عن العصر وخارجا عنه، لتحصل إعادة فتح الباب الذي اغلق فطال إغلاقه قرونا ودهورا في ارض الإسلام: باب الاجتهاد»[1].

هكذا تصدى الفقيه السلفي المتنور الى تمهيد السبيل لاقرار الثالوث الذي يرتكز عليه الاقتصاد الحديث: التجارة - التأمين - المعاملات البنكية.

---

(1) سعيد بن سعيد العلوي - الاجتهاد والتحديث - ص. 81.

1- المفهوم العصري للتجارة عند الفقيه الحجوي

يرى الفقيه التاجر ان لا قيمة ولا مستقبل للتجارة في المغرب الا بفتح اقسام التعليم التجاري وانتشار الأسس الحديثة بين التجار في معاملاتهم الداخلية والخارجية وهذه الأسس تنبني على قواعد المحاسبة وامساك الدفاتر التجارية وتتبع حركة السوق واحواله في الداخل والخارج بقراءة الجرائد والمنشورات المتخصصة. ولتحقيق ذلك فهو يعقد كل الامال على فئة التجار المتنورين وعلى الشباب الطافحين «فعليهم بانهاض قومهم ووطنهم اقتصاديا بالارشاد الى استخراج كنوزه العظيمة التي اختلطت بارضه ومائه، وبث روح جديدة في التجارة والصنائع وكافة انواع الاقتصاد ليحاربوا الفقر بالاقتصاد، والاختصارمن العوائد التي تستنزف الأموال، وباستنتاج الخيرات من الأرض والمياه، وباحياء الصناعات الوطنية والنهوض بها الى مستوى الرقي الجديد، فبالاقتصاد أصبح العالم مستعمرة اسرائلية.[2]

يقول في محاضرة شهيرة له عن «مستقبل تجارة المغرب» القاها في المجلس البلدي بفاس امام جمهور المثقفين ورجال وارباب الاعمال الاجانب: «حيث تعلق الأمر بالتنبيه على بعض ما ينبغي ادخاله من التحسين على التجارة الأهلية مع ارشادات الى ما في نموها وتداركها بما يشهدها من انواع المزاحمات الأجنبية والبعثات الأوربية المتقاطرة من الجهات الست على البلاد المغربية فاقول بان التجارة هي محاولة الربح بالمبادلة. . . فهي حياة الأمة، اذ لا يتصور في الوقت الحاضر ارتقاء امة لا تجارة لها ولا مال، وبها تقوم الأعمال العظيمة والاصلاحات الجمة في حياة الامة. وان تجارة اليوم والغد غير تجارة الأمس بمراحل، بالأمس كانت التجارة كلها بيدكم، لايزاحمكم فيها غيركم، فتاجر اليوم يلزمه ان يغير الأسلوب القديم ويخلع ربقة التقليد المذموم والجمود المشؤوم ويبني الأساس الجديد على اصول اربعة في نظري:

1. ان يجعل رأس ماله اضعافا مضاعفة اكثر من ذي قبل. . ذلك ان المزاحم لك هو الأروبي الذي يدير الملايين تتلوها قروض البنوك التي تضاعف رأس ماله، وكذلك مع الفبارك والدور العليا في اوربا وامريكا. . . فكيف يمكن للوطني مضاعفة رأس ماله ليناظر به الأروبي؟

---

(2) الفكر السامي، الجزء الثاني ص. 389.

جوابه: بعقد الشركات وترك المنافرات وطرح التقاليد التي لا تفيد، والتزام الصدق والجد والحزم لتحصل الثقة..

2. ان يغير الأسلوب القديم الذي كانت عليه التجارة المغربية الى اسلوب حديث يوافق عصره، وذلك بتكثير الايراد من البضائع ليصل الربح الى ما يكفي..و مهما كثر الداخل والخارج تعين الضبط بالدفاتر التي هي سياج المال، وذلك بتعلم مسك الدفاتر على الأساليب الوقتية بغاية الضبط والاتقان والا عرض رأس المال للخسران، وأصبح ضحية الخطأ والنسيان. ومن الأصول التي ينبغي للتجار الوقتيين العمل بها، الاكتفاء بالربح القليل، فقد افادت التجربة ان قليل الربح، مع دوران رأس المال ثلاث او أربع في السنة، خير من كثير من الربح مع دورانه مرة او مرتين... والتجارة في هذا الوقت اشد حاجة الى الرحلة لاستطلاع احوال عالم التجارة وتغيير اساليبها، وملاقاة رجالها.. أفلا نعقد شركات لبناء فبارك لمصنوعات تغنينا عن مصنوعات اوربا، مع وجود المواد الأصلية في أرضنا ووجود أودية فيها من قوة الكهرباء ما يصير ارضنا ارض صناعة وغناء باهر؟ فلأي شيء يجلب الكاغيط من الخارج ومواده كلها من ارضنا؟ ولأي شيء يجلب الملف (بسكون الام) والمصنوعات الصوفية، وموادها تذهب من ارضنا فتصنع وترجع.

3. ومن اصول التجارة، الاعلانات واشهار محل التجارة في الجرائد بالكتابة على المحل وعلى البضائع، ولا بد ان ينفق التاجر على ذلك، سنويا... وجل الأصول التجارية لا يتصور الوصول اليها على حقيقتها الا بتعلم علم التجارة.. فاروبا وامريكا، اللذان هما سوق التجارة العصرية وعليهما مدارها، جعلوا لها مدارس خاصة مع ان في كل كلية من كلياتها قسما خاصا بالتجارة والفلاحة والصناعة، وانظروا الى اليهود الساكنين معكم بفاس قد أحرزوا مقاما في التجارة عجزتم عنه، وعقدوا شركات وأصبحوا اصحاب فبارك وشركات... وقلما تكون عملية اقتصادية مهمة في مدينتكم الا وهم داخلون فيها وانتم تنظرون وتتعجبون والحال انهم لا يفضلونكم في صفة من الصفات...

فلأي شيء تقدموا وتأخرتم؟ تقدموا لانه قدمهم العلم بالتجارة واخركم الجهل بها، بخلتم على العلم فبخل عليكم. العلم ان اعطيته كلك اعطاك بعضه، قدموا أولادهم لعلم التجارة واخرتم اولادكم فتاخرتم. إني لا أرى للتجارة المغربية نجاحا

مع الجهل بفنون التجارة، فيجب عليكم ان تنتبهوا لحالتكم هذه وتستيقظوا من منامكم الطويل. التاجر عندنا يدير خمسين الف فرنك فاذا بلغ حد الشيخوخة بنى دارا ان كان من الفائزين، في حين ان من تعلم العلوم العصرية من جيرانه (يقصد اليهود) يدير حركة الملايين ويحصل على الثروة الكبرى بفضل معلوماته. علموا اولادكم وتنافسوا في ذلك، واجعلوا بينهم منافسة، علموا اولادكم الاقتصاد، علموهم التجارة والفلاحة واتقان الصناعة لئلا تذهب الثروة، علموهم لتأمنوا على مستقبلكم من الفقر والاملاق المهدد لكم. . .

4. احوج الناس الى تعلم مكارم الأخلاق واكتسابها التاجر الذي هو مضطر لمخالطة الناس، واول الأخلاق الواجبة في التاجر النشاط وعدم الملال ليضبط تجارته ويقوم بها احسن قيام. . ثم الخلق الحسن: فمن كان شرس الأخلاق ضيق الصدر لم ينجح غالبا. كما يجب عليه ان يكون صبورا على مضض الدهر متحملا شكورا لربه على كل الأحوال. فالربح هو جزاء الصبر (انما يوفى الصابرون اجرهم بغير حساب). ومن الأخلاق التي يفتقر اليها التاجر ان يكون مفكرا في الاستنتاج: كيف يشتري وممن يشتري في وقت الشراء وكيف يبيع ولمن يبيع في وقت البيع، مترصدا للأوقات. . . مفكرا في الفرص الا تضيع، فبضياعها تضيع الارباح. . . ومن أمهات الاخلاق في التاجر الصدق، والأمانة، فاياكم وغش السلع والتدليس في عيوبها، ومن جملة الامانة التسوية بين الناس في الأثمان. . . (انتهى ملخص المحاضرة)[3]

من استقراء كلام الفقيه الحجوي عن التجارة المغربية وكيفية النهوض بها والتركيز على أهمية التعليم التجاري، نتذكر بعض مضامين الخطاب النهضوي عند قاسم امين حين وضع في كتاباته عامل الاقتصاد قبل غيره من العوامل اذ يعتبر بان اهم عامل له أثره في حال الامة هي حالتها الاقتصادية. وبتركيزه على العامل الاقتصادي يستهدف قاسم امين الانتقال بالمجتمع المصري من مرحلة الاقطاع (ملاكو الأراضي) الى المرحلة البورجوازية الخليقة باعمال التقدم والتحديث[4].

ولا نجازف اذا قلنا كذلك بان الفقيه الحجوي كان سباقا الى ذالكم التساؤل

---

(3) مخطوط في الخزانة العامة بالرباط (ج. 115).

(4) الفكر الديمقراطي واشكالية الديمقراطية في المجتمعات المعاصرة للمؤلف حسن أحمد الحجوي ص 226.

الذي طالما شغل بال الطبقة المتنورة في بلده حين تساءل: فلأي شيء تقدم التجار الأوربيون واليهود وتأخر التجار المغاربة؟ وعلى غرار شكيب أرسلان يجيب الفقيه التاجر بكل وضوح وجرأة «تقدموا لأنهم قدمهم العلم بالتجارة وأخركم - مخاطبا حضور التجار - الجهل بها» وهكذا فباستنهاض طبقة المتاجرين في مختلف السلع، يحث الحجوي هذه الطبقة على اعمال التحديث باستغلال رسمالها استغلالا عقلانيا، ويحفزها على اشاعة التنافس الاقتصادي بوضع التجار في المرتبة الائقة بها علما وعملا. وبخطابه المركز على اهمية التجارة والصناعة وتكوين الشركات، فانه يرمي - على غرار قاسم امين - الى ضرورة بناء القاعدة الاقتصادية للطبقة البورجوازية في مواجهتها للاقطاع، وكل ذلك يرمي الى خلق بورجوازية تعمل على تحديث المجتمع المغربي.

2- إشكالية نظام التأمين

وهو ما يسميه الفقيه المجتهد بضمان السكرتاه ويخصص له حيزا واسعا في كتاباته ومحاضراته خاصة الفصول الواردة في الجزء الثاني من كتاب الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي. ففي هذا المجال يصبح توسيع مفهوم الاجتهاد عند الفقيه الحجوي وسيلة شرعية للأخذ بما يقتضيه روح العصر من تعامل مع التقنيات الحديثة التي اصبحت ادارة الاقتصاد واستثمار المال مرتكزة عليها. وهكذا نرى الفقيه المجتهد يتأمل «نازلة» الضمان التجاري فيجتهد في التوفيق بين الحكم الفقهي ومستلزمات الأنظمة الحديثة لكي يتأتى للمجتمع الاسلامي الأخذ بالطريقة الشرعية التي تحقق ضمان القيم التجارية والمالية على غرار ما يجري به العمل في المجتمعات الحديثة.

ومن ثم يفتح الفقيه الحجوي مناقشة مسألة «التأمين» في مبناها العام كوجه من وجوه الدفع الى تحديث المجتمع المغربي والدولة المغربية في نفس الآن، فيقرر بأن «مما وقع في وقتنا على خلاف التوسعة فتوى بعضهم بمنع الضمان المسمى (سكرتاه) على الأموال ثم اختلفوا فمنهم من علل بالغرر، ومنهم من علل بالقمار، ومنهم من قال: انه كفالة بجعل...

فأما من حكم منهم بأنه غرر، أي انه قاسه على بيع الغرر المنهى عنه شرعا فقد أخطأ وكان قياسه قياسا فاسدا، فليس في الضمان بيع ولا معاوضة وانما شيء تافه

يدفعه الإنسان كتبرع لشركة تضعه في صندوقها الذي هو كصندوق احتياطي، ثم تكون ملزمة بالتعويض على الدافع اذا اصابته كارثة مقابل ما أخذت منه، فشبهها بالتبرع أقرب وأقوى من شبهها بالبيع.

وأما من قال انه من الميسر والقمار المحرم بنص القرآن، فهو خروج عن جميع الاستنباط المعقول. اما الفتوى بكون الضمان «كفالة بجعل» فهو خطأ أيضا للفرق العظيم بين الصورتين.

فصورتنا انما فيها مال مكفول وليس فيها كفالة ذمة لذمة، ولا جعل فيها اصلا لاتفاق المالكية أن الجعل لا يستحق الا بتمام العمل، وهذا شيء تافه جدا يدفع مسبقا. . .

فلننظر الى أقرب الأشياء شبها بالسكرتاه فنقيس عليها. . فالأظهر والأقرب ان تلحق بباب التبرع، وان لم تكن منه، فمراعاة للمصالح المرسلة التي هي من الأصول التي بنيت عليها الشريعة. . . ثم يشفع الفقيه المجتهد الاستنتاج الفقهي بالأمثلة الحية المأخوذة من الواقع المنظور ليتابع القول: «فكأنها (السكرتاه) عندي جمعية اكتتابية خيرية لإعانة المنكوبين بنظام والتزام، تاخذ من مائة الف رجل شيئا قليلا تعوض به نكبة رجل مثلا، واستنباطها من قاعدة القليل في الكثير كثير. . . وعلى كل حال هي معاملة عمت بها البلوى لاتساع نطاق الأعمال التجارية والصناعية والزراعية برا وبحرا. . .اذ لولا عملية الضمان ما بقيت شركة تجارية مهمة، ولا معمل ولا مراكب بحرية او نحوها الا واصيب بكثير من النكبات. . . وكيف تكون امة ماجدة في هذا العصر خالية اليد من هذه الأمور؟ اذن تكون مستعبدة لغيرها، واستقلال الامم الحقيقي في هذه الأزمان لا يكون الا **باستقلالها اقتصاديا وصناعيا**[*]. وكل يعلم ان مبتكرات الوقت الحاضر لا نظير لها في الغابر، لذلك حدثت لها معاملات جديدة فعلى الفقهاء ان لا يجمدوا في احكامهم على التضييق والتشديد المضيع للمصالح، والوقوف مع الألفاظ والمألوفات التي ألفها من قبلهم، بل عليهم ان يلاحظوا أوجه انطباق النصوص على حاجيات العصر الحاضر وما تقتضيه مصلحة المجتمع الذي يعيشون فيه مهما وجدوا سبيلا لمساعدة المنصوص والمجمع عليه[5].

(*) التشديد مني

(5) الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي، ج. الثاني، ص. 504 وما بعدها

3- المعاملات البنكية

يبني الفقيه المتنور دعوته إلى الإصلاح على التوسع في مفهوم الاجتهاد بما تقتضيه ضروريات العصر وملاحقة ركب التقدم من دون المساس بجوهر الشريعة، لذلك نراه يندد بالجمود على الألفاظ والمألوفات والأحكام التي جعلت كلها تعبدية في باب المعاملات التي بناؤها على جلب المصالح ودفع المضار ولا دخل لاحكام العبادات فيها، فيقول: «من أدرك منا رتبة الاجتهاد، فله ان ينظر فيها بما يوافق احوال وقته او في المسائل التي لا نص فيها. . . فبهذا يتسع صدر نصوص الفقه، وباتساعها تصير ذات مرونة صالحة لهذا العصر الذي تغيرت فيه قوانين العالم كله بما يلائم المخترعات والأحوال الوقتية التي لا سبيل لدفعها ولا مناهضتها، وما تجددت حال او ظهر اختراع، او تغيرت سياسة الا وتراهم يغيرون قوانينهم لئلا تمنعهم من التقدم، ولئلا تكون حجرة عثرة في طريق نهوضهم، فتوجب السقوط وضياع الوقت والحياة والشرف»[6].

ولما كانت المعاملات البنكية من المستجدات الدخلية على بلاد المغرب بحكم ارتباطها بالمعاملات التجارية والمالية مع البلاد الاجنبية، عرضت على الحجوي مسألة المعاملات البنكية، فأجاب فيها بصراحته المعهودة بان تلك المصارف - أي البنوك - تمسك السكك والنقود وتشتغل بالحوالات وقبض الديون واعطاء السلف وقبضه بمنفعة الربا الحرام شرعا، الا ان الفقيه المتنور يرى ان لا ينبغي منع الناس من المعاملة بالاوراق المالية معاملة خالية من كل ربا. . . «وصورتها ان تدفع للبنك الدراهم في فاس مثلا ثم يعطيك بدلها حوالة على فرعه في الرباط او مركزه بباريس باجرة معلومة تدفعها اليه طلبا لخفة الحمل والاسراع في مقابلة الضمان، ويكتب الورقة باسم الدافع وانه لا يقبض ما فيها الا هو او من ينوب عنه، ويضع البنك خطه وطابعه عليها. فاذا ضاعت لصاحبها رجع للبنك وادلى بالعدد المرسوم عليها فاعطاه ورقة اخرى بدلها وقبض قدرها، وهي المسماة في اللغة الدارجة يطرة أو شيكا. . . تسمى في اللغة وعند الفقهاء سفتجة (بفتح السين)، وأشار إليها الشيخ خليل في باب القرض بقوله («كسفتجة الا ان يعم الخوف»)، فهو تشبيه في المنع لما فيها من انتفاع

(6) الفكر السامي - الجزء 2. ص 514

المسلف بخفة الحمل، لكن كون المسلف هو الذي يدفع أجرة للبنك على عمله، دليلا على عدم قصد السلف بمنفعة، فلذلك يصح أن يقال بجوازها، وأيضا الشيخ خليل أباحها للضرورة بقوله «الا أن يعم الخوف»[7].

لم يكن موضوعنا هو متابعة الشروح التي وردت في فتوى المعاملات البنكية كما تجلت في تقرير الفقيه الحجوي في صورها الدينية والدنيوية، وإنما القصد التنبيه إلى أن الحديث عن البنك ولو بتردد وتحفظ مؤشر دال على أن رياح التحديث بدأت تحرك الفقيه المغربي لتعصف بالجمود الذي يخيم على الذهنيات المتحجرة وتذكر بمقولة فقيهنا المتحدث عنه «بأن الشريعة الإسلامية ما جاءت الا لخير الأمة ولرقيها ورفاهيتها، ولم يجعل الله قط شريعة ضد الرقى وضد صيانة بيضة الإسلام، فيجب التوسع في أبواب المعاملات خاصة بما لا يخالف المنصوص والمجتمع عليه لئلا نجعلها عثرة في سبيل رقي الأمة الإسلامية. وكما نهينا عن القول بالتحليل بغير دليل كذلك نهينا عن التحريم بغير دليل. والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.»[8]

(7) «الأحكام الشرعية في الأوراق المالية» - فتوى للفقيه الحجوي - مخطوط بالخزانة العامة بالرباط.
(8) «جواز التأمين على السلع والبضائع» - فتوى للفقيه الحجوي - مخطوط بالخزانة العامة بالرباط.

خـاتمـة

في خاتمة هذا العرض الخاص بفكر الفقيه الحجوي وآثاره، نختزل في جملة من القواعد الاجتهادات التي ركز عليها فقيهنا فلسفة موقعه وآرائه من الأحداث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كان المغرب يعيش في ظلها عند نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

هناك في الأساس ما ميز الفكر السلفي عند الفقيه الحجوي من مواكبة واضحة لمستلزمات التغيير ومقتضيات التطور، وذلك برجوعه إلى النظرية الشاطبية المبنية أساسا على مقاصد الشريعة كأداة لحل المعضلات الناشئة عن الإكتشافات العلمية والتقنيات الغربية في شتى مجالات الحياة، متجها عن طريق الاجتهادات الشرعية والفتاوي المتنورة، إلى إشاعة مبدأ القبول بما يوجد عند «الآخر» من علوم ومعرفة ونظام. فقراءة الرحلة الأوربية مثلا تمكن من فهم الحس النهضوي الذي يختزله الحجوي، بالنسبة لبلاده، في فقدان النظام، وتسلط غير الأكفاء على مناصب الدولة، مما راح معه مؤلف «الفكر السامي» يدعو إلى إقرار النظام، والتجديد في الإدارة والاقتصاد.

ولفهم الفكر الاصلاحي جيدا عند الفقيه الحجوي نذهب مع سعيد بنسعيد العلوي في القول بأن الرجل لم يكن متفرجا سلبيا على الفترة التي يتحدث عنها، بل كان مرآة لما كان يعتمل في صدور المفكرين من أفكار وآثار في تلك الفترة، فنحن أمام مسؤول سياسي لم يكن شاهدا على أحداث جسام في مرحلة خطيرة من تاريخ المغرب المعاصر وحسب، ولكنه كان في تلك الفترة أيضا ممثلا فاعلا ومقررا إلى

درجة ما، فصورته هي صورة الفقيه- التاجر الذي يوجد فيها جنبا إلى جنب السلفي المتنور والليبرالي المتمسك بالفكر السلفي... ففي قراءة ما كتبه مؤلف «الفكر السامي» ما يغري بالقول ببلوغ خطاب التجديد السلفي ذي المدى البعيد في المغرب مع محمد الحجوي، وبمد قنوات من الحوار مع الخطاب «الليبرالي» كما نجده في الفكر العربي المعاصر، بل وفي أكثر أشكال ذلك الخطاب جرأة في الدعوة إلى التحديث: تحديث الدولة وتحديث المجتمع...[1]

وفي تقريره التاريخي عن حال المغرب بعد الحماية، يتخطى الحجوي المواقع التقليدية ليطال «إصلاحات الحماية» ويندد بانزلاقاتها، فهو يطالب «الإقامة العامة» لا بالالتزام بكيفية صريحة بمقتضيات عقد الحماية، بل يطالب بتدارك وإصلاح ما تم إفساده من أمر في ممارسة الحماية ذاتها: كجعل حد لنزع الملكيات، وإصلاح القضاء، والتخفيف من الضرائب..الخ[2].

وفضلا عن هذا النشاط العلمي التنويري لم يكن الفقيه الحجوي قاصرا على الوسط الذي هو منه - أي طلبة القرويين - فاحب إليه كان مخالطة طبقات أخرى من صوفية وتجار وعوام ممن يرى في مخالطتهم فائدة توسيع مداركه بالحوار والاقتباس. فهو يقول: «انني والله لا أبخس حق ناس أفاضل فقيهة انفسهم، منورة أفكارهم وان لم يعرفوا مصطلحات الفنون، بل كانوا معدودين من الأميين المشتغلين بالتجارة أو غيرها من أسباب الحياة، إذ من المعلوم أن ذكاء الأمة ورقي فكرها كان متمثلا في زمرة من عوام فاس تفوقوا على بعض علماء بقية المغرب لوجود نبراس عظيم يستضيئون به وهو معهد القرويين الذي انتشر بحرعرفانه فتدفق على منتديات فاس ودورها وبساتينها، فقلما تجد مجتمعا لا يوجد فيه عالم يجتمعون عليه ويقتبسون من معلوماته...

«ومن لطائف فاس وجود منتديات طبيعية، ففنادق التجار وحوانيت الاسواق على ضيقها يتكون منها مجالس عفوية تجمع النابه والخامل والمتفقه والجاهل فيستفيد هذا من ذاك، ويقتبس الغافل من الذكي، والجاهل من العالم علما وفكرا. لذلك نجد طائفة التجار بالأخص لها معرفة بالجغرافيا والسياسة والتاريخ وغيرها بسبب رحلتهم

(1) الإجتهاد والتحديث ص.ص. 68-69-97.
(2) مخطوط في الخزانة العامة بالرباط تحت عدد 254/ح - م.س.

إلى اوربا والشرق وأمريكا وغيرها تفيدهم عقلا وقانونا في التفكير.

«بل تجد منزل كل تاجر نابه منتدى من منتديات الأدب والسياسة فتجد فيه جرائد ومجلات الشرق والغرب وكل كتاب في الاجتماع أو الاقتصاد أو غيرهما. وقل من الأعيان من لا تجد في بيته مكتبة ولو صغيرة. . .

«كان سيدي العباس بن جعفر العمراني الجوطي يشتغل التجارة ويتقن الحساب ويعرف ظواهر الجغرافيا والتاريخ وله إلمام بأحوال العالم اوربا والشرق وأمريكا وإن لم يرحل ولكن خالط أهل الرحلات. . . ومما يدلك على ذكائه أنه من نعومة أظفاره اعتنى بحال بلده فكان لا يقع أدنى تغيير في الأسواق التجارية أو السكك المتعامل بها إلا قيده في دفتر خصصه لذلك، فما مضى زمن حتى صار دفتره مرجع فصل الدعاوي التي تتعلق بهذا النظام الاقتصادي مما يرجع للنفقات وترشيد المحاجر والمعاملات التجارية وما أشبه ذلك. كما كان يقيد أهم الوقائع والوفيات على أميته، فهو وإن كان أميا بمعنى أنه لا يعرف مصطلحات الفنون، فقد كان مرجع القضاة والعدول. . يرجع إليه في مهمات وعويصات يعجز عن حلها أصحاب هذه الفنون، على أنه لو ربي في مدرسة وكان في أمة حية لكان من أشهر علماء الاقتصاد، فكنت أستفيد من مجالسته فوائد لا تقل عن الفوائد التي أجدها في القرويين. . .

«وكان الحاج محمد القباج قد جال في الشرق واستفاد من جولته المعرفة المؤسسة على المشاهدات مع فصاحة لسانه وثبات جنانه- وقلما ترى فاسيا أقام بمصر إلا وهو أفصح من الفاسيين ومن المصريين معا وأثبت جنانا وأحضر جوابا- ولقد أخبرني أنه تلميذ لجمال الدين الأفغاني وانه كان يحضر دروسه الليلية التي كان يلقيها على الشيخ محمد عبده وأقرانه. وهناك كان رفيقا لعبده والمويلحي (صاحب كتاب عيسى ابن هشام) وسعد زغلول وعبد الله نديم وأمثالهم من أدباء الشرق، واستفاد من مجالستهم فوائد لم تكن مع أحد في المغرب في وقته، وهو الذي أذاع فضل جمال الدين الأفغاني وعبده وأمثالهما وعرف المغاربة بأخبارهم وأحوالهم. . .

«وكان الحاج المدني بن عبد السلام التازي مع كونه أميا، يتكلم على ديوان ابن الفارض ويشرح منه الغامض الذي يعجز عنه مهرة الرجال، ويتكلم على فتوحات ابن العربي وغيرهما من كتبه ويحسن الكلام في ذلك بما يقل نظيره عند الفلاسفة الصوفيين، فعلى أميته كان معدودا من خواص أصحاب الذوق الصوفي والمعرفة

النادرة، وذلك نتيجة مجالسة أهل العلم والذوق في المنتديات الفاسية، كمنتدى عبد القادر المجاوي الذي كان مخزنه منتدى الأدباء وحديقة العلماء، تجد فيه غرائب الكتب والمجلات والجرائد المستجلبة من المشرق العربي[3].

وهكذا اذن كان الفقيه الحجوي يلمح من خلال بعض المجتمعات المتأصلة أو المتأثرة بمعهد القرويين نشأة نواة بورجوازية مغربية أطلت على خارج بلادها وتأثرت بما يجري عند «الآخر» واجتهدت في بلورة آفاقها المعرفية في صورة ذاتية تمثلت في إقامة منتديات تلقائية، «إذ بالمنتديات، يثبت الحجوي، يبتدئ الرقي الفكري في كل الأمم قبل المدارس، بل هي بزرة المدارس، وبالمسامرات والمحاضرات التي تكون بتلك المنتديات زخرت أوربا بالعلوم وعمت الحركة العلمية سائر الطبقات.

او ليس فيما يصنفه ويدعو إليه فقيهنا استشرافا لنشؤ مجتمعات مدنية في بلادنا؟.

******

(3) مختصر العروة الوثقى. ص. ص. 19-21-22-23.

تحقيق حول إحصاء تآليف الفقيه الحجوي

هذا المجهود الذي يبذله الباحثون في الكشف عن اثار الفقيه الحجوي من خلال بعث مخطوطاته وتآليفه الغير المطبوعة، يشكل لا محالة مكسبا فكريا يضفي علي الوثيقة الوطنية مصدرا صادقا للتحقيق في التراث المغربي المنسي، واخراجه من رفوف الخزانات والمستودعات لجعله في متناول الباحثين والقراء.

والدكتور سعيد بنسعيد العلوي عندما طالعنا بطبعة ثانية منقحة من كتاب «الاجتهاد والتحديث».. أتي بتدقيقات حول بعض المخطوطات الوطنية التي لم يكتب لها بعد أن تري النور. ومن بينها خمسة تواليف للفقيه الحجوي لم يقتصر مؤلف «الاجتهاد والتحديث» علي تحقيقها وترتيبها، بل أتانا بالمتن الكامل لها، وهي كتالي:

- ارشاد الخلق الي الاعتقاد في ثبوت الهلال علي خبر البرق - مخطوط بالخزانة العامة بالرباط.
- جواز التأمين علي السلع والبضائع - مخطوط بالخزانة العامة بالرباط -حرر بالرباط في 22صفر 1356 هـ.
- مستقبل تجارة المغاربة - مخطوط بالخزانة العامة بالرباط - فاس 12 رجب 1339 هـ. 24 مارس 1921.
- الاحكام الشرعية في الاوراق المالية - فاس الخزانة العامة بالرباط عدد 115/ ج ميكرو فيلم 926

- تعليم البنات لا سفور المرأة - مخطوط بالخزانة العامة بالرباط. طبع بتونس.
205 / ج

****

وفي الصفحات التالية سيجد القارئ الكريم القائمة الكاملة لفهرست تآليف الفقيه الحجوي، سواء منها المطبوعة أو التي لازالت في شكل كراسات ومخطوطات حسب ما دونه هو ضمن مؤلفه «مختصر العروة الوثقي» من ص 70 الي ص 78 - مطبعة الثقافة بسلا - 1938 - وقد أضفت اليها ما أمكنني تحقيقه من بيانات وأرقام استدلالية تفيد الباحث.

مختصر العروة الوثقى
فهرست

الامام أبي عبد الله محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الجعفري
مدرس العلوم العالية التفسير والحديث والاصول
بالقرويين وغيرها
بارك الله للاسلام
في أنفاسه

1357 هـ - 1938 م

(مطبعة الثقافة - سلا المغرب الاقصى)

تواليف هذا العبد الضعيف

جرت العادة بختم الفهرس بـها ونحن نراعي جبر خواطر العوائد إذا وافقت الهوى فأقول:

1) أول تأليف خطته يـمناى سنة 1317 تويلف أدبي لغوي في حل اللغز المشهور «إن هند المليحة الحسناء، وأي من اضمرت لخل وفاء» مع جمع الأفعال المعتلة التي تبقى على حرف واحد والتي لا تبقي منها إلا على حركة دون حرف مع فوائد لغوية وأدبية.

2) أول تاليف الفته في الفقه «في اقتداء من كان ببلد الانجليز برؤيا هلال المغرب في رمضان دون هلال مصر» وقد قرظه لي شيوخي سيدي جعفر الكتاني وسيدي احمد ابن الجيلاني وسيدي الحاج محمد كنون سنة 1317.

3) صفاء المورد، في عدم القيام عند سماع المولد. أول ما طبع من تواليفي بفاس سنة 1337 وأول كتاب ظهر من نوعه بالمغرب على عهد النهضة الأخيرة عن فكر استقلالي سلفي مستند للكتاب والسنة غير مكترث بأقوال تعتمد على الخيال.

4) الحق المبين. وهو نضال عن التاليف المذكور طبع بتونس.

5) سوط الافهام والافحام. مثله، طبع بالجزائر.

6) مستقبل تجارة المغرب: محاضرة اقتصادية القيت بثانوية فاس وطبعت بتونس.

7) تعليم المرأة تعليما عربيا ابتدائيا: مسامرة القيت بالرباط في المؤتمر الادبي وطبعت بتونس.

8) النظام في الاسلام: محاضرة ألقيت في المؤتمر السادس بالرباط وطبعت به ومحصله أن الإسلام دين نظام وأدلة ذلك كتابا وسنة وتاريخا.

9) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي أجزاء أربعة طبع الأول بالرباط والثاني والثالث بتونس والرابع بفاس. وأصله: محاضرة ألقيت بفاس في ربيع الآخر سنة 1336 ثم اكملت كتابا ضخما شرق ذكره وغرب.

10) الفتح العربي لافريقيا الشمالية ودفع المثالب عنه: القيته محاضرة في الخلدونية بتونس وطبع بها.

11) نقد كتب الدراسة في إفريقيا الشمالية: محاضرة ألقيتها في مؤتمر الآداب بتونس وطبع بها.

12) تفسير الآيات العشر الأولى من سورة قد أفلح: وهو درس ألقيته على علماء الزيتونة سنة 1336 وطبعوه بها وهو أول ما طبع لي خارج المغرب.

13) تطور الإنشاء بالمغرب الأقصى: محاضرة أدبية تاريخية ألقيتها في مؤتمر الآداب بفاس وطبع ملحقا مستقلا «بمجلة المغرب» بالرباط.

14) حكم ترجمة القرآن العظيم: طبع بها أيضا.

15) التعاضد المتين، بين العقل والعلم والدين: محاضرة ألقيتها بمكناس ونشرتها «السعادة» بالرباط ثم اختصرتها ونشرتها مجلة الزيتونة وتطبع مستقلة بتونس وهو من التواليف المهمة في الدين والاجتماع.

16) أدلة نجاسة الخمر. نشرته «مجلة المغرب» فالتواليف المطبوعة أو التي تحت الطبع 14.

والتواليف التي لم تطبع

17) انتحار المغرب بيد ثواره: وهو مذكرات لي تاريخية قيدتها مدة توظيفي بوجدة نائبا عن السلطان في الحدود تاريخ الثورة الحمارية والحصيرية والريسونية والحفيظية وما يتعلق بحدود الجزائر والمغرب وما عاناه المغرب من أهوال وأسباب الاحتلال في الاختلال وبيان عن أوفاق الحدود سنة 1901 - 1902 وتدقيقات واقعية لا توجد في غيره عن معاينة يجب إصلاح ما يخالفها مع وثائق

رسمية لا تحتمل الشك.

18) نظام القرويين هو أول نظام عرف للقرويين بالمعنى العرفي ألفته بمعونة مجلسها التحسيني لما ترأسته لأول مرة ونظام ذلك المجلس وذلك سنة 1332.

19) تاريخ إفريقيا الشمالية المسمى ا لمناظر الجمالية. نحو اربعة أجزاء ضخام خرج منه جزءان مبيضان إلى الدولة المرينية والباقي مسود.

20) مختصرة خرج منه جزء إلى الدولة المذكورة وهو بيد الناس منذ سنة 1340.

21) تفسير سورة الإخلاص في سفر جعلته ختما لدروس التفسير التي كنت ألقيها بالضريح الإدريسي والقرويين وكان الختم سنة 1339 بالضريح المذكور.

22) نقد تاريخي على كتاب نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم بيد سليم ابن عبد الحميد العثماني.

23) الفهرست المسماة العروة الوثقى بمشيخة أهل العلم والتقى مختصرها هذا.

24) قصيدة لأمية في تهذيب الناشئة المدرسية. أولها قم يا فتى. وقد أسموها بأولها وهي منتشرة بينهم وقد شرحها بعض الأصحاب بشرح لطيف لا بأس به.

25) نقد التعليم الإبتدائي بالمغرب: ألقي محاضرة في المؤتمر سنة 1341 للمعهد العالي بالرباط وهي أول محاضرة عربية القيت في الرباط لم يتقدمها سواها.

26) برهان الحق في الفرق بين الخالق والخلق. في سفر ضخم في الحكم بين نزاع الوهابيين والأشعرية، ممتع جدا كاشف للبدع المحدثة ولما لكل واحد من الفريقين بفكر مستقل غير متحيز.

27) الفرصة الثمينة في مختصر تاريخ الترك بقسمطينة في أربع كراريس.

28) اختصار الابتسام عن دولة المولى عبد الرحمان بن هشام.

29) كراسة في تلخيص النزاع في القبض والسدل وتحقيق المناط فيه وثمرته

30) الأحكام الشرعية في الأوراق المالية في حكم زكاتها والمعاملة بها وما هو أصلها تاريخا وعمليا وأحكامها الاقتصادية والفقهية وقرظه جماعة من نخبة علماء المغرب وتونس وانتشر ولم يطبع.

31) النفس النفيس في ترجمة الوزير ابن ادريس.

32) رسالة في أصل مذهب الوهابية وحصر موضوع الخلاف بينهم وبين غيرهم مختصرة.

33) مسامرة الزائر برحلة الجزائر: وهي في جزأين لطيفين ألقيتها بالمدرسة الثانوية لما كانت بسويقة ابن صافي بفاس وهي أول مسامرة وقعت بفاس على عهد النهضة الأخيرة فكنت أول من فتح باب المحاضرات بفاس بل بالمغرب.

34) الرحلة الاوربية عام 1919 ألقيتها محاضرة أيضا.

35) حديث الأنس عن تونس: ملخص رحلاتي الثلاث لتونس عام 36 و39 و44 وكل من هذه الرحلات مشاهدات وتواريخ وجغرافيا وأخلاق ومسائل علمية.

36) رسالة في ثبوت خطبته صلى الله عليه وسلم بعرفة يوم عرفة ردا على من أنكرها.

37) الأحاديث الصحيحة وغير الصحيحة التي ورد فيها سهوه صلى الله عليه وسلم في الصلاة وهو جواب عن سؤال للفقيه سيدي محمد بن علي دينية قبل أن يؤلف في المسألة ولكنه لم يستوف الجواب في مؤلفه.

38) الأمالي الحديثية وهي بعض ما كان يجري من المذكرات والمراجعات بيني وبين الشيخ أبي شعيب الدكالي في المجالس السلطانية.

39) رسالة ضد نسبة الكذب للصحابة رضي الله عنهم وتاويل ما يوهمه لثبوت الأدلة بخلافه.

40) نقد مقالة من يقول: السلام عليك يامن العوالم كلها في طي قبضته

41) رد على من زعم أن العار بالمصحف الكريم إكراه فأباح به المبتوتة.

42) تصحيح مقالة اليوسي في رده على عبد الملك التجموعتي القائل إن علمه صلى الله عليه وسلم إحاطي كعلم الله لا فرق إلا بالحدوث والقدم واستندت في التصحيح إلى أدلة قطعية من كتاب وسنة وبرهان عقلي وهي من أنفس ما كتبت كحاشية على الرسالتين معا.

43) رسالة في الرد على من زعم أن آل البيت لا يعذبون بذنوبهم وأنهم معصومون.

44) أخرى في الرد عليه حيث قال إن إرادة الله يجوز تخلفها.

45) الخلافة في الاسلام. وهو كتاب واسع في أصل الخلافة ومستندها في الأحكام وتصوير حقيقتها.

46) رسالة في أن المسجد المنسوب لعقبة بوجدة ليس هو لعقبة الفاتح.

47) القول الفصل في أدلة أقصى الحمل، ورد من زيف كلام الفقهاء بكلام الأطباء والرد عليه بكلام أطباء آخرين

48) دليل إثبات صفات السمع والبصر والكلام لله.

49) ما قيل في النعال النبوية التي توجد بفاس.

50) رفع الخفا ودفع الجفا عمن قال ضرب الدف بين يدي المصطفى.

51) الخلاف الفقهي في البسملة مبني على اختلاف القراء في قراءتها.

52) الطائع أو التائب لا يجوز تعذيبه بالجواز الشرعي وان جوزه العقل.

53) جواب هل نبتت الدباء على فم الغار عند الهجرة النبوية.

54) جواب من استشكل انشقاق القمر مع قوله تعالى «وقالوا لن نومن لك حتى تفجر لنا من الارض ينبوعا» وأجوبة عن إشكالات اخرى مدهشة في الموضوع.

55) تلخيص السيرة النبوية لم يتم بعد.

56) تلخيص المغازي النبوية وتواريخها. تام

57) جواز إيلام الحيوان بالذبح مع منع تعذيبه والجواب عن ذلك عقلا ونقلا.

58) الرد على من زعم أن طلاق العوام كله بائن.

59) أدلة الدلك عند مالك في ا لوضوء والغسل.

60) اصل الظهار في الجاهلية وهل كان طلاقا.

61) وجه تخصيص الحديد في قوله تعالى «أنزلنا الحديد» والثناء عليه دون ما هو انفس من الذهب ونحوه.

62) المنتخبات الجعفرية من خطب وأشعار ومقالات أدبية تدرب عليها النشأة المغربية.

63) إرشاد الخلق إلى الاعتماد في الهلال على الهاتف والبرق نحو كراستين.

64) طيب الأنفاس في تاريخ بناء الأضرحة والزوايا بفاس وهو مختصر من روض الأنفاس العالية.

65) محاضرة في الآداب الدينية والأخلاقية والاجتماعية المأخوذة من سورة الحجرات: القيتها في المدرسة الحربية بمكناس محاضرة.

66) حاشية لطيفة على الزرقاني وبناني والرهوني قيدتها عليها عند الطلب وعند إلقاء الدروس الفقهية كطرر على الكل.

67) حواش على صحيح البخاري أيضا مثل ذلك انتقادات على شراحه الحافظ وغيره.

68) أخرى على هامش سنن أبي داود السجستاني.

69) حواش أخرى على التفسير كذلك.

70) أجوبة أسئلة عالم الجديدة الفقيه السيد محمد الرافعي.

71) تحقيق انتقاد على فرض اعتقاد نظم ونثر في مسائل وقعت المذاكرة فيها مع مولاي أحمد بن المامون البلغيتي رحمه الله.

72) جواب مبين لمن سأل ما هو القصد من حج المسلمين.

73) مسألة الضمان التجاري المسمى (لاسورانس)

74) جواز الصلاة على غير الانبياء استقلالا.

75) جواز المسح على الجوارب غير الجلد.

76) جواز المسح على الرجلين مباشرة لضرورة.

77) أساس التهذيب الاسلامي وهو كتاب مدرسي أخلاقي.

78) أصول التربية عند المسلمين.

79) الدين نصيحة وهو كتاب جامع للسياسة والاصلاح الاجتماعي قدم للحضرة الملوكية.

80) تاريخ علم التصوف وقد ادرج ملخصه في الفكر السامي.

81) مختصر تاريخ النحو والصرف أدرج فيه ملخصه أيضا.

82) تعليم الفتيات لاسفور المرأة غير التاليف السابق واوسع منه لم يطبع

83) جواب سؤال من القاضي سابقا السيد حجي زنيبر السلوي لأي شيء اختاروا انشقاق القمر دون الشمس وهي أعظم وأبلغ في المعجزة.

84) دلالة المعجزة على صدق الرسول هل هي عقلية أو طبيعية ونفائس أبحاث مدهشة لا تجدها في غيره.

85) بحث في جواب السيد احمد بن مبارك اللمطي في المسألة ومراجعات مع زنيبر المذكور.

86) تلخيص كبرنامج لمسائل اشتمل عليها كتاب ابن تيمية موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول والبحث في بعضها.

87) معضلات العصر: جواب عن أسئلة ثلاث وردت من الشيخ حافظ ابراهيم ربيشطي أحد أعلام شقودرة «ألبانيا» الاول عن لبس البرنيطة اضطرارا، الثاني: قبض مرتب كبير من دولة أجنبية في غير عمل. الثالث مقالات التيجانيين.

88) حاشية على بهجة السيوطي شرح الالفية.

89) مختصر رحلة ابن عثمان المكناسي لاسبانيا ومالطة المسمى انس السائر في اختصار البدر السافر لهداية المسافر إلى فكاك الاسرى من يد العدو الكافر.

90) أجوبة شافية عن أسئلة وردت من عالم جدة بل الحجاز محمد حسين ابراهيم حديثية ومتعلقة بمذهب الحنابلة في مسألة الصفات الالهية وغيرها في سفر.

91) بالاخلاق تسود الأمم: توليف في عدم جواز لعن يزيد بن معاوية.

92) المطر من السحاب لا من نفس السماء.

93) الرحلة الاندلسية الفيشية.

94) أطوار المعارف بالمغرب.

95) دفاع الايد عن صفاء المورد.

96) مجموع به خطب ومقالات كنت ألقيها في التعليم مما كان من أسباب نهضة المغرب العلمية والأدبية.

97) إبطال دعوى بعض أهل فارس من الرافضة أنهم عثروا على مصحف علي كرم الله وجهه بوجوه نقلية وعقلية.

98) محاضرات ألقيتها في الأدب سنة 1357 بثانوية الرباط.

99) السر المذاع في جواز تلاوة القرآن أمام المذياع

وهذا ما أمليته في يوم 15 رمضان 1357 من غير استعانة بأي كتاب.

بيانات إضافية عن بعض تآليف الفقيه الحجوي

الرقم المعطى للتأليف ينطبق على
الرقم الموجود بفهرست
مختصر العروة الوثقى.

3 - صفاء المورد - الخزانة العامة بالرباط 112/ح

4 - الحق المبين. مطبعة النهضة تونس 1339 هـ.

6 - مستقبل تجارة المغرب. مخطوط في الخزانة العامة بالرباط 113 /ح

7 - تعليم الفتيات لا سفور المرأة. مخطوط في الخزانة العامة 205/ح

8 - النظام في الاسلام: المطبعة الوطنية الرباط 1928. محاضرة قدمها الي المؤتمر السادس لمعهد الدراسات العليا بالرباط سنة 1346 / 1928 ونشرت ضمن أعمال المؤتمر بالرباط

9 - الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي - المكتبة العلمية المدينة المنورة 1977 -والمطبعة الجديدة، د. ت. فاس

10 - الفتح العربي لافريقيا الشمالية ورد المثاليب عنه طبعة بتونس سنة 1931. نورد نصها في الملحق.

14 - حكم ترجمة القرأن العظيم - مخطوط بالخزانة العامة 115 / ح

15 - التعاضد المبين بين العقل والعلم والدين. مخطوط بالخزانة العامة بالرباط. 113 / ح

17 - انتحار المغرب بيد ثواره. مخطوط في الخزانة العامة 123 /

19 - المناظر الجمالية في تاريخ افريقيا الشمالية. الموجود منه السفر الاول فقط (اصله أربعة أجزاء) الخزانة العامة بالرباط 110 / ح وميكرو فيلم رقم 921

22 - نقد تاريخي علي كتاب نسب الي النبي صلع - الخزانة العامة بالرباط 113 / ح

23 - مختصر العروة الوثقي. مطبعة الثقافة سلا سنة 1938

26 - برهان الحق في الفرق بين الخالق والخلق. الحكم بين نزاع الوهابية والاشعرية - مخطوط في الخزانة العامة بالرباط 114 / ح.

28 - اختصار الابتسام عن دولة المولي عبد الرحمان ابن هشام وختصر به كتاب «الابتسام عن دولة ابن هشام» لادريس الجعايدي (1266 - 1849) ويعرض الكاتب لاحداث بارزة: احتلال فرنسا للجزائر - حملة نابليون علي مصر - الدعوة الوهابية بالحجاز... وقد أضاف له الحجوي بعض التعاليق والانتقادات. الخزانة العامة بالرباط. 113 /ح. ميكرو فيلم رقم 925

30 - «الاحكام الشرعية في الاوراق المالية». مخطوط في الخزانة العامة بالرباط. 115 / ح ميكرو فيلم رقم 926.

63 - ارشاد الخلق الي الاعتماد في الهلال علي الهاتف والبرق. مخطوط في الخزانة العامة. 112 /ح

73 - مسألة الضمان التجاري المسمى (لا سورانس). الخزانة العامة 114 / ح ميكروفيلم 926

93 - الرحلة الاندلسية - مخطوط بالخزانة العامة بالرباط 126 /ح

يليه قائمة كتب أو مخطوطات أخرى توجد بالخزانة العامة بالرباط ولم يرد ذكرها بفهرست العروة الوثقى ويظهر أن أغلبها لاحقة لطبع كتاب مختصر العروى الوثقي، وهي:

1 - أهم الاخبار عن حرب التأثر والاستعمار- مذكرات عن الحرب العالمية الثانية وما عاصرها من أحداث داخل المغرب وخارجه، في ستة أجزاء مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط - عدد 122 /ح ميكرو فيلم 931

2 - «ماله من يقوم بركن دون آخر من أركان الاسلام». مخطوط بالخزانة العامة بالرباط 115 /ح

3 - «الرحلة الاوربية» أو رحلة إلى فرنسا وانجلترا - حققها سعيد بنسعيد العلوي ونشرتها كلية الآداب بالرباط سنة 1995 في ملحق الكتاب: «أوروبا في مرأة الرحلة» لسعيد بنسعيد العلوي

4 - المحاضرة الرباطية في اصلاح تعليم الفتيات بالديار المغربية - طبعة بتونس.

5 - «نقد كتب الدراسة للعلوم العربية في افريقيا الشمالية.» محاضرة القاها بالمؤتمر الرسمي التونسي الادبي في 14 / 12 / 1931 - طبعت بتونس - المطبعة الفنية - نشرت في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق. - المجلد عدد 15 / 1937 - اوردنا نصها الكامل بالملحق.

6 - «العلاقات العلمية بين الزيتونة والقرويين.» مقال منشور في «المجلة الزيتونية» بتونس - المجلد 5 / الجزء 5 / 1944.

7 - «الخبر عن دولة السلطان مولاي عبد العزيز.» وهو يتضمن أيضا أخبارا عن السلطان عبد الحفيظ - الخزانة العامة. 128 / ح

8 - تقرير تاريخي عن حال المغرب بعد الحماية - مخطوط في الخزانة العامة بالرباط 254 /ح.

9 - «بالاقتصاد حياة البلاد» مخطوط في الخزانة العامة 113 /ح.

10 - محاضرة في اصلاح التعليم العربي - مخطوط في الخزانة العامة 115 / ح

11 - «المعارف في المغرب» مخطوط في الخزانة العامة 158 / ح.

ويليه ملحقان نورد فيهما النص الكامل لمحاضرتين قيمتين ألقاهما الفقيه الحجوي بالمؤتمر الرسمي التونسي الأدبي سنة 1931، وطُبعتا بتونس في مجلد يوجد بحوزتي.

الملحق 1 - الفتح العربي لإفريقيا الشمالية.

الملحق 2 - نقد كتب الدراسة للعلوم والعربية.

الملحق رقم 1

محاضـرة في موضـوع:
الفتـح العـربي لافـريقيا الشماليـة ودفع المثالب عنـه

ألقاها يوم الأربعاء 12 شعبان 1350 الموافق ل23 دجنبر 1931 بالمدرسة الخلدونية بتونس العاصمة.

وتعرض للأحداث التاريخية والدينية التي عرفتها افريقيا الشمالية قبل الفتح العربي الاسلامي، وما يربط الأمازيغ من روابط متينة بالفاتحين العرب والديانة الاسلامية السمحاء التي اتوا بها لبلاد البربر، مما نتج عنه اندماج منقطع النظير بين العنصرين سيعطي ثماره الحضارية على مر العصور.

البربر أباة ضيم لا يقيمون على ذل، ولا ينالهم من يريد اساءتهم الا بعد اخضاعهم بالقـوة العتيدة، فهم كانوا يؤلون التملص من ملكة الروم والتخلص من ظلمهم واستعبادهم، لكن لما جاء العرب داعين إلى الله، واوقفوهم على أسرار ديانتهم وآدابهم الاجتماعية وعلى العدالة الكاملة النزاهة، مالوا إليهم وإلى آدابهم، وآثروا الاندماج فيهم والتمسك بمدنيتهم على طبق ما كانوا يصبون إليه من الاستقلال الكامل.

مقتطف من محاضرة الفتح العربي.

الفتح العربي

لافريقيا الشمالية ودفع المثالب عنه

لفضيلة الاستاذ البارع الهمام . والمصلح الكبير الذي انقادت له الافئدة بزمام . الفقيه النظار

سيدي محمد الحجوي

وزير المعارف . والمفخرة الجلي لتليدها والطارف . القاها محاضرة بالمدرسة الخلدونية . بطلب من هيئتها السنية . يوم الاربعاء الثاني عشر من شعبان والثالث والعشرين من ديسامبر عام 1350/1931 فكان لها الوقع بين ذلك الملاء والجمع .

ويليها محاضرته بالمؤتمر الرسمي التونسي الادبي

المفتتح بسادس شعبان عام ١٣٥٠ والرابع عشر من ديسامبر عام ١٩٣١
التي اكبرها القوم وحققت للبصراء ما لحضرة الاستاذ من الغيرة على تقدم المعارف العربية والعلوم .
وكان الكل السنة ثناء على ما ابداه من الاختيار الحسن . كيف لا وهو ابن الحسن



(تنبيه) وقع سقوط السطر الفاصل بين القصيدة الثانية والثالثة وطالع الديباجة كاف في ارجاع كل الى ربها حسب ترتيبها الرتبي

طبع بالمطبعة الفنية بنهج الكنيسة عدد ٧٦ ونهج المفتي عدد ١٩ بتونس — تلفون ٤٤ ـ ٤٨

باسم الله الرحمان الرحيم

وصلى الله على سيدنا ومولانا وعلى ءاله وصحبه وسلم

بمناسبة زيارة الأستاذ الأكبر مندوب المعارف الإسلامية بالسلطنة الشريفة المغربية سيدي محمد الحجوي لحاضرة تونس بقصد المشاركة في مؤتمر اللغة والآداب والفنون العربية في شعبان سنة 1350 رغبت من جانبه هيأة الخلدونية أن يتفضل بمحاضرة علمية في قاعتها فأجاب لذلك تكرما وعين موعد المحاضرة ليوم الأربعاء 12 شعبان 23 ديسمبر 1931 على الساعة الخامسة تحت رئاسة صاحب الفضيلة الأستاذ الإمام سيدي محمد الطاهر ابن عاشور.

وما وافت الساعة الخامسة من اليوم حتى كانت قاعة الخلدونية الكبرى غاصة بجمع عظيم من العلماء والأدباء وأعيان المتوظفين وسراة الأمة وكانت معابرها وأسطحها مكتظة بالمئين.

ولما دخل القاعة فضيلة الأستاذ الإمام رئيس الحفلة تقدم لاقتباله رئيس الخلدونية وأعضاء مجلس الإدارة وحياه الحضور بالتصفيق الحاد وبعده بلحظة وصل فضيلة المحاضر الجليل في بعض خواص أصدقائه فتقدم لاقتباله فضيلة الأستاذ الإمام ورئيس الخلدونية ومجلس إدارتها وقابل عموم الحاضرين دخوله بتصفيق عظيم وبعد الإستراحة برهة بمكتب مجلس الإدارة خرج صاحبا الفضيلة برفقة رئيس الخلدونية في عاصفة من التصفيق فاعتلوا المنصة وجلس فضيلة الأستاذ الإمام وليمينه فضيلة المحاضر الجليل ولشماله رئيس الخلدونية وأحاط بالمنصة في مقدمة الحاضرين نخبة من وجوه الأقطار الإفريقية الثلاثة فمن المغرب مولانا أبو شعيب الدكالي وزير العدلية سابقا والمولى الشريف سيدي عبد الحي الكتاني عضو المجمع العلمي العربي والمولى الشريف سيدي عبد الرحمان بن زيدان نقيب الإشراف بمكناسة ومن الجزائر فضيلة مفتي قسنطينة سيدي محمد المولود بن الموهوب والسيد علاوة بن علي الشريف النائب المالي ومن تونس جناب رئيس ديوان مدير المعارف نائبا عن جنابه

وفضيلة الشيخ سيدي عبد الرحمان البناني المفتي المالكي وجناب مدير المدرسة الصادقية وجناب سيدي محمد القلعي رئيس محكمة الاستيناف المدني وجناب المدعي العمومي لدى محكمة التعقيب ورؤساء الدوائر العدلية وكثير من رؤساء الأقسام الإدارية ورئيس قدماء الصادقية

وأعلن فضيلة الأستاذ الإمام افتتاح الحفلة فاعطى الكلمة لرئيس الخلدونية فوقف باسم معهد ابن خلدون مرحبا بالزائرين من رجال القطرين ومرحبا بالعربية في أشخاص أصدق من يمثلونها ومنوها بالرابطة التي تربط الأقطار الثلاثة بعرى وثيقة عمادها الإسلام والعروبة وذكر الحاضرين بأن هذه القاعة التاريخية التي تحظى اليوم بوقوف المحاضر الهمام قد حظيت قبل بفقيد الإسلام العظيم الشيخ محمد عبده المصلح الكبير وبشر بنهضة أبناء العربية وانتشالها مما كادت أن تقع فيه.

ثم وقف فضيلة الأستاذ الإمام وبعد أن هدأت عاصفة التصفيق الشديدة قدم للمحاضرين فضيلة المحاضر الجليل فألقى محاضرته الفائقة ونصها:

نص المحاضرة القيمة

الحمد لله كما ينبغي لجلاله وكماله. والصلاة والسلام على النبي العربي وأصحابه وآله. وسائر إخوانه النبيين والتابعين بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد سادتي أخواني أحيي مجمعكم المبارك هذا باسم العلم وأهله وأشكر فضل من نقل القدم والله يوفقنا جميعا للائتلاف وترك الخلاف.

سيدي رئيس الخلدونية إنني عندما وصلتني دعوتكم لهذا الجمع وأنا في الرباط أخذتني حالة إعجاب وتأثر وسرور ذلك أني في زمن شبيبتي ونعومة أظافري كنت رفعت طلبا لسلفكم السيد البشير صفر رحمه الله أن يقبلني تلميذا في هذه المدرسة عند تأسيسها فحالت دون تلك الأماني ما كان يحول بين تواصل القطرين الشقيقين ولما أن قرأت كتابكم علمت أن عزيمة الإنسان لابد لها من نفوذ ولو بعد حين فها أنا الآن اعتبر نفسي من تلاميذها ولست أقوم هنا لا تكلم على دفع المثالب عن الفتح الإسلامي لإفريقية بقصد أن أفيدكم بل كتلميذ دخل في الامتحان يعرض أطروحته على أنظاركم فان وافقتم فذلك وان أرشدتموني لاصلاح أغلاطي كنت لكم شاكرا.

وأعتذر لمن طلبوا مني إلقاء درس بالزيتونة تذكارا لعهد سنة 1336 – إذ كنت ألقيت هناك درسا في افتتاح سورة قد أفلح المؤمنون وكان أول صلة علمية بين القطرين بعد خمودها السنين الطوال – بضيق الوقت الذي لم أجد فيه فلتة وإني اعد الخلدونية بنت الزيتونة وأرجو لهما تمام التعاضد على تنوير الأفكار بهذه الديار.

الفتح العربي لإفريقيا الشمالية
- ودفع المثالب عنه -

ان ابتداء الفتح العربي لإفريقيا الشمالية كان سنة 22 هجرية الموافقة لسنة 243 مسيحية لما غزا عمرو ابن العاص برقة وهي انطابلس ثم طرابلس (وهو إذ ذاك وال بمصر من قبل عمر ابن الخطاب) فهو أول رئيس جيش عربي دخل أرض إفريقيا على عهد الإسلام ثم توالت الجيوش على عهد عثمان ابن عفان مدة ولاية واليه على مصر عبد الله بن أبي سعد بن أبي سرح ثم علي عهد معاوية بن أبي سفيان الذي أرسل لها معاوية بن حديج السكوني ثم بعده أرسل عقبة بن نافع الفهري الذي بلغ سنة ستين إلى أقصى المغرب الأقصى والصحراء والسودان وتتبع ذلك محله التواريخ ثم ثاروا عليه وقتلوه وقد اشتعلت إفريقيا نار حرب إلى أن جاء حسان بن النعمان الذي أخمدها ومهدها ونظم الجيش بالنظام الإسلامي المشرقي وجعل الأسطول وحسم مادة دسايس الروم الشرقية وادخل الأنظمة الشرقية للديار الإفريقية.

هنا قد يسأل السائل (1) عن سبب غزوهم لإفريقيا (2) وما هي المدنية التي ادخلوها إليها (3) وعن سبب بطيء امتدادهم فيها (4) وعن سبب الثورات التي قامت ضدهم (5) وعن سبب الاختلاف بين رؤساء العرب أنفسهم الذي كان يتسبب عنه بعض الفتن ثم يتساءل سؤالا آخر وهو ماذا عمل العرب في افريقيا هل أصلحوا أم أفسدوا وهل عمروا أم خربوا وهل كان نظرهم قاصرا على نشر الدين أم لا وهل نشروه بالسيف أو الدعاية والبرهان وهل كان عملهم كعمل من قبلهم من الروم والوندال والرومان والقرطاج الذي هو استنزاف المال أو أفضل أو أرذل وما هي الفروق بين عملهم وعمل من قبلهم.

وهذه الأسئلة كلها سنورد أجوبتها مع ما يؤيدها من برهان أو خطابة فنقول:

★ سبب غزو العرب لإفريقيا ★

إن العرب بعد ما عزوا مصر ومهدوها وغرسوا فيها مدنيتهم العربية الجديدة تاقت نفسهم لامتداد سلطانهم على إفريقيا الشمالية (وكل منهما كانت تحت النفوذ الرومي فكما انتزعوا رأية الروم من مصر وركزوا رأيتهم الإسلامية كذلك أرادوا أن يفعلوا في إفريقيا وقد نجحوا) فاستأذن عمرو بن العاص عمر بن الخطاب في غزوها وبعد تمنع عمر ومراجعة عمرو بن العاص له اذنه وكانت افريقيا متأججة نارا بسبب الفتن كما نبينه فجاء العرب لنشر الأمن والراحة منتهزين الفرصة السانحة. ولم يكن قصدهم إبدال نفوذ بنفوذ أو ضعف بقوة بل إبدال فتنة وظلم وقساوة وفوضى وفساد أخلاق بهناء وسلام ونظام وعدل ومكارم دين وأخلاق ورفق وإنسانية ورحمة. كانت افريقيا متأججة نارا بالفتن. أولا بين الروم المفترقين ولايتين ولاية بقرطاجة وولاية بسبيطلة وكل يحارب الآخر والإفريقيون تزهق أرواحهم ضحية الفريقين الأجنبيين عنهم والبربر أيضا ثائرون على الروم لكثرة المظالم واستنزاف الأموال بدون حد ولا نهاية وكل قبيلة تفترس الأخرى من البربر والنظام مفقود لعدم السلطة الوازعة وخراب معاهد العدل وعمران البلاد كل يوم يزيد خرابا فلا حد يقام ولا حق يصان على أن نفوذ الروم الشرقية لم يصل في عنفوانه إلا للمملكة التونسية وبعض الشواطئ الجزائرية والمغربية ولم يصل لدواخلهما ولم يلتفتوا لتهذيب أو تعليم.

ما هي مدنية العرب التي ادخلوها لافريقيا؟

إن مدنية العرب هي دينية روحية أدبية أخلاقية اجتماعية عمرانية ذلك أن العرب لما جاءهم الإسلام هذبهم وهذب أخلاقهم بما هو معروف لكل أحد فإن القرآن العظيم جاء متمما لمكارم الأخلاق التي جاءت بها الكتب المقدسة قبله وجاء بالعدل والمساواة في الحقوق وكانت مفقودة من الأرض تقريبا فسوى بين جميع أجناس الأرض في العدالة كيفما كانوا وعلى أي لون خلقوا وبأي دين تمذهبوا ودليل هذا القرآن والسنة ففي القرآن العظيم (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم) وفي السنة النبوية الصحيحة قال عليه السلام كلكم من آدم وآدم من تراب. وخطب عليه السلام عام حجة الوداع فقال أيها الناس إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام الحديث إلى غير ذلك مما هو معروف لكل أحد وجاء بصلة الأرحام والنهي عن ارتكاب الفواحش والآثام وحفظ

النسل وتكوين العائلة المتينة لتتكون منها الأمة فجاء بنظام العائلة وهو النكاح وحرم السفاح وجاء باحترام حقوق الناس الشخصية وبالملكية الشخصية أيضا ولكن لم يجعل سلطة شخصية لمخلوق على الآخر ولا يحتاج من يريد أداء عبادته نحو ربه إلى رخصة ولا وسيطة من أحد بل يقابل ربه منه إليه متى شاء وفي أي مكان شاء وجاء بآداب الاجتماع والألفة ومواساة اليتيم والضعيف ولو كان أعدى عدو والوفاء بالعهود وبالشفقة والرحمة بالإنسان فهو الذي عرف حقوق الإنسانية وأنقذها مما كانت متألمة به من الرزايا بل جاء بالرفق بالحيوان الأعجم قال عليه السلام دخلت امرأة النار في هرة أمسكتها فلا هي أطعمتها وسقتها ولا هي أهملتها تأكل من خشاش الأرض وقال عبرت امرأة بغيا وجدت كلبا يلهث فسقته فشكر الله لها وغفر لها الحديث وقال في كل ذي كبد رطب صدقة.

وجاء بأنواع الآداب التي تضمنها فصاحة القرآن والسنة ولا حاجة إلى الزيادة على هذا القدر إذ هي معلومة مدروسة ومكارم الدين الإسلامي كثيرة لا يمكن استيفاؤها هنا.

فالعرب بعدما مضى لهم من البداوة والتفرق قبل الإسلام لما تمسكوا بمباديه وتخلقوا بأخلاقه بسبب تهذيب الرسول عليه السلام لهم حصل لهم ثقة بأنفسهم وإيمان بشريعتهم وأخلاقهم وثقة بوعد الرسول لهم أن يمتد سلطانهم مهما تمسكوا بمبادئهم هذه وبلغوها لغيرهم فقاموا قومة رجل واحد وانحدروا على سائر الأمم انحدار السيل لا يرده شيء دون بلوغ نهاية فانتشروا في الشرق والغرب يبلغون تلك المبادئ العالية للأمم التي كانت أشوق ما يكون إليها حيث وجدوا الأمتين العظيمتين (الفرس والروم) اللتين كانتا قد بلغتا شاوا عظيما في المدنية المادية والقوة السلطانية واقتسمتا ممالك الكرة الأرضية بينهما تقريبا قد اشرفتا على السقوط بسبب فقد العدالة والمساواة في الحقوق وسفالة الأخلاق فاسقطهما العرب وبنوا على أنقاضهما مجدهم الطارف وصار العرب يتتبعون رايتهم أينما وصلت انتزعوها وركزوا موضعها الرأية العربية الاسلامية التي هي رأية الوحدة الادبية والدينية ليست متعصبة لجنسية بل هي رأية العدل والاحسان والمكارم التي جاء بها القرآن فكل من دخل تلك الجامعة وتمسك بالوحدة الادبية الدينية فهي رأيتة لا تمنع جنسا من الناس دون جنس كما تقدم في حديث (كلكم من آدم) بل الاسلام ينكر التعصب الجنسي قال عليه السلام

(اسمع واطع ولو أمر عليك عبد حبشي الحديث) بل كل من دخل تحت نظامهم وبقي متمسكا بدينه وادى جزية في مقابلة ذلك فله ما لهم من العدل وعليه ما عليهم

جاء العرب افريقيا وبيدهم القرآن الذي من أول مباديه هذه الاية الكريمة (ان الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي) فوجد الأفريقيين متعطشين لدين يكون مبدأه الذي يدور عليه محوره هو هذا المبدأ القويم.

فلما ظهرت طلايع العرب ودعاة القرآن والشرع الاسلامي بالحدود الافريقية استبشر البربر بضالتهم المنشودة وصاروا يتركون صفوف الروم وينضمون لصفوف العرب ويقبلون الدخول في الدين الاسلامي أفواجا من غير كبير عناء ولا سيف بل بالدعاية والبرهان والاقناع.

وغير خفي أن العرب الذين أتوا فاتحين لم يكونوا ذو عدد كاف حتى يقدروا وحدهم علي اخضاع أمة البربر الكثيرة العدد الممتدة من شواطيء البحر الابيض المتوسط بحدود مصر الي شواطيء المحيط الغربي وحدود السودان ويجبروها علي ابدال ما الفته من الدين هذه أمة عظيمة وقوية وحربية بطبيعتها مع مناعة جبالها التي هي حصون طبيعية فلو قاومت أقل مقاومة ما أمكن للعرب تدويخها في ميئتين من السنين بل لا مطمع لهم في ذلك فضلا عن مدة السبعين سنة التي تم فيها الفتح أو أقل ولكن أمة البربر لما بلغ لها حكماء العرب وعلماؤهم حقيقة الدين والادب الذي يدعو اليه والنظام العربي في ملكتهم وجدوهم اشوق شيء لنظام يكفل حياتهم ويرقيها والي دين بعيد عن الخرافات والوثنية التي هي مستشطة ورذيلة في نظر كل انسان له أدنى ميز لذلك أقبلوا علي مبادي العرب واعتنقوها وعمروا صفوفهم وأعانوهم على الفتح والتقدم في البلاد.

يدلك على قلة عدد العرب الفاتحين ما قاله المؤرخون أن أكبر جيش دخل افريقية هو الذي وجهه عبد الملك بن مروان مع حسان بن النعمان لأخذ ثار عقبة بن نافع وقد بالغ بعض المؤرخين فقال أنه أربعين ألفا والأقرب ما قاله صاحب رياض النفوس أنه ستة آلاف نفس لما لا يخفى من بعد المسافة وعدم تسهيلات النقلة وأيضا ان الجيش الذي فتح به عمرو بن العاص هو مأخوذ من جيش مصر ولم يثبت أن عمر بن الخطاب أمده بجيش عظيم لفتح افريقية وأن فتح عمرو بن العاص لمصر كان أولا بثلاثة آلاف مقاتل على ما هو التحقيق فهذا ما يدلك على قلة الجيش العربي

الذي فتح افريقية من حيث العدد أما من حيث الإعتقاد والقوة الإيمانية والآداب الإخلاقية فقل أنه من أعظم الجيوش ولا اشكال.

أضف إلى هذا أن العرب في آدابهم وأخلاقهم ومعيشتهم البسيطة أقرب الأجناس إلى البربر مع قرب الجنسية والتشابه في أكثر العادات المعيشية متباعدين بطبعهم عن الفخفخة الرومية والبذخ البزنطي وكل ما هو من حيز التكلف ولنضف إلى هذا قرب اللغة أيضا البربر كلها تقدم فيهم استعمار الفينيقيين الذين هم اخوة العرب وكانت لغتهم قريبة جدا من العربية أو هي هي فاختلطت لغتهم بلغة البربر ولذلك تجد لغة البربر ممزوجة بمفردات وتراكيب من لغة العرب وليس هو شيء حدث بعد الفتح الإسلامي كما يظن كثيرون بل هو من عهد الفينيقيين فيما أظن لان اللغة البربرية أقدم من الفتح الإسلامي بلا شك.

وإذا جردت من العربية لم تبق كافية لقدر الضرورة في الافهام وأيضا يمكن أن يقال امتزجت اللغة من عهد اقيال اليمن الذي منهم افريقش اليمني الذي فتح افريقيا قبل الفينيقيين وترك فيها جيشه وهم كتامة وصنهاجة على قول الكلبي وغيره من مؤرخي العرب فلما جاء الفتح الإسلامي وجد هذه التمهيدات أمامه كلها فسهلت امتزاج العرب بالبربر واندماج كل أمة في أخرى وسهل التفاهم بين الأمتين وعدم دخول وسطاء التراجمة بينهما ومن أولئك الوسطاء تأتي بليه قلب كل حقيقة وتنافر الجنسية واللغة والدين هي الفوارق العظيمة التي تبعد ما بين الأمم ولا يمكن ادغامها ولا ابدالها بحال من الأحوال.

ومما سهل الفتح العربي وامتزاج الأمتين دعاية العرب إلى دين مقبول لكل عاقل متجرد عن كل كلفة وقبوله بالدعاية والبرهان لا بالسيف ولا بالعنف.

وان مكارمه ما كانت تطي على اذن بربري حتى سمعها من فم العرب الذين جاءوه لنشر السلام مع تشريكه في السلطة وعدم الإستبداد عليه فإن النبي عليه السلام كان يولي على قوم أشرافهم ويقبل من المحسن احسانه ويجازيه عليه ويغض عن المسيء وهكذا أمراؤه بعده.

فهذه الأصول الذي اسس عليها الإسلام وقواعده الاجتماعية اذا تأملها الإنسان انكشف له سر سرعة دخول النفوذ العربي لافريقيا وسرعة السياحة فيها وسرعة ذهاب دولة الروم وعدم احتياج العرب للاتيان بجيوش عظيمة تعد بعشرات الآلاف ولا لنفقة

باهظة على بعد شقة العرب وشاسع المهامد التي تقطع مابين المدينة المنورة وافريقية آلاف الكيلومتر وهكذا بين دمشق وافريقيا ثم بين بغداد وافريقيا.

كل هذا سهله لين جانب السلطان العربي والقرب الجنسي والقرب اللغوي والدعاية الدينية البرهانية. نعم كانت هناك لا محالة دسايس من جانب الروم ضد العرب تعمل عملها في البربر فكان هناك زعماء تعمل فيه الدسايس والتنافس والرشاء والوعود بنوال الاستقلال فكانوا يرتدون عن الدين أو يتظاهرون بالعصيان مثل ميسرة الخفير المضغري وعكاشة بن أيوب الفزاري وغيرهما بل منهم من ادعى النبوة عنادا على دين الإسلام وتحديا له مثل صالح بن طريف البرغواطي المصامدي، ومنهم من كان يتأثر من ظلم بعض ولاة العرب له وهم ليسوا بمعصومين من الظلم او الغلط كما وقع من كسيلة وغيره ولذلك وقعت ردتهم اثنتى عشرة مرة كما قال الشيخ ابن أبي زيد القيرواني وليس المراد ردة الشعب جميعه وإنما هي ردة بعض الزعماء الذين عملت فيهم الدسايس كما سبق ويتبعهم الجمهور فيتغلب خزبهم على من بقي متمسكا بالدين فإذا جاء المدد من الشرق وتقوى حزب المتمسكين بالدين تغلب على الحزب الآخر فيرجع الكل للدين لأن الإسلام لا يجبر أحدا على الدخول فيه أصلا وإنما يخيره بين دفع الجزية أو الدخول في الدين أو الحرب نعم من ارتد بعد اسلامه لا يقبل منه إلا الرجوع للدين أو القتال كما قال تعالى (لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر) فإذا رأيت في التواريخ أن واليا قاتل بني فلان حتى اسلموا فليس معناه أنه أجبرهم على مفارقة دينهم من أول مرة فهذا لم يكن في الإسلام إلا مع كفار قريش لما كان صدر منهم مع المسلمين من الاجبار على الردة أو مفارقة الوطن فقوبلوا بالمثل اما غيرهم من لدن ان كان الاسلام فلا اكراه في الدين إلا على هذه الصفة التي اسلفنا.

ولو كان المسلمون يجبرون غيرهم على مفارقة الدين من اول الأمر ولا يقبلون في مملكتهم غير الاسلام ما رأينا اليهود متمتعين بالحرية الدينية في جميع ممالك الاسلام وبالأخص في افريقيا بل لهم فيها شبه الاستقلال الداخلي إذ كل مدينة لها اعتبار من حيث الغنى والمال إلا وتجد بجنبها مدينة صغرى تسمى ملاح اليهود لكبرائهم فيها نفوذ اشبه بالاستقلال وهم محتفظون فيها باللسان العبراني والدين اليهودي والعوائد القومية الاسرائيلية بل كم من مدينة تجد أغلبها يهودا كمدينة دبدو

في الجنوب الشرقي من تازة وتجد اليهود مختلطين في قبايل نائية في رؤوس الجبال ومداشرهم مثل أهالي افريقية لهم عوائدهم وديانتهم لا يمسهم أحد بسوء وذلك برهان ساطع على أن العرب لم يمسوا الديانات بسوء مسالمون لليهودية والنصرانية إلا من ناهضهم بالسيف ورام انتزاع السلطة منهم فعند ذلك تجدهم أصحاب الدفاع المجيد لأنهم أباة الضيم لا تلين قناتهم إلا لمن غالبتهم فغلبتهم بقوة ساحقة وذلك كله يوضح لنا أن العرب لم يجدوا في افريقيا تدينا متينا للنصرانية ولا بيعا ولا كنائس اللهم إذا كان ذلك في المدن التي كانت للروم كقرطاجنة وسبيطة وغيرهما من المدن التي أجلوا عنها الروم وبانجلاء الروم لم يبق من يتعبد فيها فذهبت واندثرت أو هدمت في جملة ما هدم من معالم الروم قطعا لامل الناس من عود دولتهم.

فهذه الحقايق التي لا نشك فيها ولا يرتاب فيها منصف خلاف ما يشيعه اضداد الاسلام عنه في تواريخهم وفي كتب الخرافات وغيرها من أن الاسلام وجد البربر متدينين بالنصرانية فاكرههم على الإسلام وهدم بيع النصرانية وكنائسها ولم يبق لها أثرا وهذا كلام لا حقيقة له ولا ينطبق لا على الحقيقة والواقع ولا على قانون الاسلام في فتوحاته أما قانون الاسلام الذي هو في القرآن وفي السنة فقد بيناه فيما سبق وأنه (لا إكراه في الدين) وأن امراء المسلمين ممنوعون شرعا من أن يبدوا أمة بالقتال إلا بعد أن يخيروها في أمور ثلاثة ثم بعد ما تختار الحرب ويغلبونها فانهم لا يجبرون على ابدال الدين وإنما يخيرونهم بين الجزية والاسلام.

واما الواقع الذي لاشك فيه فهو أن الاسلام لم يجد عند البربر دينا وما كانت همة الروم متوجهة لنشر دين أو ثقافة أو تهذيب وإنما كانت همتهم في جمع الدرهم والدينار أينما ظهر وكيفما أمكن الوصول إليه تاركين البربر في همجيتهم نعم الرومان قبل الروم كانوا ينشرون النصرانية بالسيف ويلزموا بها البربر كرها كما ألزموا بها أمتهم الرومانية حسبما صرح به مؤرخوهم لكن الدين الذي ينشر بالسيف والإكراه كله لا ثبات له ولا يحل من القلب في المحل اللايق به بل يكون دينا سياسيا ظاهريا وهو ما نسميه نفاقا وباقل شيء يذهب بل مهما وجد الإنسان حريته خلع عنه ربقته والإسلام أبشع شيء في نظره هو النفاق ولا يحذر شيئا أكثر من المنافقين وليس العرب هم الذين أعطوا الحرية للبربر في خلع دين النصرانية بل خلعوه قبل العرب بقرون وذلك على عهد الوندال فان أمة الوندال كانت غير متدينة بل كانت ضد دين النصرانية فلما

تمكنت من أرض إفريقيا طردت الرومان عنها وألزمت البربر نبذ النصرانية فنبذوها مسرورين حيث كانوا مكرهين وقد قتل الوندال رهبنة النصرانية وشردوهم وهدموا الكنايس ولاشوا دين النصرانية وعفوا آثاره من إفريقيا ولما جاء الروم بعدهم ووجدوا إفريقيا نابذة للدين ولم يكن لهم هم في ذلك ولم يعم نفوذهم تركوا ما كان على ما كان.

أما لو أسس الروم نصرانية ثانية على دعائم ثابتة وعن اختيار ودعاية وبرهان لما اضمحلت ولا ذهبت ولو فرضنا أن العرب أرادوا هدمها ما استطاعوا ولا أمكنهم إجبار البربر على الإسلام وترك النصرانية إذ كل دين يكون جبرا فهو سريع الزوال ووجود اليهودية آمنة مطمئنة في جميع نواحي إفريقيا دليل صحة نظريتنا وإلا فلا يمكن الإبقاء على اليهودية وتعفية النصرانية التي هي أقوى منها وأشد. من الذي يقدر أن يتصور إبقاء النصرانية بالشام وفي جبل لبنان بلصق عاصمة الخلافة وتعفيتها من إفريقيا وكيف يمكن محو هذه الديانة القوية الجانب والشديدة الأزر من مملكة عظمى ممتدة من مصر إلى السوس إلى أقصى السودان كل ذلك مما لا أشك في بطلانه وليس هو بمعقول وانما هو من خرافات أصحاب المبالغات.

قد قص التاريخ علينا أن كسيلة البربري لما أساء إليه عقبة الفاتح وكلفه سلخ شاة ثار ثورة مهولة وثار معه مئات الألوف فقتلوا عقبة وطردوا العرب إلى حدود مصر وخربوا القيروان. أفيتصور أحد مع هذا أن يجبروهم إبدال اعز شيء عند الإنسان وهو العقيدة. كلا ثم كلا. نعم نقل بعضهم أن عبد المؤمن بن علي الموحدي لما استنقد السواحل الأفريقية من يد النرمان الزم من وجده على النصرانية هناك بالإسلام ووحد الدين فذلك أبعاد لدسايس النرمان الذين وجدوا أقوى ظهير منهم وقد جعل مثله علي بن يوسف اللمتوني في الأندلس لما ظهر من نصاراها من الخيانة الكبرى عند حملة الفونس على الأندلس وافساده فيها والعذر لهما واضح فيما فعلا شرعا وقانونا والكل لا يحمل على العرب بل الدولتان بربريتان فلا ملام على العرب.

وعلى الإجمال فالبربر بطبعهم ميالون الى الاستقلال وهم أباة ضيم لا يقيمون على ذل ولا ينالهم من يريد إساءتهم إلا بعد إخضاعهم بالقوة العتيدة فهم كانوا يؤلون التملص من ملكة الروم والتخلص من ظلمهم واستعبادهم لكن لما جاء العرب داعين الى الله واوقفوهم على أسرار ديانتهم وآدابهم الاجتماعية وعلى العدالة الكاملة النزاهة

مالو اليهم والى آدابهم واثروا الاندماج فيهم والتمسك بمدنيتهم على طبق ما كانوا يصبون اليه من الاستقلال الكامل وحيث كانوا خالين من الديانة التي تهذبهم وبعضهم كانوا عبدة أوثان على دين أجدادهم الأولين نبذوا ذلك وبعد ما نبذوا ديانتهم القديمة والخرافات التي ملات ادمغتهم الخالية من كل فضيلة تمذهبوا بدين الاسلام الذي وجدوا فيه احسن نظام اجتماعي يكفل لهم فضيلة وحياة منتظمة فاعتنقوه مسرورين بل صاروا من حماته واشد المدافعين عنه والناشرين له كالعرب او اكثر فتبين ان الاسلام لم يجد في افريقية دينا يعتبر عند البربر ولم يجدهم الا وحوشا ضواري لا تهذيب ولا نظام ولا فضيلة في حياة بهيمية ولم يجدهم نصارى اصلا وانما وجد بينهم بعض شراذم من بني اسرائيل الذين شردهم بختنصر والرومان من بيت المقدس فاقرهم على ديانتهم بشرط الجزية كما فعل مع كل كتابي كما سبق فكان هم العرب منصرفا كله لتهذيب البربر وتعليمهم ونشر مبادئ الدين الإسلامي بينهم بالإقناع لا بالاقذاع فاقبلوا على الدين ودخلوه افواجا وقبلوه عن طيب خاطر.

فالعرب هم الذين يحق لهم ان يفتخروا بفضلهم على البربر حيث صرفوا همتهم لتهذيبهم وتكميلهم وإدخالهم في حضيرة الإنسانية وهم الذين ذوقوهم حلاوة الدين وطعم العدالة وأصول الاجتماع الإنساني ولم يكن هم العرب في نتف ريش الدرهم والدينار كما كان من قبلهم وابقاء البربر كافراخ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر لأنهم في نظامهم المالي لا يأخذون إلا الجزية ممن تمسك بدينه وهي شيء يسير يؤديه كل بالغ قادر على الكسب مرة في السنة أعني نحو عشر فرنكات تقريبا وهو أقل مما يؤديه المسلم المتوسط الغني في السنة في الزكوات في مقابلة ما يطلب به المسلم من التجنيد والزكوات والأعشار لئلا يتداخلوا مع الذمي في شخصيته ولا في تجارته وأرباحه مهما كانت فكان الذميون أسعد حالا مع العرب من كل دولة تقدمتهم فمن كان مسلما لا يحل أن يؤخذ منه إلا الزكاة التي هي اثنان ونصف في المائة من راس مال التجارة أو عشر الحبوب في الفلاحة أو ما يقرب من ذلك في المواشي ولا يوخذ من المسلم غير هذا إلا خراج الأرض بمعنى أنه ان كان بيده أرض اخذت عنوة في الحرب يؤديه كل سنة أيضا على قدر ما تحمله الأرض وهو ليس بمحجف بها نعم إذا الجأت ضرورة حربية بحيث فاجأهم عدو ولم تفي مالية الدولة بمصاريف الحرب فإنه يفرض شيء على المسلمين ايضا يسمى معونة بقدر الضرورة لا يحجف بهم فهذا ما

كان عليه نظام الإسلام وهو من الأسرار العظمى في تقدم مملكتهم وسعة أراضيهم وممالكهم وهو النظام الذي جمع بين ليونته وتهذيب الأمم بمزايا الدين مع احتياج البربر إليه هو الذي مهد لهم آسيا وافريقيا وملكها لهم في مدة وجيزة وهي مدة جيل أو جيلين وما جاء الجيل الثالث وهم يطؤون أوربا من غربها وشرقها بأقدامهم مصلتين سيوفهم.

لم يكن همّ العرب في التسلط على غيرهم من الأمم والتحكم فيهم بظلم وعتو كما كان من قبلهم بل كانوا ينشرون العدل بغاية النزاهة أعني أغلب حكامهم ولا غرابة أن يقع من نزر منهم خلاف ذلك وكان همهم نشر الأمن والسكينة وقطع جرثومة الفساد وتأمين السبل والمتاجر وها أنت ترى تخفيفهم على التاجر حتى في الزكاة جعلوها ربع ما يجب على الفلاح تقريبا وكان همهم نشر الدين على نسق قوله تعالى (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن) فخدموا بذلك الإنسانية المتألمة وأزالوا آلامها وأسقامها وهذبوا الأمم المحتاجة للتهذيب فكان الإفريقيون أسعد حالا مع المسلمين من كل دولة تقدمتهم كالروم والرومان وغيرهم الذين كانوا ينتزعون الأرض انتزاعا من أهلها سواء أخذوهم عنوة أو بأمان ويوزعونها على عساكرهم وبني جلدتهم من الروم والرومان لتمكين قدمهم من الأرض ويطردون أهلها عنها إلى الفيافي فمن ذلك الحين عمرت الصحراء واقفرت افريقيا من أهلها فلما جاء الإسلام أزال ذلك كله فاطمأن الناس في أرضهم آمنين إلا من حارب وأفسد الأمن فإنه إذا أخذ عنوة ضرب على أرضه الخراج الذي لا يجحف به هكذا فعل عمر وأبطل مادة انتزاع الأرض من العنويين فعمرت البلاد بهذه التسهيلات فالإسلام بنظامه العجيب اللين هو الذي عمر إفريقيا وحسن حالة أهلها كما كانت عليه قبل وهذب أهلها وعلمهم وأرشدهم إلى طريق الحياة الهنية.

ولما جاء حسان بن النعمان وقضى على دولة الروم بتخريب قرطاجنة التي كانت موردهم من البحر ومنبع دسائسهم ضد العرب والتي كانت مصدر التهييج للبربر ضد الإسلام تيقن صدق ولاء البربر نحوه ونظم جيش الإسلام على نسق نظام الشرق ادخل البربر فيه ومنحهم الولايات فقد ولى ولدي الكاهنة داهيا التي حاربته وحاربت من قبله من الولاة وقتلت عددا عظيما من العرب على جيش بربري يبلغ اثنى عشر ألف كل واحد منهم على ستة آلاف وصار يولي البربر الولايات ويقطعهم الإقطاعات

ولم يبخسهم حقهم وإن كانوا هم الثائرين عليه بالأمس قال في معالم الإيمان (فمن زمن حسان بن النعمان الذي أدخل البربر للجيش صارت الخطط في افريقيا للبربر فكان يقسم ا لفي والأراضي بينهم فحسنت طاعتهم هـ. ج 1 ص 61) وهكذا لما جاء موسى بن نصير بعده سنة 87 نظم منهم جيشا عتيدا وفتح به الأندلس تحت راية مولاه طارق بن زياد البربري ولما فتح الأندلس أقطعهم الإقطاعات وولاهم الولايات ولم يبخسهم حقهم فكثرت ثروتهم وصلحت أحوالهم ونمى عددهم فبسبب هذا كله اندمج البربر في الجنسية العربية وصار كبراؤهم وملوكهم يأنفون أن ينتسبوا للبربرية بل ينتسبون للعروبة فإنا نرى صنهاجة وهم شعب عظيم منهم ودولة عظمى يأنف ملوكهم أن ينتسبوا بربرا ويزعمون أنهم عرب من نسل جيش افريقش اليمني كما تقدمت قصته وهكذا كتامة ينتسبون عربا يمنية وهكذا فعل زناتة الذين هم الفرقة العظمى المنافسة لصنهاجة انتسبوا عربا يمنية أيضا ومنهم من ينتسب لمضر كبني زيان الدولة التي كانت بتلمسان معاصرة لبني مرين وهكذا ادعى اخوانهم بنوا مرين أنهم عرب وكل هؤلاء الدول كانت بربرية الجنس عربية اللسان والآداب لا سلطة للعرب عليها سوى امتزاج أفراد من العرب بها من موظفين وجنود وغيره ومع وجود دواعي الأنفة من النسبة للعروبة لوجود الملك والدولة في البربر واستقلالهم به الاستقلال التام كانوا على خلاف ذلك ينتسبون للعروبة ما ذاك إلا لأن العرب أحسنوا لهم ولآبائهم وكانوا ذوي نفوس عظمى ومبادئ شريفة وكان فضلهم على هذه القارة واهلها عظيما بل كان أهل افريقيا ينظرون العربي فوق البشر ومنقذ البشر ولا يستحق ان ينسب الفضل لسواه وكانوا في عيون البربر نزهاء ونورا يستضاء بهم لم يتصور عاقل أن تعمد دولة عظمى مثل من تقدم فتترك نسبتها البربرية وتتجنس الجنسية العربية ولو كان للعرب أفعال دنية وأعمال عدوانية لعدوا الإنتساب إليهم نقيصة وعارا ولو بلغوا من القوة ما بلغوا فما سمعنا قط بقبيلة في المغرب تنتسب رومانية أو فندالية أو رومية بل ولا فنيقية مع أنهم من جنسيتهم ولسانهم فيما نظن هذا برهان كاف على ما هو العربي في مخيلة البربر حتى أن ملوكهم العظام يمتون للعربي بالنسب وهو مقهور تحت سلطانهم لعمري أن هذا لكاف في فخر العرب واعتراف بحسن ملكتهم وسياستهم ذات المرونة وما خلدوه من الآثار الجميلة في النفوس والود في قلوب البربر.

والذي أضاع التنصيص على أعيان المآثر والمفاخر وعلى تدقيقات كيفية إدارتهم

لدولاب البلاد هو عدم اعتناء أهل هذه الديار بتدوين التاريخ أو دون فضاع في الحروب والخطوب ولكنه لم يضع على وجه الإجمال وبقيت آثاره تدل عليه وليس بعد العيان بيان.

العرب البدو
الداخلون في المائة الخامسة لهذه الديار الإفريقية

إن ماقررناه من الفضل والفخر هو للعرب الأولين الفاتحين المهذبين للبربر الذين جاءوا تحت راية عمرو بن العاص وعقبة بن نافع وزهير بن قيس وحسان بن النعمان وموسى بن نصير وغيرهم من الأمراء فقد كانوا سادة متحضرين علماء وذوي بيوت عالية وقد كان فيهم بن عباس وأخوه وابن عمرو بن الزبير وعبد الله بن جعفر الطيار والحسن والحسين سبطا الرسول عليه الصلاة والسلام وأبو لبابة دفين قابس وأبو زمعة دفين القيروان ومعاوية بن حديج السكوني وحنش الصنعاني وعبد الملك بن مروان وأمثال ممن لا يحصى كثرة وكانت فيهم أنفار الجيش من البدو ولكنهم بدو هذبهم الدين ولهم نزاهة وأخلاق عالية ووقوف عند حدود الأدب فلم ينقل عنهم ما يشين تاريخهم بل كل ما يرفع مكانتهم في القلوب وممن قدمها ءاخر المائة الأولى عدد من التابعين بقصد التعليم والتهذيب فقد بعت عمر بن عبد العزيز بعثا فيه عشر من علماء التابعين ليعلموا الأدب والدين وهم: 1 أبو عبد الرحمان الحبلي رئيس البعثة - 2 بكر بن سوادة الجذامي احد فقهاء مصر - 3 اسماعيل بن عبيد الملقب بتاجر الله - 4 أبو الجهم عبد الرحمان بن رافع التنوخي أول قاض بالقيروان - 5 حبان ابن ابي جبلة القرشي - 6 أبو مسعود التجيبي - 7 جعيل بن عاهان الرعيني - 8 اسماعيل ابن عبيد الله ابن أبي المهاجر المخزومي الذي أسلم على يده عامة البربر بالدعوة والموعظة الحسنة وكان زاهدا ورعا مقيما للعدل والدين - 9 طلق بن جابان الفارسي - 10 موهب بن حبى المعافري. فكل واحد منهم كان بمنزلة فتح مدرسة عظمى لما تخرج عنهم من التلاميذ النافعين فيحق لإفريقيا أن تفتخر بحلولهم بها كما يحق للعرب أن يفتخروا بما خلدوه من المآثر والهدي إلى المكارم والمفاخر وكل هؤلاء وغيرهم ممن كان يأتي هذه الديار من الدعاة للدين والناشرين للعلم والتهذيب احتسابا لله هم الذين هذوا افريقيا بعلمهم وأدبهم وورعهم ووعظهم وأحوالهم الزكية بثوا علما كثيرا وأخلاقا عالية وأفادوا الإنسانية وأنقذوها مما كانت فيه من المحن وبهم وبأمثالهم

تخرج من البربر علماء وفقهاء وشعراء وكتاب وفلاسفة وحكام نزهاء وإداريون وقواد ذووا نجدة ومعرفة حتى أصبحت بهم امة البربر متحضرة صالحة لأن تحكم نفسها بنفسها وقامت فيها دول عظمى ما كانت لتحلم بها ايام الروم ولا من قبلهم كدولة صنهاجة الأولى ولمتونة والموحدين والحفصيين وبني مرين وبني زيان وغيرهم وتحلوا بآداب بل دخلت في قلوبهم معارف لم تكن تطن في أذن بربري من قبل.

أما العرب البدو سلطهم الفاطميون في القرن الخامس على دولة صنهاجة الهرمة سوط عذاب للسلب والنهب فاوليك قوم لا تهذيب لهم ولاهم متمسكون بآداب الدين فقد افسدوا في القطر التونسي والطرابلسي وشرقي الجزاير ما قدروا عليه وخربوا ما عمره من قبلهم وجاءوا في زمن تأخرت فيه مدارك الشعب العربي وبالخصوص البدو منهم فكانوا شرا وبلاء ونحن نعترف بافسادهم وتدميرهم كما أننا نعلم أن نسلهم قد تحضر كثير منه واصلح بعض ما أفسده آباؤه وصار له فضل ومزية حيث مزجه الموحدون مع البربر فعربوا لسان البربر وسهلوا بامتزاجهم امتزاج الأمتين واتحاد اللغة تقريبا عند الجل من البربر وكملت بهم الوحدة الإفريقية ودخل كثير منهم إلى الأندلس فأعانوا إخوانهم في البلاء النازل بهم من الإسبان وامتزجوا هناك أيضا وأبلوا بلاء حسنا.

لكن أمامنا وامام العالم شيخ التاريخ ابن خلدون والله يغفر له لما تكلم على العرب عموما في مقدمته لطخ العرب الفاتحين المهذبين بفعل المتوحشين وأحبط حسنات السلف بذنب الخلف فأحرق الأخضر باليابس ووصف عموم العرب بوصف المتوحشين منهم مع أن هؤلاء قوم مخصوصون وقليلون بالنسبة للأمة العربية وجاؤوا بعد الأولين بنحو أربعة قرون فكيف يحكم بالمتأخر على المتقدم وكيف وقع له حتى غفل عما خلده الأولون من المجد الذي لا ينازع فيه منازع وهاك نموذجا من عمله قال في مقدمته فصل في أن العرب لا يتغلبون إلا على البسايط وذلك أنهم بطبيعة التوحش الذي فيهم أهل انتهاب وعيث إلى آخر ما اطال به من المعايب التي لا تنطبق إلا على عرب القرن الخامس الذين تسلطوا على وطنه وأعز شيء إليه فخربوه ولا تنطبق على الفاتحين الذين عم سلطانهم السهل والجبل والأوعار والحصون والأمصار من الهند وحدود الصين إلى أواسط أوربا من شرقها وغربها فدليله أخص من دعواه التي ترجم بها وعذره أنه لعله كان عصبي المزاج وبما شاهده من تخريب القيروان

وغيرها من مدن وطنه أصابت قلمه نوبة عصبية فنثل ما في كنانته ضد عموم العرب وما كان ينبغي له ذلك لأنه عالم إفريقيا ومؤرخها ومن فلاسفة العرب ومحققيهم العارفين أسلافه حق المعرفة بل بالتاريخ الإسلامي العام ونفتخر به نحن الإفريقيين وبآثاره الخالدة لذلك نلتمس له عذرا ونخصص كلامه بالمتأخرين المتوحشين بدليل قوله فصل في أن العرب أبعد الناس عن سياسة الملك ثم قال في أثناء الفصل: واعتبر ذلك بدولتهم في الملة لما شيد لهم الدين امر السياسة بالشريعة وأحكامها المراعية لمصالح العمران ظاهرا وباطنا وتتابع فيها الخلفاء فعظم حينئذ ملكهم وقوى سلطانهم اهـ فهذه الكلمة على ما فيها من الغض من الخلفاء المتقدمين قبل تتابع الخلافة كابي بكر وعمر تخفف بعض غلواء ما في الفصول الأخرى على أن عنوان هذا الفصل نفسه غير مستحسن منه تعميمه. لعمري إذا لم يكن العرب اقرب الناس للسياسة فمن يكون أقرب إليها هذا عمر ابن الخطاب أباد أعظم دولة كانت في العالم دولة الفرس وأزاح الروم عن ممالك عظمى ووصل ملكه ما بين نهر بلخ وحدود تونس في مدة عشر سنين لم يكن فيها بخار ولا كهرباء إلا ظهور الإبل وقد ضبط المملكة واقام العدل وأحسن السيرة وجلب قلوب خصومه الذين اخضعهم بالسيف فسالموه وأحبوه فاما تبعوا دينه واما أطاعوه.

لعمري أن رجلا وهو جالس في ثياب مرقعة (احتقارا لزخرف دنياه) بالمدينة المنورة يفتح فتوحات كهذه ويمهد مملكة ممتدة من الشرق الأقصى إلى حدود المغرب الأقصى في نحو عشر سنين لمن اعظم سياسي في الأرض وأن ارضا تنبته لمن اعجب البلاد وأن أمة تنجبه لا ينبغي أن يقال فيها أبعد الناس عن السياسة ولو لم تنجب سواه على أنها لم تنجبه وحده فهذا معاوية بن أبي سفيان كان من أمهر سياسي في الأرض وكفى أنه توصل بسياسته لانتزاع الخلافة من علي وما ادراك ما علي وما ابعد معاوية عنها واقرب عليا منها ثم اوصل جيشه لأبواب القسطنطينية العظمى وإلى قبرص وإلى ما وراء سوس الأقصى في المغرب الأقصى وأطل على أوربا من شرقها وغربها. وهذا عمرو بن العاص معينه في ذلك وفاتح مصر بشرذمة من الجيش ثم السودان ثن طرابلس التي شغلت دولة عظمى مدة جيل كامل ولم يات بشيئ من الشنائع ولا كانت له ءالات جهنمية فتحها في شهور وترك تاريخ العرب نقيا شريفا.

وهذا عبد الرحمان الداخل إلى الأندلس منفردا شريدا هاربا من شطوط دجلة

فتوصل بدهائه السياسي إلى تأسيس دولة عظمى أنارت أوربا وافريقيا بل العالم بمعارفها وصنائعها وافاضت على العالم سيلا من كتبها العجيبة في أنواع من العلوم.

وهذا ادريس الأكبر هرب من مكة هو ومولاه راشد فما وقف إلا بباب عبد المجيد البربري الأومى بوليلي (وسط المغرب الأقصى) وتوصل بدهائه السياسي إلى أن نزل له عن ملكه وأجلسه على كرسيه وبايعه وأصبح من جملة خدامه بل اعجب من ذلك نزل له عن مذهبه ومعتقدة فبعدما كان خارجيا اباضيا اصبح لاجله شيعيا أو سنيا هو وقومه وهذا من اغرب ما يسمع في التاريخ لذلك ينسب له المغاربة الولاية والكرامة وحق ذلك فإذا لم تكن هذه سياسة أو كرامة فلم تبق سياسة ولا كرامة.

ومن أعجب ما تسمع أنه ترك ادريس الثاني جنينا في بطن امه كنزة فانتظروه محافظين على مملكته وبايعوه وهو ابن احدى عشر سنة.

فادريس الأول ملك قلوب البربر حيا وميتا ولم يكن ولده بأقل منه حنكة فقد قام بمملكته في هذا السن أحسن قيام وحفظ ما خلفه له أبوه بل وسعه توسيعا محسوسا واخضع لسياسته دولة مغراوة في تلمسان ودولة بني عصام في سبتة وكان محاطا بالأعداء والطامعين في ملكه من جميع حدود مملكته.

فأمة تنبت أمثال هؤلاء أقرب للسياسة من كل أمة وهذا أبو عبد الله المحتسب الصنعاني جاء إلى إفريقيا منفردا واحترف بتعليم القرآن وفي أقرب مدة كهرب قبيلة كتامة وقلب فكرها من مذهب الخارجية إلى الشيعية ثم قلب بها دولا وأقام على أنقاضها دولة عظمى امتدت فيما بعد من ساحل آسفي على المحيط المغربي إلى مصر والشام والحرمين والعراق وهذا السفاح العباسي قلب بسياسته اعظم دول الأرض في وقته بالدعاية وخلفها بدولة أعجب بها العالم كله وكل هؤلاء عرب ويقر بأعمالهم ابن خلدون نفسه في تاريخه اما أبو مسلم الخراساني فلم يكن إلا من المنفذين لبرنامج السفاح والسائرين على ضوء دهائه ويكفي تلاعب السفاح به وبأمثاله دليلا على سياسته الناجحة ولو جئنا لتعداد غيرهم ممن هم في تاريخه لضاق به المجلد ومع ذلك يتطرف قلمه فيقول ان العرب أبعد الناس عن السياسة ليؤسسها قاعدة كلية ويرسلها مثلا أو سهما يصيب به قبيله او قلبه.

وقريب من هذا وقع له في قوله أن العلماء أبعد الناس عن السياسة وان التجار لا

يصلحون للسياسة وكل ذلك حكم منه على علماء وقته وتجار وقته ولكن افرغ العبارة في قالب العموم فلم يصب.

ولقد شهد مؤرخوا أوربا وغيرها للعرب بعلو الكعب في السياسة ويقتبسون من اعمالهم حيث أن دولتهم امتدت في نحو جيل من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب قبل وجود التسهيلات التي مهدها البخار والكهرباء والمعامل الحديدية «في قطف الزهور ان ما بلغه الإسلام في امتداد فتحه وانتشاره في سبعين سنة لم يبلغه انتشار امبراطورة الرومان في 700 سنة» فهم قدوة العالم في السياسة وهم سياسيون بطبيعتهم جبلة فيهم دخلوا افريقية وهي بربرية مظلمة بالوثنية والجهل فلم تمض عليها ثلاثة أجيال حتى جندوا منها جندا مهذبا متدينا مدربا فتحوا به اسبانيا إلى حدود فرانسا وصقلية وغيرها. ان أمة تم لها في ثلاثة أجيال صبغ البربر بصبغة عربية وهذبت هاتيك الأمة وأوصلت الدين لاعماق قلوبها وصيرتها إنسانا حيا بعد ما كان وحشا مفترسا لمن اعرق الأمم في معرفة السياسة واكثرها حنكة ومقدرة.

بالله عليك أيها الإمام أي دولة استعمرت إفريقيا ولم تذب ذوبان الثلج في الماء الحار إلا العرب الذين صيروا البربر تبرا بعد ما كانوا تربا ونحاسا فهم كيمياء السياسة وأساتذتها هذبوا الأمة البربرية بتهذيب الإسلام وصيروهم موحدين يقرون بالإله الواحد ويعبدونه ويحرمون الزنى والفواحش بعدما كانوا يقربونها ضحايا للأحجار والأشجار وعلموهم وجوب القصاص وكفاءة الدماء ومنعوهم من قطع الأرحام والسابلة وعلموهم كيف يذبحون الحيوان ولا يعذبونه وحضروهم في المأكل والمشرب والملبس والمسكن وحذروهم من الكذب وعدم الوفاء ونكران الجميل والغيبة والنميمة والحقد والحسد إلى غير ذلك من المكارم التي تضمنها القرآن والتي ما طنت قط على اذن بربري فهذا ما أوجب امتزاج البربر مع العرب حيث لم يبخلوا عليهم بعلومهم وآدابهم وآداب لغتهم على عاداتهم في السخاء المفرط بذلك حتى هيئوهم للرشد وظهر فيهم العلماء والقواد وأصحاب الإدارة فتأهلوا لان كان منهم دول عظمى لم يكن قط مثلها أيام المعمرين قبل العرب كل هذا من حسن اسلوب العرب في سياستهم ذات المرونة المؤسسة على مكارم القرآن الذي سوى بين البشر.

ان الدول لا دوام لها ولا بد للفلك من الدوران لذلك يرى الإسلام ان الشعب الذي فيه اهلية لحفظ البيضة هو أحق بدولاب الدولة من أي جنس كان ولا يتعصب

للجنسية لذلك لم ينفس العرب على البربر استقلالهم وقيامهم بالأمر بل كانوا في إعانتهم وخدمتهم وهكذا البربر لما ضعفوا وراوا أهلية في العرب رجعوا إليهم أمانتهم اذ لم يكن البربر حفيظة على العرب ولا ثار.

فها نحن نرى افريقيا وجل عصبيتها بربر لم تنس معروف العرب حين رأت ضعف البربر عن الدولة اخريات دولة بني وطاس بالمغرب الأقصى فرجعوا لمملكة العرب وأعطوا قيادهم لدولة السعديين الشرفاء ثم بعدهم لدولتنا العلوية ادام الله عزها ومجدها.

ذلك ما يدلنا على حسن ملكة العرب الأقدمين التي بقيت عالقة بأذهان البربر الذين كانوا يرون العربي فوق البشر تعظيما له واحتراما وإلا فهو من البشر لذلك رجعوا إليهم بعد الاعراض عنهم وكل ذلك يستنتج منه حسن سياستهم المرنة وما غرسوه من الود الحقيقي في قلوب البربر ودا لا ينسى على تعاقب القرون. إنما اولنا كلام الإمام ابن خلدون وخصصناه بالعرب البدو تحسينا للظن به وذلك الذي يجب على من يعرف قدره.

لكننا وقفنا على فصول اخرى ربما تمنع من ذلك فمنها قوله (فصل في ان العرب أبعد الناس عن الصنائع) ولم يستثن لهم إلا صناعة الصوف والجلد وفي هذا الفصل عمم الحكم على العرب الأولين والآخرين غير انه قال انهم تحافظوا على ما وجدوه عند بني اسرائيل والفرس والنبط والقبط الخ فناقض هنا ما نسبه اليهم من التخريب سابقا ثم استثنى اليمن والبحرين وعمان والجزيرة وقال انهم تداولوا ملكها آلافا من السنين في أمم كثيرة واختطوا بها أمصارا ومدنا وبلغوا الغاية من الحضارة والترف مثل عاد وثمود والعمالقة وحمير والتبابعة والأذواء فطال امر الملك والحضارة واستحكمت صبغتها وتوفرت الصنائع ورسخت فلم تبل ببلاء الدولة كما قدمنا فبقيت مستجدة حتى الآن واختصت بذلك الوطن صناعة الوشي والقصب وما يستجاد من حوك الثياب والحرير فيها اهـ. وكل هذا يكر بالإبطال على ما يأتي له من كونهم خربوا اليمن وما بعدها ولا ينتج له الدعوى التي ترجم بها طالعة الفصل ويردها أيضا العيان فلما يشاهد في ديار الأندلس الآن ومساجدها وما أبقاه التخريب من آثارها في أبنيتها وفي دور المتاحف ما يدل على حذق العرب في الصنائع وبلوغهم غاية الغاية وهذا المغرب الأقصى لا تزال فيه صنائع للبناء ادق وأتقن وأجمل مما يوجد في أرقى

مملكة أوربوية والأوربيون معجبون بذلك ومهتبلون به وقد اعجب سكان المعمور بما شاهدوه هذه السنة في معرض باريز من صنائع المغرب والجزاير وتونس الأهلية وما شوهد قبله في معرض اشبيلية وبرشلونة وكل ذلك من بقايا صنائع العرب ونتيجة قرائحهم المتوقدة ونشاطهم الباهر وذوقهم اللطيف.

ومن تلك الفصول أيضا قوله فصل في أن العرب إذا تغلبوا على أوطان اسرع إليها الخراب والسبب في ذلك أنهم أمة وحشية باستحكام عوائد التوحش وأسبابه ثم افاض القول في وحشيتهم وبالغ عفى الله عنه في ذلك إلى أن قال وانظر إلى ما ملكوه وتغلبوا عليه من الأوطان من لدن الخليقة كيف تقوض عمرانه واقفر ساكنه وبدلت الأرض غير الأرض فاليمن قرارهم خراب إلا قليلا من الأمصار وعراق العرب كذلك قد خرب عمرانه الذي كان للفرس أجمع والشام لهذا العهد كذلك وافريقية والمغرب لما أجاز إليها بنو هلال وبنو سليم منذ أول المائة الخامسة وتمرسوا بها لثلاثمائة وخمسين سنة لحق بها وعادت بسايطة خرابا كلها بعد أن كان ما بين السودان والبحر الرومي كله عمرانا تشهد بذلك آثار العمران فيه من المعالم وتماثيل البناء الخ. ففي هذا الفصل عفى الله عنه لطخ جانب العرب عموما لا خصوص البدو المتوحشين حيث قال من لدن الخليقة وعمم سائر الممالك العربية لا خصوص افريقية وهو في ذلك لعمر الحق غير مصيب ومن هذا الفصل وأمثاله توجهت عليه تهمة مذهب الشعوبية وحاشاه منه حيث انكر ما اثبته التاريخ للعرب من التعمير ونشر لواء الأمن والعدل وهو نفسه تاريخه مملوء بمكارم العرب الأولى الفاتحين:

1 - كيف يمكنه أن ينسى أو يتناسى تعمير عمر بن الخطاب لممالك العراق وفارس والشام ومصر والحجاز وتمصيره للأمصار كالكوفة والبصرة وغيرهما. نعم بناهما أولا بالقصب لضرورة الحرب كما شاهدنا المتمدنين يعملون الآن ثم استاذنوه في البناء بالحجر فإذن بشرط عدم الخروج إلى حد السرف كما عند ابن خلدون نفسه في نفس المقدمة. وعدم السرف به تدوم العمارة، والسرف أصل الخراب. وعمر عمر مدنا أخرى، وعدله المتواتر المسلم من العدو والصديق هو أصل العمارة وعمادها، والتواريخ ملاى بتعميره وعدله وهو نفسه في المقدمة نفسها ذكر تعميره بل تأسيسه لمسجد الصخرة بفلسطين بعدما خربه الرومان قبله وجعلوه مزبلة وبنى مسجد المدينة وغيره.

2 – وكم عمر عثمان من مدن وقرى ومساجد ومعاهد ثم بعده الخلفاء الأمويون وغيرهم.

3 – أول مستشفى اسس مستشفى المجانين الذي أسسه هشام بن عبد الملك في الشام.

4 – أما أخوه الوليد فقد ملأ الممالك الإسلامية عمارة فقد كان في آن واحد يبني مسجد سمرقند ومسجد بني أمية بالشام ومسجد مكة ومسجد المدينة وبنوا مسجد قرطبة الذي لا يوجد له مثيل إلى الآن وهو وحده دال على مدنية العرب في البناء وتفننهم في العمارة والتانق ودليل على عدم اسراع الخراب لما بنوه. وابن خلدون وان لم يقف بنفسه على مسجد قرطبة فهو على علم منه ومن غيره من المآثر العربية الخالدة ولم يكن عمل خلفاء بني أمية قاصرا على بناء المساجد بل عمروا البلاد وأمنوا العباد ونشروا الأمن والعدل وهما موجبان للعمارة طبعا. فعمر بن عبد العزيز بنى قنطرة قرطبة وبنى هو وغيره غيرها.

5 – أما ما شادته دولة بني العباس في بغداد وغيرها حتى صيرتها عاصمة العواصم وما خلدوه من المدارس والمستشفيات في أقطار الأرض والملاجي الخيرية والمساجد والدور والقصور حتى نسبوا في ذلك للاسراف والتبذير فشيء كثير لا يفيء به مجلد ضخم.

وذلك في عموم آسيا وافريقيا وغيرهما ولنكتف بالإحالة على ما في تاريخ ابن خلدون نفسه وبعضه في المقدمة.

لقد وصلت بغداد والبصرة والكوفة والشام والعراقان ومصر وغيرها من الأقطار الإسلامية في العمارة والإتساع والرفه وسعة العيش والأمن شيئا عظيما ولقد كانت بغداد عاصمة العواصم تتدفق قصورا ومساجد ومدارس ومستشفيات ومكتبات ومراصد فلكية وعجايب بحيث لو كان في ذلك الوقت كهرباء وبخار لكانت اعجب من باريز وأعظم وأنجد وهكذا كانت العواصم الإسلامية تنافسها كمصر والقيروان والبصرة والكوفة وخراسان والشام وغيرها وغيرها.

6 – وكذا ما شادته بعدها دولة الفاطميين التي كانت تنافسها فيمكن أن تنظر بعضه في خطط مصر للمقريزي فلا نطيل بجلبه.

7 - وكذا ما شادته الدول التي انفصلت عن دولة بني العباس في المشرق فهو شيء ملئت به التواريخ.

8 - كذلك ما عمرته الدول الإفريقية كبني الأغلب فقد عمر ابراهيم بن أحمد بن الأغلب أكثر من عشرة آلاف حصن بالحجارة والكلس وابواب الحديد غالبها على رؤوس الجبال لحفظ الأمن ونشر العمارة هذا ما فعله سلطان واحد تحت رعاية الدولة العباسية في افريقيا. أين ما بناه وعمره الأدارسة وغيرهم وغيرهم.

كذلك ما عمرته الدولة الأموية بالأندلس ومن بعدها من المدن والحصون التي لا تزال ماثلة إلى الآن وأسماؤها عربية وشكلها عربي وذلك أيضا شيء كثير له مواضعه.

عجبا لامام التاريخ غفل عن كل ما سبق ونسب للعرب تخريب ممالكهم بالعراق والشام فان كان مراده انها لم تدخلها عمارة فما سبق لنا من البراهين يبطله وتاريخه يعضدنا فيما اسلفنا ولا اظنه ينكره. وان كان مقصودة ان الخراب طرأ على تلك الممالك بعدهم فقد نسي ما أثبته هو في تاريخه من أن الذي خرب تلك الممالك هم التتر جنكيز خان وتيمورلنك وجيشاهما فهم الذين خربوا مدنية العرب واتوا على مآثرها وليس العرب هم الذين خربوا ولا ذنب لهم في التخريب.

ولا ينبغي لامامنا أن يزيد العرب نكبة المعرة على نكبة الخراب الذي أصابهم من أعدائهم فيلصق بنا معرة اعدائنا.

وعلى كل حال هذا الفصل غلطة كبرى من امام عظيم نجله ونعلم مقامه الرفيع وقد عظمت علينا المصيبة ان نصاب بسهام امام التاريخ وزاد سهما آخر فقال: فصل في ان المباني والمصانع في الممالك الإسلامية قليلة الخ وهنا زاد التعميم فادخل حتى الدول غير العربية كالموحدين الذين لازلنا ننظر بأعيننا آثارهم في مكتبة مراكش واشبيلية والرباط وجامع المنصور وقصبة مراكش وقصبة الرباط وأسواره كلها من عمل الموحدين وقصبة باب المحروق بفاس كذلك وننظر مدارس بني مرين الممتدة على طول افريقيا الشمالية من مراكش وسلا وفاس وتازة وتلمسان والجزاير وتونس وغيرهم من دول الإسلام الكثيرة المآثر.

وزاد سهما آخر فقال - فصل في أن المباني التي كانت تختطها العرب يسرع إليها الخراب وقد تحامل عليهم في هذا الفصل حيث أن مبانيهم لا زالت بعد قرون يراها

هو وغيره ونسب إليهم فساد ذوقهم في اختيار اختطاط المدن وعدم معرفتهم بالأمكنة الصالحة للمدن وطيب الهواء والمياه والمزارع والمراعي: قال والعرب بمعزل عن هذا وإنما يراعون مراعي ابلهم خاصة لا يبالون بالماء طاب أو خبث قل أو كثر ولا يسالون عن زكاء المزارع والمنابت والأهوية وكلامه في هذا الفصل أيضا حائد عن الجادة وناظر إلى ما قاله بعض المؤرخين من كون عقبة لما أسس القيروان اختار محلا لائقا بالإبل إذ هي غالب الظهر الذي عليه إذ ذاك تنقلات جيشه والبلد حربي على أن محل تخطيط القيروان لا ينكر أحد انه صالح لتخطيط مدينة مثلها إلا من جهة قلة الماء وقد شيدوا خارجها المواجل التي تكفيها وهاهي قرطجنة يجلب إليها الماء من مسافة بعيدة ولو كانت لا تصلح إلا للإبل فقط دون سكنى الحضر لما عمرها الإفريقيون بعد تخريب العرب لها وأخطأ الإمام غفر الله له في إثبات أمر كلي بجزئية واحدة دون استقراء ولا تتبع وذلك نقص في صناعة المنطق والجدل.

1 - اغفل بغداد المؤسسة بجانب دجلة والتي هي في محل من أخصب بلاد الله واوفقه بالتخطيط.

2 - البصرة التي ليس لها نظير في كثرة المياه والنخيل والفلح ومثلها سجلماسة في المغرب.

3 - فاس التي هي أحسن بقعة بإفريقيا خصبا ومياهها أحسن أنواع المياه للشرب وبها عناصر تفوق العد والوصف عذوبة ولطفا وبخارجها منابع حارة للاستحمام والاستشفاء وتوفرت فيها جميع المرافق المهيأة للعمارة والفلح والخصب والرفاهية وطيب الهواء يعرف ذلك العامة.

نعم بناها المولى إدريس في شعب منخفض لأمر حربي اقتضاه ومع ذلك فهي متفتحة للهواء النقي الجاف الطيب فلم يضرها ذلك.

وكم في إفريقيا وآسيا وأوروبا من مدن اختطها العرب وأحسنوا في اختيار مواقعها مما يطول بنا جلبة وذلك ينقض ما ادعاه في هذا الفصل كله وعلى كل حال ان الناقد البصير المنصف لا ياخد البريء بجريرة المذنب ولا ينسب أفعال وأخلاق قبيل من العرب البدو الظعن الغير مهذبين في القرن الخامس للعرب المتحضرين الذين فتحوا بلاد الإسلام في القرن الأول والثاني.

وإني اعيذ ابن خلدون بالله أن يجحد مجد آبائه وأن يكون منكرا لشمس الظهيرة وإنما وقع له تخليط في المقدمة ولم يحررها حيث أنه واضع فن عظيم مبتكر لعلم لم يسقط عليه من قبله من فطاحل المفكرين وكان في البادية وكل مبتكر لفن لا يأتي في أول عمل بأعلى مثال من مواده ولا شك أنه كان عند كتبه لها مستحضرا لحال وقته الذي كان فيه افساد العرب المتأخرين حديث عهد بالوجود وأغفل الكلام عن الحضريين الفاتحين الذين لهم المجد الشامخ والشرف الباذخ في افريقيا ومصر والأندلس والشرق والغرب وغيرهما من الأقطار التي دخلها الإسلام والتمدن العربي وحسنات الأولين لا تحبطها سيئات المتأخرين فكلام إمام التاريخ والأدب يجب علينا أن نؤوله ونحمله على خصوص البدو المتأخرين وأن نحسن الظن به ونعتبر مقامه العظيم والنبي صلى الله عليه وسلم يقول ليس منا من لم يوقر كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا حقه وهو كبيرنا واستاذنا وسيدنا وعالمنا فنعرف له حقه ونحترم جانبه العظيم بتأويل كلامه وتخصيصه ونرد على كل من يعممه «لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت» وقبل الإنفصال عن الموضوع لابد لي أن ابين دركا آخر على الإمام ابن خلدون فيما نسبه للعرب المتأخرين من تخريبهم عموم افريقيا وتحميلهم مسؤوليتها من حدود السودان إلى البحر الرومي بما فيها افريقيا والمغرب وحيث عطف المغرب على افريقيا تعين حمله على المغرب الأقصى فنقول أن المغرب الأقصى لم يصله التخريب والتدمير الذي فعلوه في القطر التونسي وإنما افسادهم كان في مملكة تونس وشرقي الجزائر.

وإن التخريب الذي وقع في المغرب ليس من العرب بل من غيرهم فابن خلدون نفسه نص في تاريخه على أن الكاهنة داهيا بعدما قتل زهير بن قيس البلوي أمرت بتخريب العمران لئلا يبقى للعرب مطمع في افريقيا قال وكانت ظلا واحدا من طرابلس إلى طنجة في قرى متصلة فخربتها نكاية في العرب وقال في الحلل كان في افريقية مائة ألف حصن ما بين قصر ومدينة وكان فعلها القاسي وخطتها المخطئة مما انجح سياسة حسان بن النعمان حيث التجأ الروم المعمرون والبربر كرها لتغريبها ونحن لا نبحث في المبالغة التي لا يخلو منها هذا الكلام حيث أن تخريب هذه العمارة العظمى ذات الآلاف من الفراسخ يحتاج إلى جيوش كبرى وآلات وسنين طويلة ولا كنا نستنتج من لام ابن خلدون أن البربر هم الذين خربوا ديارهم فالعرب

وجدوا افريقية خرابا إلى طنجة فعمروها وحسنوا أحوالها بالبناء والغرس والمشاهد وقد نص ابن خلدون ايضا على خراب آخر وقع في غربي الجزائر والمغرب قبل أن يأتي العرب المتأخرون البدو وذلك عند وقوع الفتن التي كانت بين زناتة وصنهاجة فقد وجه صنهاجة على عهد العبيديين اثنى عشر جيشا للمغرب فتقع حروب بينهم وبين زناتة ويقع خراب وترجع بلا طائل حيث المغاربة لا يقبلون المذهب الشيعي الذي كان عليه صنهاجة ولا يرضون النزول عن مذهب مالك وهكذا لما جاءت دولة لمتونة ما تمكنت من الملك حتى وقع خراب وحروب ثم ما سقطت لمتونة وقامت دولة الموحدين حتى وقع أيضا مثل ذالك وقد نص هو في دولة الموحدين أن هزيمة «العقاب» التي وقعت على الناصر في الأندلس ماتت فيها حماة المغرب ورجاله وظهر بسببها الخراب والنقص في افريقيا والمغرب وهكذا وقعت فتن في سقوط الدولة الموحدية ونهوض المرينية وفتن أخرى بين هذه وبين الزيانية وبين هاذين وبين الحفصية كل ذلك اثر على عمارة المغرب وافريقيا بالخراب والخلاء الظاهر وكله من ايدي البربر لا دخل للعرب فيه ولا يتحملون مسئولية من هذا التخريب كله.

وعليه فلا ينبغي لابن خلدون أن يحمل على كواهل العرب ما شاهده هو من الخراب في افريقية والمغرب فجله لا مسؤولية فيه على العرب المتأخرين المخربين فضلا عن المتقدمين الفاتحين الذين بيضوا وجه التاريخ العربي واتصفوا بارفع مكرمة تنسب لشعب نبيل نبيه.

هذا ولنرجع إلى أصل الموضوع لقد علم الناقد البصير من كل ما أسلفته لكم أولا وآخر الدلائل والبراهين التاريخية والإثرية الدالة على الفرق العظيم بين الفتح العربي لافريقيا الشمالية وبين الفتوح قبله فالفتح العربي هو تمدين ديني وتهذيب اجتماعي ثقافي أدبي لغوي نظامي عدلي المقصود به نشر الدين الذي هو أصل الخير ومكارم الأخلاق والعدل والسلم وقطع مادة الفتن وتنوير العقل بنور العلم والدين ونقل البربر من حالة قريبة من الحيوانية الوحشية وتأنيسهم وتصييرهم أناسا كاملين رشداء وإدخالهم في حياة متحضرة مهذبة ذات رحمة ورأفة بالبشر بل بالحيوان وصوغهم في القالب العربي لغة ودينا وقد وقع كل ذلك. أما الفتوح قبله فإنها استعمارية انتفاعية بالأرض وأهلها بقطع النظر عن اصلاح أهلها في غالب الأحوال فهو اصلاح للأرض وترك أهلها في فسادهم أو افسادهم بالفعل بتشريدهم ونزعها

عنهم فالفتح العربي لاصلاح البشر وذلك هو المقصود الأصلي واصلاح الأرض تابع لذلك والفتح قبله بالعكس هو اصلاح الأرض بالفلح والغرس والتشييد للمباني بقطع النظر عن أهلها غالبا ففتح العرب بقيت آثاراه الدينية والأدبية ظاهرة ولم يبق من آثار من قبلهم سوى خراب الجم وحنايا تونس وما إلى ذلك وايضا الفتح العربي امزج العرب بالبربر وتصيير الأمتين امة واحدة هذا مبدأهم في فتوحهم وغيرهم بخلاف ذلك كله والله وارث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين.

الملحق رقم 2

نقد
كتب الدراسة للعلوم العربية بافريقيا الشمالية

محاضرة تلاها العلامة سيدي محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي في مؤتمر اللغة والآداب العربية الذي انعقد بتونس أيام 14 و15 و16 دجنبر عام 1931 موافق 4 و5 و6 شعبان عام 1350 وقد ألقاها مؤلفها في جلسة المؤتمر الأخيرة الرسمية ساعة 5 عشية خصصت لها وحدها وقوطعت بالتصفيق الحاد مرارا على كل موضوع من موضوعاتها استحسانا وابتهاجا وقام مدير المعارف عند ختامها واثنى وأطرى وكانت السن الحاضرين لهجة بها والحمد لله وكانت مسك ختام المؤتمر مع أن الفقيه ابن القاضي قيم الزيتونة املى ملخصها باثر خطبة شيخ الإسلام في اليوم قبله بالنيابة لعذر المطر والسيل اللذين بسببهما تاخر حضور المحاضر في اليوم الذكور.

باسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله كما ينبغي لكماله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وءاله

أيها السادة:

أتشرف بتقديم شكري لجنابكم حيث تنازلتم مرة ثانية وخصصتم جلستكم الرسمية هذه لسماع كلماتي التي سالقيها على شريف اسماعكم بعدما سمعتم ملخصها بالأمس على لسان أخينا سيد محمد بن القاضي الذي ناب عني في ذلكم بسبب تأخر وصولي لاجل الزوبعة.

كما اني متأثر جد التأثر من عواطفكم التي أبديتموها نحوي بالأمس لذلكم التأخر الذي لم يكن منتظرا ولم يكن لي مانع من حضور افتتاح المؤتمر الذي تاسفت

كثيرا لفوات فرصته الثمينة سوى وادي مجردة الذي جاء بسيوله العظيمة يباريكم فكانه علم باجتماع بحور العلم وقواميس العربية والفصاحة بحاضرة تونس الخضراء فجاء بسيوله يتحداها ولكن جاء بغيبة عظيمة وذهبت سيوله جفاء وطمت عليه بحوركم كأنه ضرب بعصا موسى فأصبح يبسا فجزناه والحمد لله.

(تصفيق عام)

سادتي ان اجتماعكم هذا في هذا المؤتمر العربي المبارك فرصة ثمينة متى يسمح الدهر بمثلها للغة العربية الأم العزيزة الحنون علينا فلا ينبغي أن نتركها تمر بغير ان نستفيد منها فائدة يخلد أثرها وتعود على لغتنا بالرقي في معارج الكمال لذلك اخترت أن القي بين يديكم اقتراحا في اصلاح كتب الدراسة لتعطوه جانبا من الأهمية ولا سبيل إلى الإصلاح إلا بعد معرفة ما هو منتقد منها فأقول:

غير خفي ان علة العلل في تاخر الأمة العربية او الأمم الإسلامية هو داء الأمية وكل يعلم مضارها العظمى وأثرها السيء فينا بما يغني علمه عن بيانه لذلك أرى أن أول داء نبادر لعلاجه وحسم مادته هو ذلك الداء العضال المخطر داء الأمية. ولا تزول جراثيمه إلا إذا تساوى افراد الأمة ذكرانا واناثافي قدر من العلم الأدبي والتهذيب يزول به سوء التفاهم بين افراد الأمة وهو اقل ما يكفي لان يصل به الكل إلى معرفة ما يصلح مجتمعهم او يضر جامعتهم فيكونوا كجسم واحد يحس بما يؤلم أعضاءه ويهتدي الدواء الحقيقي فيتطلبه من حيث ينبغي تحصيله.

ولا سبيل بحسب العادة إلى الوصول إلى هذا القرار إلا بتسهيل تعليم القراءة والكتابة وبه زوال غشاوة الأمية عن ابصار الأمة (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة) كان النبي العربي صلى الله عليه وسلم يعالج داء الجهل بنفسه المقدسة يباشر تعليم الأمة وتهذيبها شفاهيا ويزيل عنهم داء الأمية فيأمرهم بكتب القرآن في الصحف واللخاف والعظام وغيرها مما كانوا يكتبون فيه.

ولقد أناف كتابه صلى الله عليه وسلم الذين يكتبون له الوحي وغيره على الأربعين كاتبا من أعيان الصحابة الكرام ترفيعا لشأن الكتبة وكان يرغبهم في نبذ الأمية وتعلم الكتابة والقراءة.

وقد تبث في السير أنه لما أسر بعض كفار قريش في غزوة بدر وكانوا يحسنون الكتابة وكان أهل مدينته عليه السلام يجهلونها جعل فداء بعض الأسرى أن يعلم

الاسير عشرة من أبناء المدينة المنورة فإذا علمهم نال حريته وأطلق من أسره بدون شيء سوى ذلك.

ومن افتدى بالمال كان يؤدي من الأربعة آلاف دينار إلى الثلاثة إلى الألفين إلى الألف كل اسير على قدر ماله فانظر قيمة تعليم الكتابة كم كانت تساوي فان تعليم الفتى الواحد يساوي اربعماية دينار إلى ماية دينار ليس ذلك بغال في سبيل إتلاف داء الأمية لذلك لا نستعظم ما تقرره الدولة في ميزانيتها للتعليم حيث ننسبه إلى عدد المتعلمين كل سنة.

* ما هي الأمية *

الأمية في الزمن النبوي وما يقرب منه كانت عبارة عن عدم معرفة القراءة والكتابة فمن عرفهما لم يبق أميا حيث كانت للغة واحدة فلغة التخاطب والتفاهم هي الفصحى سواء فيها الأشراف والسوقة ولم يكن لديهم لغتان عامية وفصحى فكان الناس متساوين في فهم ما خوطبوا به من القرآن والسنة الأوامر والنواهي والنشورات والمكاتب والخطب والشعر وإنما تفاوتهم بالذكاء وزيادة المعلومات. أما في الوقت الحاضر فالذي يعرف القراءة والكتابة فقط من غير أن يفرق بين التراكيب الصحيحة والفاسدة هو أمي أو ملحق به حيث جهل اللغة الفصحى التي هي لغة النشر ولا يخرج عن سجن الأمية إلا إذا عرفها ولو معرفة ابتدائية وان لم يصل إلى حد التعمق في الدقايق فهذا يخرج من صف الأميين ويدخل في صف أهل العلم إذ يمكنه ان يتوقى اللحن في كلامه وأن لا يغلط في فهم كلام غيره بحيث لا ينقلب له الضارب مضروبا وبذلك يفهم خطب الخطباء غير المتكلفين لسجع الكهان ولا المتعمقين في التراكب المعقدة المتظاهرين بمظاهر الفخفخة العلمية ويفهم المنشورات الدولية والجرايد السيارة ليطلع منها على أحوال العالم ويعرف ما عند غيره فيخرج من عزلة الانفراد ويفهم لغة المراسلة التي لا يرضى أحد من أهل العلم ان يتنازل عنها ولا أن يكتب بدرجة أسفل منها وهي لغة الشريعة ولغة القوانين والظهائر والمنشورات الحكومية فالمحصل على هذا القدر ليس بأمي بل هو عارف بما له وعليه عضو عامل في المجتمع بخلاف الأمي الجاهل بذلك فإنه كعضو أشل ضرره على مجتمعه أكثر من نفعه (إلا نادرا وعلى خرق للعادة) لعدم تمييزه بين ما هو ضار أو نافع فربما اختار الضار على النافع من حيث لا يشعر والأمي بسيط الفكر ينخدع لكل مهيج فيقع في

شباك الفتانين باقل إشارة بخلاف الذي يقرأ الكتب ويطالع الجرايد فإنه يكون مشاركا للعقلاء في تفكيرهم لا تنطلي عليه حيل المحتالين غالبا إذا سلم هذا القدر علمنا أننا لسنا مطالبين أمام أمتنا العربية بتعليمها الحروف العربية والكتابة وقراءة الجمل قراءة بسيطة فقط بل نحن مطالبون بتعليمها تعليما ابتدائيا لغة النشر فيجب أن نعمم هذا بين أفراد الأمة ذكرانا وإناثا بقدر الإمكان هذا التعليم الذي أريده لا يحصل إلا بتعليم ما لا بد منه من النحو والصرف ومصطلحات كتب اللغة الإبتدائية كمصباح الفيومي ومختار الصحاح للرازي ونحوهما بحيث يمكن للمتعلم أن يراجع لفظة غريبة اعترضت فهمه في آية أو شعر ومرادي من النحو ما قال امام الأدباء ابو عمر الجاحظ: علم ولدك من النحو ما يعرف ان يميز به بين العبارة الصحيحة والعبارة الفاسدة وإياك أن تكثر عليه من النحو فإنه خيال.

فوصية هذا الإمام ينبغي ان يقتصر في التعليم الإبتدائي على القدر الضروري الذي يحتاج إليه من يريد أن يتوقى اللحن فيما يعبر به عما في ضميره والغلط في فهم عبارة غيره كما تقدم وهذا القدر لا يلزم فيه أن يدرس الفية ابن مالك وشروحها ولا كافية ابن الحاجب وشافيته فضلا عن التوضيح والتسهيل أو نحوهما مما كانت تسميته من باب الأضداد.

إن من يريد ان يمر بالعلمين ليزود منهما زاد مسافر يوصله لغيرهما من المقاصد غير محتاج إلى دراسة أمثال هذه الكتب المسهبة بكثرة اختصارها واحتياج رموزها إلى شرح وشروحها إلى حواش واخذ ورد وقبول ونقد فالدراسة بها تحتاج إلى أن ينقطع الطالب إليها ثلاث سنوات او اربعا لا يزاول غيرها وأنى لأبنائنا ان يجدوا هذا الوقت في المدارس الثانوية فضلا عن الإبتدائية ليس للأولاد في المدارس سوى ثلاث ساعات أو ساعتين في الأسبوع مخصصتين للنحو في بعض الصفوف دون بعض ولا يتسع الوقت لأكثر من ذلك لأنهم مطالبون في الأوقات الأخرى بعلوم دينية وأدبية أخرى مع العلوم العصرية التي اصبحت ضرورية لمعاشهم وازدهار مستقبلهم وهذه الساعات لا تسع الدراسة بكتب ابن مالك وابن هشام مثلا بل لا تصلح بها مقدمة ابن اجروم نفسها كما سنبينه بعد. ان هذه المدارس الدولية ابتدائية وثانوية هي أهم ما يعتمد الآن عليه في حفظ اللغة والعلوم والعربية لكثرتها وانتظام سيرها ولولاها لكانت لغتنا في خطر. إذن فالضرورة قاضية علينا بتأليف كتب تنطبق على حاجة أبنائنا تصلح

للدراسة في فني النحو والصرف وغيرهما من الفنون فمن المتعين علينا ان نؤلف كتبا وطنية دراسية في كل علم نحن في حاجة إليه موافقة لحاجتنا ومطابقة لتفكيرنا وتكون على ثلاثة أصناف صنف للمدارس الإبتدائية وصنف للثانوية وصنف للنهائية فالصنف الأول يجمع بعض قواعد النحو وهي الضرورية منها التي لا بد منها في إصلاح المنطق والكتابة كما تقدم وقد رايت من هذا الصنف جملة الفت في الشام ومصر وغيرهما وتقع الدراسة ببعض منها في المدارس الدولية عندنا في المغرب ولكنها لم تسلم من نقد وقليلة لم نتمكن من تتميم التعليم بها لقلة ما يرد منها وغلاء أثمانها غلاء مشطا ولم يستحسن أحد ادخالها في تعليم القرويين الإبتدائي فالواجب على علماء افريقيا الشمالية ان يؤلفوا مثلها مما يسلم من النقد تنشره إدارة المعارف على نفقتها ليعم التعليم به في جميع البلاد الإفريقية لأن اختلاف التعليم والأسلوب مضرة فكم من طالب ينتقل مع والديه من مدينة إلى مدينة أو من مدرسة إلى أخرى في مدينة واحدة فيختلف عليه الكتاب الذي يدرس به وتضيع أيام الدراسة عليه وكم من واحد بدأ أول السنة في مدرسة بسفينة النحاة السورية فقرأ أحكام الأفعال دون الأسماء ولما انتقل وسط السنة لمدرسة أخرى تقرا بالاجرومية مثلا وجدهم قراووا احكام الأسماء وهو لم يقرأها فضاعت عليه سنة وسقط في الإمتحان طبعا حيث الإمتحان عندنا في العربي مثل الفرنسوي سواسية.

الصنف الثاني كتب تؤلف لتلاميذ الثانويات تكون اجمع للقواعد من الأولى وأرقى تعليما منها وتشمل على جملة من شواهد الكلام الفصيح فتهيئ دارسها لان يكون منشئا خطيبا وسطا.

الصنف الثالث كتب تؤلف لاصحاب التعليم العالي في القرويين والزيتونة وأمثالها تجمع جميع قواعد النحو ولا تشذ عنها شادة بجميع شروط كل قاعدة وقيودها ومستثنياتها وتاتي لكل قاعدة بأصولها من الكلام العربي والقرآن العظيم والسنة الصحيحة وتجمع ما هو مفترق من القواعد في الألفية وشروحها كالاشموني وحواشيه والمغنى والتسهيل وكافية ابن الحاجب وكتاب سبويه وشروحها بحيث لا يبقى الطالب محتاجا للبحث عن قاعدة ما في كتاب من كتب النحو المتفرقة والتي لا يتيسر لكل أحد امتلاكها وتهيئه لان يصير منشئا خطيبا من الدرجة الأولى عربيا قحا.

لا أريد كتبا تختصر من الكتب السالفة الذكر اختصارا بل أريد ممن يؤلف في

النحو كتب الدراسة ان يثور ثورة مهولة جريئة على النحويين فيكسر السجن الذي سجنونا وسجنوا فيه أنفسهم ويطلقنا من ربقة أفكار المؤلفين ولا سيما المتاخرين فينبذ وراء ظهره الأسلوب الذي التزموه وهو تضخيم علم النحو وتكثيره وصيرورته علما عظيم الجثة بالعمامة والثياب حتى صار شبحا مخوفا فحرموا من النفع به عموم الأمة وكانوا سببا بي ابعادها عن لغة القرآن وعن لغتها المحبوبة وحرموها من التقدم وزوال الأمية.

أريد ممن يؤلف ان يقلب وضعية العلم رأسا على عقب اعرابا وتصريفا.

1 - فلينبذ تلك التعاريف المعقدة التي أول من جاء بها الرماني والتي الجأنا إلى النزاع هل تعريف الفاعل رسم أوحد وقد ادخل فيه الحكم الذي هو الرفع او العرض العام وهما لا يدخلان الحدود وهي قاعدة منطقية والمنطق يتاخر طبعا عن النحو فكيف يقدم.

2 - ولينبذ عنا ما خلط بالفن من قواعد علمي المعاني والبيان اللذين هما كنتيجة لعلم النحو ويتكرر على التلميذ قراءتهما عندما يقرؤهما في الوقت المخصص لهما وذلك مما ضخم به صاحب التصريح على التوضيح كتابه وافاض فيه محشوه مثلما فعلوا في مبحث حروف الجر هل ينوب بعضها عن بعض مجازا أو استعارة مع ان هذا مبحث لغوي وقد كرروه حتى في علم الأصول فزادوا النحو صعوبة وهكذا علم الوضع اتوا بجل قواعده في علم النحو وكل من هذه العلوم له تؤاليفه ويطلب في إبانه ومن طلب الشيئ قبل إبانه عوقب بحرمانه.

3 - ولينبذ عنا كل حجج النحويين وتوجيهاتهم الخيالية التي ليست عليها مسحة من القبول وليقتصر على الإستدلال بالسماع الصحيح الذي تلقاه ثقاة أهل الفن كالخليل وسيبويه ويونس والاصمعي وأمثالهم من العرب الموثوق بعربيتهم فليجتنب تلك الحجج الخيالية التي هي فلسفة باردة ضخمت بها الكتب وضاع فيها الوقت فهم انفسهم يقولون: او هي من حجة نحوي والعرب ابعد الناس عن تلك الفلسفة الخيالية وأن تعجب فعجب للنحويين اخترعوا أدلة باردة سمجة ونبذ الفقهاء من كتبهم الأدلة التي بنيت على الأصول القويمة والتي لا يكون الفقيه فقيها إلا إذا عرفها وحررها.

4 - ولينبذ عنا كل خلاف كوفي أو بصري أو بغدادي وكل تحزب لفريق ضد الآخر فالعلم لا وطن له وكل قول عضده سماع صحيح فصيح لم تلجيء اليه ضرورة

الشعر فصحيح مقبول لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ والمثبت مقدم على النافي وزيادة الثقة مقبولة فهذه أصول عامة مقبولة في كل فن فلا معنى لبقاء الخلاف بعد ثبوت السماع إلا تكثر الشغب والجحود والجمود على التحيز لفريق دون آخر ولغة العرب ليست بصرية ولا كوفية.

إن جل مسائل الطب فيها خلاف ولكن الطبيب لا يعالج مرضاه بقوله في علاج هذا الداء خلاف بل يعالجه على طريقة يختارها وتترجح عنده صوابيتها ولو اراد تتبع الخلاف ما عالج مريضا ولماتوا كلهم قبل رفع الخلاف.

وعلى كل حال إن كل قول تجرد عن الدليل الصحيح فلينبذه ولا يعرج حتى على حكايته ويكفي ان يقول أول الكتاب كل مسالة نحوية لا تخلو من خلاف بين بصري وكوفي غالبا.

5 - ولينبذ التاويلات البعيدة في السماع الصحيح الظاهر فان ذلك محض خيال وجحد للحق فتكلف التاويل هو الذي فتح على الإسلام كل ويل ولو فتح بابه لسقط على النحويين كل قواعدهم لأنها انما تستند السماع الصحيح الظاهر غالبا وهو قابل للتاويل.

6 - ولينبذ تعليل بعض القواعد النحوية التي انحصر أفرادها فلم تحتج لتعليل ولا لتقييد كتعليل بناء بعض الأسماء كالضمائر وأسماء الإشارة بشبه الحرف فالمبنيات من الأسماء محصورة وما كان عليهم إلا أن يعدوها عدا ويمسكوا عن الأوهام الباطلة فالبناء جمود كالعدم بل هو عدم اختلاف الحركة الأخيرة مهما اختلفت العوامل وانعدم لا يعلل على أن تلك التعاليل لا تخلو من نقد واخذ ورد مما دل على فسادها واراقة بحور المداد على بسيط من أرض الورق من غير فائدة تجتلب فيلس هناك مجهول استنتجوه ولا عويص اقترعوه بالله عليكم أي حاجة بنا لمعرفة علة بناء الإسم وكون بنائه على حركة وكونها خصوص كذا كل ذلك باطل وجيده من الفوائد العلمية عاطل، وإنما هو تضخيم وترييم وتطويل لما خلقه الله قصيرا وتكثير للقليل بخيال أشبه بالخيال ولا خطر لعربي بيال ولا إسلامي قبل خوض الفارسيين في علوم العرب وإنما العرب كانت تنطق حسب أذواقهم السليمة وفكرتهم البدوية البسيطة المستقيمة لا شعور لهم بما تخيله النحويون ولا بما تفلسف به الفرس البصريون والكوفيون

ومصلحة الأمة في تقصير علم النحو فطولوه وتقليله فضخموه فليجتنب المؤلف أمثال هذه الأحاجي المسترذلة.

7- ولينبذ تقعيد قواعد ليست لها فوائد وإنما هي كمد الموائد للطعام ولا طعام كقاعدة ان المتبدا لا يكون نكرة إلا بـمسوغ ويطيلون ذيول القاعدة ببيان المسوغات ثم يكثرون على ذلك بما يشبه أن يكون مبطلا له وهو أن المدار على حصول الفائدة ونسوا أنهم قعدوا قاعدة أول الفن انهم لا يعتبرون من الكلام إلا ما كان مفيدا فأي فائدة حصلت من هذه القاعدة وهكذا القاعدة الأخرى المشابهة لها أو المأخوذة منها وهي ان صاحب الحال لا يكون نكرة إلا بمسوغ وينوعون المسوغات ثم يقولون إنه ورد في الصحيح بدون مسوغ صلى النبي صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه قوم قياما فصار حاصل الفذلكة صفرا.

وكقاعدة أن المصدر المنكر لا يكون حال بقياس وإنما هو موقوف على السماع مع وروده بكثرة في الكلام الفصيح ومع الثبوت المستفيض لم يبق ما يوجب تحجير القياس مع ثبوت اطلاق المصدر على اسم الفاعل واسم المفعول ما ذاك إلاخيال التوجيهات النحوية والفلسفة الباردة.

وكقاعدة أن لا يحذف الجار وينصب مجروره قياسا وإيقافه على السماع مع وروده كثيرا في الفصيح وقد رأيناهم في مسائل أخرى إذا وردت جزئية أو جزئيتان عن العرب أباحوا القياس والمنع مخالف لأصل القياس المبني على أن الحكم يدور مع العلة فليس التحجير إلا من خيال الفلسفة الباردة.

وقد اقدم ابن مالك كغيره في مواضع من الألفية على نبذ التحجير المجحف كقوله:

وسبق حال ما بحرف جر قد ابوا ولا امنعه فقد ورد

وكقوله في منع العطف على ضمير الرفع المتصل:

وليس عندي لازما اذقداتي في النظم والنثر الصحيح مثبتا

فبامثال هذه القواعد وهذه التحجيرات والنزاع فيها وفي توجيهاتها الفلسفية الباردة طال علم النحو وضخم ومصيبة الأمية جاءت الأمة من طوله وضخامته.

9 - ولينبذ ورآء ظهره ان يذكر في تواليف الدراسة الإبتدائية مالا يصل إلى فهمه أهلها مثل تعريف الكلام والكلم والكلمة واللفظ والمفيد الخ. فتعريف أمثال هذه

الأمور لا يحتاج إليها المتوسط ولا تفيده ولا يجوز اتعابه واتلاف وقته فيها فضلا عن المبتدي لقلة جدواها وإنما فيها ارهاب طالب النحو إذ يجد هذه المسائل الصعبة القليلة الجدوى في أوله فيظنه كله صعبا فيذهب مهرولا ويترك لهم نحوهم يقيمون زندهم ويضربون عمرهم.

ومثل ذلك تعريف الإعراب والإختلاف فيه هل هو لفظي أو معنوي وما أبعد تلك التدقيقات عن المبتدئين بل عن المتوسطين وما أقل جدواها وما أكثر الوقت الذي يضيع فيها ومن ذلك الاشتغال في كون تقسيم الكلام إلى اسم وإلى فعل وإليحرف هل من تقسيم الكلي إلى جزء ياته أو الكل إلى أجزائه ثم انهم اعترضوا الكل واظلموا المسالك بمصطلحات منطقية لا تطلب ولا تفهم إلا بعد تحصيل جملة من النحو فيالله من قوم لم يرق في اعينهم إلا ان يكون طريق النحو وعرا مظلما وهكذا ما دمت سائرا مع أبواب النحو تجدهم فتحوا الباب بقولهم باب كذا ثن في أول قاعدة أو ثانيتها تجدهم أوصدوه بل جعلوا عليه رصدا وطلسمات بأنواع من الصعوبات. ليطردوا الناس عن لغتهم ويصعبوها عليهم وهي من أسهل اللغات وأكثر الصعوبة خلط فلسفة النحو بالنحو وكان ينبغي ان تجعل كتب فلسفة النحو مستقلة للمتخصصين فيه وليس عملهم هذا خاصا بالنحو بل هو داء عياء وصلت عدواه إلى سائر العلوم العربية.

فهذا علم البيان اكثروا فيه من الخيال فصيروه صعب المرتقى وقد كان ثمرة يانعة دانية وضخموه بخلافات السكاكي والزمخرشي وغيرهما حتى أنك إذا تطلبت قاعدة من قواعده نقية لم تجدها إلا في وسط مستنقعات من الأوهام والأبحاث الجوفاء بل حتى تخوض لأجلها بحورا من التمويهات السرابية.

وهكذا علم اصول الفقه ضخموه بعلم المنطق والجدل واللغة والتوحيد بل حتى التصوف فصار علم الأصول وسط هذه العلوم لا يبصر إلا بمكبرة كاشفة كهلال تحت الغمام.

أما علم اللغة الذي هو سماع محض لم تجد الفلسفة منفذا إليه فقد ضربوا دونه سدا بالألغاز الإختصارية فلابد لمن أراد الكشف عن لفظة أن يغوص قاموس التعمية الذي اختصر صاحبه سفرا فاوجب على شارحه عشرا.

أناشدكم الله أيها المؤتمرون ان تأخذوا بيد هذه اللغة العربية الجميلة الراقية من

اصل وضعها والتي أضاعها أهلها. وقضى عليها حب الفخفخة العلمية والألمعية العرفانية قضى عليها تكبير العلم وتصغير التاليف فبينما هم يريدون تكبير العلم وتصيـيره في صف العلوم الواسعة الطويلة العريضة إذا بهم يصغرون التاليف فيتسابقون إلى الإختصار إلى أن يصلوا لحد الألغاز والتعمية فيحوجونا إلى أسفار الشروح والحواشي فنـريد ممن يؤلف أن تكون له براعة تامة وفكر وقاد ومقدرة واسعة ومبدأ صحيح وجرأة نادرة فلا يختصر لنا ما هو مختصر أو مطول ولا يوضح لنا ما هو محتاج لإيضاح فقط بل يقلب وضعية العلم ويتصرف تصرف الناقد البصير ويستخلص القواعد النحوية او البيانية أو غيرهما استخلاصا صحيحا بفكر مستقل فلا يدخل فنا في فن ولا يكثر في العلم من الفلسفات الخيالية الباردة بل يقتصر على القواعد الصحيحة النقية يفرغها في قالب عربي صميم مصقول على نسق تواليف المتقدمين بحيث تستغنى في كل تاليف عن أي شرح أو تكملة بل يكون كافيا للصف الذي الف لأجله مفهوما بنفسه من غير تشتيت للضمائر ولا احتياج إلى تقدير مضاف ولا احداث اصطلاح لكل كتاب بل يكون اسلوب التؤاليف اسلوبا عربيا قحا سالما من كل ابهام أو إيهام أو لكنة أو تعقيد وإنما هو سرد مسائل كل فن وقواعده مستغنيا بالتنصيص عن التعويض من غير تطويل ولا زيادة على المقصود من الفن ولا اختصار مخل به.

ويكثر في الكتب الإبتدائية من الأمثلة والتمرينات وفي غيرها يكثر من الشواهد العربية والجمل الفصحى والكلام العالي ومهما أتى بقاعدة ساقها تامة القيود والشروط والمستثنيات إلى غير ذلك مما تقدم. هذا واننا لمحتاجون لكتب التلاوة والإملاء والمطالعة تكون قوالبها وتراكيب جملها عربية فصحى وتكون مشكولة باتقن ضبط إلا أنها تختلف باختلاف أصناف التعليم فالتي تكون للثانوي أعلى من التعليم الإبتدائي ولكن كلها تكون معانيها في الأخلاق والتهذيب اذ الأمة بأخلاقها ونحن أحوج ما يكون لتكوين أمة مهذبة ذات اخلاق إسلامية عالية بل نحن أحوج إلى التهذيب منا إلى التعليم فالأحسن والواجب أن تكون كتب التلاوة والإملاء كلها كتب أخلاق وتهذيب يستفيد التلميذ من معناها لمعناه وروحه ومن ألفاظها وحسن تراكيبها لاصلاح لسانه ولهجته وتدريبه على الفصاحة والبلاغة والأخذ بضبعي البيان ولا بد من مزج الكتب الثانوية منها بجوامع كلمه عليه السلام وبنايات الأخلاق وأحاديثها الصحاح وأمثال العرب وخطب الخلفاء وحكم الحكماء وغيرها مما هو راجع للأخلاق والتهذيب وذلك أفضل من حكايات ملئت بها كتب جعلت لهذا الغرض كبحر الأدب الذي

يدرس به التلاوة في مدارسنا المغربية الدولية.

وإننا لمحتاجون إلى معجم لغوي يجمع كل ما في القاموس وشرحه وتكلمته وصلته وذيله الذي ذيل به صاحب الشرح (مؤلف له خطى مستقل موجود جله بمكتبة القرويين) وكل ما في اللسان وغيره من المعاجم المعروفة بحيث أن من راجع مادة منه أيقن واطمأن خاطره أنه حصل منها على المراد ولم تبق نفسه متشوفة لسواه ولا يقتصر على ما اقتصر عليه صاحب أقرب الموارد فإنه أخل بشيء كثير من الفن.

ومحتاجون إلى معجم عصري يجمع دوال الأشياء المستحدثة إما من صميم العربية ان وجد لها لفظا وإلا فيكون بالوضع الجديد على نسق ما كان يفعله أسلافنا عند ترجمتهم كتب اليونان وغيرهم.

كما أننا محتاجون لكتب تاريخ افريقيا الشمالية كتبا دراسية بأنواعها.

عجبا لأمة عظيمة ليس لها كتب دراسية لتاريخها المجيد اليس من المعيب المزري بنا أن نأخذ تاريخ بلادنا عن غيرنا ممن لا يمكن أن يعرفه كما نعرفه نحن فربما اضرنا في تاريخنا وأعز ما لدينا من حيث لا يشعر ومن حيث يظن نفعنا.

أيها السادة ان العربية صعبت على مريدها بكثرة المواد واختلاف أفكار المؤلفين فكل من أراد تحقيق مسألة احتاج إلى أسفار أن لم تعد بالمثين عدت بالعشرات والأزمان تذهب على التلاميذ سدى.

ايها السادة إني لا انقص التواليف الإسلامية التي مرت الإشارة إليها ولا اقلل من أهميتها بل لأصحابها الفضل والجزاء العظيم ولكن الأزمان تغيرت والأحوال انقلبت والأفكار تبدلت ولكثرة الإحتياج إلى العلوم الدنيوية أو العصرية ضاق الوقت على شبابنا والعاقل من يلبس لكل حال لبوسه ويتغلب على الأحوال بالسياسة التي تناسب كل حال فكتب المتقدمين منا صارت كتب مطالعة وكنوزا لعلومنا ينبغي المحافظة عليها وصونها من الضياع واشتغال اهل التخصص بالإستفادة منها وكذا من يريد ان يتخرج في الفتوى والقضاء والتدريس لا بد له من أن يتمرن على ما تمس حاجته إليه منها سنة على الأقل لتسهل عليه دراستها ومعرفة مصطلحاتها فيمكنه أخذ الأحكام منها والرجوع عند الحاجة إليها.

ولكن ينبغي التعجيل بتاليف كتب الدراسة لجميع علومنا العربية والدينية لأصناف التعليم الثلاثة حسب ما تمنيته وحسب ما يظهر لكم وإني اقترح عليكم أيها السادة

اعضاء المؤتمر العلمي الإفريقي أن توازروا المعهدين العربيئين العظيمين اللذين تفتخر بهما افريقيا الشمالية - القرويين - والزيتونة على ترقي العلوم العربية فيهما فتتألف لجنة للتاليف في كل من المعهدين تشتغل بتشويق أهل العلم الإفريقيين لذلك وباقتراح تاليف ما هو ماكد الأهم فالأهم. ثم امتحان ما يظهر من تلك التواليف امتحانا مدققا ينطبق على الشروط التي تقدمت واعطاء جوائز لما هو مستحسن منها ثم طبعه على نفقتها فمن النقص البين فينا ان نبقى عالة على غيرنا فيما هو ضروري لنا جامدين على الدراسة بكتب تضيع اوقات شبابنا وتطيل مدة دراستهم.

ولابد لكل من اللجنتين أن يكون لها ميزانية خاصة لهذا العمل النافع ويمكنها أن تشتري المؤلفات الدراسية من مؤلفيها ونشرها بالطبع وترخيص أثمانها على الطلبة وإعطاء أولاد الفقراء منها مجانا فان الدراسة في القرويين إلى يومنا هذا أغلبها بالكتب القديمة ولا يتم نظام المعهدين إلا بكتب الدراسة الموافقة لروح العصر وبذلك تنتعش اللغة والأدب وتدب في علومنا حياة قوية ويختصر بسببه زمن الدراسة ويرتقي المعهدان إلى المستوى المطلوب.

سادتي لقد كان النظام الذي الفته بمعاضدة مجلس القرويين التحسيني سنة 1332 هجرية مشتملا على باب تاليف كتب الدراسة والإجازة عليها لكن حالت الأقدار دون فتح الباب المذكور وإنا لنرجو فتحه عن قريب.

إننا بتنظيم الزيتونة والقرويين وادخال العلوم العربية للمدارس الدولية الأهلية قد وصلنا في احياء علومنا لنصف الطريق ولقد عودتنا الدولة الحامية دولة العلم والعرفان انها بدأت مسافة في الإصلاح اكملتها ولقد اصلحت افريقيا الشمالية الإصلاح الإداري الثقافي ولا يتم ذلك إلا بان نرى علومنا العربية وآدابنا القومية بالغة اوج الكمال فنقطع نصف الطريق الباقي لبلوغ الآمال.

إن الأمة الإفريقية عربية اللسان والتفكير فغاية امنيتها حفظ عروبتها ودينها لا تبغي بهما بدلا ولا يتم تمدينها الحقيقي إلا بذلك فبترقية علومنا وآدابنا تكون الأمة الحامية اسدت إلينا نعمة يعرفها لها الأجيال الآتية وتتحد الأمتان قلبا وقالبا اذ بالإحسان تمتلك القلوب وان أملنا قوي ان يكون وصولنا للضالة المنشودة في أقرب وقت والمؤول من الله ان يجازي رجال الإصلاح خير جزاء.

تصفيق عام مكرر قوي من كل أهل المؤتمر وغيرهم.

الفهـرس

العقل و النقل

حسن أحمد الحجوي

في الفترة ما بين القرن الحادي عشر والقرن الثالث عشر حيث كانت أوربا ترزح تحت نير الكنيسة وتتخبط في الظلام الفكري، كانت الإمبراطورية المغربية مركزاً حضارياً وعلمياً، تبدو وكأنها قابضة على وسائل الاستمرار في أمامية التقدم.

لكن المغرب وإن استطاع الاحتفاظ ببعض مظاهر التقدمية لفترة دامت زهاء قرنين آخرين، فإنه في فجر القرن السادس عشر غدا يبدو للعيان وقد فاته الركب الحضاري بمسافات صعبت ملاحقتها، بل إن مظاهر التخلف أخذت تتفاقم لحقب متوالية ظلت فيها البلاد تحت وطأة الغارات المسيحية الآتية من الغرب والتسللات العثمانية الآتية من الشرق.

هذه الحروب التي أكره عليها المغرب لرد الهجومات المتعاقبة عليه من أوربا، بما كانت ترمي إليه من مطامع استعمارية باطلة، قد شغلت دولة المغرب وأمته أزمنة طويلة عن القيام بما يتطلبه رقي الشعب في ميادين العلوم والتقنيات التي شادت عليها أوربا حضارتها انطلاقا من القرن السادس عشر.

من خلال نتوءات هذا الواقع التاريخي، ولأسباب أخرى ذاتية سنحاول الوقوف عليها، ظلت الفكرة الإصلاحية في بلادنا تلاقي صعوبات جمة تجعل دعاة الإصلاح يجهدون فيكبون تحت تأثير الأحداث السياسية وما يصاحبها من اختلافات تطبع منهجية الفكر الإصلاحي في منظوره وتجسيده.

وقد اقتصرنا في سياقة هذا البحث المتواضع على فترة زمنية من تاريخ الفكر المغربي الناهض وهو يخوض مسألة الإصلاح والتحديث، لنحصرها في المرحلة ما بين سنة 1757 وسنة 1912 تاريخ سقوط المغرب تحت الحماية الأجنبية. ذلك أن هذه المرحلة من تاريخ المغرب أفرزت أحداثاً سياسية وفكرية كان لها الأثر على مسار تطور بلادنا في مجال اكتشاف ذاتيتها وشعورها بالفجوة التي تبعدها عن مستوى التقدم، وتنذرها بأن الوقت قد حان للقيام بما يمكنها من ملاحقة الركب الحضاري الذي أخذ يتسع لكثير من البلاد الأخرى، عربية وغير عربية.


المركز الثقافي العربي ص ب ١١٣/٥١٥٨ بيروت- لبنان
ص.ب 4006 - الدار البيضاء-المغرب

السعر: 50 درهماً